الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الآداب واللغات
قسم الآداب واللغة العربية

مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الآداب واللغة العربية تخصص: علوم اللسان العربي

إعداد الطالب:
باديس لهويمل

إشراف الدكتور:
صلاح الدين ملاوي

السنة الجامعية: 1432هـ-1433هـ
2011 م-2012م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الآداب واللغات
قسم الآداب واللغة العربية

مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الآداب واللغة العربية تخصص: علوم اللسان العربي

إعداد الطالب:
باديس لهويمل

إشراف الدكتور:
صلاح الدين ملاوي

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د/ محمد خان	أستاذ	جامعة بسكرة	رئيسًا
د/ صلاح الدين ملاوي	أستاذ محاضر"أ"	جامعة بسكرة	مشرفًا و مقررا
د/ محمد بوعمامة	أستاذ محاضر"أ"	جامعة باتنة	عضوا مناقشا
د/ سناني سناني	أستاذ محاضر"أ"	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1432هـ-1433هـ
2011 م-2012م

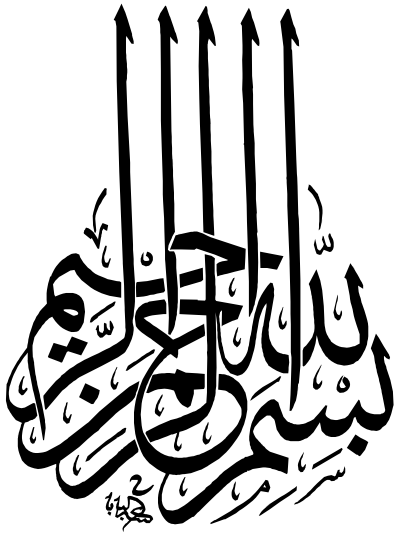

﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ ۝٤﴾

سورة الرّحمان: الآية 1-4

الإهداء

إلى من حال الثرى بيني وبينه... والدي رحمه الله.

وإلى منبع الحنان والعطاء، ومدرسة التضحية والصبر التي تتطلع دوما لنجاحي وتسهر على راحتي، فكانت دعواتها نورا أستهدي به، والدتي الكريمة حفظها الله وأمدّ في عمرها.

وإلى اللذَين هندسا طريق نجاحي، وألهماني حبّ التّفوق والصبر على المحن لزهر لهويمل وإسماعيل لخذاري .

وإلى أخي ورفيقي الذي دائما يشجعني ويشد أزري الأستاذ: محمود لهويمل

أهدي هذا الجهد المتواضع

شكر و عرفان

الحمد لله الذي وفقني وأعانني والشكر لله الذي يسّر لي أموري ووهبني القدرة على مواصلة الدراسة والبحث، سبحانه نعم المرشد والمعين وبعد:

فالعرفان بالجميل يقضي وفاء لأهل الفضل، أن أتقدّم بجزيل شكري وفائق تقديري واحترامي لأستاذي المشرف الدكتور "صلاح الدين ملاوي" لقبوله الإشراف على إعداد هذه المذكرة، ولما بذله من جهد ووقت وصبر في تصويبها وتقويمها، فله مني أسمى عبارات الشكر والعرفان، وأعمق معاني الوفاء والامتنان.

كما أتقدم بجزيل الشكر وخالص العرفان إلى كل أساتذتي الذين درّسوني وأسهموا في تكويني طيلة مشواري الدراسي.

ولا يفوتني التنويه بالمجهودات القيمة والمساعدات العظيمة والتسهيلات التي يقدمها لنا السيد محافظ المكتبة فله مني جزيل الشكر والعرفان.

فجزاكم الله عني جميعا خير الجزاء

مقدّمة

تشهد السّاحة الفكرية المعاصرة تغييرات وتحولات عديدة في شتّى ميادين العلوم الإنسانية ومجالاتها، وهي تغييرات أفرزتها الثّورة المعرفيّة الحديثة من خلال اعتمادها على معايير جديدة ومناهج في الوصف والتّعليل والتّقويم فصار لها أساليبها في معالجة القضايا المتنوّعة والظّواهر المتعدّدة ومنها اللّغة؛ حيث تنوّعت إجراءات تحليلها ومناهج دراستها.

فإذا كانت اللّسانيات اليوم تمثّل حقلا واسعا من حقول المعرفة الإنسانية، يدرس اللّغة بِعدِّها ظاهرة اجتماعيّة وظيفتها الأساس تحقيق التّواصل بين النّاس(التّبليغ)، فإنّ تقدّم العلوم المعرفيّة وامتداد مجالاتها واتّساعها، أسهم في ظهور تخصّصات معرفية جديدة ترى أنّ للّغة وظائف متعدّدة ومن هذه المجالات المعرفية و التّخصصات العلميّة: لسانيات النّص واللّسانيات الوظيفيّة، واللّسانيات التّداولية موضوع هذا البحث.

واللّسانيات التداولية تخصّص معرفي منبثق عن تيّار الفلسفة التّحليلية يركز على دراسة اللغة أثناء الاستعمال في المقامات المختلفة، بحسب أغراض المتكلمين وأحوال المخاطبين بها؛ فتعنى في سبيل دراستها اللغة بأقطاب العملية التواصلية؛ فتهم بالمتكلم ومقاصده لكونه محركا لعملية التواصل، وتراعي حال السّامع أثناء الخطاب كما تهتم بالظروف والأحوال الخارجية المحيطة بالعملية التواصلية ضمانا لتحقيق النجاعة في التواصل من جهة وللاستناد عليها في الوصول إلى غرض المتكلم وقصده من كلامه من جهة أخرى؛ فتنفتح اللسانيات التداولية في سبيل ذلك على سياقات متعدّدة، وتمتاح من علوم عديدة لتعنى بكلّ ما يسهم في جعل الخطاب رسالة تواصلية ناجحة، وهذا ما يكسبها دقة وضبطا في دراسة اللغة.

ولعلّ هذا ما يجعلها تتقاطع مع التّراث العربي ولاسيما الدّراسات البلاغية منه؛ فالمتأمّل فيها يجدها تهتم بدراسة التّعابير اللّغوية بمستوياتها المختلفة(صوتية وصرفية وتركيبية ودلالية) وتبحث في العلاقات القائمة بينها فتدرس كل ما يرتبط باستعمال اللغة وممارستها

ويسهم في نجاعة خطابها وكأنها تبحث في نظرية تواصلية شاملة، وهو ما يجعلها من أهمّ العلوم المكتملة في التراث العربي و من أحسن ما يمثّل العلاقات التّداولية ومظاهرها في اللغة العربية بخاصة في اشتراك اللّسانيات التداولية والبلاغة العربية في بحث العوامل المؤدية لنجاح الحدث التّواصلي بين المتحاورين والتخاطب بينهما بكلام بليغ في المقامات المختلفة.

ونظرا لهذه المكانة التي يحتلّها الدرس البلاغي كانت الرغبة في البحث فيه وتأويل قضايا اللسانيات التّداولية فيه، وإبراز مكانة اللّسانيات التّداولية في التراث العربي من خلاله، وبيان مدى تأطيرها لفكر علمائنا فكان تركيزي على أحد أهم الكتب المصنّفة في تراث البلاغيّين وهو "مفتاح العلوم" لأبي يعقوب يوسف بن محمد بن علي السّكاكي(ت626هـ) محاولا بحث مظاهر اللّسانيات التّداولية وامتداداتها فيه بخاصة وأنّ مفتاح العلوم كتاب موضوعه اللغة العربية ويضمّ مستوياتها جميعا.

ومن هنا يأخذ البحث الموسوم بـ"**مظاهر التّداولية في مفتاح العلوم للسّكاكي**" مبرّرات وجوده ممثلة في أنّ الدراسات اللّغوية بعامة تبحث عن المعنى، واللّسانيات التداولية أحد التخصصات المعرفية واللّسانية التي تبحث في الاستعمالات المختلفة له وهو ما نجده أيضا عند البلاغيين الذين كانت لهم نظرة مميّزة للمعنى تتّسم بالإحاطة والشّمولية من حيث البحث في أساليب أدائه وما قد يحفّ به من سياقات، بخاصة في عنايتهم بفكرة "لكل مقام مقال" ولذلك قد تنعكس في مفتاح العلوم مظاهر تداولية مهمّة أحاول استقصاءها على ضوء نتائج علم اللّغة الحديث والمعاصر، وتنميتها لتتلاءم مع معطيات اللّسانيات التداولية.

ويدخل في حوافز اختيار البحث، محاولة إعادة قراءة مفتاح العلوم، قراءة حداثية تحاول كشف دلالاته ومضامينه الحقيقية في مستوى أوّل ثم إعادة صياغتها وبعثها من جديد بما يتناسب مع نتائج الدّراسات اللّسانية الحديثة والمعاصرة. وكذا بحث علاقة النّظرية الثاوية في "مفتاح العلوم"، باعتباره كتابا في علوم اللّغة المختلفة، باللّسانيات التّداولية، مع العلم أنّ

نظرة علماء العربية القدامى للّغة كانت باعتبارها ظاهرة خطابية تواصليّة واجتماعية، يتجلى ذلك في تقعيدهم لقواعدها في سياق استعمال العرب الفصحاء لها وتنظيرهم لبعض الاستعمالات اللّغوية في ارتباطها بالمقام.

يضاف لكل هذا رغبتي الملحّة في الإسهام في التّعريف بنص المفتاح ومحاولة استغلال اللّسانية التداولية في قراءته وبيان نوع العلاقة المعرفية التي يمكن أن تنشأ بين"مفتاح العلوم" واللّسانيات التّداولية.

وعلوم العربية كما هو معلوم، وبخاصة البلاغة العربية التي اشتهر بها السكاكي تبحث في إعجاز القرآن الكريم ومحاولة فهم معانيه، وبالتالي فالنّظر التّداولي للبلاغة العربية يسهم في تحديد المعنى واستعمالاته في القرآن الكريم بما يعود بالفائدة على اللغة العربية وأهلها وفهم معانيه كما يسهم في تثمين جهود علمائنا البلاغيين وتقويمها، وعلى رأسهم السّكاكي صاحب مفتاح العلوم.

كما يروم البحث بيان مكانة "مفتاح العلوم" في البلاغة العربية بعدّه جامعا لمباحثها المنتشرة في مؤلّفات النّقاد والبلاغيين قبله، وبحث مدى صحّة فكرة تجميده للبلاغة العربية وتعقيده مجاريها بالحكم عليه في ظلّ السّياق الذي جاء فيه مفتاح العلوم وظروف إنتاجه في ذلك العصر.

وقد تمّ اختيار اللّسانيات التّداولية للتّطبيق على "مفتاح العلوم" لأنّها تدرس اللّغة أثناء الاستعمال باعتبارها ظاهرة خطابيّة تواصلية تحوي قوّة إنجازية، وهو ما يصلح للتّطبيق على لغتنا العربية؛ إذ تتألف من عديد الصّيغ والأساليب والأدوات التي يستعملها المتكلّم للدّلالة على القوّة الإنجازية التي يقصد تضمينها خطابه مثل التقرير والاستفهام والإخبار والتّمني والتّأكيد والإثبات.ولا سيما عند البلاغيّين ونحن نعلم أنّ السّكاكي حصر البلاغة في علمي المعاني والبيان مع إضافة ما يلزم كل منها من علوم وآليّات موضّحة ومساعدة ولعلّ هذا ما

يجعل منه نبعا صافيا لبحث مظاهر اللّسانيات التداولية، وبيان مدى استيعاب فكر السّكاكي للتقريب التّداولي وتطبيقه في مباحث مفتاح العلوم.

ثمّ إن اختيار اللسانيات التداولية يعود لازدواجية المشروع الفكري فيها(لغوي/فلسفي) واللّغة عند التّحقيق لا يمكن أن تدرس دون مدخل فكري وفلسفي يؤطّرها على غرار ما كان يفعل قدماؤنا أمثال الغزالي وابن رشد.

فالهدف من الدّراسة إذن يكمن في محاولة تأصيل المعرفة اللّغوية التراثية وتحديد الموقع المناسب لها، في عصر يعرف تغييرات لسانية وتراكما للمعلومات والمعارف بصورة كبيرة لا يمكن متابعتها إلاّ بالتّقريب التّداولي الذي ينفتح على كثير من السّياقات ويدمج في مقاربته عديدا من الآليّات تسهم في كشف المعنى وضبطه.

و قد سعيت من خلال هذه البحث أن أجعل لمفتاح العلوم موقعا وسط هذا الزّخم الكبير من الدّراسات اللّغوية، وذلك بتسليط الضّوء على جوانبه الحيّة والإيجابية من أجل تطويرها وإعادة صياغتها بما يتّفق مع التّطور المعرفي في زمننا الحاضر، من خلال الإفادة بقدر ما تسمح به الإمكانات والظروف من أبحاث المشتغلين في حقل اللّغة والمعرفة عموما قدماء ومحدثين.

وهي دراسة انبثقت من جملة إشكالات شغلت فكري تفرّعت عن إشكالية عامّة أرّقتني هيّ: ما المظاهر التّداولية التي يحويها مفتاح العلوم للسّكاكي بعدّه كتابا يضمّ كثيرا من علوم اللّغة ويحاول بحث المعنى بجميع مستوياته؟

وتفرّع عنها مايلي: – إذا كان السّكاكي يبحث في إطار تحقيق علم للأدب يضمّ جميع علوم اللّغة فإلى أيّ مدى يمكن تحقيق الكفاية الأدبية فيه؟ وكيف ذلك؟

–إلى أيّ مدى يمكن إبراز طريقة السّكاكي في مفتاح العلوم لدراسة المعنى في الكلام؟ وماهوّ منهج السّكاكي في دراسة علوم اللّغة بحثا عن المعنى؟ وهل له ما يبرّره في الدّراسات اللّسانية الحديثة بخاصّة اللسانيات التّداولية؟

-هل صحيح أنّ ما قام به السّكاكي من تنظيم وتبويب وتوظيف لمباحث الحد والاستدلال يعدّ إدخالا لأعشاب ضارّة في حديقة البلاغة العربيّة، أسهمت في اختناقها، أم هل لهذا المسلك ما يبرّره؟

- هل التفت السّكاكي في تنظيمه وترتيبه لمباحث المفتاح إلى دور القرائن النّصية الدّاخلية والحالية في تحديد المعنى وبناء النّص؟ وهل تجاوز النّظر في الدّلالات الوضعيّة للكلمات والجمل إلى الدّلالات الاستلزاميّة أثناء خروج التّراكيب اللغوية عن معيار القاعدة وشروطه؟

- ركّز السّكاكي في "مفتاح العلوم" على ثنائية مهمّة في التّراث العربي هي الخبر والطّلب في إجرائهما بحسب الأصل وخروجهما لا على مقتضى الظّاهر، فهل يمكن انطلاقا من طريقة طرح السّكاكي لتلك الثنائية عقد المقارنة بينها وبين نظريّة الأفعال الكلاميّة المباشرة وغير المباشرة، وكذا نظرية الاستلزام الحواري لبول غرايس؟ وما دور السّياق والمقام في كلّ ذلك؟

-هل يمكن إقامة علاقة معرفية بين تحليلات السّكاكي للدّلالات الوضعية والدلالات العقلية المستلزمة من السّياق اللّغوي والمقامي بنظرية بول غرايس في المعنى الطبيعي وغير الطّبيعي؟

وقد سعيت للإجابة عن هذه الإشكالات المعرفية إلى اعتماد المنهج التّداولي الذي أراه كفيلا بضبط عناصر البحث وإخراجها في صورة موضوعية مناسبة، كما اضطرّني البحث إلى الاستعانة بالمنهج الوصفي وكذا المنهج المقارن لرصد نوع العلاقة المعرفية الرّابطة بين اقتراحات المفتاح ومعطيات الدّرس اللساني الحديث، كما تخلّل البحث المنهج التّاريخي في ضبط نشأة اللّسانيات التّداولية بمدخل الموضوع.

وقد تناول البحث المظاهر التداولية في مفتاح العلوم،في بناء قوامه مقدّمة مصحوبة بمدخل فثلاثة فصول وخاتمة؛ أمّا المدخل فخصّصته للّسانيات التّداولية من حيث تعريفُها ونشأتُها وبيان أهم قضاياها وعلاقتها بالبلاغة العربية.

وأمّا **الفصل الأوّل:** فعرضت فيه الإطار المعرفي لمفتاح العلوم مبيّنا ظروف نشأته وموضوعاته ومنهجه ومشروع السّكاكي العام في المفتاح، كما عرضت فيه آليات الدّراسة التّداولية في مفتاح العلوم ومنطق اللّغة فيه، وأمّا **الفصل الثاني:** فكان لمقارنة نظرية الأفعال الكلامية في الدّراسات اللّسانية التّداولية الغربية بما جاء به السّكاكي في مفتاح العلوم لا في الخبر والطّلب فقط وإنما في مستويات تحليل اللّغة كلّها(منطق اللغة)، وأمّا **الفصل الثالث:** فعرضت فيه اقتراحات السّكاكي لوصف ظاهرة الاستلزام الحواري في علمي المعاني والبيان بمقارنتها بما جاء به بول غرايس في تحليله للمعنى الطبيعي والمعنى غير الطبيعي، كما درست فيه الاستدلال البلاغي عند السّكاكي وعلاقته بالبلاغة العربية ودوره في تحديد المعاني الأول والثّواني، مع وضع نتائج جزئية لكل فصل في نهايته، ثم خاتمة للموضوع تضمّنت أهم ما توصّل إليه البحث من نتائج وما يدعو إليه من توصيات.

وقد اتّكأت في هذا البحث على جملة من المصادر والمراجع أهمّها: نظريّة أفعال الكلام العامّة لأوستين، والتّداولية اليوم لآن روبول وجاك موشلار، والتداولية عند العلماء العرب لمسعود صحراوي، ونظريّة المعنى في فلسفة بول غرايس لصلاح اسماعيل وعلم الأدب عند السّكاكي دراسة في انتظام التّصورات اللسانية لمجدي بن صوف، والإنشاء في العربية بين التركيب و الدّلالة دراسة نحوية تداولية، بالإضافة إلى مؤلّفات أحمد المتوكّل نحو:المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، ودراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، وكلّها مصادر أسهمت في إضاءة طريق البحث.

وقد اعترتني في هذا البحث صعوبات اعتبرتها ضريبة لكل بحث وجعلت منها حافزا ايجابيا لإنجاز البحث أهمّها صعوبة لغة "مفتاح العلوم" التي لا يمكن كشف معانيها إلاّ بالقراءة الواعية والكاملة لكلّ أجزائه لكونه بنية منهجية منظّمة لا يتّضح المعنى في جزء منه ولا يتمّ إلاّ بالآخر، وبالتالي لا يمكن استخراج أيّ حكم منه والوقوف على رأي السّكاكي فيه قبل إنهاء قراءة المفتاح كلّه بعدّه منظومة واحدة، ممّا يتطلّب تفرّغا كلّيا،هذا من جهة ومن

جهة أخرى صعوبة البحث في اللّسانيات التّداولية كونها نظريّة لمّا يكتمل بناؤها بعد فوجدتها تختلف في تعريفاتها بين الباحثين بحسب مجالات تخصّصاتهم ممّا ولّد صعوبة أخرى هيّ تعدّد المصطلحات وكثرة المفاهيم وتشعّبها بين الباحثين فصعب معها ضبط الحدود والتّعريفات، بيد أنّني حاولت تجاوزها بقدر المستطاع وفي ظلّ الإمكانات المتاحة.

وجدير بالذكر أن "مفتاح العلوم" حققه عدد من الباحثين منهم الدكتور "نعيم زرزور" والدكتور"أكرم عثمان يوسف" والدكتور"عبد الحميد هنداوي"، غير أنني اعتمدت على نسخة عبد الحميد هنداوي، لما وجدت فيها من حسن تبويب وتحقيق يقوم على تخريج الشواهد القرآنية والحديثية والشعرية، والمقارنة بين نسخ المفتاح المخطوطة والمطبوعة، فضلا عن اعتماد صاحبها على مخطوط هو الأقرب زمنيا إلى عصر المؤلف، مع الاستعانة بباقي المخطوطات التي رجع إليها محققو "المفتاح"، لذلك التمست فيها دقة أكثر من غيرها لقربها الزمني، وهذا لا يعدم رجوعي إلى نسخ أخرى، لمحققين آخرين كلما اقتضت الحاجة.

ولا يسعني الآن إلاّ أن أتوجّه بخالص الشّكر والعرفان والثّناء إلى الأستاذ المشرف الدكتور "صلاح الدّين ملاوي" على توجيهاته وإرشاداته وتصويباته ومعاملته فله مني كلّ التقدير والاحترام، كما أشكر جميع من ساعدني على إنجاز هذا البحث بخاصّة الدكتور عزيز كعواش والدكتور خليفة بوجادي والدكتورة نعيمة السّعدية، والأستاذة ليلى كادة التي زوّدتني ولمّا تزل بالكتب والمقالات والتّوجيهات،كما لا يفوتني أن أتقدّم بخالص شكري وامتناني للدكتور "صابر الحباشة" والدكتور "مجدي بن صوف" من تونس لما زودني به من معارف وبعثهم لي كتابيهما القيّمين، فلكم مني أساتذتي جميعا أسمى آيات الشّكر والتّقدير والعرفان.

وختاما أرجو أن يكون البحث قد وفّق في مبتغاه وأضاف شيئا في مجال الدراسات اللّغوية التراثية، والله أسأل التوفيق والسّداد في القول والعمل، إنه من وراء القصد.

مدخـــل:

اللّسانيات التّداولية والبلاغة العربية

سيتمّ في هذا المدخل تقديم نبذة موجزة عن اللّسانيات التّداولية من حيث تعريفُها وعرض أبرز قضاياها المرتبطة بموضوعنا، وأهم مبادئها التي تقوم عليها مع بيان علاقتها بالبلاغة العربية، والنّظر في قيمة التقريب التداولي للغة العربية.

1-اللّسانيّات التّداوليـة:

تعد اللّسانيات التداولية Linguistique Pragmatique من أحدث الاتجاهات اللغوية التي ظهرت وازدهرت على ساحة الدرس اللساني الحديث والمعاصر؛ إذ بعدما كانت اللسانيات تقصِر أبحاثها على الجانبين البنوي والتوليدي؛ فتهتم بدراسة مستويات اللغة وإجراءاتها الداخلية (جانب بنوي)، وكذا وصف وتفسير النّظام اللّغوي ودراسة الملَكَة اللّسانية المتحكّمة فيه (جانب توليدي)، في إطار ما يُصطلح عليه بـ"لسانيات الوضع" Linguistique de situation ، جاءت اللسانيات التّداولية لتعالج في مقابل ذلك ما يسمى بـ"لسانيات الاستعمال"(linguistique d´utilisation)[1]، ولعل هذا ما جعلها أكثر دقة وضبطا حيث أنّها تدرس اللّغة أثناء استعمالها في المقامات المختلفة، وبحسب أغراض المتكلمين وأحوال المخَاطبين.

وتعنى اللّسانيات التّداولية في سبيل دراستها للّغة، بأقطاب العملية التواصلية؛ فتهتمّ بالمتكلّم ومقاصده باعتباره مُحرِّكا لعملية التواصل، وتراعي حال السامع أثناء الخطاب كما تهتم بالظروف والأحوال الخارجية المحيطة بالعملية التواصلية، ضمانا لتحقيق التواصل من جهة، ولتستغلّها في الوصول إلى غرض المتكلم وقصده من كلامه من جهة أخرى.

فالتداولية إذن علم تواصلي جديد، يعالج كثيرا من ظواهر اللغة ويفسرها ويسهم في حل مشاكل التواصل ومعوقاته.

---

[1] ينظر: نعمان بوقرة: اللسانيات اتجاهاتها الأساسية وقضاياها الراهنة، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي الأردن، ط1، 2009، ص 160.

ومما ساعد التداولية في ذلك أنّها مجال رحب يستمدّ معارفه من مشارب مختلفة فنجده يمتاح من علم الاجتماع وعلم النفس المعرفي، واللسانيات وعلم الاتصال والأنثروبولوجيا، والفلسفة التحليلية[1].

وبذلك فالتداولية تستند إلى كثير من مكاسب المعرفة الإنسانية المختلفة, ممّا يكسبها طابع التّوسع والثراء في مُعالجاتها المختلفة للغة؛ وجعلها تتّخذ لنفسها مكانة مهمّة بين البحوث, بعدما كانت تعدّ سلّة مهملات للسانيات.

1- تعريف التداولية: إن تقديم تعريف للتّداولية, يُلم بجميع جوانبها، ويشملها أمر من الصعوبة بمكان ذلك أنّها مبحث لساني، ونظرية لمَّا يكتمل بناؤها بعد، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجدها تتقاذفها مصادر معرفية عديدة[2]؛ إذ لكل مبدأ من مبادئ التداولية مصدر انبثق منه[3]، كما أنّ التّداولية تتداخل مع كثير من العلوم الأخرى، مما جعل كل باحث ينطلق في تعريفها من مجال تخصُّصه، ولذلك سنكتفي بإيراد أهم ما جاء في تعريفها دون الاسترسال في ذلك، بعد أن نبحث في دلالة جذرها اللغوي.

أ-**لغة:** يرجع مصطلح التداولية في أصله العربي إلى الجذر اللغوي (دول) وله معان مختلفة, لكنها لا تخرج عن معاني التّحول والتّبدل، فقد ورد في معجم أساس البلاغة للزمخشري(ت 538هـ): « دول: دالت له الدولة، ودالت الأيام بكذا، وأدال الله بني فلان من عدوهم، جعل الكثرة لهم عليه(...) وأديل المؤمنون على المشركين يوم بدر، وأُديل المشركون

---

(1) ينظر: محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية،(د ط)،2002 ص10،11؛ مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1،2005، ص17، وص26؛ نعمان بوقرة: اللسانيات اتجاهاتهاالأساسية وقضاياها الراهنة، ص163.

(2) ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة للنشر والتوزيع العلمة، الجزائر، ط1، 2009، ص63.

(3) فنجد نظرية أفعال الكلام انبثقت من تيار"الفلسفة التحليلية"، ونجد "نظرية المحادثة" نابعة من فلسفة "بول غرايس" Paul Grice، كما أنّ نظرية الملاءمة ولدت من رحم علم النفس المعرفي، (ينظر: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص17).

على المسلمين يوم أحد(...) والله يداول الأيام بين الناس مرة لهم ومرة عليهم والدّهر دول وعُقب ونُوب، وتداولوا الشيء بينهم، والماشي يداول بين قدميه، يراوح بينهما»[1]

وجاء في لسان العرب لابن منظور(ت 711هـ):«تداولنا الأمر، أخذناه بالدّول وقالوا دواليك أي مداولة على الأمر(...) ودالت الأيام أي دارت، والله يداولها بين الناس وتداولته الأيدي أخذته هذه مرة وهذه مرة وتداولنا العمل والأمر بيننا، بمعنى تعاورناه فعمل هذا مرة وهذا مرة»[2].

فالملاحظ أنّ معاجم العربية لا تكاد تخرج في دلالاتها للجذر"دول" عن معاني: التّحول والتّبدل والانتقال، سواء من مكان إلى آخر أم من حال إلى أخرى، ممّا يقتضي وجود أكثر من طرف واحد يشترك في فعل التّحول والتغير والتبدل والتناقل «وتلك حال اللغة متحوّلة من حال لدى المتكلم، إلى حال أخرى لدى السامع, ومتنقلة بين الناس, يتداولونها بينهم, ولذلك كان مصطلح (تداولية) أكثر ثبوتا بهذه الدلالة من المصطلحات الأخرى الذّرائعية والنّفعية والسِّياقية»[3].

ولعل هذا الثبوت لمصطلح التداولية هو الذي جعل الباحث المغربي "طه عبد الرحمان" يستحدث مفهوم" المجال التداولي"في ترجمته لمصطلح pragmatique، ويقول في توصيفه للفعل" تداول":« تداول النّاس كذا بينهم يفيد معنى تناقله الناس وأداروه بينهم ومن المعروف أيضا أن مفهوم النقل والدوران مستعملان في نطاق اللغة الملفوظة كما هما مستعملان في نطاق التجربة المحسوسة ، فيقال: " نقل الكلام عن قائليه" بمعنى رواه عنه ويقال دار على الألسن بمعنى جرى عليها ويقال دار على الشيء بمعنى طاف حوله فالنّقل والدوران يدلاّن في استخدامهما اللغوي على معنى التواصل وفي استخدامهما التجريبي على معنى الحركة

(1) أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، منشورات دارالكتب العلمية، بيروت،الجزء1، ط1،1998، ص303.

(2) لسان العرب، دار صادر، بيروت، المجلد11، ط3، 1994، (مادة دول)، ص252، 253.

(3) خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، ص148.

بين الفاعلين(...)، فيكون التّداول جامعا بين اثنين هما: التواصل والتفاعل، فمقتضى التداول إذن أن يكون القول موصولا بالفعل»[1].

يخلص الباحث إلى كون مجال التّداول يحمل معنى التواصل بين المخاطبين والتفاعل فيما بينهم، ومقتضاه أن يكون القول المتلفظ به موصولا بفعل إجرائي، وهذه المدلولات اللغوية للفعل تداول وارتباطه المباشر بالممارسة التراثية، هو ما جعل الباحثين يتلقّونه بالقبول حينما وضع الباحث "طه عبد الرحمان" "التّداوليات" مقابلا للمصطلح الأجنبي " pragmatique "، سنة 1970 [2].

بيد أنّ الباحث الجزائري "عبد الملك مرتاض "يشك في ملاءمة المصدر"تداولية" للمصطلح الأجنبي ويقترح أن يكون "التّداول" دون الياء الصناعية كي لا يتمّ ترجمة مصطلحي pragmatisme و pragmatique بصيغة عربية واحدة، فيكون التّداول للدّلالة على الأول، أي "تداول اللغة" وتكون "التداولية" للدلالة على المفهوم الثاني المرتبط بالنزعة المذهبية الفلسفية القائمة على مبدأ النفعية[3]، وبذلك نضمن سلامة الاستخدام العربي في وصف المعاني المتقاربة، وتقبُّل المصطلحات بالدقة اللازمة.

---

[1] تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2005، ص244.

[2] يقول "طه عبد الرحمان":« وقد وقع اختيارنا منذ 1970على مصطلح التداوليات مقابلا للمصطلح الغربي(براغماتيقا) لأنه يوفي المطلوب حقه، باعتبار دلالته على معنيين: الاستعمال والتّفاعل معا، ولقي منذ ذلك الحين قبولا من لدن الدارسين الذين أخذوا يدرجونه في أبحاثهم»، طه عبد الرحمان:في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2000، ص27.

[3] يقول الباحث:« وقد اصطُنع في العربية النقدية المعاصرة على أنّه"تداولية" في حين أنّا نشك في أنه كذلك بهذه الصّفة التي ورد عليها، في أصل الاستعمال الغربي، لأن صيغة هذا الاستعمال (pragmatique , pragmatics) لا تدل على وجود ياء النزعة المعرفية (علمية أو فلسفية أو أدبية) والتي يطلق عليها النحاة العرب بغير إقناع"الياء الصناعية" فالأجانب يصطنعون صيغة أخرى لما يقابل هذه الياء أو اللاحقة الثنائية على الأصح "ية" (Pragmatisme / pragmatism) فكيف نترجم نحن العرب مفهومين اثنين مختلفين في أصلهما بصيغة عربية واحدة؟(...) ولذلك نقترح أن نطلق على مقابل المفهوم الأول "التداول" (أي تداول اللغة)...، وعلى المفهوم الآخر المنصرف إلى النزعة المذهبية "التداولية" وذلك حتى نُطوّع العربية» عبد الملك مرتاض: "تداولية اللغة بين الدلالية والسّياق"، مجلة اللسانيات، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، الجزائر، العدد10، 2005، ص66،67.

وأمّا مصطلح التداولية في أصله الأجنبي"pragmatique" فإنّه يعود إلى الكلمة اللاتينية pragmaticus المبنية على الجذر pragma، ويعني العمل أو الفعل Action[1] وتقلّب المصطلح على مدلولات عدة، لينتقل استعماله إلى الميدان العلمي بداية من القرن17م، وصارت تدل على كل ماله علاقة بالفعل أو التّحقق العملي وبعبارة أخرى يدل على كل ما له تطبيقات ذات ثمار عملية.

وهذا المعنى هو الذي قدّم له"ديوي" في قاموس القرن " Gentury Dictionary" 1909؛ حيث توصّل إلى كون«التداولية هي النظرية التي ترى أن عمليات المعرفة وموادها إنما تتخذ في حدود الاعتبارات العملية أو الفرضية فليس هناك محل للقول بأنّ المعرفة تتحدّد في حدود الاعتبارات النظرية التأملية الدقيقة، أو الاعتبارات الفكرية المجردة»[2].

بمعنى أن التداولية تطلق على مجموعة من المعارف والفلسفات التي ترى أن صحة الفكرة تعمد على ما تؤدي إليه من نتائج عملية ناجحة في الحياة .

ب/اصطلاحا: يعود الفضل في استحداث مصطلح التّداولية في الثقافة الغربية إلى الفيلسوف الأمريكي "**تشارلز ساندرس بيرس**" **ch.s.peirse**(1914/1852م) حينما نشر مقالتين في مجلة "ميتافيزيقا"، سنة 1878 و1879م بعنوان "كيف يمكن أن تثبت الاعتقاد؟" "ومنطق العلم:كيف نجعل أفكارنا واضحة؟" حيث أكّد على أن الفكر في طبيعته إبداع لعادات فعلية، ذلك أنه مقرون بقيمتين: متى يتم الفعل؟ وكيف يتم؟ فيكون مقترنا بالإدراك في حالته الأولى وفي الحالة الثانية يؤدي الفعل إلى نتيجة ملموسة ليصل إلى أن الممارسة والتطبيق والفعل هي التي تشكل الأساس والقاعدة لمختلف الأفكار[3].

---

[1] ينظر: نواري سعودي أبو زيد: في تداولية الخطاب الأدبي، المبادئ والإجراء، بيت الحكمة، الجزائر، ط1، 2009 ص18؛ والطاهر لوصيف: "التداولية اللسانية"، مجلة اللغة العربية، جامعة الجزائر، العدد17، جانفي2006، ص6.

[2] محمد مهران رشوان: مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2، 1984، ص41.

[3] ينظر: الزاوي بغورة: "العلامة والرّمز في الفلسفة المعاصرة (التأسيس والتجديد)"، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس2007، العدد3، المجلد35، ص199.

ويرجع أول استعمال لمصطلح التّداولية إلى الفيلسوف تشارلز موريس (charles wiliam mouris) سنة 1938، حيث قدم لها تعريفا في سياق تحديده للإطار العام لعلم العلامات simiologie، وذلك في مقال له ركز فيه على مختلف التّخصصات التي تعالج اللغة(التركيب والدلالة والتداولية)، ليصل إلى أنّ« التداولية جزء من السيميائية التي تعالج العلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات» [1].

وهذا تعريف يتجاوز المجال اللساني ليشمل غيره من المجالات غيراللسانية (المجال السيميائي).

ولعل محاولة الوقوف على تعريف موحد للتّداولية، يعدّ من الصعوبة بمكان نظرا لتنوع خلفياتها الفكرية والثقافية، فتعدّدت التعريفات بحسب تخصّصات أصحابها ومجالات اهتماماتهم، ومن أبرزها ما قدّمه "**فرانسيس جاك**" francis jaques،« تتطرق التداولية إلى اللغة كظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية معا» [2]. فالتداولية تتجاوز الدّراسة البنوية (السكونية) للّغة إلى دراستها في سياق استعمالها، ومراعاة كل ما يحيط بها من أحوال وما تخضع له من مقاصد المتكلمين، ولذلك عرّفها الباحث "الجيلالي دلاش" بكونها« تخصّص لساني يدرس كيفية استخدام الناس للأدلة اللغوية في صلب أحاديثهم وخطاباتهم كما يُعني من جهة أخرى بكيفية تأويلهم لتلك الخطابات والأحاديث»[3] ثم يردف كلامه بإجمال تعريف التداولية، في قوله:«هي لسانيات الحوار أو الملكة التبليغية» [4].لأنها في إطار عنايتها بدراسة اللغة أثناء الاستعمال تهتمّ بعناصر التّخاطب و التّحاور فتُراعي قصد المتكلم ونواياه، وحال السامع وظروفه وتبحث في شروط نجاعة الرسالة، وسلامة الحوار بين المخاطبين

---

[1] فرانسواز أرمينيكو: المقاربة التداولية، ترجمة:سعيد علوش،المؤسّسة الحديثة للنّشروالتّوزيع، المغرب،ط1، 1987، ص12؛ وينظر: جاك موشلار، آن روبول: التداولية اليوم، ترجمة:سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، دار الطليعة للطباعة والنشر،2003، ط1، ص29.

[2] فرانسواز أرمينيكو:المقاربة التداولية، ص13.

[3] مدخل إلى اللسانيات التداولية،ترجمة: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية،الجزائر،1992، ص1.

[4] نفسه.

وكل ما يحيط بهم فالتّداولية إذن تُعنى بكل ما يتّصل بالعمل التّخاطبي بحثا عن المعنى، وضمانا للتّواصل.

ويجعلها الفيلسوف المغربي "طه عبد الرحمان"، بعدِّه أوّل من أدخلها إلى الثقافة العربية تختص بوصف كل« ما كان مظهرا من مظاهر التّواصل و التّفاعل بين صانعي التراث من عامّة النّاس وخاصّتهم،(...) فالمقصود "بمجال التداول" في التجربة التراثية هو إذن محلّ التّواصل والتّفاعل بين صانعي التراث» [1].

فالتداولية إذن في أبسط تعريفاتها: دراسة للغة أثناء استعمالها واستخدامها في سياق التخاطب، تقوم على مراعاة كل ما يحيط بعملية التخاطب، للوصول إلى المعنى وإحداث الأثر المناسب، بحسب قصد صاحبه، وتبحث في الشروط اللاّزمة لضمان نجاعة الخطاب وملاءمته للموقف التّواصلي الذي يوجد فيه المتلفظ بالخطاب والسامع له.

2- نشأة التداولية وتطورها: تُشكّل التداولية درسا جديدا وغزيرا لمَّا يمتلك بعد حدودا واضحة، انبثق من التّفكير الفلسفي في اللّغة بيد أنّه سرعان ما تجاوزه ليعمل على صقل أدوات تحليله، وبخاصّة التّداولية اللّسانية موضوع حديثنا، ومدار بحثنا في "مفتاح العلوم".

إنّ اللسانيات التداولية اسم جديد لطريقة قديمة في التفكير بدأت على يد "سقراط" ثم تبعه "أرسطو" والرواقيون من بعده، بيد أنها لم تظهر إلى الوجود باعتبارها نظرية للفلسفة إلا على يد "باركلي"، تغذّيها طائفة من العلوم على رأسها: الفلسفة واللسانيات والأنثروبولوجيا وعلم النفس وعلم الاجتماع[2].

فالتّداولية اللّسانية اتجاه جديد في دراسة اللغة يبحث عن حلّ لعديد من المشاكل اللغوية التي أهملتها اللسانيات ولم تهتم بها نحو(الفونولوجيا والتركيب والدلالة)، ولذلك «يعترف كارناب karnab، أنّ التداولية درس غزير وجديد، بل يذهب إلى أكثر من هذا

[1] طه عبد الرحمان: تجديد المنهج في تقويم التراث، ص244.

[2] ينظر: نعمان بوقرة: اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، ص163.

بقوله: إنّها قاعدة اللسانيات»[1]. كما أنّ اللّسانيات التّداولية تشكّل محاولة جادّة للإجابة عن جملة من الأسئلة تفرض نفسها على الباحث والبحث العلمي بعامة، وعجزت اللّسانيات عن الإجابة عنها، متوسِّلة في سبيل ذلك عديدا من العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهي أسئلة من قبيل: ماذا نصنع حين نتكلّم؟ ماذا نقول بالضّبط حين نتكلم؟ من يتكلم ومع من يتكلم؟ من يتكلم ولأجل من؟ ماذا علينا أن نعلم حتى يرتفع الإبهام عن جملة أو أخرى؟ كيف يمكننا قول شيء آخر غير الذي كنا نريد قوله؟ هل يمكن أن نَركن إلى المعنى الحرفي لقصد ما؟ ما هي استعمالات اللغة؟[2].

ولم تصبح التّداولية مجالا يعتدُّ به في الدّرس اللّساني إلاّ في العقد السابع من القرن العشرين، بعد أن طوّرها فلاسفة اللّغة المنتمين إلى جامعة أوكسفورد oxford، جون أوستين j.Austine، وجون سيرل j.Searl.وبول غرايسPaul Grise، وهم من مدرسة فلسفة اللغة الطبيعية langage natiral.في مقابل مدرسة اللغة الشكلية (الصورية) formal language وكانوا يهدفون إلى إيجاد طريقة لتوصيل معنى اللغة الإنسانية من خلال إبلاغ مرسل رسالة، إلى مستقبل يفسّرها، فكان عملهم من صميم البحث التداولي[3].

وكانت بداية تطور اللسانيات التداولية بنظرية أفعال الكلام التي ظهرت مع جون أوستينj.Austin ، وتطوّرت على يد"جون سيرل"(j.searle) وبعض فلاسفة اللغة من بعده، لتظهر بعدها جملة من المفاهيم والنّظريات التي تشكّل مجتمعة ما يعرف باللّسانيات التداولية،(أفعال الكلام، والاستلزام التّخاطبي، والإشاريّات،...).

والحقّ أنّ "جون أوستين" حينما ألقى محاضرات ويليام جيمس عام1955 لم يكن يهدف إلى وضع اختصاص جديد للّسانيات أو فرع جديد لها، وإنّما كان يرمي إلى وضع

---

[1] عبد الهادي بن ظافر الشهيري: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2004، ص23.

[2] ينظر: فرانسواز أرمينيكو: المقاربة التداولية، ص11؛ وينظر:عبد القادر بن ظافر الشهيري: استراتيجيات الخطاب ص23،24.

[3] ينظر: محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص9، 10.

اختصاص فلسفي جديد هو(فلسفة اللغة)، بيد أن تلك المحاضرات صارت فيما بعد بوتقة للّسانيات التّداولية.

وانطلق أوستين من ملاحظة بسيطة مفادها أنّ كثيرا من الجمل التي لا يمكن أن نحكم عليها بالصدق أو الكذب«لا تستعمل لوصف الواقع بل لتغييره، فهي لا تقول شيئا عن حالة الكون الراهنة أو السابقة، إنّما تغيّرها أو تسعى إلى تغييرها»[1]. فجملة من قبيل"آمرك بالصمت" لا تصف واقعا بل تسعى لتغيير حالة الضجيج إلى الصمت.

وبناء على هذه الملاحظات قسم "أوستين" الجمل إلى: جمل وصفية يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب، وجمل إنشائية لا ينطبق عليها ذلك الحكم، وتقابل في الثقافة اللغوية العربية الجمل الخبرية والجمل الإنشائية، مثلما نجدها عند علماء النّحو والبلاغة، وكذا علماء التفسير وأصول الفقه في أبحاثهم.

وتنفرد الجمل الإنشائية بخصائص لا توجد في الجمل الوصفية، نحو كونها «تُسند إلى ضمير المتكلم في زمن الحال، وتتضمن فعلا من قبيل "أمر"و"وعد" و"أقسم" ويفيد معناه على وجه الدقة إنجاز عمل، وتسمى هذه الأفعال أفعالا إنشائية»[2].

ولا يمكن الحكم على هذه الأفعال الإنشائية بمعيار الصدق والكذب وإنما بمعيار التوفيق أو الإخفاق، فعندما تأمر الأم مثلا ابنها قائلة: "نظِّف أسنانك" ويرد عليها بقوله: "أنالا أشعر بالنّعاس" فالأم هنا لم تقل كلاما صادقا أو كاذبا، بل قدّمت أمرا لابنها، وأمرها هنا أخفق لأن الابن لم يمتثل لأمرها، ولو قام بالفعل لقلنا إنّ أمر الأم كُلِّل بالنّجاح.

بيد أن "أوستين" اكتشف فيما بعد أن المقابلة بين الجمل الوصفية والجمل الإنشائية ليست بالبساطة التي كان يظن، ذلك أنّ هناك جملا إنشائية لكنها لا تستند إلى ضمير المتكلم في زمن الحال، ولا تتضمن أي فعل إنشائي مثل : "رُفعت الجلسة"[3]. وقد قادته هذه

---

[1] آن روبول، جاك موشلار: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص30.

[2] نفسه، ص31.

[3] نفسه.

الملاحظات الأخيرة إلى وضع مفهوم جديد، مفاده أنّ كل جملة تامة مستعملة تقابل إنجاز عمل لغوي واحد على الأقل، وهو مفهوم الأعمال اللغوية،التي ميز فيها أوستين ثلاثة أنواع: العمل القولي، والعمل المتضمن في القول، وعمل التأثير بالقول[1].

ففي مثالنا السابق يمثل التلفظ بالجملة "نظّف أسنانك" النوع الأول أي العمل القولي أمّا العمل المتضمّن في القول، فهو الفكرة التي تحملها الجملة، ووصلت للابن بمجرد سماع تلك الجملة، وأما عمل التأثير بالقول، فنجده واضحا في ردّ الابن على أمه "لا أشعر بالنّعاس" حيث تضمّنت هذه الجملة إقناعا للوالدة بتأجيل ابنها غسل الأسنان لموعد النوم كما تحتوي على الفعلين(العملين) الأوّل والثّاني.

وقد شكّلت أفكار وملاحظات "أوستين"، بداية موفّقة لنظرية أفعال الكلام، أوّل نظريّة تداوليّة لسانية،ثمّ سرعان ما فتِئت تتطوّر شيئا فشيئا مع فلاسفة اللّغة بعد "أوستين" بخاصة تلميذه "جون سيرل"، لتظهر بعدها نظريات أخرى (القصديّة والملاءمة، والاستلزام التخاطبي، والحجاج...) شكّلت مجتمعة ما يُعرف باللّسانيات التداولية.

3- **مفاهيم التداولية وقضاياها** : تضم التّداولية مجموعة من المفاهيم الإجرائية والقضايا، تمكنها من معالجة اللغة في سياقات استعمالها المختلفة، ولذلك أولى علماء اللّسانيات هذه القضايا عناية كبيرة في أبحاثهم اللغوية، لكونها تُسهم في كشف المعنى بأدقّ صورة ممكنة، وأكثرها ضبطا(أثناء الاستعمال).

ويمكن أن نستشّف بعضا من هذه القضايا في التعريف الذي قدمه الباحث "صلاح إسماعيل" للتداولية حيث حاول استخلاص مفهوم للتّداولية من خلال جوانبها المكوّنة لها يقول:«علم الاستعمال إذن دراسة لغوية تركّز على المستعملين للغة، وسياق استعمالها في عملية التّفسير اللغوي، بجوانبها المتنوعة، وينقسم هذا العلم إلى عدة فروع، يبحث الفرع

[1] ينظر:جون أوستين: نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، ترجمة: عبد القادر قنيني،أفريقيا الشرق (دط)،1991، ص115-127؛ وصلاح إسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص184-205.

.

الأول: كيف يحدّد السّياق المعنى القضوي الواحد بالنسبة لجملة في مناسبة معينة لاستعمال هذه الجملة، ونظرية الفعل الكلامي speech theory هي الفرع الثاني من علم الاستعمال،والفرع الثالث من علم الاستعمال(...)هو نظريّة التخاطب theory of conversation، أو نظرية الاقتضاء theory of implicature» [1].

فالتداولية علم تواصلي جديد يقوم على مجموعة من المفاهيم الإجرائية، يكاد يتّفق الباحثون على أنّ أهمها أربعة مفاهيم (جوانب، آليات) هي: أفعال الكلام les actes de langages، ومتضمنات القول les implicites والاستلزام الحواري l'implication conversationnelle، والاشاريات Deicies[2] فضلا عن جوانب أخرى تعدّ من صميم البحث التداولي، مثل نظريّة الملاءمة théorie pertinence والقصديّة intentionalistic والسّياقcontexte، والحجاج largumentation إلاّ أنّني سأكتفي بعرض الأهم منها ممّا له علاقة بالبحث فقط.

أ-**نظرية الأفعال الكلاميّة(les Actes de parole)**: يقصد بالفعل اللّغوي أنّ التّحدث بلغة ما يعني تحقيق فعل لغوي أو أكثر بمجرد التلفظ بألفاظ تلك اللغة بمعنى« أنّ كلّ ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري، وفضلا عن ذلك يُعدّ نشاطا مادّيا نحويا، يتوسّل أفعالا قولية Acte locutiores لتحقيق أغراض إنجازية Actes illocutiores (...) غايات تأثيرية Actes perlocutoirs تضفي ردود فعل المتلقي»[3].

وتستلهم هذه النّظرية مقولاتها من عالم الأنثروبولوجيا الاجتماعي "مالينوفسكي" الذي حاول معالجة اللغة في علاقتها بالمجتمع، حينما كان يدرس لهجات الأقوام البدائية ولغاتها فوصل إلى النّتيجة التّالية: «أنّ اللغة في استخداماتها البدائية تقوم بدور حلقة في سلسلة

---

[1] صلاح إسماعيل عبد الحق: نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس،الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، (د ط)،2005، ص77، 78.

[2] ينظر: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2005، ص30-45.

[3] نفسه، ص40.

الأنشطة الإنسانية المتآلفة باعتبارها جزءا من السلوك الإنساني فهي وسيلة من وسائل الفعل وليست أداة للتأمل»[1].

فانطلاقا من هذه الوظيفة، وبتأثير من "فتجنشتاين" l.wittgenstein وأفكاره استمدّ "جون لانجشو أوستين"، بذور نظريّة أفعال الكلام ومقوّمات وجودها، في محاضراته التي ألقاها في أوكسفورد oxfod مابين سنتي(1952،1954) ومحاضرات أخرى ألقاها في هارفارد سنة 1955، ونشرت بعد وفاته بعنوان "كيف نفعل الأشياء بالكلمات؟(how to do things with word) [2]. وقد كانت محاضرات "أوستين" ردّا على فلاسفة الوضعية المنطقيّة، الذين درجوا على اعتبار وظيفة اللغة وصف وقائع العالم الخارجي وأنّ معيار الحكم على جملة ما هو معيار "الصدق" أو"الكذب"، بالنظر إلى مطابقة الواقع أوعدم مطابقته، فعدَّ "أوستين" هذا الرّأي مغالطة وصفية، ذلك أنّ هناك جملا،«لا تصف ولا تخبر بشيء، ولا تثبت أمرا على وجه الإطلاق، ومن ثمّ فهي لا تدل على تصديق ولا تكذيب، وعلى ذلك فالنطق بالجملة هو إنجاز لفعل أو إنشاء لجزء منه»[3].

وبذلك وصل أوستين إلى كون تحليل المناطقة الوضعيّين خاطئ ولا يهتم بالتراكيب في سياقاتها الاستعمالية، ولو حدث ذلك لوجدوا أنّ كثيرا من الجمل التي اعتبروها عبارات وصفية، هي في الحقيقة عبارات إنجازية إذا قيلت في سياق معين، فعندما أقول: «إنّني أتّخذ هذه المرأة لتكون لي زوجة شرعية، في ظروف ملائمة، فإنّني لا أكتب تقريرا عن الزواج، وإنّما أنغمس في الزّواج من قمة الرّأس إلى أخمص القدمين»[4].

---

[1] هدسون: علم اللغة الاجتماعي، ترجمة: محمود عيّاد، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 2002، ص173؛ وردة الله بن ضيف الله: دلالة السّياق، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مكة المكرّمة، ط1، 2005، ص223.

[2] ينظر: نعمان بوقرة: اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، ص185.

[3] جون أوستين: نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، ص16.

[4] صلاح إسماعيل عبد الحق:التحليل اللغوي عند مدرسة أوكسفورد، ص138؛ وينظر: جون أوستين: نظرية أفعال الكلام العامة، ص133.

فالفكرة الأساس عند "أوستين" هي وجوب الحكم على الجمل في سياقات استعمالها لا وهي منعزلة، وهي فكرة،كما سبقت الإشارة[1]، تعود جذورها إلى عالم الأنثروبولوجيا الاجتماعي "مالينوفسكي"، حينما وجد صعوبة في تحليل لغات الشّعوب البدائية بجزر "التروبادور" فدعا إلى دراسة اللغة بألفاظها وتراكيبها في بيئتها أثناء الاستعمال، وعلى أساس ذلك رأى أوستين «أنّ دراسة المعنى يجب أن تبتعد عن التراكيب الجوفاء مثل"الجليد أبيض" بمعزل عن سياقاتها، لأنّ اللّغة عادة، تستخدم داخل سياق الكلام لتأدية كثير من الوظائف، فعندما نتكلم فإنّنا نقدّم اقتراحات ونبذل وعودا ونوجه دعوات ونبدي مطالب ونذكر محظورات وما إلى ذلك، وبالطبع فإننا نستخدم الكلام ذاته في بعض الحالات لتأدية فعل بعينه وخاصة عندما يصبح الكلام هو الفعل ذاته»[2].

ولذلك اهتم أوستين بدراسة المعنى في سياق الكلام وأثناء الاستعمال، مُميِّزا بين نوعين من المنطوقات كما بيّنا سابقا :

- ***منطوق تقريري***: وظيفته تقرير أو وصف العالم الخارجي ويمكن أن نحكم عليه بالصدق أو الكذب.

- **منطوق أدائي (إنجازي)**: يمكن الحكم عليه بالنجاح أو الفشل ووظيفته إنجاز فعل أو شيء بمجرّد التّلفظ به مثل: التسمية، الوصية، الاعتذار، النصح، الوعد[3].

لكنّه سرعان ما اختزل القسمين في صنف واحد، وعدل عن تقسيمه الأول حيث وجد أنّ العبارات المصنفة على أساس كونها وصفية ليست في حقيقتها إلاّ عبارات إنجازيه فعلها

---

[1] ينظر: المذكرة، ص20، 21.

[2] هدسون: علم اللغة الاجتماعي، ص133؛ وهي الفكرة التي أكّدت عليها الباحثة "أوركيوني" حينما رأت أنّ« الكلام هو أيضا تحقيق لأفعال،فأن تقول هو دون شك تبليغ لغيرك معلومات معيّنة عن الموضوع قيد الكلام ولكنه أيضا إنجاز ،بمعنى السّعي في سبيل التأثير على سامعك، وأكثر من ذلك التأثير على محيطك، ومنه فعوض أن نقيم تقابلا بين الكلام والفعل كما جرت العادة فإنّه يستحسن أن نعتبر الكلام هو نفسه شكل من أشكال الفعل» Chatherine Kerbrat-Orichioni :les actes de langage dans le discours, Nathan uninersité, paris, 2001, p:33.

[3] ينظر: صلاح إسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أوكسفورد، ص137، 138؛ وردة الله بن ضيف الله: دلالة السياق، ص225.

الإنجازي لا يظهر في البنية السطحية للجملة والكلام، فجملة من قبيل: السّماء صافية جملة إنجازية غير صريحة، مشتقة من الجملة "أقول إنّ السّماء صافية" وبهذه الطريقة يقدّر فعل القول في كل عبارة وصفية[1].

قادت هذه الملاحظات "جون أوستين" إلى وضع مفهوم "نظرية الأفعال اللغوية" والتميّيز فيها بين ثلاثة أنواع من الفعل، مثلما سبقت الإشارة إليه؛ الفعل اللّفظي Act locutoire والفعل الإنجازي Act illocutoire، والفعل التّأثيري Act perlocutoire أو الفعل الناتج عن القول،« ويتضمن فعل القول بدوره ثلاثة أفعال لغوية فرعية: "فعلا صوتيا"، و"فعلا تركيبيا"، و"فعلا دلاليا"، ويشكل الفعل الصوتي التّلفظ بسلسلة من الأصوات المنتمية إلى لغة معيّنة، والفعل التركيبي تأليف مفردات طبقا للقواعد التركيبيّة للغة معيّنة، والفعل الدلالي استعماله هذه المفردات حسب دلالات وإحالات معيّنة، ويواكب فعل القول بفروعه الثلاثة، فعل الإنجاز المعبِّر عن قصد المتكلِّم من تلفّظه بالعبارة،كأن يخبر أو يسأل أو يعِد أو ينذر أو يوعد، كما يواكبه فعل التّأثير الكلامي أي الأثر الذي يخلِّفه التّلفظ بالعبارة لدى المخاطب كأن يستبشر أو يرعب أو ينفعل أو يطرب أو يغضب»[2].

وجّه "أوستين" اهتمامه إلى الفعل الإنجازي(الفعل المتضمن في القول)، بعدّه صلب العملية اللسانية كلّها، لذلك بحث عن الأصناف التي تتفرع عن هذا الفعل، من خلال قياس قوّته الإنجازية la force illocutoire، فأحصى خمسة أصناف، لم يكن راضيا على أية واحدة منها، وإنّما جعل تصنيفه بصفة مؤقتة(أوّلي) [3].

1- القرارات التشريعية أو الحكميات:(Verdicitves) ويختص بكونه ناجما عن إطلاق أحكام على واقع أو قيمة ممّا يصعب القطع به نحو: برّأ ،قيّم، وصف.

---

[1] ينظر: أحمد المتوكل:اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، منشورات عكاظ، الرباط،(دط)، 1989، ص20.

[2] ينظر: نفسه، ص20؛ و ردة الله بن ضيف الله: دلالة السياق، ص229، 230.

[3] ينظر: جون أوستين: نظرية أفعال الكلام العامة، ص174؛ وفرانسواز أرمينيكو: المقاربة التداولية، ص83؛ وصلاح إسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند مدرسة اكسفورد، ص222.

2- الممارسات التشريعية أو التّمرسيّة:(Exercitives) وتتعلّق بممارسة السلطة والقانون والنفوذ وتقوم على إصدار قرار لصالح أو ضد سلسلة أفعال نحو: أمر، دافع، ترجّى أعلن، استقال.

3- الوعديات[1] أو التّكليف: (commissives) : وقد تكون إلزامات للمتكلم بأداء فعل ما أو تكون إفصاحات عن نوايا ومن أمثلتها: وعد،أنذر، أقسم، راهن، عزم، نوى.

4- السلوكيات(الأوضاع السلوكية): (behabitives) : تختص بمجموعة منتشرة من الأفعال تندرج تحت باب السلوك والأعراف الاجتماعيّة، نحو الاعتذارات، والتّهاني والتّعارف، والقسم، وأنواع السّباب والقذف.

5- المعروضات الموصوفة أو التبيّينيات:(excpostives): تستخدم لعرض المفاهيم وتوضيح استعمال الكلمات، وتوضيح علاقة أقوالنا بالمحادثة نحو: أكّد، وأنكر، وأجاب اعترض.

شكّلت أفكار"أوستين" وأبحاثه السّابقة، في نظرية أفعال الكلام المرحلة الأولى التأسيسية لها، حيث ساهم في إرساء قواعد لهذه النظرية، وتحديد عدد من المفاهيم الأساسية فيها وخاصة مفهوم الفعل الإنجازي، بيد أنّ ما قدّمه لم يكن كافيا لتقديم نظرية متكاملة للأفعال الكلامية، فيأتي بعده تلميذه "جون سيرل" مستفيدا من محاضرات أستاذه أوستين ، فأدخل بعض التّعديلات على نظرية الأفعال الكلامية في سبيل تطويرها، مقدّما مجموعة من الاعتراضات على أستاذه[2]، فأحكم وضع الأسس المنهجية التي تقوم عليها وأعاد النّظر في النظرة الثلاثية لأفعال الكلام «حيث أدمج الفعلين التّصويتي والتّركيبي من القسم الأول عند "أوستين"، في نوع واحد أطلق عليه "الفعل التّلفظي" (utterance act)...وسمّى القسم

[1] يترجم المؤلف "عبد القادر قنيني" مصطلح Commissives بضروب الإباحة ، ويبدو أنه مصطلح يبتعد عن المعنى المطلوب، ولذلك آثرت ترجمة الباحث "طالب سيد هاشم الطبطبائي" بـ "الوعديات" لاقترابها أكثر من المعنى المقصود، ينظر: طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعية الكويت،(د ط)، 1994، ص10.

[2] ينظر: صلاح إسماعيل عبد الحق: التّحليل اللغوي عند مدرسة أوكسفورد، ص230.

الثالث منه (الفعل الدلالي) تسمية أخرى، هي الفعل القضوي (propositional act) الذي يتكوّن من المحمول والموضوع(...) ووافق سورل أوستين في القسم الثاني وهو الفعل الغرضي، ولم يُعر القسم الثالث(الفعل التأثيري) اهتماما جوهريا»[1].

فسيرل في تحليلاته لا يهتمّ إلاّ بالأعمال المتضمّنة في القول، أمّا أعمال التّأثير بالقول فإنّه يشكّ في وجودها، ولذلك أهملها في تقسيمه، ويتمثّل إسهامه الرئيسي في «التّمييز داخل الجملة بين ما يتصل بالعمل المتضمن في القول في حدّ ذاته، وهوّ ما يُسمّيه وَاسِم القوة المتضمّنة في القول،وما يتّصل بمضمون العمل، وهو ما يُسمّيهَ واسِم المحتوى القضوي»[2].

ففي جملة من قبيل "أعدك بأن أراجع دروسي" نجد أنّ "أعدك" تشكّل واسم القوة المتضمنة في القول و"أن أراجع دروسي" هي واسم المحتوى القضوي، وبالتالي فان المتلفّظ بالجملة "أعدك بأن أراجع دروسي"، يقصد الوعد بمراجعة دروسه، وهو ما تحقّق له من خلال توظيف قواعد لغوية تواضعية، تفيد الوعد عبّر من خلالها عن قصده ونيته في الوعد بالمراجعة، "أعدك بمراجعة دروسي" لأنه ينوي أثناء تلفظه بالجملة أن يبلغ قصده لمخاطبه الذي يعرف القواعد المتحكمة في مدلولات تراكيب اللغة التي يتكلمانها وبناء على ذلك يكون للمتكلم المتلفظ بالجملة السابقة مقصدان من كلامه :

1- الوعد بمراجعة الدروس أولا.

2- تبليغ هذا الوعد إلى السّامع من خلال إنتاج جملة "أعدك بمراجعة دروسي" بموجب قواعد اللغة التّواضعية المتحكمة في مدلولات كلمات اللغة المشتركة.

وفي تحليل سيرل للأفعال الغرضية نجده قسمها إلى[3] :

---

[1] ردة الله بن ضيف الله: دلالة السّياق، ص230؛ وينظر في نقد سيرل تصنيف أوستين الثلاثي للفعل: صلاح إسماعيل عبد الحق: التّحليل اللغوي عند مدرسة أوكسفورد، ص229-230.

[2] آن روبول، جاك موشلار: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص33.

[3] ينظر: صلاح إسماعيل عبد الحق: التّحليل اللغوي عند مدرسة أوكسفورد، ص332.

1-اثباتيات Assevtives : وتحمل إحدى قيمتي الصدق والكذب نحو: أخبر، أكد، زعم.

2-توجيهات Directives: وهي أفعال الغرض منها جعل المخاطب يقوم بفعل ما نحو" طلب، أمر، ترجي.

3-الوعديات Commissives : الغرض منها إلزام المتكلّم القيام بعمل ما في المستقبل نحو: وعد وأقسم.

4-البوحيات Exprissives: هي التي تعبّر عن الحالة النفسية للمتكلم نحو: شكر هنّأ،اعتذر.

5-التصريحيات Declaratives: هي التي يحدث مجرّد القيام بها تغيّيرا في الخارج نحو: عيّن وزوّج وطلّق.

ويمكن إيجاز أهم ما جاء به سيرل في النقاط التالية:[1]

-نصّ سيرل Searl على أنّ الفعل الإنجازي هو الوحدة الصّغرى للاتّصال اللّغوي وأنّ للقوة الإنجازية دليلا يسمّى دليل القوة الإنجازيّة مهمته تبيين نوع الفعل الإنجازي الذي يؤديه المتكلم بنطقه للجملة.

-الفعل الكلامي عنده أوسع من أن يقتصر على مراد المتكلم بل هو مرتبط أيضا بالعرف اللغوي والاجتماعي.

-تطويره لشرط الملاءمة عند أوستين(ملاءمة الفعل) فجعلها أربعة وطبّقها على كثير من الأفعال الإنجازية وهذه الشروط هي: شرط المحتوى القضوي، والشرط التّمهيدي، وشرط الإخلاص، والشرط الأساسي، ويتحقق حين يحاول المتكلم التأثير في السّامع لينجز الفعل.

[1] محمود أحمد نحلة: آفاق البحث اللغوي المعاصر، ص47-49.

– قدّم سيرل تصنيفا بديلا لما قدّمه "أستين" من تصنيف للأفعال الكلامية، يقوم على ثلاثة أسس منهجية: الغرض الإنجازي، واتجاه المطابقة وشرط الإخلاص، وقد جعلها خمسة أصناف.

وقد مثّلت أبحاث "جون سيرل"j.searle، مرحلة النّضج والضّبط المنهجي لنظرية الفعل الكلامي، قبل أن تتطوّر أكثر على يد العلماء من بعده،بخاصة مع "فندرليش" (wunderlich)،الذي اهتمّ أكثر بناحية المستمع(المتلقي).

ب– متضمنات القول: les implicites : تشكل متضمنات القول مفهوما إجرائيا تداوليا يهتم برصد الجوانب الضّمنية والخفية من الخطابات، ذلك أنّ المتلفظ بالخطاب قد يلجأ أحيانا إلى عدم التصريح بكلامه، نتيجة ظروف معيّنة يخضع لها، فيحمل على التلميح بكلامه إلى أشياء غير مصرّح بها، ولكنّها متضمّنة في القول.

وقد يكون سبب هذا التلميح وعدم التصريح وجود عدد من المحضورات التي تمنع المتلفِّظ بالخطاب من التّصريح المباشر« وهذه المحضورات قد يكون مصدرها المجتمع بما يحتويه من أخلاق وعادات ودين، أو سياسية وينعكس ذلك على اللغة باعتبارها وليدة المجتمع(...)أضف إلى ذلك أنّه في مقامات عديدة يضطرّ المتكلّم إلى استعمال متضمّنات القول خشية من خرق بعض العادات الكلامية الاجتماعية إذ يلجأ إلى استعمال الحيلة ليضمن عدم جرح مشاعر المجتمع»[1].

والتّلميح في بعض الأحوال والمقامات أبلغ من التّصريح، فيلجأ إليه المتلفّظ بالخطاب عن قصد لتحقيق الفعاليّة في التّواصل، وقد يكون أحيانا عن غير قصد، لكن المخاطَب ومن طريق عمليّات استنتاجيّة، قد يصل إلى تحديد أقوال تدخل ضمن متضمنات القول في الكلام رغم أن المتلفظ لم يقصدها، ومن أهم أشكال متضمّنات القول نجد:

[1] عمر بلخير: تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الاختلاف، الجزائر،ط1،2003 ص112.

1-الافتراض المسبق(Pré- supposition): مفهوم تداولي، ذو طبيعة لسانية يتمّ إدراكه من خلال العلامات اللّغوية التي يحتويها القول[1] ففي الجملتين المتلفظ بهما:

أ- توقف زيد عن ممارسة كرة القدم.

ب-لم يتوقف زيد عن ممارسة كرة القدم.

نجد لهما افتراضا مسبقا (خلفية) واحدا مضمونه: كان زيد يمارس كرة القدم.

فهذه الافتراضات المسبقة لا يصرّح بها المتكلّمون ومع ذلك« تشكل خلفية التبليغ الضرورية لنجاح العملية التبليغية، وهي محتواة في القول سواء تلفظ بهذا القول إثباتا أو نفيا»[2]

ومنذ بداية العقد السابع من القرن العشرين، صارت دراسة الافتراض المسبق مثار اهتمام الباحثين، كونها تُسهم في تفعيل عملية التّواصل بين المتحاورين، لاسيما في مجال التعليمية(Didactique)،«فلا يمكن تعليم الطفل معلومة جديدة، إلاّ بافتراض وجود أساس سابق يتم الانطلاق منه والبناء عليه»[3]

ولذلك فإنّ ما يقدم عليه المتعلمون من طرح أسئلة، وطلب استنتاجات، يصدر دائما عن رغبة في تكوين قاعدة من الافتراضات المسبقة تكفل في النهاية، نجاح التّخاطب وتضمن تحصيل العلم للمتعلّم.

ويميز الدّارسون بين نوعين من الافتراضات المسبقة، افتراضات مسبقة دلالية ومنطقية، وافتراضات مسبقة تداولية، فأمّا الأولى فمشروطة بالصّدق بين قضيتين، فإذا كانت القضية في الجملة (أ) صادقة، لزم أن تصدق القضيّة المعبّر عنها بالجملة (ب) وذلك نحو قولنا: إنّ المرأة التي تزّوجها عامر كانت أرملة، وكان القول مُطابقا للواقع

---

[1] عمر بلخير: تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، ص113.

[2] الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص34؛ وينظر: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص30،31.

[3] مسعود صحراوي:التداولية عند العلماء العرب ص32؛ وينظر:الجيلالي دلاش:مدخل إلى اللسانيات التداولية،ص35.

(صادقا)، لزم عن ذلك أن يكون القول(ب) عامر تزوّج أرملة، صادقا كذلك، لكونه مفترضا مسبقا، وأمّا الافتراض المسبق التداولي، فلا علاقة له بالصّدق أو الكذب لأنّ القضية المعبّر عنها فيها يمكن أن تنفى دون أن يتأثّر الافتراض المسبق، وذلك نحو قولنا: فريقكم يقدّم كرة نظيفة، ثم قولنا فريقكم لا يقدّم كرة نظيفة، فبالرّغم من وجود التناقض والاختلاف بين القولين فإنّ الافتراض المسبق لهما واحد، ولا يزال قائما وهو كون الفريق يمارس كرة القدم.

ب-الأقوال المضمرة(Les Sous-entendus): تشكّل النّمط الثاني من متضمّنات القول وتستند إلى وضعية الخطاب وسياق وروده، وترى الباحثة "أوركيوني"(Orecchioni) أنّه « كتلة المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويها، ولكن تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سياق الحديث».[1] ومثال ذلك قول القائل:

-إنّ الجوّ بارد في الخارج.

فالسّامع حين يصله هذا الملفوظ قد يعتقد أنّ القائل أراد دعوته إلى المكوث وعدم الخروج من الغرفة، أو الإسراع بإقفال النّافذة كي لا يدخل البرد، أو لبس المعاطف عند الخروج وعدم نسيانها، فقائمة التأويلات متعدّدة بتعدّد السياقات والمقامات التي تقال فيها تلك الأقوال.

وإذا جئنا للفرق بين القول المضمر والافتراض المسبق نجد أنّ«الأوّل وليد السياق الكلامي والثاني وليد ملابسات الخطاب»[2].

ج-الاستلزام الحواري:Conversation Limplication: يعدّ من أهم المفاهيم الإجرائية التّداولية، وألصقها بطبيعة النص التداولي، ويقوم على النظر إلى جُمل اللّغات

---

[1] مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب ص32؛ وعمر بلخير: تحليل الخطاب المسرحي في ضوء اللسانيات التداولية، ص118.

[2] مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب ص32.

الطبيعية بكونها تحمل في مقامات معيّنة، معنى ثان غير معناها الحرفي (محتواها القضوي)، مثال ذلك الحوار الآتي بين الأستاذين (أ)، و (ب):

-الأستاذ (أ): هل الطالب (ج) مستعد للدّراسة في قسم الفرنسية.

-الأستاذ (ب): إنّ الطالب (ج) ممثل مسرحي ممتاز.

نلاحظ أن الحمولة الدلالية للجملة الثانية تحمل معنيين اثنين في الوقت نفسه، معنى حرفيا يدل على كون الطالب(ج) ممثلا ممتازا على خشبة المسرح، ومعنى مستلزما يدرك من مقام الكلام يتمثل في كون الطالب (ج) غير مستعد لمتابعة دراسته في قسم الفرنسيّة، وسمّيت هذه الظاهرة بالاستلزام الحواريConversationnelle implication. [1]

ويرجع الفضل في نشأة هذا الجانب من الدّرس التّداولي إلى الفيلسوف الأمريكي "بول غرايس" Paul Grice، في مقال نشره سنة 1975، بعنوان "المنطق والحوار" Logic and Conversation، قام فيه بتوصيف ظاهرة الاستلزام، وبيان الأسس المنهجيّة التي تقوم عليها، من خلال تطوير مفهوم الدلالة غير الطبيعية، وقد انطلق في بحثه من كون الناس قد يقولون في حواراتهم،ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر ممّا يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون، ليركّز في بحثه على إيضاح الاختلاف بين ما يقال، وما تم تبليغه، حيث أراد بول غريس P.Grice، تقديم وصف وإقامة مَعبَر بين ما يحمله القول من معنى صريح، و ما يحمله من معنى متضمّن، فوقف عند ظاهرة الاستلزام الحواري.[2]

ولوصف هذه الظاهرة، تساءل "غرايس" كثيرا، كيف يمكن أن يقول المتكلم شيئا ويعني شيئا آخر؟ وكيف للمخاطب أن يسمع شيئا ويفهم شيئا آخر؟

---

[1] يكمن الفرق بين الاستلزام والاقتضاء، في كون الاقتضاء مفهوما منطقيا، لا يتغيّر بتغيّر ظروف استعمال العبارة، فيكون ملازما لها في جميع الحالات والأحوال، بينما يعد الاستلزام مفهوما لسانيا تداوليا، يتغير بتغير ظروف إنتاج العبارة اللغوية. ينظر: (محمد السيدي: إشكال المعنى من الاستعارة إلى الاستلزام الحواري، مجلة فكر ونقد، العدد:25 2000. www.FIKRWANAKD.aljabriabed.net، 25.07.2009، 15:36).

[2] ينظر: محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص33؛ وآن روبول، جاك موشلار: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص54- 56.

فوصل إلى وضع أربعة قواعد جعلها ضابطة لكل حوار لغوي، ويحكمها مبدأ عام "مبدأ التعاون"،« فالممارسة اللغوية بحسب غريس نشاط عقلاني يهدف إلى التعاون بين المتخاطبين، لذلك لابد من افتراض توجيهات أو قواعد صادرة من اعتبارات عقلية تدبّر السلوك التّخاطبي وتجعله ناجحا»[1].وتسير هذه القواعد والتوجيهات حسب غرايس بهدي من مبدأ التعاون، وهو مبدأ حواري يقوم على:- أن يجعل المخاطب مشاركته في الخطاب على النّحو الذي يتطلبه القصد من الخطاب والحوار، بمعنى أن يكون تدخّل المتكلّم في الحوار، مطابقا للغرض الذي يقتضيه من الحوار الذي دخل فيه، في مرحلة مشاركته.

أمّا عن القواعد التي تندرج تحت "مبدأ التّعاون" فنجد مقولات الكمّية، والكيفية والإضافة والجهة، ويسميها غرايس Grice "الحكم" Maxim، وتفصيلها كالآتي:[2]

1- مقولة الكمية: تخص كمية المعلومات التي يجب توفيرها، وتؤدّى بالقاعدتين:

- اجعل مشاركتك تفيد على قدر ما هو مطلوب من أجل تحقيق أغراض التّخاطب الحاليّة.

- لا تجعل مشاركتك تفيد أكثر مما هو مطلوب.

2-مقولة الكيفية: وتتعلق بالقاعدة العامة: "حاول أن تكون مشاركتك صادقة True وتتخصّص بقاعدتين هما:

- لا تقل ما تعتقد أنّه كاذب.

- لا تقل ما تفتقر إلى دليل واضح عليه.

3- مقولة الإضافة: وتنفرد بقاعدة واحدة هي: اجعل مشاركتك ملائمة.

---

[1] عادل فاخوري: الاقتضاء في التّداول اللساني، عالم الفكر(الألسنيّة)، وزارة الإعلام، الكويت، المجلد20، العدد3، 1989، ص146.

[2] نفسه، ص147؛ وأحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري) ص23؛ وينظر: الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية ص33؛ وعبد القادر بن ظافر الشهيري: استراتيجيات الخطاب ص121، 122، ؛ وصلاح إسماعيل عبد الحق: نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، ص87.

وتحمل هذه المقولة المُجملة كثيرا من المشاكل العويصة، كمعرفة طرق افتتاح الكلام وأنواع التدخّل المناسب، وتغيير موضوع المحادثة، وحسن التّخلص واختتام التخاطب.

4- مقولة الجهة: لا تهتمُّ كسائر القواعد بما هو مقول أو منطوق، بل بكيفية قوله أو النّطق به، قاعدتها العامة هي: كن واضحا، وعنها تتفرع القواعد:

-احترز من الغموض obseurity

-احترز من الالتباس ambiguity

- تحر الإيجاز

- تحر الترتيب

وتقوم هذه القواعد بترسيم ما يجب على المشاركين القيام به، لكي يتم التّخاطب والتواصل بالطريقة المثلى(تعاون، عقلانية، فعالية)، فإذا ما تم خرق إحدى القواعد الأربع مع احترام مبدأ التعاون، حصلت ظاهرة الاستلزام الحواري.

ويقترح "غرايس" Grice توصيفا خاصّا للعبارات اللغوية[1]، قائما على مجموعة من التّقابلات، تنقسم على أساسها الحمولة الدّلالية للعبارة إلى معان صريحة تدل عليها صيغة العبارة ذاتها، ومعان ضمنية لا تدلّ عليها صيغة الجملة.

وتشمل حمولة المعاني الصريحة، محتوى قضويا مكوّنا من مجموع معاني مفردات الجملة مضموما بعضها إلى بعض ضمن علاقة إسناد، وقوة إنجازية حرفية مؤشّرا لها بإحدى الصيغ (استفهام، أمر، نهي، نداء، إثبات، نفي،)

وأمّا المعاني الضمنية فصنفان: معان عرفية: يقصد بها الدّلالات المرتبطة بالجملة وهي لا تتغيّر بتغيّر السّياقات مثل معنى الاقتضاء، في حين يقصد بالمعاني الحوارية المعاني المتولّدة طبقا للسياقات التي تنجز فيها الجملة، نحو الدّلالات الاستلزامية ويمكن التّمثيل لذلك بالجملة: "ألا تراجع درس الرياضيات الصّعب؟

[1] ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب ص64، وص25؛ وأحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص24،25.

فالمعنى الصّريح لهذه الجملة يتشكل من: [1]

أ- محتوى قضوي ناتج عن عملية ضم معاني الكلمات:مراجعة درس الرياضيات الصعب.

ب- قوة إنجازية حرفية: هي الاستفهام المؤشّر عليه بالهمزة، والتنغيم.

وأمّا المعنى الضّمني للجملة نفسها فيتألف من:

أ- معنيين عرفيّين هما: الاقتضاء(اقتضاء وجود مناسبة للمراجعة مثل الامتحان) والاستلزام المنطقي (يتمثل هنا في وجود دروس سهلة وأخرى صعبة).

ب- معنى استلزامي حواري: مؤوّل من خلال السّياق، وهوّ التّنبيه إلى ضرورة مراجعة الدّروس، وإنكار عدم فعل ذلك والتّغاضي عنها (المراجعة).

وقد دُرست هذه الظاهرة (الاستلزام الجواري)، بعد بول غرايس P.Grice ضمن نظرية الأفعال الكلامية، على أساس أنّ المحتوى القضوي للجمل، يواكب فعلا لغويا واحدا أو أكثر من فعل لغوي، فإذا تجاوز المحتوى القضوي لجملة ما فعلا لغويا واحدا فإنّ لتلك الجملة فعلين لغويّين، أحدهما مباشر مدلول عليه حرفيا بصيغة الجملة ذاتها والآخر غير مباشر يستفاد من مقام ورود الجملة.

فإذا قال لي صديق:- لنذهب إلى الملعب هذا المساء.

وأجبته قائلا: - عليّ أن أنجز مذكرتي للماجستير.

أكون قد أنجزت فعلين لغويين: الأول: فعل لغوي مباشر، هو الإخبار بكوني أنجز مذكّرتي للماجستير، والثّاني فعل لغوي غير مباشر،ممثل في رفض دعوة صديقي بالتوجه إلى الملعب مساء.

ولعلّ هذا يدخل في ما أشارت إليه الباحثة أوركيوني C.K.Orecchioni في الفصل الثاني الموسوم ب"أفعال الكلام غير المباشرة"، من كتابها "les actes de langage dans le discours"؛ إذ ترى أنّ المتكلّم(المرسل) حينما يعبّر بطريقة غير مباشرة يقوم

[1] ينظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص24، 25.

بفعلين مختلفين: الأوّل هو إخبار المخاطَب(المرسل إليه) بواقعة ما، والآخر دفع المتلقّي للقيام بسلوك ما(عمل ما) مترتّب عن العمل الأوّل وقد مثّلت لذلك بأمثلة ثلاث منها:

يفتح الزّوج باب البيت ليخرج فتخاطبه الزّوجة قائلة:"سوف تمطر"، فيرجع الزّوج ويأخذ مظلّته معه[1].

فقول الزوجة:"سوف تمطر" يتضمّن معنى صريح ومعنى ضمني، أمّا المعنى الصريح فيتشكّل من:

- محتوى قضوي: ناتج عن ضم معاني الكلمات مع بعض "السماء سوف تمطر".
- قوة إنجازية حرفية: تتمثّل هنا في الإثبات ، إثبات معنى أنّ السّماء ستمطر.

وأما المعنى الضّمني للجملة "سوف تمطر" فيتألّف من:

- معنيين عرفيّين: هما الاقتضاء والاستلزام المنطقي، اقتضاء أنّ السّماء مغيّمة ومليئة بالسّحب،وهذا علامة دالّة على قرب نزول المطر، واستلزام احتمال سقوط المطر انطلاقا من وجود علامات دالّة عليه،(السحب والسّماء الملبّدة بالغيوم).
- معنى استلزامي حواري: يؤوّل من خلال السّياق، يتمثل في تنبيه الزّوج إلى ضرورة العودة وأخذ المظلّة.

د- الإشاريات:Deictics: توجد في كل اللغات كلمات وتعبيرات لا يتحدّد مدلولها، ولا يمكن تفسيرها بمعزل عن السّياق الذي وردت فيه، والمرجع الذي تُحيل إليه، وتسمّى بـ "الإشاريات Deictics، وتشمل: الضمائر، وأسماء الإشارة وزمان الفعل، وبعض ظروف الزمان والمكان (أنا، أنت، هو، هي، هذا، هناك، الآن، أمس، غدا،).

فهذه الإشاريّات، «من العلامات اللّغوية التي لا يتحدّد مرجعها إلاّ في سياق الخطاب التّداولي، لأنّها خالية من أيّ معنى في ذاتها، فبالرغم من ارتباطها بمرجع، إلاّ أنّه مرجع

(1) Catherine Kerbrat-Orecchioni, les actes de langage dans le discours,Nathan université, paris ,2001,p:33.

غير ثابت»[1]. ولعلّ هذا ما جعل نُحاتنا يصفونها بالمبهمات، وإن خصّ بعضهم هذه التسمية لأسماء الإشارة وحدها، إلاّ أن لهذه المبهمات(الإشاريّات)، فعالية كبيرة في تكوين بنية الخطاب، وتحقيق تماسكه، من خلال استثمار المتحاورين هذه الإشاريّات في وضع نسيج لغوي باتجاه حدود الجملة الواحدة وصولا إلى النّص في بنيته الكلية.

إنّ الإشارة Deixis في أبسط تعريف لها« مفهوم لساني يجمع كل العناصر اللّغوية التي تحيل مباشرة على المقام، من حيث وجود الذّات المتكلّمة أو الزّمن أو المكان حيث ينجز الملفوظ، الذي يرتبط به معناه، من ذلك: "الآن"، "هنا"، "هناك"، "أنا"، "أنت"، "هذا" "هذه"، وهذه العناصر تلتقي في مفهوم التّعيين أو توجيه الانتباه إلى موضوعها بالإشارة إليه(...)هي المسافة الفاصلة بين المتكلّم أو المخاطب من جهة، وبين المشار إليه من جهة أخرى وهي موقع المشار إليه من المركز، كأن يكون إلى الوراء أو القدّام أو الفوق أو اليمين أو الشّمال(...)وينحصر دور هذه العناصر في تعيين المرجع الذي تشير إليه وهي بذلك تضبط المقام الإشاري Deictic Context»[2]

فالإشاريات خالية من أيّ معنى في ذاتها، رغم إحالتها على المرجع، كون هذا المرجع غير ثابت، ولا يتّضح لها مدلول، إلاّ في سياق تداولها داخل الخطاب، ولكنها شرط ضروري لتحقُّق الملفوظ، حيث يعمد المتلفِّظ بالخطاب إلى استعمال ما يحتاج منها في كلامه، كي يضمن نجاعة خطابه وعدم إبهامه، حيث تقوم الإشاريّات بوظيفة تعويض مدلولات الأسماء والإحالة إليها، ولذلك تعدُّ مجالا مشتركا بين علم الدلالة Sémantique والتّداولية Pragmatique، وميّز الباحثون في هذه الإشاريّات خمسة أنواع: شخصية وزمانية، ومكانية وخطابية واجتماعية. [3]

---

[1] عبد الهادي بن ظافر الشهيري: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص80.

[2] الأزهر الزناد: نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصا، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ص116.

[3] ينظر: محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص17–26؛ وعبد القادر بن ظافر الشهيري: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص79-85.

أ-الإشاريات الشّخصيةPersonal Deictics: هي بشكل عام الإشاريات الدالّة على المتكلّم أو المخاطب أو الغائب، وأوضح هذه العناصر الإشارية، الدالّة على شخص ما هي ضمائر الحاضر، ويقصد بها الضمائر الشّخصية الدالة على المخاطب المفرد أو المثنى، جمعا مذكرا أو مؤنثا.وتعدّ الجمل من قبيل: "نزل المطر"، ذات بعد إشاري هو، أنا أقول،نزل المطر، فهي من قبيل الإشاريّات الشخصية.

ب- الإشاريات الزمانية Temporal Deictics: هي كلمات تدل على زمان يحدده السّياق، قياسا إلى زمان التّكلم، حيث يعد هذا الأخير مركز الإشارة الزّمانية، فإذا لم يُعرف هذا المركز التبس الأمر على السامع أو القارئ.[1]وذلك نحو قول القائل: سنلتقي بعد ساعة فلا يمكن التكهّن بزمن اللّقاء إلاّ بعد معرفة زمن التّلفظ، أو قولنا: لنستغل فرحته الآن، فند الكلمتين "ساعة" و"الآن" تمثلان إشاريتين زمانيتين يتحدّد على أساسهما الزّمن انطلاقا من زمن التّلفظ.

ج- الإشاريّات المكانيّة Spatial Deictics: هي عناصر دالّة على مكان المتكلّم وقت التكلّم، ولذلك نجد المتكلّم يُضمِّن كلامه، عدّة عناصر إشاريّة تدل على المكان نحو: هنا هناك، وسائر ظروف المكان: أمام، خلف، يمين، يسار، ولتحديد المكان أثر واضح في اختيار العناصر التي تشير إليه قربا أو بعدا أو وجهة، ولا يمكن تفسير العناصر الإشارية المكانية إلاّ إذا تم الوقوف على ما تشير إليه بالقياس إلى مكان المتكلم وموقعه. [2]

د- الإشاريّات الخطابيّة Discourse Deictics: تعدّ من خواص الخطاب، وتتمثل في العبارات التي تذكر في النص، مشيرة إلى موقف خاص بالمتكلم، فقد يتحيّر المتكلم في ترجيح رأي على آخر فيقول: "ومهما يكن"، وقد يستدرك فيدرج "لكنّ"، وقد يضيف فيقول: "فضلا عن ذلك".[3]

---

[1] ينظر: محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص19.

[2] ينظر: نفسه، ص21، 22.

[3] نفسه، ص24.

وهذا النّوع من الإشاريات محلّ خلاف بين الدّارسين لأنّ فيه التباسا بالإحالة إلى سابق(Anaphora) أولاحق Cataphora)،ولذلك أسقطه بعض الباحثين من الإشاريّات.

هـ- الإشاريات الاجتماعية Social Deictics: هي عناصر لغويّة تستخدم للدلالة على نوع العلاقة الاجتماعية بين المتكلمين والمتخاطبين من حين كونها: علاقة رسمية (Formal)، أو علاقة ألفة ومودّة(intimacy)، فهناك ألفاظ نستخدمها في الخطاب الرّسمي(حضرتك، سعادتك، معالي الوزير...)، وأخرى نوظّفها مع من هم أكبر منّا سنا ومقاما، وعبارات أخرى نوظّفها على من نُكِنُّ لهم احتراما لمكانتهم الاجتماعية، وتعد الإشاريّات الاجتماعية، مجالا مشتركا بين اللّسانيات الاجتماعية واللسانيات التداولية.[1]

إضافة لهذه المفاهيم الإجرائية والتّداولية، توجد مفاهيم وجوانب للّنظر التداولي غيرها، تختلف من باحث لآخر،بحسب مجال تخصّصه،وذلك نحو:

- **القصدية:Intentionnalité:** مفهوم إجرائي يلقى اهتماما كبيرا حاليا في النّظرية التأويلية المُعاصرة،واللّسانيات التّداولية، فالنّص موئل لتقاطعات عديدة بين المتكلم (المتلفظ بالخطاب) وبنية النص أو الخطاب، والسامع، فيكون لدينا قصد المتكلم، والقصد الذي فهمه السّامع من النّص، إضافة لما تحويه بنية النّص من: قصد وضعه المتكلم في نصه وما حواه النّص من قصد لم يقصده المتكلّم،فكانت هذه الجوانب من أهمّ ما عُني به العلماء في الدّرس الحديث متجاوزين التّصورات الشكليّة التي قصرت النّظر على النّص فقط.

ونجد في الصيغة النهاية للأفعال الكلامية التي وضعها أوستين، وطوّرها من بعده "سيرل(j.searle)،عناية بالقصديّة حيث تقوم على العناية بالمضامين والمقاصد التداولية.

[1] ينظر: محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص19.

ومن أهم فلاسفة اللّغة الذين عنوا بالقصديّة نجد "جون سيرل(Johne Searle) الذي يقول:« القصديّة هي تلك الخاصيّة للكثير من الحالات والحوادث العقلية، التي تتّجه عن طريقها إلى الأشياء وسير الأحوال في العالم أو تدور حولها أو تتعلق بها».[1]

فالقصديّة في معناها العام تضمّ ظواهر عقلية عديدة نحو:الإدراك، والاعتقاد، والقصد الرغبة، الحب، الأمل، الخوف، وكلّ ما يمكن أن يمثّل أشياء أو حوادث أو مواقف في العالم الخارجي، وتكون هذه الحالات والمواقف مرتبطة دائما بشيء ما. [2]

ولا يتجسد القصد إلاّ باللّغة، حيث جعلت دليلا عليه، فيعبّر المتلفّظ باللّغة عن مقاصده في أي مستوى من مستوياتها، وبذلك يكون قصد المتكلّم(المتلفّظ)، حاضرا في خطابه، ولعلّ هذه الأهمّية البالغة لمبدأ القصد في الخطابات اللّغوية، هيّ التي جعلت الدّراسات التّداولية تعكف على دراسته بعدِّه ركيزة أساسية في العملية التّواصلية، يتحقّق على أساسها الفهم والإفهام.

-**الحجاج L'argumentation**:يعدّ من الآليات البارزة التي يستخدمها المتكلّم في خطابه لإبلاغ أفكاره وأغراضه من كلامه بالقدر الذي يريد، وتتجاذبه حقول معرفية مختلفة منها: المنطق والفلسفة والقانون والسّياسة واللّسانيات،.

ويعد "شاييم بيرلمان(Ch.Perelman)،وميشال مايير(M.Meyer)، من أبرز منظّري "نظرية الحجاج المعاصرة"[3]، فنجد الأخير يعرف الحجاج بقوله:« يعرَّف الحجاج عادة بكونه جهدا إقناعيا (إفحاميا)، ويعتبر البعد الحجاجي بُعدا جوهريا في اللّغة لكون كل خطاب يسعى إلى إقناع من يتوجه إليه»[4]

---

[1] صلاح اسماعيل: فلسفة العقل دراسة في فلسفة جون سيرل، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (د10)، 2007، ص151.

[2] ينظر: نفسه.

[3] حبيب أعراب: "الحجاج والاستدلال الحجاجي عناصر استقصاء نظري"، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،العدد1، المجلد30، 2001م، ص99، 100.

[4] نفسه، نقلا عن: Meyer (Mivhel) :Logique langage et Argumentation. Paris,1989, p:535

ممّا يعني أنّ بنية اللّغة في حد ذاتها تحوي أبعادا حجاجية، وأنّه حيثما يوجد الخطاب توجد إستراتيجية معينة دفعت المتلفظ بالخطاب لإنشاء ألفاظه وتراكيبها على ذلك النمط سواء لإقناع نفسه أو غيره، فالحجاج إذن آلية ملازمة لكل خطاب لغوي، ولذلك يرى مؤلفا كتاب "مصنف في الحجاج، الخطابة الجديدة" Traité de L'argumentation- la nouvelle rhètorique، بيرلمان(Perelman) وتيتيكا (Titica) أنّ« غاية كل حجاج أن يجعل العقول، تذعن لما يطرح عليها أو يزيد في درجة ذلك الإذعان، فأنجع الحجاج ما وفّق في جعل حدّة الإذعان، تقوى درجتها لدى السّامعين بشكل يبعثهم على العمل المطلوب (إنجازه أو الإمساك عنه)، أو هو ما وُفِق على الأقل في جعل السّامعين مهيّئين لذلك العمل في اللّحظة المناسبة»[1]

واضح أنّ المؤلِّفَين يجعلان لبَّ العملية الحجاجيّة، يقوم على الإقناع وجعل السّامع يذعن لمخاطبه، من خلال عمليات استدلالية، ولذلك يُستخدم الحجاج في سياقات متنوعة من قبيل: طلب القول، والدفاع عن الأداء، والدعوة للإقلاع عن كثير من العادات السيّئة وردّ الحقوق لأصحابها، والتدريس.

4 – مهام التّداولية: تتلخص مهام التداولية في مجموعة عناصر تتمثل في:– دراسة اللّغة أثناء التّلفظ بها في السّياقات والمقامات المختلفة،«فالتّلفظ هو النّشاط الّرئيسي الذي يمنح استعمال اللّغة طابعها التّداولي»[2]،وذلك لكونه ينتقل باللغة من وجود بالقوّة في ذهن صاحبها إلى وجود بالفعل من خلال الممارسة الفعلية، وعلى أساس هذه المُمارسة يتحدّد القصد والغرض من الكلام، فالتّداولية، إذن، تدرس اللّغة بعدّها« كلاما محدّدا صادرا من متكلّم محدّد، وموجّها إلى مخاطب محدد، بلفظ محدد في مقام تواصلي محدد، لتحقيق

[1] عبد الله صولة: "الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته من خلال مصنف في الحجاج–الخطابة الجديدة، لبيرلمان وتيتيكاه" ضمن كتاب: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، إشراف حمادى صمّود، جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، تونس، كلية الآداب، منوبة، 1998م، ص299.

[2] عبد الهادي بن ظافر الشّهيري: استراتيجيّات الخطاب، ص27.

غرضي تواصلي محدد»[1]، بمعنى أنّ الدّرس التّداولي يسعى إلى دراسة المنجز اللّغوي في إطار التّواصل وليس بمعزل عنه، ومعرفة مدى تأثير السّياقات الاجتماعية في نظام الخطاب، يقول "فان دايك"(van Dik):« والفكرة الأساسية في التّداولية هي أنّنا عندما نكون في حالة التكلم في بعض السياقات فنحن نقوم أيضا بإنجاز بعض الأفعال المجتمعية وأغراضنا ومقاصدنا من هذه الأفعال».[2]

ويرى فان دايك أنّ من مهام التّداولية كذلك، دراسة شروط نجاح العبارات وصياغة شروط ملاءمة الفعل لإنجاز العبارة، ومدى ملاءمة كل ذلك لبنية الخطاب ونظامه يقول:« إنّ أحد مهام التّداولية أن تتيح صياغة شروط إنجاح إنجاز العبارة، وبيان أي جهة يمكن بها أن يكون مثل هذا الإنجاز عنصرا في اتجاه مجرى الفعل المتداخل الإنجاز الذي يصبح بدوره مقبولا أو مرفوضا عند فاعل آخر، وبهذا الاعتبار فإنّ المهمة الثانية، تقوم في صياغة مبادئ، تتضمن اتجاهات مجاري فعل الكلام المتداخل الإنجاز الذي ينبغي أن يستوفي في إنجاز العبارة حتى تصبح ناجحة، والمهمّة الثالثة: أنّه لما كانت معطيات التجربة متاحة بأوسع ما تكون، في صورة العبارة فقط، فيجب أن يكون من الواضح في التداولية، كيف تترابط شروط نجاح العبارة كفعل إنجازي، وكمبادئ فعل مشترك الإنجاز التّواصلي مع بنية الخطاب وتأويله».[3]

فالتّداولية تُتيح للمتكلّم وتضمن له نجاح إنجاز العبارات اللغوية،حيث تعالج أسباب فشل الدّراسات البنيوية الصرف للملفوظات، بمراعاة سياقات ورود العبارات اللّغوية واستعمالها، والانفتاح على كلّ ما يحيط بها ومراعاته، كما تتجاوز ذلك لدراسة كيفية إنجاز الأفعال من خلال القول، وبيان أنّ إنجاز الفعل تتداخل فيه جهات مخصوصة

---

[1] مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص26.

[2] فان دايك: النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتّداولي، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشّرق، المغرب،(دط)، 2000، ص292.

[3] نفسه، ص256.

وعديدة(اجتماعية،ونفسية،وثقافية،وسياسية)،كما تهتم التداولية بشروط ملاءمة الفعل اللّغوي ومناسبته لتراكيب الكلام المنجز وسياقاته، ومدى مطابقة كل ذلك لبنية الخطاب العامّة.

فالتّداولية عند"فان دايك" تقوم بمهمة دراسة الشروط التي تضمن النّجاح والفعالية والمناسبة لكل استخدام لغوي، وفقا ما يقتضيه ويتطلبه كل موقف تواصلي.

ومن مهام التّداولية كذلك« شرح كيفية جريان العمليّات الاستدلالية في معالجة الملفوظات»[1] فتدرس كل قواعد الاستدلال التي تمكن المتكلم من إحكام صياغة عباراته اللّغوية وما تحويه من أفعال، بما يستجيب لأغراضه ومقاصده في المقامات التّواصلية المختلفة التي يكون فيها.

وتسعى التداولية كذلك لبيان كيف يمكن للتّواصل الضّمني(غير الحرفي)، أن يكون في الاستعمال أفضل من التّواصل الحرفي المباشر.[2]

وتهدف التداولية في محصولها العام، للإجابة عن أسئلة تطرح نفسها بقوّة، ولم تستطع المناهج الكثيرة السّابقة في دراستها للّغة الإجابة عنها، من هذه الأسئلة:

ماذا نصنع حين نتكلّم؟ ماذا نقول بالضّبط حين نتكلّم؟ من يتكلّم وإلى من يتكلّم؟ ولأجل من؟ ماذا علينا أن نعلم حتّى يرتفع الإبهام عن جملة أو أخرى؟ كيف يمكننا قول شيء آخر غير ما كنّا نريد قوله؟ هل يمكننا أن نركن إلى المعنى الحرفي لقصد ما؟ ما هي استعمالات اللغة؟[3]

وإذا كانت هذه أهمّ الأهداف والمهام التي تسعى التّداولية لمعالجتها ودراستها، ففيم تتمثّل أهميّة اللسانيات التداولية بالنسبة للمعالجة اللّغوية بعامة؟.

5- أهمية اللّسانيات التّداولية: تتجلى أهمية اللسانيات التداولية في دمجها المستويات اللّغوية المختلفة في منظومة واحدة، ودراسة اللغة على أساسها، أثناء الاتّصال اللساني

---

(1) مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص27.

(2) ينظر: نفسه؛ وآن روبول، جاك موشلار: التداولية اليوم، ص71.

(3) ينظر: فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص11.

(دراسة اللّغة قيد الاستعمال)، فتجعل المتلفّظ بالخطاب(المرسل) يرتبط بالمقام، فيتنبأ بما يستلزمه الموقف، ليراعيه أثناء إنجاز خطابه، وبذلك« يغدو معنى الملفوظات هو القيمة التي يكتسبها الخطاب في سياق التلفظ»[1]

وهذا ما يجعل المتلفظ بالخطاب هو المتحكم في المعنى لا اللغة نفسها، وبذلك يستطيع ضمان حصول عملية الفهم والإفهام، حيث يوظّف مستويات اللغة بما يستجيب لقصده، متكئا في ذلك على السّياق، بعدّه مؤثرا مهمّا في نظام الخطاب المنجز، وهذا ما أهملته الدراسات البنوية الصّورية.

فاللّسانيات التّداولية تهتم بدراسة المعنى اللّغوي أثناء الاستعمال، ولذلك وسمت بـ:(لسانيات الاستعمال اللّغوي)، وهذا ما يجعلها أكثر دقّة وضبطا في معالجتها للّغة وبالتّالي، فإنّ«قدرة التّداولية على التدخل في إثراء معاني الكلام والذّهاب في تأويل المسكوت عنه[2]، هي من الغنى والسّعة، ما يثري الخطاب بتمكينه من إثمار قراءات لم تكن دلالة اللغة البسيطة تحتملها ولا قادرة على تمثُّلها»[3].

كما تتبدى أهمية اللّسانيات التداولية في محاولتها للإجابة عن الأسئلة العديدة التي مثّلت إشكاليّات جوهرية، أثناء معالجة النصوص المختلفة.

ثمّ إنّ اتّساع مجال البحث في التّداولية، نتيجة تعدد المشارب التي تمتحّ منها، جعلها درسا لغويا غزيرا وحيويا، يمدّ الدراسات اللّغوية والمعرفيّة بعدد من الأفكار والمفاهيم والرؤى الجديدة، التي يستضيء بها الباحثون في دارساتهم، ويصِلون من خلالها إلى نتائج قيّمة ما

---

[1] عبد القادر بن ظافر الشهيري: استراتيجيات الخطاب، ص22، 23.

[2] المسكوت عنه عند الباحث عبد الملك مرتاض، هوّ ترجمة وضعها للمصطلح (illocutoire)، حيث نجده يترجم أفعال الكلام عند أوستين بـ:(الفعل الصّيغي Act locutoire، والفعل المسكوت عنه Act illocutoire، وفعل الصيغة المشبعة (Act perlocutoir)، ينظر: عبد الملك مرتاض: "تداولية اللغة بين الدلاليّة والسياق"، مجلّة اللسانيّات، مركز البحوث العلميّة والتّقنيّة لترقية اللغة العربية،الجزائر، العدد10، 2005، ص73.

[3] نفسه ص65.

كانت لتبرز إلاّ في ضوء اللّسانيات التّداولية، ومناهج دراستها للمعنى وهو ما سنحاول استثماره في دراستنا لمفتاح العلوم.

فالتّداولية إذن« مشروع شاسع في اللّسانيات النّصية تهتم بالخطاب ومناحي النّصيّة فيه نحو المحادثة، المحاججة، التّضمين، ولدراسة التّواصل بشكل عام، بدءا من ظروف إنتاج الملفوظ، إلى الحال التي يكون فيها للأحداث الكلامية قصد محدد، إلى ما يمكن أن تُنشئه من تأثيرات في السّامع وعناصر السيّاق».[1]

كما تظهر أهمّية اللّسانيّات التّداولية في تجاوز النّظر اللغوي فيها مستوى الجملة إلى النّص، والمعطيات السّياقية والمقاميّة التي جعلته يرد بتلك الصّورة، ضمانا للفهم والإفهام.

وبهذا الطّرح الذي تقدّمه اللسانيات التداولية، يظهر أنّها قد تكون مدخلا مناسبا لدراسة التّراث البلاغي العربي، لما توفّره من آليات في الكشف عن المعنى ومكنوناته.

فإلى أيّ مدى تستجيب البلاغة العربية للطّرح التداولي؟

II البلاغة العربيـة:

يرتبط مصطلح البلاغة عند أهل اللغة، بالدّلالة على حسن الكلام مع فصاحته وأدائه للغاية المرادة منه (القصد)، فهي مأخوذة من قولنا: بلغ الشّيء منتهاه وأدرك أقصاه.

فالبليغ من النّاس من يصنع من كلامه، تعبيرا عمّا في صدره فيبلغ به غايته من مُتلّقيه بأيسر طريق، وأحسن تعبير[2]، وإذا عجنا إلى المعاجم اللغوية نجد المعاني نفسها حيث يدور أصل المادة (بلغ) على وصول الشيء إلى غايته ونهايته تقول:« بلغ الشيء يبلغ بلوغا وصل وانتهى وأبلغه هو إبلاغا، وبلّغه تبليغا(...)وتبلّغ الشيء وصل إلى مراده»[3]

---

[1] خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، ص135.

[2] ينظر: عبد الملك مرتاض: "مقدمة في نظرية البلاغة متابعة لمفهوم البلاغة ووظيفتها"، مجلة جذور، النادي الأدبي الثقافي، جدة العدد28، المجلد:11،2009،ص217.

[3] ابن منظور: لسان العرب(مادة "بلغ")، ص345، 346.

وقد أشار أبو هلال العسكري إلى أصلها اللّغوي، فرأى أنّ البلاغة سمّيت بلاغة لأنّها تنهي المعنى إلى قلب السّامع فيفهمه[1].وهذا الأصل اللّغوي تستند إليه كل الكتب البلاغية الحديثة في تحديد معنى البلاغة، فقولنا:« أبلغت الشيء إبلاغا وبلاغا، وبلّغته تبليغا، إذا أوصلته إلى غايته ونهايته»[2]

فنلاحظ أنّ معنى البلاغة بصفة عامة، ينهض على مراعاة طرفين اثنين:

الأول: هو المتلفّظ بالخطاب البليغ، ويجب أن تتوفر فيه صفات معيّنة حتى يتمكّن من التأثير في مخاطبه وبلوغ المبلغ الذي يريد منه، والطّرف الآخر هو المتلقّي للخطاب المبثوث من قبل المخاطب، في شكل رسالة بليغة وسليمة حتى تحدث الأثر المطلوب، مما يعني، أنّ البلاغة تقوم على مبدأ الاتّصال فتبحث في كيفية استخدام اللغة بطريقة سليمة تضمن وصول قصد المتكلّم ومراده إلى مخاطبه والتأثير فيه من خلال مراعاة حاله أثناء الكلام بما يضمن نجاعة الخطاب في النهاية.

ولذلك نجد الخطيب القزويني يعرّف بلاغة الكلام بكونها «مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته»[3] إذ على البليغ مراعاة طبيعة من يسوق كلامه إليه والظّرف المحيط به وجَوَّه النفسي.

وأول ما تتصرف إليه البلاغة هو "الإبلاغ"، فتعالج كيفية التأثير في الآخر وإقناعه وبيان المقاصد التي يهدف الباحث إلى تحقيقها، وهذا يعدّ من صميم البحث التداولي، حيث يعالج درجات التّفاعل الاتصالي بين المخاطِب والمخاطَب وشدّة التّأثير وقوته، التي تتم بالأفعال الكلامية الموظّفة في الخطاب، والأدوات المختلفة (أدوات التوكيد،النفي،التّعريف التّنغيم،..) وكذا تحديد سمات الخطاب الناجع (الكلام البليغ).

---

[1] ينظر: أبو هلال العسكري: الصّناعتين ' الكتابة والشعر'، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل ابراهيم، منشورات المكتبة العصرية، صيدا–بيروت، لبنان، دط، 1986م، ص6.

[2] عبد الرحمان حسن حنبكة الميدان: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، وصور من تطبيقاتها،الجزء1، دار القلم، دمشق، الدار الشامية ، بيروت، ط1، 1996، ص128.

[3] الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص11.

فواضح أن للبلاغة وشائج قربى مع نظريّة الاتّصال واللّسانيات التّداولية، فإذا كانت هذه الأخيرة، في أوجز تعريفاتها «هي دراسة مناحي الكلام، أو دراسة اللغة حين الاستعمال فإن البلاغة هي المعرفة باللّغة أثناء استعمالها»[1].

فالبلاغة تنطلق من المتكلّم وقصده من كلامه، وما يجب أن يتوفّر فيه من شروط حتى يكون بليغا، لتتّجه نحو المستمع باعتباره المقصود من الخطاب، فتراعي مقتضى حاله إضافة لعنايتها بالرّسالة في حدّ ذاتها فتضع لها شروطا لكي تصير خطابا بليغا ناجحا يختلف عن خطاب العامّة، يقول السكاكي:« البلاغة هي بلوغ المتكلّم في تأدية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها، وإيراد أنواع التّشبيه والمجاز والكناية على وجهها، ولها،أعني البلاغة، طرفان: أعلى وأسفل...وبينهما مراتب تكاد تفوت الحصر»[2].

وقد استعان السّكاكي في تعريفه للبلاغة، بالمنطق كي يصوغ ألفاظه بدقّة وإحكام فنجده يقوم على جملة من العناصر، تحمل مظاهر وسمات تؤكّد البعد التّداولي للبلاغة العربية:

أولا: أنّ المتكلّم يجب أن يبلغ في استعماله الكلام الحدّ الذي يمَكِّنه من توفيه تراكيب الكلام حقّها[3]، فيكون فصيحا، وملتزما بما ثبت في متن اللغة من قواعد النّحو والصّرف والدّلالة والمعجم، ويختار الفصيح من مفردات اللغة وجملها،(صحة اللغة وصوابها) ومحترزا عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، وعدم التّعقيد في أداء المعاني، وهي جوانب تُعنى بها حديثا اللّسانيات التّداولية، من خلال دراسة اللّغة في سياقات استعمالها تجنبا لتعقيد الألفاظ والمعاني إذا أخذت منعزلة عن سياقاتها ، وضمانا لقوّة التأثير في السّامع.

---

(1) خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، ص154.

(2) مفتاح العلوم، ص526.

(3) ينظر: عبد الملك مرتاض: "مقدمة في نظرية البلاغة"، ص232.

فللمتكلم إذن دور بارز سواء في البلاغة العربية أم في اللسانيات التّداولية بعدِّه منتج الخطاب والمتلفظ به[1]، فالمتكلّم أساس فهم المعنى وتحديد الدّلالات ومقاصدها، لأنه يرتبط بما ينويه من كلامه وما يروم تحقيقه.

ثانيا: يجب على البليغ أن يوظّف في كلامه طائفة من الأدوات البلاغية نحو التشبيه وأنواعه والمجاز والكناية والاستعارة بأنواعها كي يكون كلامه(خطابه) بليغا، في صورة تأسِر المتلقّي وتؤثّر فيه، وبذلك يضمن المتلفّظ بالخطاب تلقّي سامعه لخطابه على النحو الذي يرمي إليه. وهو ما لا يتوفّر عند كل الناس، فيقتصر على طبقة البلغاء منهم فقط وإلاّ صار كل من يبثّ رسالة كلامية بليغا وأديبا، فالبلاغة تعنى بالتّواصل الأدبي الرّفيع وشروط تحقّقه، ثم تحكم له أو عليه.

وتعد هذه الجوانب التي ترتبط بالخطاب: مؤشّرات تداولية مهمّة تعنى بها قضايا التداولية أيّما عناية، على نحو ما نجد في النّظرية الإشارية، والحجاج اللّغوي، وأفعال الكلام لكون تلك المؤشرات المطلوبة في الكلام البليغ، تكشف عن قصد المتكلّم ودرجة شدّته في أفعاله الخطابية المتضمَّنة في جملة أقواله الصادرة عنه، كما تعدّ مؤشِّرات موجِّهَة للخطاب نحو سامعه، على النّحو الذي يريده المتلفّظ بالخطاب.

ثالثا: أنّ للبلاغة طرفين أعلى وأسفل، وبينهما مراتب لابدّ لها من الاشتمال على الأدوات البلاغية التي أشار إليها السكاكي (التشبيه،والمجاز،والاستعارة،والكناية) وبحسب جودة توظيف هذه الأدوات وشدّة إحكامها بما يتناسب مع مقتضيات الأحوال تعلو البلاغة أو تدنو، فلكل مقام مقال، وأعلى حد تبلغه البلاغة هو الإيجاز.

فالبلاغة بصفة عامّة تعنى بجملة من العناصر تعد من صميم بحث اللسانيات التداولية وتكون في الكلام وفي المتكلم، وهي:[2]

---

[1] ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية. ص163.

[2] محمد كريم الكوّاز :البلاغة والنقد المصطلح والنشأة والتجديد، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت،لبنان،ط1،2006،ص16.

- صحّة اللّغة وصوابها، ويشمل الاهتمام بمستويات اللغة جميعا وعناية بسلامة الألفاظ من العيوب.
- أن يكون المعنى الذي قصده المتكلم مطابقا ومنسجما مع الألفاظ والجمل التي استعملها المتلفّظ في خطابه.
- أن يكون المتكلِّم(المتلفّظ) صادقا في نفسه.

ويمكن أن نضيف إليها معرفة أقدار السّامعين ومنازلهم ومراعاتها أثناء التّلفظ بالخطاب.

واضح أنّ هذه العناصر تشكّل مجالات مشتركة بين البلاغة العربية واللّسانيات التّداولية، بمختلف جوانب دراستها للمعنى، فهذه الأخيرة تعنى كذلك«بالشّروط اللاّزمة لكي تكون الأقوال اللّغوية "مقبولة وناجحة وملائمة" في الموقف التّواصلي الذي يتحدث فيه المتكلم».[1]

إنّ البلاغة العربيّة واللّسانيات التّداولية يشتركان ويتّفقان كما هو واضح في الاعتماد على اللغة بعدّها أداة لممارسة الفعل على المتلقّي في سياقات مخصوصة ولذلك نجد من المحدثين من يُسوّي بين البلاغة والتداولية مثل "جيفري ليتش"(J. Leitch) حيث يرى أنّ البلاغة «تداوليّة في صميمها، إذ أنّها ممارسة الاتّصال بين المتكلّم والسّامع».[2] فكلاهما يهتم بعمليّة التلفّظ والعوامل المتحكمة فيها،قبل الكلام،وأثناء التّلفظ بالخطاب،وإلى غاية إنجازه؛فالبلاغة والتّداولية،علمان يتفقان في« دراسة الوسائل اللغوية التي يستعملها المتكلّم في عملية التّواصل وعوامل المقام المؤثّرة في اختياره أدوات معيّنة دون أخرى للتّعبير عن قصده، كالعلاقة بين الكلام وسياق الحال،وأثر العلاقة بين المتكلّم والمخاطَب على الكلم والمقاصد من الكلام»[3].

---

[1] صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 2004 ص31.

[2] صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، ص121.

[3] جيليان براون، جورج يول، تحليل الخطاب،ترجمة وتعليق:محمد لطفي الزّليطي، منير التريكي، جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية،(دط)،1997، ص32(الهامش).

وقد تحقق للبلاغة العربية أيضا، هذا التّقارب في المعالجة، مع اللّسانيات التّداولية من خلال دراستها للتّعابير اللّغوية بمستوياتها المختلفة:(صوتية،وصرفية،وتركيبية ودلالية) والبحث في العلاقات القائمة بينها(النظم والتعليق)، وسياقات استعمالها؛ أي أنّها تهتم بكل ما يرتبط باللغة وممارستها، وكأنّها تبحث في نظريّة تواصليّة شاملة لكل عناصر الحدث الكلامي، فالبلاغيون العرب،واللغويون بصفة عامة تركّزت دراساتهم على محاولة وصف ما بين بنية اللغة ووظيفتها من ترابط،« فباعتبار التّراكيب اللّغوية رسائل لتأدية أغراض تواصليّة معيّنة، انصبّت هذه الدّراسات على رصد العلاقة بين كل نمط من أنماط التراكيب والغرض المتوخى تحقيقه، وعلى أساس هذا المبدأ درست وظائف عديدة نحو: التّقييد، التّوكيد التّخصيص.»[1]

فالمبدأ الذي انطلقت منه البلاغة، وجل علوم اللغة العربية، هو مبدأ وظيفي تداولي يقوم على رصد خصائص تراكيب اللغة في علاقتها بمقامات إنجازها من جهة وأغراضها التواصلية التي وضعت لأجلها من جهة أخرى، كما أنّ تلك الوظائف من تقييد وتوكيد وتخصيص،التي درستها البلاغة العربية والنحو العربي، تعدّ وظائف تداولية في صميمها فالتّقييد مثلا وظيفة يسعى المتكلم من ورائها إلى«توضيح قصد المتكلّم والكشف عن مراده»[2]، من خلال إضافة مكونات لنواة الجملة، نجد أيضا"التوكيد" وظيفة ترد في كلّ إخبار يرمي به المتكلّم تنبيه المخاطب إلى أنّ مضمونه ليس ناتجا عن سهو أو نسيان»[3]فهو إذن وسيلة لتقوية الإخبار وبيان أنّه مقصود فعلا من المتكلّم.

(1) أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص84.

(2) نفسه، ص85.

(3) نفسه.

كلّ هذا يجعل البلاغة العربية[1]، بِعدِّها موضوع بحثنا، مصدرا من مصادر التّفكير التّداولي العربي، وأرضية خصبة لمعالجتها بتقريب تداولي يُعيد لها مكانتها بكشف مظاهرها وأبعادها الوظيفية التداولية.

والبلاغة العربية ارتبطت في نشأتها بالنّص القرآني، فلم يكن الوصف اللغوي فيها منصبا على الجملة مجردة من مقامات إنجازها، بقدر ما نظر إلى النّص بعدّه خطابا متكاملا، وهو ما ينطبق على باقي علوم العربية(نحوا،وأصولا،وتفسيرا)، فمادام أنّها تروم وصف وتحليل نصّ القرآن الكريم بغية فهمه، سينتج عن ذلك أنّ«المعطيات المنصب عليها الوصف اللغوي ليست جملا مفردة مجرّدة من مقامات إنجازها، بل إنّها خطاب متكامل متماسك».[2]

كما أن قضية الإعجاز التي تبحثها البلاغة العربيّة، طرحت طرحا نصّيا في مؤلّفات البلاغيين، ومنها "مفتاح العلوم" للسّكاكي، لأنّ الإعجاز يكمن في النص ذاته؛«فالإعجاز مزية النّص، والنّص قوامه الجمل المتعددة المتواصلة بالعلاقات المتشابكة»[3]،فالبلاغة تبحث في إعجاز نصّ خالدٍ، وتقوم بوصفه وتفسيره ممّا يعني أنّها تبحث في خطاب متكامل متماسك، وتتجاوز بذلك حدود الجملة، والإشكالية القائمة التي تعزل اللّفظ عن المعنى لتصل إلى توحيد النّظر بينهما من خلال دراسة إعجاز النصّ ككل.

---

[1] من أهم مصادر التفكير التداولي في التراث العربي إلى جانب البلاغة نجد: علم النحو، والنقد، والخطابة، والفلسفة وعلم الأصول حيث قدّم علماؤه إسهامات قيمة من خلال ربط البنية بالوظيفة ودراسة عديد الوظائف النحوية والبلاغية تداوليا، ولذلك يقول الباحث محمد سويرتي: «إن النّحاة والفلاسفة المسلمين، والبلاغيين والمفكرين مارسوا المنهج التداولي قبل أن يذيع صيته بصفته فلسفة وعلما، رؤية واتجاها أمريكيا وأوربيا، فقد وظف المنهج التداولي بوعي في تحليل الظواهر والعلاقات المتنوعّة». محمد سويرتي:النحو العربي من المصطلح إلى المفاهيم،تقريب توليدي وأسلوبي وتداولي،أفريقيا الشّرق،المغرب،(دط) ،2007، ص140.

[2] أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية ص35؛ وينظر: عبد الجليل ناظم: البلاغة والسّلطة في المغرب، دار توبقال للنّشر، الدار البيضاء، ط1،2002، ص117.

[3] عبد الجليل ناظم: البلاغة والسلطة في المغرب، ص117.

إذن بحث البلاغيّون أثر المعنى ضمن السياق[1]وبالتالي ضمن النص، فاهتموا في سبيل ذلك بجملة من المبادئ والوظائف تعدّ من صميم البحث التداولي حديثا لعلّ من أبرزها:

– دراسة مجالات الترابط بين البنية والوظيفة.

– دراسة اللغة العربية بعدِّها وسيلة للتّواصل والتّعبير عن الأغراض والمعاني فهي ذات قيمة نفعية تعبيرية.

– اعتمادهم مبدأ لكل مقام مقال.

– اهتمامهم بعناصر الخطاب: المتكلّم وقصده، والسّامع وأحواله، والخطاب ونوعيته والظروف المحيطة بكل ذلك.

– دراستهم الأساليب وأغراضها وانتقالها من الدّلالة الحقيقية إلى دلالات أخرى يقتضيها المقام بخاصة وأن اللغة العربية« تشتمل على طائفة من الصيغ والأدوات التي يريد المتكلم تضمينها كلامه كالتّقرير والاستفهام والتّمني والإخبار والنفي والإثبات والطلب والترجي، فكان على طوائف من العلماء العرب ولاسيما البلاغيين الدارسين لعلم المعاني أن يتعرّضوا للقوى المتضمّنة في القول بغرض تحديد ما يقتضيه حال معين نزولا عند قاعدة "مطابقة الكلام لمقتضى الحال"[2].

---

[1] يقول الباحث "منذر عياشي"في هذا:«إذا أخذنا كتاب مفتاح العلوم للسّكاكي، فسنرى أنّه قد رتّب أبوابه بما يتناسب ودراسة النّص إن تفسيرا وإن إنتاجا، وقد عالج فيه علاقة اللّفظ بالمعنى، ضمن علاقة أكبر هي علاقة النّص بأجزائه أو بمكوّناته، وغير السّكاكي نهج هذا النّهج أيضا، ويدلّ هذا أنّهم كانوا أصحاب نظرة كلّية وشموليّة يستحيل معها الانطلاق اكتفاء بالفروع دون الأصول وبالجزئيات دون الكلّيات، ولذا نراهم قد أسّسوا جملة من العلوم(كعلم الاستدلال) أو(علم خواص تراكيب الكلام)، وغير ذلك، فكان منها ما يختصّ بلسانيّات النّص، كما كان منها ما يختص بلسانيات الجملة(...) ونستدلّ على هذه الشمولية بالتّعريفات التي استخدموها».منذر عيّاشي:الكتابة الثانية وفاتحة المتعة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1998، ص113، 114.

[2] ينظر: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص6؛ وينظر: طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعية الكويت،(دط)، 1994، ص2.

– دراستهم لمجموعة من الوظائف النحوية: كالتّخصيص، والتّقييد، والتّوكيد، دراسة وظيفية تداولية.

فالبلاغة العربية واللّسانيات التّداولية يتداخلان ويتشابكان في قضايا عديدة تجعل من التّقريب التداولي للتراث البلاغي العربي، منهجا لا يعوزه التّأسيس اللّساني لما بينهما من وشائج قربى، وصلات في مباحثهما.

– **قيمة التقريب التداولي في دراسة العربيّة وتراثها:**

نظرا لما تضمّه اللّسانيات التّداولية من قواعد محدّدة،وإجراءات تحليلية متنوّعة كونها تمتاح من مجالات معرفية عديدة، فتقوم بوصف كل ما كان مظهرا من مظاهر التّواصل والتّفاعل، فإنّ تطبيقها على اللغة العربية كما يقول الباحث "مسعود صحراوي"« سيُسهم في وصفها ورصد خصائصها وتفسير ظواهرها الخطابية التّواصلية، كما نعتقد أنّ استثماره في قراءة الإنتاج العلمي لعلمائها سيُسهم في اكتشاف وتثمين جوانب من الجهود الجبارة التي بذلها أولئك العلماء الأجّلاء»[1] وبالتّالي فإنّ التّقريب التّداولي لنصوص التراث سيسهم في إضاءة الجوانب الحيّة منه، وإعادة بعثها من جديد بما يتلاءم مع معطيات الدّرس اللساني الحديث والمعاصر مما يضمن لنا:

أولا: إيجاد مصطلحات علميّة وفنيّة ملائمة، عند ترجمة المصطلحات الغربيّة إلى اللغة العربية فتكون لغتنا متّسقة وموحدة، في مصطلحاتها.

ثانيا: كشف ما توصّل إليه علماؤنا من نتائج تُعين في التّأريخ لتطوّر العلوم اللسانية.

ثالثا: إعادة عرض دراسات علمائنا البلاغيين، وغيرهم بلغة معاصرة يمكن من خلالها تقييم أعمالهم بطريقة موضوعية، ثم تمثيل نتائجهم أبحاثهم في نظريات مبتكرة إذا توفّرت الشروط الملائمة.[2]

---

[1] مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص6.

[2] ينظر: سيد هاشم طالب،الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب،ص:هـ.

فما يستفاد من اللّسانيات التّداولية هو أدواتها التي سنحاول أن نستكشف بها نصّا من نصوص البلاغة العربية، "مفتاح العلوم"، والنّظر في مدى قدرته على المثاقفة والحوار مع بعض النظريات اللّسانية المعاصرة، باعتباره كتابا في علوم اللغة(صوت وصرف ونحو ودلالة وبلاغة) مما يُسهم في تحقيق التّقريب التّداولي للمفتاح بصورة جلية، بخاصّة إذا علمنا أنّ« النظرية الثّاوية خلف مختلف العلوم اللغوية،كما يقول أحمد المتوكل، هي نظرية تداولية»[1] وبالتالي فهي قابلة للقرض والاقتراض مع النّظريات التّداولية الحديثة.

فالتداولية بصفة عامة، تعدّ مصدرا ثريا يمكن له أن يغني التّراث اللّغوي العربي بعامة بأبعاد لسانية ومعرفية مهمّة، تُمكّن من تقويمه بطريقة موضوعية،« فلا سبيل إلى تقويم الممارسة التراثية ما لم يحصل الاستناد إلى مجال تداولي متميز عن غيره من المجالات الثّقافية بأوصاف خاصة، ومنضبط بقواعد محدّدة يؤدي الإخلال بها إلى آفات تضرّ بهذه الممارسة».[2]

ولذلك فإننا نروم من خلال هذا البحث، معالجة نصوص المفتاح بتقريب تداولي يراعي خصوصيّات الثقافتين الغربيّة والعربيّة، ويحاول استخراج أهم المظاهر التّداوليّة والملامح التي يزخر بها هذا المؤَلَّف، لكن بعد تحديد الإطار المعرفي العام للمفتاح،لنكون موضوعيَين في حكمنا على المفتاح بمراعاة سياق تأليفه وإنتاجه،فذلك ممّا يساعدنا في هذه الدّراسة.

---

[1] أحمد المتوكل: الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة،ص10.

[2] طه عبد الرحمان: تجديد المنهج في تقويم التراث، ص16، 243.

الفصل الأول:
مفتاح العلوم،الإطار المعرفي وآليّات الدّراسة التّداولية

أولا: الإطار المعرفي لمفتاح العلوم.

ثانيا: المؤشّرات التّداوليّة في مفتاح العلوم.

ثالثا: منطق اللغة عند السّكاكي وأبعاده التّداولية.

يروم هذا الفصل وضع "المفتاح" في إطاره المعرفي العام من خلال تحديد أسباب تأليفه وتسميته بـ"مفتاح العلوم"، وأهداف السّكاكي من خلاله، وبيان موضوعات الكتاب ومنهج السّكاكي في عرضها، وما يحويه من أبعاد لسانية ومظاهر ممّا يمكن وضعه في خانة المؤشّرات التّداولية ومنطق اللغة عند السّكاكي.

أولا: الإطار المعرفي لمفتاح العلوم:

يعدّ "مفتاح العلوم" لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السّكاكي[1] غرّة مصنّفاته وأهمّها على الإطلاق، لكونه يضمّ جملة من علوم اللغة العربيّة أبرزها علم الأصوات والصرف

[1] هو أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السّكاكي الخوارزمي الحنفي، ولد في قرية من قرى خوارزم عام (555 هـ/1160 م). وقد لُقب بالسّكاكي لكون أسرته كانت تحترف صناعة المعادن وهي المحاريث التي تفلح بها الأرض وربما كانت تعنى بصنع السكة وهي حديدة منقوشة تضرب بها الدراهم ومن ثم شاع لقب السكاكي.

وقد توجه السّكاكي لطلب العلم في سنّ متأخرة، واكتفى في تحصيله للعلم بمساجد خوازم ومدارسها، وكانت آنذاك مركزا من مراكز العلم، تخرج منها جملة من الأعلام أمثال :عبد القاهر الجرجاني(ت 471 هـ) ورشيد الدين الوطواط (ت 573هـ) وجار الله الزمخشري (ت538 هـ)، وفخر الدين الرازي (ت 606 هـ) .

مذهبه: تأثر السّكاكي بالحياة الفكرية والثقافية في بيئته، ولذلك لم ينج من التأثّر بمذهب الاعتزال كأكثر علماء بلده.

علمه: برع السّكاكي في علوم شتى كعادة علماء عصره، فنبغ في علم النحو والصرف ، والمعاني والبيان والمنطق والاستدلال وعلوم الدين، ويُقال أنّه برع حتى في فنون وعلوم غريبة كعلم تسخير الجن ، وفن الطّلسمات والسّحر والسّيميا وعلم خواص الأرض، وأجرام السماء.

شيوخه:لم تذكر المصادر إلاّ ثلاثة من شيوخه هم"سديد الدين بن محمد الخيّاطي ويُرجّح أنّه هو الحاتمي الذي كثيرا ما يذكره السّكاكي في المفتاح مقرونا بالتّعظيم والتبجيل والترحم عليه، وهو تلميذ للزمخشري ومن خلاله تأثر السّكاكي بالزمخشري و محمود بن صالحة بن محمود الحادثي و برهان الأئمة محمد بن عبد الكريم التّركساني، وهم جميعا من فقهاء المذهب الحنفي.

وفاته وآثاره: توفي السّكاكي في سجنه بعد أن قضى فيه ثلاث سنين في العام (626 هـ/1229 م) نتيجة وشاية من "حبش عميد" وزير "جغتاي خان" ابن "جنكيز خان".

وقد ترك السّكاكي مجموعة مؤلّفات منها:"مفتاح العلوم"أشهر مصنّفاته على الإطلاق، و"شرح الجمل": قام فيه بشرح كتاب الجمل للجرجاني، و"كتاب التبيان" ورسالة في علم المناظرة.(يُنظر في ترجمة السكاكي: مفتاح العلوم: تحقيق عبد الحميد هنداوي، ص14–15؛ السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر، بيروت، الجزء2، ط2، 1979، ص364؛ ياقوت الحموي: معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عبّاس، دار الغرب الاسلامي، الجزء6، (ط1)، 1993، ص2846؛ وشوقي ضيف: البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، القاهرة، ط9، 1965، ص286– 288.

والنحو والبلاغة في كتاب واحد، وقد عدّه بعض الدارسين[1] قمة ما وصل إليه الدّرس البلاغي باعتباره أكمل نص بلاغي وصل إلينا يحوي خلاصة علوم البلاغة حتىّ عصره وهو ما جعل له مكانة وأثرا كبيرين في الدّارسين من بعده؛ حيث جعلوا مفتاح العلوم مثالا يحتذى وانكبوا عليه دراسةً وشرحًا وتلخيصًا، ولم يحيدوا عنه إلا نادرا[2] والحقّ أنّ أبا يعقوب لم يقصد إلى وضع كتاب في البلاغة العربية، بل كان يرمي إلى إنشاء"**علم للأدب**" يكون حصيلة لعلوم اللغة العربية: صوت وصرف ونحو وبلاغة مع إضافة ما يلزم من مباحث كعلمي الحد والاستدلال والعروض ولذلك وسم السّكاكي كتابه بـ"مفتاح العلوم" ليكون مفتاحا لعلم الأدب ممثلا في علوم اللغة العربية المكوِّنة له.

ونظرا لهذه المكانة التي حظي بها مفتاح العلوم في الدرس البلاغي وجعلت تأثيره يمتدّ إلى اليوم في مدارسنا؛ حيث تدرّس البلاغة وفق خطة مفتاح العلوم وتقسيمه، لنا أن نتساءل مع الباحث "خالد ميلاد" عن النصوص التي مهّدت لاكتمال المفتاح وأسهمت في بلورة مفاهيمه؟ وكذا عن ظروف نشأته؟

1. ظروف النشأة: يجدر بنا قبل الحديث عن المصادر التي استقى منها السّكاكي مادّة مفتاحه، أن نوضّح ظروف نشأته، والبيئة التي ظهر فيها، وإطارها المعرفي العام فذلك مما له تأثير كبير في تحديد توَجُّه المؤلف ومنهجه العام.

لقد عاش السّكاكي في بيئة خوارزم التي تميزت بكثرة الحروب والنّزاعات بيد أنّ ذلك لم يمنع من كون أحوالها الفكرية والثقافية قبل عصر السّكاكي تميزت بنشاط وحيوية ومعالجة

---

[1] ينظر خالد ميلاد:الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط1،2001 ص323؛ وسعد عبد العزيز مصلوح، في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، عالم الكتب،القاهرة، ط1، 2006، ص31؛ وشكري المبخوت: الاستدلال البلاغي، دار المعرفة للنّشر وكلية الآداب والفنون والإنسانيات بجامعة منوبة، تونس، ط1، 2006، ص93، 94.

[2] على الرّغم مما وجه لمفتاح العلوم من نقد شديد، من طرف دراسي البلاغة فقد أثنى عليه كثير من الباحثين بما فيهم ناقدوه أنفسهم، واعترفوا له بفضل لمّ شعث الأدب لاسيما علم البلاغة العربية (ينظر:مفتاح العلوم:تحقيق:عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 2000، ص6.

لنفس اهتمامات المفكرين والعلماء العرب، وبخاصة قضية الإعجاز القرآني، مع صبغ جميع العلوم آنذاك بصبغة علم الكلام دفاعا عن العربية ودين الإسلام وبيانا للإعجاز[1]. فكان أن أنتجت بيئة خوارزم علماء أجلاّء مثّلوا عصرهم وبيئتهم خير تمثيل وعبّروا عن ثقافتهم خير تعبير، منهم عبد القاهر الجرجاني والزّمخشري والرّازي. إلاّ أنه حدث في القرن السّادس وما بعده أن ضعُف الأدب والحس الجمالي له « وغاص معين الطّبع والذّوق وانفضّت أسواق الشعر ونواديه(...) وتعطلت أوتاره وآلاته وأُصيبت اللّغة بالجفاف والذّبول، حتى عاد الشعر وهو عروس الأدب والبيان رسومًا باليةً وصُورًا خالية لا حياة بها ولا روح»[2]، فكيف للبلاغة التي من المفروض أن تبحث في الكشف عن مظاهر الجمال والحسن والجودة في هذا الشعر، أن تتمكن من دراسته، ولم يبق من معناه الشعري إلاّ الوزن والقافية .

إنّ البلاغة قبل هذا العصر الذي عايشه السّكاكي، حيث بلغ الشّعر أرقى درجات الفصاحة وسما به الشعراء إلى مستوى فنّي راق، كانت« نقدا فنيا خالصًا للتراث الأدبي تقوّمه وتهذّبه وتأخذ بيد المنشئ والنّاقد معا إلى سبيل الإجادة والبراعة والكمال»[3]، ولذلك بلغت شأوا عظيما حتى عصر الجرجاني ويمكن أن تسمى بـ "البلاغة الفنية الأدبية" بينما نجدها في القرن السادس وما بعده، ونظرا لحالة الرّكود العامّة في الأدب وغيره من الفنون والعلوم، مالت، وهو أمر طبيعي، إلى التّقنين والتّقعيد لأن تلك المقاييس الفنية لم تعد تلبّي حاجة الأدب في ذلك العصر الذي كان بحاجة لمحاولة جادة تتلمّس مواطن الضعف وكيفية تلافيها ، فكانت الحاجة تعليمية أكثر من أي شيء آخر وهو ما حاول أبو يعقوب فعله في مفتاحه، فـ« بيئة السّكاكي التّعليمية كانت تطلب معايير محدّدة تحديدا منطقيا تعين طالب

---

[1] ينظر :السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، مطبعة دار الرسالة، بغداد، ط1، 1982، ص13-15.

[2] محمّد نايل أحمد:البلاغة بين عهدين في ظلال الذوق الأزلي وتحت سلطان العلم النظري، دار الفكر العربي، القاهرة (دط)،1994 ص128.

[3] نفسه، ص133.

العلم على إدراك الخطأ من الصّواب، قبل مرحلة التّذوق الفني الذي هو في مسيس الحاجة إلى طبع مستقيم وسليقة عربية قائدة أو إلى قاعدة معيّنة معلّلة»[1].

فضُعف البيئة الأدبية عصر السّكاكي وما بعده كان سببا في تحوُّل البلاغة إلى المقاييس العلمية؛ حيث أراد السّكاكي التصدّي لهذا الضّعف ومواجهته بما يعصم المتكلم من الوقوع فيه، فمالت البلاغة في تلك المرحلة إلى الاتجاه التعليمي القائم على مقاييس علمية وعلى تبويب القواعد وترتيبها ترتيبا متناسقا يُعين على حفظها وتطبيقها، ويُمكن أن نسمّي هذه البلاغة بـ"البلاغة العلمية" وهي بلاغة تستجيب لمتطلبات العصر الذي فترت فيه الملَكات الأدبية وفسدت الأذواق، بسبب ما أصاب الحياة الإسلامية من تدهور في نواح عديدة نتيجة عدّة أسباب يقف على رأسها هجمات التتار وحروب الصّليبيين وما تبع ذلك من ضياع للتراث وبطء في تقدّم العلوم الأدبية[2].

فالسّكاكي إذن لم يفعل أكثر من أن لبىّ حاجة مُلحة لأهل عصره كما يقول: «ولمّا كان حال نوعنا هذا ما سمعت، ورأيت أذكياء أهل زماني الفاضلين الكاملي الفضل، قد طال إلحاحهم عليَّ في أن أصنف لهم مختصرا يحظيهم بأوفر حظ منه وأن يكون أسلوبه أقرب أسلوب من فهم كلّ ذكيّ، صنفت هذا، وضمنت لمن أتقنه أن ينفتح عليه جميع المطالب العلمية»[3].

فالسّكاكي بتأليفه للمفتاح أراد أن يجعله مواكبا لأهل زمانه وعصرهم، ومستجيبا لتطلُّعاتهم، كي يضمن لهم سلامة لغتهم وبيانهم أولا ثم بعد ذلك تأتي مرحلة الذّوق الذي لم ينكره وإنما رأى أنّه يأتي في مرحلة تالية لتعلّم منطق اللغة، وقد تأثّر"أبو يعقوب" في عمله بما هو سائد في عصره، حيث شاعت الاهتمامات الفلسفية والمنطقية حتى صارت الفلسفة

---

[1] يوسف رزقة :القاعدة والذّوق في بلاغة السكاكي، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، المجلد السابع، العدد الأول، جانفي 1999، ص190.(www.iugaza.adv 18.08.2010،على الساعة 19:30).

[2] ينظر: نفسه، ص189 .

[3] السّكاكي: مفتاح العلوم، تحقيق:عبد الحميد هنداوي، ص39.

والمنطق نموذجا لثقافة العصر، وامتدّ تأثيرها إلى كل العلوم فتحوّلت إلى قواعد وقوانين تضمها مجموعة من المتون والتلخيصات وصار الجانب الذهني العقلي أكثر بروزا من الجانب الذوقي والسكاكي ابن بيئته فلا جرم في تأثره بذلك إذ كان فيلسوفا ومنطقيا متكلما.

يتضح لنا الآن أنّ الحاجة التعليمية زمن السّكاكي كانت تقتضي تأليفا يجمع بين الاختصار والتقعيد والترتيب، ويجعل همّه الأول تعليميّا مدرسيا قبل غيره من الهموم.

وفي سبيل تحقيق السّكاكي لهذه الحاجة التّعليمية ضمن مشروعه لعلم الأدب اعتمد على مصادر قيّمة، ليس من الصّعب على الدّارس التعرّف عليها، إذ نجد تأثيرها بعمق في تضاعيف مشروعه بخاصّة وأنّ السّكاكي نفسه يصرّح منذ البداية عن أخذه ممّن سبقوه من أسلافه البلاغيّين وعلماء اللغة العربيّة بعامّة يقول:« وما ضمّنت جميع ذلك كتابي هذا إلاّ بعدما ميّزت البعض عن البعض التميّيز المناسب، ولخّصت الكلام على حسب مقتضى المقام هناك(...) وقرّرت ما صادفت من آراء السّلف، قدّس الله أرواحهم بقدر ما احتملت من التقرير »[1].

فالسكاكي يُقرّ بأخذه من السّلف لكنه لم يكتف بذلك بل قام بضبط المباحث والمسائل وترتيبها واستدراك ما فاتهم، مستندا إلى العقل في استنباط القواعد وحصر المسائل حتى جعل من البلاغة علما ثابت الأصول، ونجد السكاكي أيضا في نهاية عرضه لمباحث علم البيان ومسائله يبيّن اعتماده على سابقيه واستدراكه عليهم بعض المسائل مقدّما ذلك في تواضع واحترام لأئمة البيان الذين أخذ عنهم يقول:«هذا ما أمكن من تقرير كلام السلف رحمهم الله في هذين الأصلين [يقصد التشبيه والمجاز] ومن ترتيب الأنواع فيهما وتذليلها بما كان يليق بها(...)وإنّي أوصيهم إن أورثهم كلامي نوع استمالة، وفاتهم ذلك في كلام السلف إذا تصفّحوه أن لا يتّخذوا ذلك مغمزا للسّلف أو فضلا لي عليهم»[2].

---

[1] السكاكي: مفتاح العلوم، تحقيق:عبد الحميد هنداوي، ص37، 38.

[2] نفسه، ص524.

فأبو يعقوب ينطلق في بناء مشروعه من مجهودات سابقيه بعدما استوعبها وألّم بمسائلها جيدا، فكان أن أخذ من عبد القاهر الجرجاني(ت374هـ) في كتابيه "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة" الكثير، بل يُعدّ الكتابان الأساس الذي أرسى عليه السّكاكي القسم الثالث من مفتاح العلوم الخاص بالبلاغة، كما أفاد من تلخيص الرّازي(ت606هـ) لكتابي الجرجاني والمسمى "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز"، وأفاد أيضا من "الكشاف" للزمخشري (ت538هـ) فأخذ منه الكثير من الآراء والمسائل.

ويرى الباحث "أكرم عثمان يوسف" في مقدمة تحقيقه لمفتاح العلوم، أنّ السّكاكي اعتمد في بحثه على عدّة مصادر أساسية وثانوية مقسّمة تبعا للموضوعات التي طرق بابها؛فاعتمد في الصّرف على "الكتاب" لسيبويه، و"المقتضب" للمبرّد، و"الخصائص"و"سر صناعة الإعراب" لابن جني، و"المفصّل" للزّمخشري، كما نقل مخارج الحروف من "نهاية الإيجاز" للرّازي وأفاد من آراء الأخفش والمازني والكِسائي، وأمّا في مادة النحو فقد اعتمد على كتاب "المفصّل" للزمخشري بشكل أساس، و"الجمل" لعبد القاهر الجرجاني واطّلع على "الإنصاف في مسائل الخلاف" بدليل توظيفه لبعض المسائل الخلافية في مؤلّفه وتحليلها، أمّا مادة البلاغة فاعتمد فيها على "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة" و"نهاية الإيجاز" في مبحث المعاني والبيان، واعتمد في المحسّنات على "نهاية الإيجاز" للرّازي و"دقائق السِّحر" لرشيد الدّين الوطواط، واستقى مادة الحدّ والاستدلال من علماء المنطق والفلسفة نحو الفارابي والغزالي وابن سينا، كما اطّلع على رسائل الإعجاز التي أُلِّفت مثل رسائل الرّماني والجرجاني فاختصر الآراء وحصرها على نحو ما أورد الرّازي، وأفاد في باب الشعر من كتاب "الوافي" للتبريزي، فلم يزد عنه،حسب الباحث، سوى التّقديم والتّأخير والاختصار لمسائله، كما يبدو أنّه اطّلع على مصادر أخرى، كانت ثانوية بالنسبة لتوظيفها نحو كتب

الأدب والشّعر لأبي عبيدة والأصمعي والجاحظ وابن قتيبة فلم يأخذ منها إلا ما أعانه على رسم منهجه وتحديد مادة بحثه[1].

والظاهر أنّ السكاكي اعتمد على مجهودات سابقيه واستمدّ مادته من مؤلفاتهم إلاّ أنّه تفوّق عليهم تنظيما وتبويبا وتنسيقا وتقسيما لمباحث المفتاح وقضاياه النّحوية والبلاغيّة وكان أكثر استيعابا لكثير من القضايا التي طرقها حتى أنّنا مازلنا نتعامل بها إلى اليوم بطريقة عرض السّكاكي لها.

وبعد تأمّل مفتاح العلوم وفحص مباحثه نرى أنّ فضل السّكاكي يظهر أكثر في أبواب علم المعاني:باب المسند إليه والمسند، وباب متعلّقات الفعل، وباب الإنشاء ومحاولة ربط علم المعاني بعلم النحو، بجعل الأوّل مكمّلا للثّاني ممّا يكسبه بعدا لسانيا وظيفيا مهما يمثل بذرة الانتقال من الجملة للنّص، وأمّا بقية أبواب علم المعاني وعلم البيان فكانت إضافاته فيها قليلة عدا كثرة التّقسيمات، بهدف تهذيب المباحث ولمّ الأجزاء تسهيلا للنّاشئة من المتعلّمين بيد أنّها تحمل بعض المظاهر الحداثية تحتاج لإعادة وصفها وتحليلها نحو ما نجد في الكناية التي تتفاوت عند السّكاكي إلى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة.

وهكذا اكتسب السّكاكي ومفتاحه مكانة خاصة في تاريخ البلاغة العربية؛ حيث انتهت إليه جهود سابقيه،لاسيّما جهود عبد القاهر الجرجاني، وصار"مفتاح العلوم" منطلقا لحركة الاختصار والشّرح التي جاءت بعده وامتدت لفترة طويلة، ولعلّ هذا ما جعل مؤرّخي البلاغة المتأخرين يحكمون على مفتاح العلوم، بتجميد البلاغة وإعاقة تطورها بما وظّفه السّكاكي من علوم المنطق والفلسفة وميله للتّقنين والضّبط وحصر المسائل، والحقُّ أنّ السّكاكي بريء من ذلك إذ العيب لم يكن فيه؛ بل فيمن جاء بعده من الذين اكتفوا بالشّرح والتّفسير والتلخيص دون محاولة إكمال فكر السّكاكي ومشروعه، كما أنّ التّراجع الذي عرفه الدّرس البلاغي «إنّما هوّ لون من ألوان التّراجع العام الذي عرفته الحضارة العربية ابتداء من القرن التاسع

[1] ينظر :السكاكي: مفتاح العلوم، تحقيق:أكرم عثمان يوسف، ص59 ،60.

الهجري، وكذلك الجمود الذي يتهمون السّكاكي ومصنّفه بكونهما كانا سببا فيه إنّما هو وجه من وجوه الجمود الذي ألمّ بالفكر العربي طيلة ما يُعرف بعصور الانحطاط وليس للسّكاكي فيه ذنب مباشر أو غير مباشر»[1].

ومعلوم أنّ هجمات التتار وحروب الصّليبيّين وما صحبها من إحراق لكثير من أمّات كتب الأدب العربي كانت سببا رئيسا في كلّ ذلك.

ولذلك انبرى ثلّة من علماء البلاغة المُنصفين يدافعون عن السّكاكي في بعض أرائه ويوضّحون التّصور العام الذي قصده، فهذا الباحث "سعد عبد العزيز مصلوح" يرى أنّ صيغة السّكاكي في المفتاح، ما كان لها أن تشيخ أو تهرم، ويُتّهم "مفتاح العلوم" بالجمود والعقم والجفاف لو أنّها فُهمت على وجهها الحقيقي من خلال الكتاب نفسه، ذلك أنّ اتّهام السّكاكي ومفتاحه بتعطيل حركيّة البلاغة وتجميد مجاريها يعود لسببين: [2]

الأول:هو مفارقة النقاد ومؤرّخي البلاغة الذين تكلّموا عن المفتاح لمذهب المفتاح وفهمهم له من خلال الشروح والتّلخيصات دون مذهب الكتاب في الأصل.

والآخر:غياب البعد اللّساني للبلاغة العربيّة وحصرها في دائرة النّقد المحض، ولذلك حادوا عن الحكم الصحيح والدقيق على المفتاح، ذلك أنّ بذرته كان من المفروض أن تُستنبت وتحظى بالرّعاية والسُّقيا، لتؤتي ثمارها في أرضها وبيئتها الثّقافية الطبيعية، فبذرة المفتاح من أصلح الصّيغ للاستثمار وإقامة الحوار بين العلم الموروث، والعلم المستفاد في مجال الدّراسات اللّسانية الحديثة والمعاصرة (الأسلوبيات اللسانية، والتّداولية اللسانية).

وبناء على ذلك يرى الباحث "عبد العزيز مصلوح" أنّ مفتاح العلوم لا يزال بحاجة إلى مفتاح[3]. حيث لم يُفهم في ظلّ البيئة والعصر الذي نشأ فيه، وفي حدود الغاية التّي رام المؤلّف تحقيقها في المفتاح من خلال مشروع علم الأدب.

---

[1] خالد ميلاد:الإنشاء في العربية بين التركيب والدّلالة، دراسة نحوية تداولية، ص323.

[2] ينظر: سعد عبد العزيز مصلوح: في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، آفاق جديدة، ص51.

[3] ينظر: نفسه، ص51.

كما نجد باحثا آخر حاول الدّفاع عن السّكاكي من هذه النقطة، حينما صرّح بأنه لا يوافق الباحث "شوقي ضيف" الذي يعدّ من أكثر مؤرّخي البلاغة المتأخّرين لوما للسّكاكي ومنهجه، بجعله سببا في إدخال أعشاب ضارّة في البلاغة العربية، يقول الباحث: «ونحن لا نوافقه [يقصد شوقي ضيف] في أنّه كان ينقصهم الذّوق المرهف والحسّ الحاد، فلا يمكن أن يخلو من ذوق ولا من حسّ مرهف من أُعجب بكتب عبد القاهر وفَهمها وجعلها نبراسا، ومن فعل ذلك غير الرّازي والسّكاكي والقزويني (ت739 هـ) الذين تتّجه إليهم سهام الاتّهام؟ لكن السّر في قلة الذّوق وضعف الحس عندهم، يعود لسلطان العصر الذي يعيشونه ورغبتهم في تقديم نموذج في الدّرس البلاغي يتواءم مع عصرهم»[1].

ومن الباحثين المعصرين الذين دافعوا عن السّكاكي ومنهجه في قضايا معيّنة نجد "عبد الملك مرتاض"؛ حيث يرى أنّ السّكاكي أوّل من نظّر للتّأسيس البلاغي تأسيسا منهجيا لإلمامه بالمنطق إلماما عميقا نحو ما نجده عند البلاغيّين الغربيّين فلا يتناولون البلاغة إلاّ من موقعها الفلسفي المنطقي قبل كل شيء، ولا يخوض في مسائلها إلاّ الفلاسفة وعمالقة الفكر، ليتساءل الباحث: فلماذا نكتفي نحن العرب في تأسيسنا لهذا العلم بالأدباء فقط رغم ما في أدواتهم الإجرائية من اقصار بحكم التّخصّص« كأنّما علم البلاغة عند العرب ولد في غير حجره الطّبيعي فتلقّفه الأدباء وأعرض عنه الفلاسفة ليس إلاّ وكان من الأولى أن يطوّر هذا العلم الفلاسفة المسلمون بحكم أنّ الفيلسوف "أميدوكلEmpédocle وبعده "أرسطو"هما الفيلسوفان اللّذان أسّسا قواعد هذا العلم من منطلق فلسفي منطقي لا من منطلق أدبي جمالي»[2].

فليس من عيب في توظيف السّكاكي للمنطق في قسم البلاغة لأنه موضعها الطبيعي وحضنها الذي نشأت فيه ويفترض أن تنمو فيه، وحينما نعيدها إليه، كما يقول الباحث،

---

[1] عوض بن حمّود العطوي: "منهج التعامل مع الشّاهد البلاغي بين عبد القاهر وكل من السّكاكي والخطيب القزويني" مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها،الجزء18، العدد30، 2004، ص501.

[2] عبد الملك مرتاض: نظريّة البلاغة، دار القدس العربي، الجزائر، ط2، 2010، ص72.

سنسلّم بتعقيدات السّكاكي وتفريعاته التي انتبه فيها لفلسفية البلاغة وأراد من خلال مشروعه إعادة البلاغة إلى حضنها الأوّل(المنطق والفلسفة)، ولو كان ذلك إفسادا للبلاغة وتعطيلا لمجاريها لكان النحو العربيّ كلّه فسادا، ولعُدّ الزّمخشري وابن هشام ومن قبلهما وبعدهما من مفسدي العربية لعدم ترك الناس يتلقّونها سليقة وعن طريق حفظ نصوصها دون وضع قواعد تضبطها[1].

صحيح أنّ للسّكاكي أثرا أضر بالبلاغة من حيث ابتعادها قليلا عن التحليل الأدبي الراقي والصورة الفنيّة البديعة، لكنّه في المقابل أحسَن للبلاغة في حفظ أهم أسسها وجمعها وضبطها في عصر كادت تفقد فيه معالمها نتيجة جمود الأدب بداية من القرن الرّابع الهجري، وباعتراف شوقي ضيف نفسه، حيث استقر في نفوس الأدباء أن المعاني استنفذها من جاء قبلهم، ولم يبق إلاّ أن يعيدوها مدخلين عليها صورا من التكلّف والتّصنع وصار الشاعر لا يفكر فيما يقوله، وإنّما يفكّر في وسائل الوصول إليه، ولمّا ضعُف الأدب وهوّ مادّة البلاغة التي تدرسها، اتّجه البلاغيون إلى محاولة تقويم الذّوق وصقله وتوجيه الأدباء إلى الجيّد والرّاقي من الكلام شعره ونثره، فصارت البلاغة بحثا عن مظانّ الخطأ البياني في كلام العرب، وكيفيّة معالجة ذلك الخطأ بما يعصم المتكلّم منه، وهو ما أشار إليه السّكاكي عندما بيّن أنّ من غاياته التأليفية، الاحتراز عن الخطأ في كلام العرب[2].

ولذلك فلا مجال لنقد السّكاكي بناء على ما جاء به عبد القاهر الجرجاني لاختلاف عصر كلّ منهما عن الآخر واختلاف فكرهما ومذهبيهما، ولو أراد السكاكي ذلك لفعل وسار على نهج الجرجاني لكنه كان يهدف لإنجاز مشروعه لعلم الأدب ويضم جملة من الأهداف سيتمّ عرضها في مكانها من البحث؛ فالمقاييس الفنيّة في عصر السّكاكي، لم تعُد تلبّي تلك الحاجة إلى تقويم الذّوق وتوجيهه، وصار لزاما تلمّس مواطن الضعف في الكلام، وكيفيّة

(1) ينظر: عبد الملك مرتاض: نظريّة البلاغة، ص73،74.

(2) ينظر:السّكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق:عبد الحميد هنداوي، ص39.

تلافيها بطريقة تساعد المتعلم على اكتساب منطق اللغة السّليم أولا ثمّ العمل على تنمية الذّوق وتوجيهه توجيها سليما، فكان هذا من الأسباب القوية في تحوّل البلاغة إلى الاتجاه التّعليمي، وقيامها على مقاييس علمية تعتمد على ترتيب القواعد وتنسيقها بما يساعد على حفظها وتطبيقها، وهو أمر كان أبو يعقوب السّكاكي على وعي به حينما اختطّ منهجه في المفتاح.

ولذلك ترى الباحثة "نور الهدى باديس" أنّ للمفتاح مكانة متميزة في تاريخ البلاغة العربية، إلاّ أنّه وقع غبن لهذه المكانة وقيمتها بحيث استسهل بعض الدارسين الحكم عليها بعدِّها تقنينا مجحفا لقضايا البلاغة، رغم أنّه جمع شتات كثير من الآراء التي تضمّنتها مدوّنة البلاغة قبله، وسعى إلى تدبّر وجوه انتظامها حتى استوت معه« نسقا مترابط الأجزاء يستجيب لتصوره في بناء ما سمّاه علم الأدب بأقسامه المختلفة :الصرف والنحو والمعاني والبيان والاستدلال»[1].

كما تدعو الباحثة إلى الاستفادة من الدراسات الحديثة وتغيير زوايا النظر بتجاوز الأحكام المبنية على تصوّر البلاغة أداة لدراسة القول الجميل، وأنّها لا تحتاج إلى أن توضع في مناويل وأنساق، كما تدعو إلى الاهتمام بمشروع السّكاكي حتى نتبيّن الخلفيّة النظريّة المعرفيّة التي تسيّره، وجعلت صاحبه يجمع في مؤلَّفه الذي اشتهر بانتمائه إلى البلاغة،علوم اللغة جميعا أو يكاد[2].

---

[1] نور الهدى باديس: بلاغة الوفرة وبلاغة النّدرة، مبحث في الإيجاز والإطناب،المؤسّسة العربيّة للدراسات والنّشر، تونس ط1،2001، ص69.

[2] ينظر: نور الهدى باديس: بلاغة الوفرة وبلاغة النّدرة، ص71؛ وهذا ما دعا إليه الباحث التونسي "مجدي بن صوف" وعكف على توضيحه حينما اعتبر مفتاح العلوم بادرة أولى من بوادر نشأة علم لساني في تحليل الخطاب يقوم على النّحو ويشكّل الاستدلال المنطقي تكميلا له على نحو ما نجد في الدّرس اللّساني المعاصر؛ حيث تهدف التّداولية إلى تحقيق التّصور نفسه، فتجعل من المنطق الذي اتّهم به السّكاكي أساسا معرفيا في دراستها، فحاول الباحث بناء تمثّل للمفتاح وفقا لرؤية صاحبه لا لرؤية من جاء بعده.(مجدي بن صوف:علم الأدب عند السكاكي بحث في انتظام التّصورات اللسانيّة، المعهد العالي للدراسات الأدبية والعلوم الإنسانية بتونس، دار مسكيلياني للنشر والتوزيع، تونس، ط1، 2010.)

ولعلّ هذا هو السبب الوحيد الذي يمكن أن يوضّح قيمة مشروع السّكاكي الحقيقة ويرفع عنه تهمة تجميد البلاغة العربية، وجعل مباحثها عقيمة وتعطيل مجاريها مقارنة بما كانت عليه مع عبد القاهر الجرجاني، ذلك أنّ السّكاكي« تناول كثيرا من القضايا الأسلوبية المهمّة التي نحن في حاجة ماسة إليها الآن، لفهمها واستيعابها كي نتمكّن من التّعامل مع النصوص الأدبية الحديثة والكشف عن قيمتها الأسلوبية والبلاغية بمنهج عربيٍّ أصيل وأنّ ما قام به من تصنيف وتقسيم لمباحث البلاغة كان ضرورة علمية ومنهجية اقتضتها ظروف البلاغة العربية في مرحلة كانت تعاني من تداخل مباحثها، وتفرُّقها، وحاجتها إلى الضّبط والتّرتيب، وتلك خطوة مهمة لإصباغ البلاغة العربية صبغة علمية، ومنهجية تؤتي ثمارها المرجوّة في الدرس البلاغي والنّقدي على حد سواء»[1].

فالسّكاكي لم يزد على القيام بإكساب البلاغة علميتها شيئا آخر وذلك لتستجيب لمتطلّبات عصره، وكي لا تفقد أصولها ومقوماتها نظرا لتشعُّب مباحثها واختلاطها بالنقد وتداخلها معه، فكان لهذه الصّبغة العلمية التي وظّفها السّكاكي دورا في جعل صيغة السّكاكي، أقرب إلى كثير من الدّراسات اللسانية والأسلوبية الحديثة، ولذلك « شرف للبلاغة أن تكون علما من أن تكون نصوصا مبعثرة لا تلتزم بخطّة أو منهج يضبط حركتها، فلا يتصور أن تعاب دراسة ما بأنّها أخذت ثوبا علميا منظّما بل الأوفق أن تكون صفة مدح لا صفة ذم» [2].

فبلاغة السّكاكي اتُّهمت بتخلّيها عن فطريّتها وانطباعيّتها بدخولها دائرة العلمية وأنها دراسة ذوقية جمالية قضى عليها المنهج العلمي، بيد أنّه شرف للبلاغة ما بعده شرف أن تكون علما بدل كونها فنّا لا تضبطه حدود ويصعب التحكم فيه، بخاصة في عصر عرف تراجع الأدب وركوده وذهاب السّليقة العربية، فكان من نتائج ذلك ابتعاد البلاغيّين المتأخّرين

---

[1] محمد صلاح زكي أبو حميدة: البلاغة والأسلوبية عند السّكاكي، جامعة الأزهر،غزة، (دط)،2007، ص11.

[2] خديجة السايح محمود: مناهج البحث البلاغي في النصف الأول من القرن العشرين في مصر، منشأة المعارف، مصر (دط)، 2000، ص139.

عن البحث في عناصر الجمال الأدبي إلى وضع قواعد وقوانين صارمة تكون بمثابة أدوات ضرورية لتلقّي الدرس البلاغي وتعلّم أساليبه، وهو ما أدى إلى نوع من الغموض والتعقيد في البلاغة[1].

وترى الباحثة "خديجة السايح" أن لا تعارض بين العلميّة والفن في البلاغة، فإذا كانت فنّا للصّنعة فلا بد أن تحتكم إلى تدبير مسبق لأنّ هذا المجال لا يحتمل العفويّة، بل يجب أن يكون التّعقل والمنهجية صاحبي السّيادة المطلقة، ولذلك أدخل السّكاكي على البلاغة العربية منهجا علميا، لتكتسب حركيّة تجعلها، كما تقول الباحثة، تبدأ من منطقة محايدة بين العفوية والقصد مع غلبة في النّهاية للقصد، لأنّه يعطي البلاغة طبيعة نسقية وتنظيما وثبوتا وبالتالي، فإنّ« اتّهام السّكاكي ومدرسته بتعقيد البلاغة، اتّهام ظالم فلم يصنع الرّجل شيئا سوى أنّه حوّل البلاغة إلى علم دقيق. فهل تمتدح العشوائية ويُعاب النّظام؟!»[2].

ثمّ إنّنا نجد في بلاغة السّكاكي توافقا مع الدراسات اللّسانية الحديثة، السيميائية والأسلوبية والتداولية بخاصة، ممّا زكّى الطّرح بأنّ لجهد السّكاكي القديم مظاهر لسانيّة حديثة ومعاصرة، فعلينا إذن أن نقيّم عمل السّكاكي على ضوء العصر الذي ولد فيه عمله وتلقّاه أهل زمانه وأقبلوا عليه إقبالا كثيرا، ذلك أنّ لاختلاف الزمان والمكان أثرا واضحا في

---

[1] تم الحديث سابقا عن بعض أسباب الغموض والجمود، وإن بصورة غير مباشرة، ويمكن أن نضيف لذلك تراجع الأدب وعزلة اللغة العربية بعد القرن الخامس، لكون البلاغة نشأت في بيئة المتكلمين والأصوليين وكون الأكثرية من علمائها من غير العرب، وكذلك ارتباط البلاغة بقضية إعجاز القرآن، فبعدما كان العرب الأوائل يدركون الإعجاز بفطرتهم اللغوية صار فيما بعد في العصور المتأخرة قضية فكرية تحتاج إلى تعليل علمي بعد فقدان تلك الملكة الفطرية وصارت حاجة المسلمين إلى إدراك ذلك الإعجاز بالوسائل العلمية متاحة في عصرهم في بيئة المتكلمين وكثرت أساليب الجدل بشأن الإعجاز لاسيّما بين المعتزلة وغيرهم من أصحاب المذاهب الكلاسيكية، فأفرز هذا التحليل دراسات ومباحث جليلة في فهم الإعجاز وتعليله لغويا، ولكّنه أفرز كذلك مسالك صعبة وغامضة في علم البلاغة بسبب الاهتمام الزائد بمجادلة الخصوم ومحاولة إقناعهم وإفحامهم، ولذلك عِيب على عبد القاهر الجرجاني جفاف أسلوبه أحيانا لميله إلى التعقيد في الدلائل بسبب اهتمامه بنقض آراء القاضي عبد الجّبار وطائفة من المعتزلة في مسألة اللفظ، ويضاف إلى هذه الأسباب تأثير الفلسفة وعلم الكلام في البلاغة وإن كانا سببا في إكساب البلاغة علميّتها.(ينظر:بن عيسى باطاهر: "تيسير البلاغة في كتب التراث"،www.wata.ce/forums، 18.08.2010، على الساعة 20:05)

[2] خديجة السايح محمود: مناهج البحث البلاغي في النصف الأول من القرن العشرين في مصر، ص140.

الحكم على الأعمال الأدبية والكتابية، فكيف لرجل عاش في عصر سبق عصرنا أن نحكم عليه بمقاييس تتجاوزه كثيرا، وهو ما يمكن أن يستفاد من قول ابن رشيق القيرواني الذي كان على وعي بهذه النّقطة، عند حديثه عن تقسيم الشعر وتذوّقه يقول:« قد تختلف المقامات والأزمنة والبلاد فيحسن في وقت ما لا يحسن في آخر ويستحسن عند أهل بلد ما لا يستحسن عند أهل غيره»[1].

فإذا كان نقادنا القدماء على وعي بهذا الاختلاف، فلماذا لا نراعيه نحن في أبحاثنا فنقرأ المفتاح استنادا لرؤية صاحبه دون غيره ممّن جاء بعده، ونحكم عليه بحسب معطيات العصر الذي وجد فيه، والمنهج الذي اختطّه السكاكي في عرض موضوعات المفتاح ؟

2-بيان الموضوعات: تضمّن المفتاح موضوعات عديدة توزّعت على العلوم التي أوردها السّكاكي فيه؛ علم الصرف ويضمّ علم الأصوات وعلم الاشتقاق، وعلم النحو، وعلما المعاني والبيان،وعلم الاستدلال، وعلم العروض والقوافي، وهي جميعا تهدف إلى وضع "علم للأدب" يحتويها ويستند إليها كما سيتّضح.

أ-مشروع علم الأدب: لعلّ أول ما يلفت النّظر في "مفتاح العلوم" للسّكاكي أنّه جاء حاملا لفروع عدّة من علم اللغة؛ صوت وصرف ونحو وبلاغة ودلالة ، وقام بعرضها بدقّة متناهية واختصار دقيق لأبوابها، ورغم أنّه اشتهر بالقسم الثالث من المفتاح المخصّص للبلاغة، إلاّ أنّ السّكاكي نصّ صراحة أنّه لا يؤلّف كتابا في علم البلاغة بل يعالج ما هو أكبر من ذلك؛ إذ يهدف إلى تحقيق مشروع "**علم للأدب**" ولذلك سمّى كتابه ب"مفتاح العلوم"، وقدّم فيه حصرا وتحديدا ألزم به القارئ من البداية « وهو أنّ الكتاب ليس مفتاحا لكلّ العلوم، بل هو مفتاح لعلم واحد سمّاه علم الأدب، وعلم الأدب على الإطلاق، أو علم

[1] العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، الجزء1، ط1، 2001، ص82.

الأدب العام هو حصيلة عدة أنواع أو علوم أدبية تبدأ من علمي الصرف والنحو ثمّ تتوسّع إلى علمي المعاني والبيان وما يطلبانه من مباحث الاستدلال والشّعر»[1].

فالسّكاكي جعل علم الأدب حصيلة لعدة أنواع من علم اللغة، ضمّها جميعا في بنية منهجية متماسكة، لتعمل متضافرة على تأدية ما سمّاه "بعلم الأدب"، هدفُه في المفتاح يقول:« وقد ضمّنت كتابي هذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة[2]، ما رأيته لا بدّ منه وهي عدّة أنواع متآخذة، فأودعته علم الصّرف بتمامه، وأنّه لا يتمّ إلاّ بعلم الاشتقاق المتنوّع إلى أنواعه الثّلاثة، وقد كشفت عنها القناع، وأوردت علم النّحو بتمامه وتمامه، بعلمي المعاني والبيان وقد قضيت بتوفيق الله منهما الوطر، ولمّا كان تمام علم المعاني بعلمي الحد والاستدلال، لم أر بدّا من التّسمح بهما، وحين كان التّدرب في علمي المعاني والبيان، موقوفا على ممارسة باب النظم وباب النثر، ورأيت صاحب النّظم يفتقر إلى علمي العروض والقوافي ثنيت عنان القلم إلى إيرادهما»[3].

فعلم الأدب بعدِّه مشروع السّكاكي في كتابه، جعل من المفتاح بنية منهجية غير قابلة للتجزيء، تعمل فيها علوم اللّغة جميعا متضافرة في منظومة معرفية متكاملة يكمل فيها الأخير الأوّل، ويستدعي فيها كل علم ما لا يتمّ إلاّ به، وبهذا فإنّ علوم اللّغة عند السّكاكي ترِد في مشروعه متآخذة، ومحصول قصده بذلك كما بيّن الباحث "سعد عبد العزيز مصلوح"، أنّه حينما يورد علم الصرف بتمامه، وعلم النّحو بتمامه، لا يعني بذلك ذكر كل ما يتعلّق بهما من مسائل، بل يقصد أنّه أورد علم الصّرف مقرونا بما لا يتمّ الصّرف إلاّ به، وأورد علم النّحو بما لا يتم إلاّ به، وهي نفس العلة التي جعلته يورد علمي الحد والاستدلال وعلمي العروض والقافية[4].

---

[1] محمد العمري: البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، إفريقيا الشرق، المغرب، (دط)، 1999، ص479.

[2] يقصد السكاكي بنوع اللغة:المعجم أي دلالة الألفاظ في المعجم.

[3] مفتاح العلوم: تحقيق:عبد الحميد هنداوي، ص37.

[4] ينظر: سعد عبد العزيز مصلوح: البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، ص56،57.

وبهذا فالعلوم التّي وظّفها السّكاكي في المفتاح جهات لتحصيل علم الأدب، وقد استنتج الباحث "سعد عبد العزيز مصلوح" من حديث السّكاكي عنه أمورا ثلاثة[1]:

الأول: هو كون نوع الأدب ظاهرة مركبة تستلزم من علم الأدب أن يقوم على تعدد الاختصاصات Multi dixplinary .

والثاني: أنّ درجة وثاقة العلاقة بين مكونات منظومته لعلم الأدب معتبرة؛ حيث إنّه يُميّز بين ما يأتي وجوبا واضطرارا لتمام علم ما، وبين ما هو من قبيل العلوم المساعدة، ففي حديثه عن علمي الحد والاستدلال نجده يقول:« لم أر بدا من التسمّح بهما»[2] وفي شأن علمي العروض والقوافي يقول:« ثنيت عنان القلم إلى إيرادهما»[3]؛ فهذه من قبيل العلوم المساعدة على الإيضاح والتبيّين، بينما في حديثه عن الصّرف والنّحو أورد معهما ما لا يتمّان إلاّ به وجوبا واضطرارا.

والثالث: أنّ مكوّنات مشروعه لعلم الأدب تمتاز بخاصّية الهرمية في العلاقة القائمة بينهما، بحيث يؤسّس كل مستوى قاعدته وتحليلاته ونتائجه، على أساس المستوى الذي قبله فالصّرف بتحليلاته ونتائجه، يعدّ أساسا للمستوى النّحوي، والنّحو بما يوفره من معطيات ودراسة لأصل المعنى ونتائجه، يشكّل أساسا لدارس علم المعاني وقاعدة له.

ولعلّ هذا ما جعل الباحث"محمد الصّغير بنّاني" يصف مشروع السّكاكي في مفتاحه بكونه مشروعا للسانيات شمولية تتناول جميع القضايا اللّسانية والبلاغية والأسلوبية والشعرية، إضافة لقضايا الإعجاز في القرآن الكريم وقضايا المنطق والفلسفة واصفا كلّ ذلك

---

[1] سعد عبد العزيز مصلوح: البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، ص57.

[2] مفتاح العلوم: تحقيق عبد الحميد هنداوي، ص37.

[3] نفسه.

في شكل شجرة أصلها ثابت في قواعد اللغة وفروعها في السّماء تشمل جميع أنواع اللّغة لتعبّر من خلالها عن أنواع الكلام[1].

فمفهوم علم الأدب عند السكاكي مشروع ذو بنية منهجية متماسكة قوامها ثلاثية يتحقق فيها هي الصرف والنحو والمعاني بعد أن كان يقوم على قسمين كما هو واضح من قوله السّابق:«وقد ضمّنت كتابي هذا من أنواع الأدب دون نوع اللّغة ما رأيته لا بد منه وهي عدّة أنواع متآخذة، فأودعته علم الصرف بتمامه(...) وأوردت علم النّحو بتمامه وتمامه بعلمي النّحو والبيان»[2].

هكذا يجعل "أبو يعقوب" علم الأدب يبنى على أساسين:

أ- الصّرف بتمامه، وتمامه بعلم الاشتقاق.

ب- النّحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان.

لكنّ السّكاكي سرعان ما أدرك أنّ العنصرين المتمّمين للنّحو،علمي المعاني والبيان، جديران بأن يُفرد لهما مبحثا خاصّا ومستقلا إلى جانب الصرف والنّحو، فحاد عن تقسيمه الثّنائي إلى التقسيم الثّلاثي يقول:«وجعلت هذا الكتاب ثلاثة أقسام:

القسم الأول في علم الصرف.

القسم الثاني في علم النحو.

القسم الثالث في علمي المعاني والبيان»[3].

وبذلك وضع السّكاكي العنصر الذي كان مكمِّلا للنّحو قسما مستقلا بنفسه، وأمّا علم البيان، وإن أطلق عليه السّكاكي صفة العلم، فقد جعله شعبة من علم المعاني ولا يستقل بنفسه، فهو عنصر تال لمستوى معاني النّحو يقول:« ولمّا كان علم البيان شعبة من علم

---

[1] ينظر: محمّد الصغير بنّاني: المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدّراسات الحديثة، دار الحكمة، الجزائر،(دط) 2001، ص41،42.

[2] مفتاح العلوم، ص37.

[3] نفسه، ص39.

المعاني لا ينفصل عنه إلاّ بزيادة اعتبار جرى منه مجرى المركّب من المفرد، لا جرم آثرنا تأخيره»[1].

وبهذا جعل "أبو يعقوب" علمي المعاني والبيان قسما واحدا، ينظمّ لقسمي الصّرف والنّحو، لتشكيل موضوعات المفتاح، وأساس هذا التقسيم الثلاثي الذي وضعه السّكاكي هو النّظر في المفرد والمركب، حيث أنّ الصّرف ينظر في المفرد، والنّحو ينظر في المركب وعلما المعاني والبيان يحترز بهما عن الخطأ في التأليف، بحيث يحقّقان مطابقة الكلام لما يقتضي الحال ذكره[2].

وقد نصّ السّكاكي صراحة عن علة هذا التقسيم بقوله:« والذي اقتضى عندي هذا هو أنّ الغرض الأقدم من علم الأدب لمّا كان هوّ الاحتراز عن الخطأ في كلام العرب وأردت أن أُحصل هذا الغرض، وأنت تعلم أنّ تحصيل الممكن لك لا يتأتى بدون معرفة جهات التّحصيل واستعمالها، لا جرم أنّا حاولنا أن نتلو عليك في أربعة الأنواع مذيّلة بأنواع أخر ممّا لا بد من معرفته في غرضك(...) وإنّما أغنت هذه لأنّ مثارات الخطأ إذا تصفحتها ثلاثة: المفرد، والتأليف، وكون المركّب مطابقا لما يجب أن يتكلم له، وهذه بعد علم اللغة هيّ المرجوع إليها في كفاية ذلك، ما لم يتخطّ إلى النّظم، فعلما الصّرف والنّحو يرجع إليهما في المفرد والتأليف، ويرجع إلى علمي المعاني والبيان في الأخير»[3].

فمفهوم علم الأدب عند السّكاكي، مشروع يهدف إلى دراسة صحّة الأداء اللّغوي في كلام العرب، وتحقيق الكفاية الأدبية فيه، من خلال علوم اللّغة المختلفة التي تعدّ جهاتٍ لتحصيل علم الأدب، كونها تشمل جميع أنواع الكلام، وتبحث في سبيل تجاوز مثارات

---

[1] مفتاح العلوم، ص249.

[2] يرى بعض الباحثين أنّ تقسيم السّكاكي هذا غير مقنع، بيد أنّي أجده تقسيما منهجيا مرتبا بيّن صاحبه وأقنع بالحجّة سبب وضع كلّ قسم والغاية منه، في تدرّج عقلاني وتسلسل يجعل كلّ علم متمّما للآخر .ينظر المفتاح، ص37؛ ومجدي بن صوف: علم الأدب عند السكاكي بحث في انتظام التصورات اللسانية، ص85-95.

[3] مفتاح العلوم، ص39،40.

الخطأ الثّلاث: في المفرد والمركّب ومطابقة الكلام لما يقتضي الحال ذكره أو عدم مطابقته « وبذلك تكون كفاية تحصيل علم الأدب قائمة على كفايات نحوية لغويّة تتّصل إمّا **بالمفردات** من حيث جواهرها وموادّها وهو علم اللغة (يقصد به الدّلالة المعجمية للألفاظ المفردة)، أو من حيث صورها وهيئاتها وهو علم الصّرف، أو من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصلية أو الفرعية وهو علم الاشتقاق.

وإما بالمركّبات على الإطلاق: فأما باعتبار هيئاتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الأصلية فعلم النحو، وأما باعتبار إفادتها لمعان زائدة على أصل المعنى، فعلم المعاني، أو باعتبار كيفية تلك الفائدة في مراتب الوضوح فعلم البيان»[1].

فهذا بيان يوضّح تصوّر السّكاكي لكفايات التّحصيل من كل علم وسبب وروده في منظومة السّكاكي التّحليلية وعلاقته بعلم الأدب، وصولا إلى تحقيق كفاية علم الأدب ويبين كيف أنّ السّكاكي يتّصف بوعي منهجي، وضبط دقيق لعلوم الأدب، كما يتّصف بسعة علمه على نحو جعله يدرك كيفية توزيع هذه العلوم داخل المفتاح، ويرتّبها الترتيب الذي تستحقه بعد تلخيصها بحسب مقتضى المقام، يقول:« وما ضمّنت جميع ذلك كتابي هذا إلا بعدما ميّزت البعض عن البعض التمييز المناسب، ولخّصت الكلام على حسب مقتضى المقام هنالك، ومهّدت لكل من ذلك أصولا لائقة، وأوردت حججا مناسبة»[2].

ويظهر من خلال تصنيف السّكاكي وتقسيمه للمفتاح، أنّ له منهجا علميا يتّبعه في التأليف والتّعليم، ممّا أكسبه شهرة واسعة، جعلت شأنه في البلاغة، التي البلاغة اشتهر بها أكثر من أي علم آخر بسبب القسم الثالث من المفتاح وطريقة عرضه، شأن سيبويه في النّحو؛ إذ نجد كلّ من ألّف بعد السّكاكي في البلاغة، بقي يدور في فلك المفتاح يشرحه ويختصره ولا يحيد عنه إلاّ في جزئيّات صغيرة على غرار ما فعل النّحاة بعد سيبويه.

---

[1] خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص318.

[2] مفتاح العلوم: ص37، 38.

هذا وقد التفت أبو يعقوب السّكاكي إلى كون مراتب المشتغلين بعلم الأدب تتفاوت تبعا لتفاوت حظوظهم من المعرفة بالعلوم المشكّلة له، وإتقانهم لفروعها المختلفة ولذلك انبرى لتأليف المفتاح، وتجسيد مشروعه ليكون مدخلا مناسبا يجمع في طيّاته كلّ ما يلزم دارس الأدب والمشتغل بعلمه يقول:« إنّ نوع الأدب يتفاوت كثرة شعب وقلة، وصعوبة فنون وسهولة، وتباعد طرفين وتدانيا بحسب حظ متولّيه من سائر العلوم كمالا ونقصانا وكفاءة منزلته هنالك ارتفاعا وانحطاطا، وقدر مجاله فيها سعة وضيقا، ولذلك ترى المعتنين بشأنه على مراتب مختلفة، فمن صاحب أدب تراه يرجع إلى نوع أو نوعين لا يستطيع أن يتخطّى ذلك، ومن آخر تراه يرجع إلى ما شئت من أنواع مربوطة في مضمار اختلاف»[1].

فكفاية تحقيق علم الأدب بين الناس تختلف باختلاف حظّهم من المعرفة بالعلوم المشكّلة له وجهات تحصيلها، فبقدر ما يتمكّن الدّارس من التحكم في فروع علم اللغة المختلفة، ويتحكّم في آلياتها بقدر ما يكون قد امتلك كفاية أدبية[2]على درجة من الإتقان والتحكم في آليّاتها.

ويرى السّكاكي أنّ لعلم الأدب ثلاثة وظائف تتحدد بحسب الباعث على الخوض فيه يقول:« واعلم أن علم الأدب متى كان الحامل على الخوض فيه مجرد الوقوف على بعض الأوضاع، وشيء من الاصطلاحات، فهو لديك على طرف التمام. وأمّا إذا خُضت فيه لمهمة تبعثك على الاحتراز عن الخطأ في العربية، وسلوك جادّة الصّواب فيها، اعترض دونك منه أنواع تلقى لأدناها عرق القربة، لاسيّما إذا انضمّ إلى همّتك الشّغف بالتّلقي لمراد الله تعالى من كلامه، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فهنالك يستقبلك منها مالا يبعد أن يرجعك القهقري»[3].

---

[1] مفتاح العلوم:، ص36.

[2] المقصود بالكفاية الأدبية: كفاية تحصيل علم الأدب كما قصده السّكاكي وتقوم على كفايات صرفيّة ونحويّة وبلاغيّة استدلالية، ممّا يجعل علم الأدب يُعِين على الأداء اللّغوي السّليم لكلام العرب، وإدراك مكمن الإعجاز في كلام ربّ العزة.

[3] مفتاح العلوم، ص38.

يشير النّص إلى ثلاث وظائف تبدأ بمعرفة اللّغة وأوضاعها لتنتهي بإدراك سر الإعجاز وفهم مقاصد القرآن الكريم الحقيقية وهذه الوظائف كالتّالي:

1-الوظيفة الأولى: تقوم على المعرفة بأوضاع اللغة وبعض اصطلاحاتها، وهي تمثل مستوى المعرفة الأوّلية التي على القارئ إدراكها حتى قبل إنتاج النصوص أو تلقيها.

2-الوظيفة الثانية: تقوم على إنتاج نصوص أدبية سليمة يتم فيها الاحتراز عن الخطأ في الكلام، وتمثل هذه الوظيفة مستوى ثانيا يعد الغرض الأوّل الأساسي لعلم الأدب ذلك أنّ «الغرض الأقدم من علم الأدب هو الاحتراز عن الخطأ في كلام العرب»[1].

3-الوظيفة الثالثة: تحقيق كفاية القدرة على تلقي مراد الله تعالى من كلامه، وتشكّل المستوى الأعلى في مشروع السّكاكي لعلم الأدب، فمن خلالها يتمّ فهم القرآن الكريم وتفسيره، وإدراك مكمن الإعجاز فيه.

فهذه الوظائف الثلاثة لعلم الأدب أشار إليها السّكاكي مُرتّبة ترتيبا تصاعديا من المستوى الأدنى: مستوى المعرفة الأوّلية بأوضاع اللغة والحذلقة بمفاهيمها ومصطلحاتها ثم المستوى الأوسط: مستوى إنتاج النصوص الأدبية لتنتهي إلى المستوى الأعلى وهو مستوى الطموح إلى تحقيق مزية إضافية إلى الصّواب، وهي القدرة على"تلقي مراد الله تعالى من كلامه"[2].

ويرى "محمد العمري" أنّ السّكاكي لا يرى نفسه معنيا بالمستوى الأول لأنّه لا يتجاوز المعرفة الأوّلية ببعض المفاهيم والمصطلحات للغة، ولذلك اهتم بالوظيفتين الثانية والثالثة ومن خلالها وصل إلى أن السكاكي جعل علم الأدب« ذا بعدين:

1-بعد معياري: هوّ الأساس يتعلّق بإنتاج النّصوص على وجه الصّواب(ملاءمة قواعد اللّغة العربية في النّحو والصّرف)، والنّجاعة (في مناسبة المقام والأحوال والتصرف في المعاني حسب المقاصد).

---

[1] مفتاح العلوم، ص39؛ وينظر: محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص482.

[2] ينظر: نفسه، ص38؛ ومحمد العمري: البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص482؛ ومجدي بن صوف:علم الأدب عند السكاكي، ص75-78.

2-بعد وصفي: استعملت فيه عبارة التلقي ولعلّها تقابل في ذهن السّكاكي عبارة أخرى تناسب المستوى الأول نفترض أنّها الإنتاج»[1].

وقد حاول السكاكي تطبيق هذه الوظائف في نصّ قرآني أبان من خلاله عن تصوّره لتلقّي النّص القرآني من خلال مشروعه لعلم الأدب.(الآية الرّابعة والأربعون من سورة هود).

واضح أنّ السّكاكي جعل مفتاحه بنية منهجية غير قابلة للتّجزئة، تبحث في تحقيق مشروعه لعلم الأدب من خلال ثلاثية:الصّرف والنّحو والمعاني والبيان، مع إضافة علوم مساعدة، إلاّ أنّ واقع الدّرس اللّغوي العربي يبيّن أنّ مفتاح العلوم لم يشتهر إلاّ بالقسم الثالث منه الخاص بالبلاغة، فنُسي مشروع السّكاكي الكبير لعلم الأدب، وربما كان ذلك بسبب شرّاحه، حيث اكتفوا بشرح القسم الخاص بالبلاغة وتلخيصه، ولم يولوا عناية لأبواب الصّرف والنّحو والاستدلال والشعر، وهو أمر مفهوم بحسب الباحث "شكري المبخوت" لأنّ ما جاء في باب الصّرف من أصواتٍ واشتقاق لا يعدو أن يكون ضبطا للكلّيات مع تجنّب الانتشار ولم يتعرض له السّكاكي إلاّ للحاجة إلى فهم تكوين المفرد وأمّا باب النحو فقد وضع فيه مادّة منظّمة ومرتّبة لمسائل النّحو ومعطياته بحسب قسمتها إلى قابل(معرب)، وفاعل(العامل) والأثر أو الإعراب، لكنّه أقرّ أنّ أهميّة مسائل التركيب المؤدي لأصل المعنى، ستتوضّح عند تعرضّه لعلم المعاني، ليكون النّحو عند السّكاكي تذكيرا بما ينبغي الانطلاق منه في دراسة المعاني أمّا ما ورد في باب الشعر فكان لأجل تمييز المنظوم عن المنثور لا غير[2].

بينما نجد ما جاء به في علم البلاغة، يتميّز بجمع ما كان مبعثرا قبله، وترتيبه وتنظيمه من غير جامع يجمع مسائل البلاغة، ذلك أنّ مباحثها قبل السّكاكي كانت متداخلة مع النّقد، ولم توضع لها مصطلحاتها مضبوطة ضبطا دقيقا، إلاّ مع السّكاكي الذي قسمها إلى معان

---

[1] محمد العمري: البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص482.

[2] ينظر: شكري المبخوت: الاستدلال البلاغي، دار المعرفة للنشر، ط1، 2006، ص88،89.

وبيان ووجوه تحسين، يقول "أحمد مطلوب" في ذلك:« ولم تزل البلاغة تكمل شيئا فشيئا إلى أن مخّض السّكاكي زبدتها وهذّب مسائلها، ورتّب أبوابها، فكان بذلك أوّل من قسّم البلاغة إلى علمين متميِّزين: علم يتعلق بالنظم سمّاه علم المعاني، وعلم يتعلق بالتّشبيه والمجاز والكناية أو بالصورة سمّاه علم البيان، ولم يسمّ القسم الثالث بديعا، وإنّما هو عنده وجوه مخصوصة كثيرا ما يؤتى بها لقصد تحسين الكلام»[1].

واعتمد السّكاكي في دراسته للقسم الثّالث على منحى الجرجاني ونهجه فانطلق ممّا انتهى إليه الجرجاني في النّظم، لتكون نهاية دّلائل الإعجاز بداية لمفتاح العلوم بلاغيا بيان ذلك؛ أنّ السّكاكي في مبحث علم المعاني بدأ بتعريفه كالآتي:«هو تتبّع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره»[2].

يبدو أنّ ما قصده السّكاكي بهذا النص هو عينه ما جاء به الجرجاني في تعريفه للنّظم بقوله:« ليس النظم شيئا إلاّ توخي معاني النّحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين الكلم»[3] فقد قرأ السّكاكي بلاغة الجرجاني قراءة فاحصة، واستفاد من نظريّته في النّظم ليوظِّفها تحت غطاء المعاني، وعلى هذا فإنّ هذه النظرة الجديدة للبلاغة التي أتى بها السّكاكي في مفتاحه، بدءًا بحصر المسائل والمباحث وتحديدها وضبطها، هيّ التي جعلت تلاميذه يقبلون على القسم الثالث من المفتاح فقط، فأضرّوا مشروع السّكاكي العام لعلم الأدب بتجزئته دون أن ينتبهوا لذلك، ويوضّح الباحث"سعد عبد العزيز مصلوح" ذلك بقوله:« وعندنا أنّ المفتاح كان هوّ الخطوة الطبيعية المنتظرة بعد كتابي عبد القاهر"الدلائل" و"الأسرار"، ومُؤَدَّى ذلك أنّ نظرية السّكاكي في علم الأدب، كانت ثمرة طبيعية لنظرية النظم، بيد أنّ السكاكي أضر

---

(1) دراسات بلاغية ونقدية، دار الرشد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام الجمهورية العراقية، بغداد،(د ط) 1978 ص42،43.

(2) مفتاح العلوم: 247.

(3) دلائل الإعجاز: اعتنى به علي محمد زينو، مؤسسة الرّسالة ناشرون، دمشق، بيروت، ط1، 2005، ص383.

به تلامذته وتابعوه باجتزائهم القسم الثالث من كتابه، وقطعه عن سياقه وفصمهم لعرى منظومته التّحليلية، وإحلالهم ثلاثية المعاني والبيان والبديع، محلّ الثلاثية الأصلية التي أقام عليها بناء كتابه وهي ثلاثية الصّرف والنّحو وعلم المعاني، التي تتكامل لتشكّل علم الأدب»[1].

فهذا الاهتمام الذي لقيه القسم الثالث من مفتاح العلوم، بعد تجزئته من الصّيغة العامّة التي وجد فيها(علم الأدب)، هو الذي أضرّ بالسّكاكي وجعله يُتّهم بتجميد البلاغة وتعطيل حركيّتها، دون النظر في مشروعه الكلّي لعلم الأدب، لكنّه ورغم كل ذلك لم يقم في جزء البلاغة بأكثر من وضع قواعد وقوانين لضبط مباحث البلاغة، حتى تتهيأ داخل منظومته التحليلية لتحقيق الوظائف المنوطة بها،مع إضافات قليلة رآها مناسبة لها، وهو ما جعلها تعدّ شريكا فاعلا في الصياغة العلمية للدرس النقدي والأسلوبي« فالأدب فنّ لكن دراسة الأدب يجب أن تكون علما بشروط العلوم الإنسانية»[2]، وهذا ما كان الإمام أبو يعقوب على وعي به عندما بيّن ضرورة قيام علم الأدب على تعدّد الاختصاص وانضباط طرق التّحليل، إلاّ أنّ اجتزاء القسم البلاغي من المشروع، عن الصّيغة الكبرى له، هو الذي أضر بالمفتاح وصاحبه ولم يفهم بسبب ذلك مشروعه في علم الأدب.

ب-أهداف المفتاح: (أهداف السكاكي من مشروعه لعلم الأدب):

ذكر الإمام أبو يعقوب السّكاكي منذ بداية المفتاح أنّ له هدفين أساسين، دفعاه للتّأليف في إطار مشروعه العام لعلم الأدب:

1-التحرز من الخطأ في كلام العرب ولغتهم.

2-الوقوف على وجه الإعجاز في كلام رب العزة.

---

[1] في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، ص65، 66.

[2] سعد عبد العزيز مصلوح: في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، ص 65.

فأما الهدف الأول فيبدو أن غاية السّكاكي فيه كانت تعليمية، تبحث في صحّة الأداء اللغوي في لغة العرب، بطلب من أهل زمانه بعدما ذهبت أذواقهم وفسدت ملكاتهم، وابتعدوا عن منطق العربية وفلسفتها، يقول السّكاكي:« ولمّا كان حال نوعنا هذا ما سمعت، ورأيت أذكياء أهل زماني الفاضلين، الكاملي الفضل، وقد طال إلحاحهم عليّ في أن أُصنّف لهم مختصرا يحظيهم بأوفر حظ منه، وأن يكون أسلوبه أقرب أسلوب من فهم كلّ ذكيّ صنّفت هذا»[1].

فالحاجة التّعليمية زمن السّكاكي هي التي كانت تقتضي التأليف على نحو ما فعل السّكاكي، بحيث تجمع بين الاختصار والتقعيد والترتيب، ولذلك كان اتجاهه في البلاغة اتجاها تعليميا مدرسيا يقوم على تقعيد القواعد، ووضع الحدود، وضبط المصطلحات، وجمع ما كان مبعثرا من مباحثها في مؤلّفات البلاغيّين قبله، ذلك أنّه رأى ضرورة إقامة البلاغة على« أصول علميّة وقوانين عقلية تضبط مسائلها وتعين الدّارس على تحصيلها وتطبيقها، بعد أن شاهدا فساد الألسنة والطباع، وغلبة العجمة في التّعامل اللّغوي بين النّاس من ناحية، وحاجة التّراث البلاغي إلى من يخدمه ويجمع متفرقاته ويمهد قواعده ويرتب شواهده وينجو به من الخسف والضّيم من ناحية أخرى»[2].

يبدو إذن أنّ السّكاكي كان على وعي بما يقوم به، فظروف عصره هي التي دعته إلى وضع تلك الصّيغة المضبوطة لمباحث المفتاح، فبني رؤيته التّعليمية على ضرورة تزويد طالب علوم الأدب بالمعيار الذي يحفظ لسانه من الخطأ في استخدام اللغة.

ولذلك حدّد السّكاكي غرضه من علمي المعاني والبيان، بأن وضعهما في دائرة الاحتراز عن الخطأ؛ حيث جعل علم المعاني للاحتراز عن« الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي

---

[1] مفتاح العلوم، ص39.

[2]: يوسف رزقة: "القاعدة والذّوق في بلاغة السكاكي"، ص173.

الحال ذكره»[1]، وخص علم البيان بالاحتراز عن « الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه»[2].

فغاية السّكاكي في مفتاح العلوم تعليميّة دينيّة، ولذلك قام بوضع المقاييّس التي تعصم اللّسان من الخطأ، وتبوّئه مستويات الصّواب البلاغي، واللّغوي بعامّة مستعينا في ذلك بثقافته الفلسفيّة والمنطقيّة، لأجل توثيق الصّلة بين مختلف علوم الأدب، فجعل كلّ علم يأخذ بطرف من الآخر، خدمة لهدفه في تحقيق الكفاية الأدبية التي تضمن صحّة الأداء اللغوي، والوقوف على إعجاز القرآن الكريم الغاية الأهم والهدف الأسمى.

لقد كان هدف السّكاكي في مفتاح العلوم إضافة لغايته التعليمية بحث قضية الإعجاز وفهم مراد الله في كلامه والرّد على الطاعنين في كتاب الله، فوصل إلى أنّ الإعجاز يمثّل الطّرف الأعلى من مراتب البلاغة، ولذلك جعله في قمة هرم مشروعه لعلم الأدب وجعل أهمّ وظيفة تتحقق من خلاله التدليل على إعجاز القرآن ومعرفة السبيل إلى ذلك.

والإعجاز القرآني، كما يقول السّكاكي، وصف لا يختصّ به إلاّ القرآن الكريم ولا يتعدّاه لغيره، كما أنّ إدراك حقيقة الإعجاز محال، لأنه غير قابل للوصف البلاغي وأما إدراك مظاهره فمُمكنة،« نعم للبلاغة وجوه ملتئمة، ربّما تيسّرت إماطة اللثام عنها لتُجلي عليك، أما نفس وجه الإعجاز فلا»[3] ووجه إعجاز القرآن الكريم هو بلاغته وفصاحته ذلك أنّ البلاغة «تأخذ في التزايد متصاعدة إلى أن تبلغ حدّا لإعجازٍ عجيب يدرك ولا يمكن وصفه»[4].

وإدراك مظاهر هذا الإعجاز لا تتمّ،حسب السكاكي، إلاّ بالذّوق وكل ما له علاقة بالإحساس والشعور، وطريق اكتساب الطبع السليم، يقول:« ومُدرك الإعجاز عندي هو الذوق ليس إلاّ، وطريق اكتساب الذوق: طول خدمة هذين العلمين»[5].

---

[1] السكاكي: مفتاح العلوم، 247.

[2] نفسه، ص249.

[3] نفسه، ص526.

[4] نفسه.

[5] نفسه.

فالسّكاكي يقرّ صراحة بأهمّية الذوق في إدراك الإعجاز ويعلي من شأنه، بيد أنّه لم يكن يُؤهِّل في زمانه لإدراك الإعجاز، لركود الأدب والحضارة عامة وفساد الملكات فالتمس في البلاغة علما مساعدا على صقل الأذواق وتهذيبها، وجعل من علمي المعاني والبيان طريقا لاكتساب الذوق إذا ما كانت النّفس مستعدة لذلك وبالتالي فاتجاه السّكاكي بالبلاغة تلك الوجهة لم يكن اعتباطا، وإنّما لأجل ملء فراغ، ما فتئ أهل عصره يلِحُّون على التصدي له[1].

لكنّ هذا الصّنيع لم يشفع للسّكاكي، فاتُّهم بالجفاف والبعد عن الذوق في بلاغته رغم أن الواقع الأدبي الذي عايشه فرض عليه ذلك، ثم إنّ للسّكاكي في مفتاحه نصوصا أخرى تؤكّد مدى عنايته بالذوق، واعترافه بأهمّيته في علم البلاغة، يكفي أن نورد أحدها لنستدل به على ذلك، ومن ذلك ما أورده قبل حديثه عن فنون الخبر حيث صَرَّحَ :« ليس من الواجب في صناعة، وإن كان المرجع في أصولها وتفاريعها إلى مجرّد العقل أن يكون الدّخيل فيها كالناشئ عليها في استفادة الذوق منها، فكيف إذا كانت الصّناعة مستندة إلى تحكّمات وضعية، واعتبارات إلفيّة، فلا على الدّخيل في صناعة علم المعاني أن يقلِّد صاحبها في بعض فتاواه، إن فاته الذوق هناك، إلى أن يتكامل له على مهل موجبات ذلك الذوق»[2].

فهذا نصّ صريح يؤكّد فيه السّكاكي أهميّة الذّوق حيث يرى أنّه مهما كان العلم عقليا فلابد له من الاستعانة بالذوق فما بالك إذا كان مَبنيّا على المواضعة، مثل علم المعاني أو

---

[1] وهو ما صرّح به في بداية مفتاح العلوم قائلا:« لمّا كان حال نوعنا هذا، [يقصد علم الأدب] ما سمعت، ورأيتُ أذكياء أهل زماني الفاضلين الكاملي الفضل، قد طال إلحاحهم عليّ في أن أُصنِّف لهم مختصرا يحظيهم بأوفر حظ منه(...) صنفت هذا»مفتاح العلوم، ص39، وينظر للاستزادة:حامد صالح خلف الربيعي: مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء،ص419.

[2] مفتاح العلوم، ص257. ويقول في موضع آخر:« فإنّ ملاك الأمر في علم المعاني،هوّ الذوق السّليم والطّبع المستقيم فمن لم يرزقهما، فعليه بعلوم أخر، وإلاّ لم يحظ بطائل ممّا تقدّم وما تأخّر» مفتاح العلوم ص413.

البيان، كما يرى السّكاكي أنّه لا حرج على الناشئ في علم المعاني أو البلاغة عموما إذا لجأ للتّقليد، حتى يكتسب الذّوق، لأنّه يحصل بالدّربَةِ والمرانِ[1].

إضافة للهدفين المصرّح بهما في مفتاح العلوم(الاحتراز عن الخطأ، والوقوف على وجه الإعجاز) نجد بعد الاطلاع عليه أنّ السّكاكي كان يهدف كذلك **إلى وضع علم جديد لم يوجد** قبله، ووضع **نظرية** تتكامل فيها المستويات المختلفة لدراسة النّص هي نظرية "علم الأدب" بحيث يكون شاملا للخطابات جميعا، من خلال تفاعل منهجي بين علوم العربية والمنطق والكلام والأصول ليستخلص منهجا علميا صارما تتحقق به"كفاية أدبية"، تمكّن صاحبها من تحقيق هدف هو مدار علوم العربية أي بحث إعجاز القرآن، ولذلك استعان السّكاكي بأدوات في النّظر تمزج بين« ما تمكّن منه مفاهيم المنطق من صرامة المعالجة وما توفّره مفاهيم البلاغة من حلول لصعوبات استثمار دلالة الأقوال والمخاطبات وأساليبها في الأداء والتعبير(...) ومن هذه الزّاوية لا يمكن الحديث عن إدخال أعشاب ضارة أو نافعة إلى حديقة البلاغة، وإنّما هو منطق المنظومات العلمية وتطورها المعرفي»[2].

وبالتالي فإنّ طرح السّكاكي في مفتاحه، طرح كلّي لا ينفصل فيه علم النحو عن علم الصّرف ولا علم المعاني عن علم النّحو، فهذه جميعا علوم مترابطة ترابطا وثيقا أراد من خلالها السّكاكي أن يضمن لمن قرأ كتابه بإتقان "أن ينفتح عليه جميع المطالب العلمية" ولذلك سمّاه مفتاح العلوم ليكون مفتاحا لكل المطالب العلمية باللغة العربية، وجعله ثلاثة أقسام في بنية واحدة متماسكة تقبل التقسيم لكنّها لا تقبل الانفصام.

ج-منهج السّكاكي في مفتاح العلوم: بنى أبو يعقوب السّكاكي مفتاحه على خطّة محكمة تلبي له مقوّمات المنهج العلمي الذي ارتضاه لإقامة نظرية علمية متكاملة، يُرجع إليها في صياغة العمل الأدبي.

---

[1] ينظر: محمد العمري، البلاغة أصولها وامتدادها، ص487؛ وسعد عبد العزيز مصلوح: في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، ص42.

[2] شكري المبخوت: الاستدلال البلاغي، ص120.

ويبدو السّكاكي في منهجه الذي وضعه، واعيا بعمله، حيث ذكر في المقدّمة أنّ ما يؤديه في مفتاح العلوم يتصل ب"علم الأدب"، مؤديا فيه لأهل عصره « مختصرا يحظيهم بأوفر حظ منه»[1]. ولذلك بنى ترتيب مواد المفتاح من الأصغر إلى الأكبر ومن المفرد إلى المركّب في تدرج عقلاني محاولا في ذلك جمع كل ما يتعلّق بعلم الأدب شعره ونثره، مصنفا علومه في أبواب مختصّة يفضي الواحد منها إلى الآخر بشكل منتظم لم يعرف قبله، وربّما، كما يقول الباحث سامي سويدان، لم يُتَجاوز بعده[2].

فمفتاح العلوم يعدّ أوّل كتاب عربي جمع بين علوم العربية في بناء محكم متجانس بعدما رأى السّكاكي التّبعثر وعدم التّكامل في حصر المادّة عند غيره.

لقد قام السّكاكي بعرض تمهيد أو مقدّمة في بداية كلّ مبحث من مباحث مفتاح العلوم من أجل بيان الأغراض والمقتضيات ثمّ يُضمِّن المبحث مناقشات عقلية وأمثلة من عنده تستجيب لمنهجه التّعليمي ثمّ يورد الشواهد التي تدعمه في كلامه، يقول:« ومهّدت لكلٍّ من ذلك أصولا لائقة، وأوردت حججا مناسبة»[3].

يبدو السّكاكي واعيا بعمله القائم على الابتداء بالمقدمات والانتهاء إلى النتائج وهو ما ينسجم مع تفكيره المنطقي، ولذلك اعتمد في منهجه على التقرير والتقعيد والاكتفاء بمثال أو شاهد في شرحه، تحقيقا لهدفه في تسهيل التّحصيل العلمي والقدرة على الاستيعاب والحفظ للناشئة والمبتدئين، ومن أجل ذلك كان السّكاكي شديد الدّقة في تعريفاته، ميَّالاً إلى الإعجاز في تناول مباحث المفتاح ممّا جعله يستعينُ بالحدّ والاستدلال في ذلك.

---

[1] مفتاح العلوم، ص39.

[2] ينظر: سامي سويدان، في دلاليّة القصص وشعرية السرد، دار الآداب، بيروت، ط1،1991، ص70، 71.

[3] مفتاح العلوم، ص37، 38.

وقد وضع السّكاكي منهجه في المفتاح منذ البداية[1]، جاعلا إيّاه ثلاثة أقسام: الصّرف والنّحو والبيان، فما هو منهجه في كل قسم من هاته الأقسام؟.

***منهجه في علم الصّرف:** جعل السّكاكي الصّرف نقطة البداية في مفتاح العلوم ووضعه قبل علم النحو على خلاف من سبقوه، حيث كانوا يبتدئون بالنّحو ثمّ الصّرف وهذا راجع لكون السّكاكي يتدرّج في بناء هيكله العام لنظرية الأدب من الجزء إلى الكل ومن البسيط إلى المركّب، ويلاحظ أن السّكاكي قام بإدراج علم الأصوات والاشتقاق بأنواعه في مبحث الصّرف.

وقد قسم الصرف إلى ثلاثة فصول:

الأول: في بيان علم الصرف والتنبيه على ما يحتاج إليه في تحقيقها.

الثاني: في كيفية الوصول إليه.

الثالث: في بيان كونه كافيا لما علِق به من الغرض.

ومهّد لذلك بالبحث في الكلمة وأنواعها[2].

***منهجه في علم النحو:** قسم السكاكي علم النحو قسمين:

الأول: في تعريف النحو.

والثاني: في ضبط ما يفتقر إليه في ذلك، جاعلا إياه ثلاثة أبواب: القابل وهو المعرب والفاعل ويعني به العامل، والأثر يعني به الإعراب[3].

---

[1] يقول:« وقد ضمّنت كتابي هذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة، ما رأيته لابدّ منه، وهي عدّة أنواع متآخذة، فأودعته علم الصرف بتمامه، وأنه لا يتم إلاّ بعلم الاشتقاق(...)وأوردت علم النحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان(...)ولمّا كان تمام علم المعاني بعلم الحد والاستدلال، لم أر بدّاً من التّسمح بهما، وحين كان التّدرب في علمي المعاني والبيان موقوفا على ممارسة باب النظم وباب النثر، ورأيت صاحب النظم يفتقر إلى علمي العروض والقوافي ثنيت عنان القلم إلى إيرادهما». مفتاح العلوم ص37. فهذا نص صريح على منهج السكاكي وتدرّجه العقلاني في عرض علوم الأدب.

[2] ينظر: مفتاح العلوم، ص 41.

[3] نفسه: ص 126.

والملاحظ أن السّكاكي حينما مضى يفصّل في مباحث مادّتي الصّرف والنّحو لم يكن مرجحا ولا متعصّبا لرأي مدرسة على أخرى، وإنّما كان يذكر من الآراء ما ينسجم ورأيه، إلاّ أنّ ميله إلى استخدام القياس يرجِّحُ انتماءه إلى المدرسة البصرية[1]على حساب المدرسة الكوفية.

وبعد انتهاء السّكاكي من ضبط مباحث مادة النحو اختتمها ببيان بعض الأسباب العقلية للقواعد النحوية وأوضاعها اللغوية نحو« التّعرض لعلة وقوع الإعراب في الكلم وعلة كونه في الآخر،...وعلة كونه بالحركات أصلا،...وعلّة كون الصّرف في الأسماء أصلا وعلّة كون البناء لغير الأسماء أصلا،...وعلّة كون الفعل في باب العمل أصلا»[2].

فقد اتّسم منهج السكاكي في عرض مادّة النّحو بحسن الترتيب والتنظيم، والاختصار قدر الممكن دون إخلال بالمادة مستعينا في ذلك بقدراته المنطقية وفلسفته العلمية في التحليل والتعليل وتبويب مباحثه.

***منهجه في علم البلاغة:** يعدُّ السكاكي واضع الصّيغة النهائية لعلم البلاغة، بعدما رأى مباحثه مفتّحة الأبواب لا رابط يجمعها، فقام بتحديد مباحث البلاغة وضبط مصطلحاتها جاعلا إيّاها قسمين: علم المعاني وعلم البيان، مع الإقرار بكون الأخير ليس إلاّ« شعبة من علم المعاني لا تنفصل عنه إلاّ بزيادة اعتبار»[3]. ثم أضاف لهما وجوها تحسينية، ولم يَعُدَّها قسما ثالثا للبلاغة، بل هي وجوه يؤتى بها لتحسين الكلام، أمّا الذي جعلها قسما ثالثا من أقسام البلاغة وسمَّاها علم البديع فهو بدر الدين بن مالك في كتابه"المصباح المنير".

---

(1) ينظر: نوري خذري: آراء السكاكي النحويّة في كتابه مفتاح العلوم في ضوء المنهج الوظيفي، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية:2009/2008، ص8.

(2) السّكاكي: مفتاح العلوم، ص219.

(3) نفسه، ص249.

ولمّا رأى السّكاكي أنّ علم المعاني لا يتم إلاّ بعلمي الحد والاستدلال لم ير بدّا من التّسمح بهما، كي يعيد البلاغة لموضعها الطّبيعي بين العلماء والفلاسفة المسلمين لا الأدباء على غرار ما نجده في البلاغة الغربية من أرسطو إلى اليوم[1].

فبدأ السّكاكي منهجه في قسم البلاغة بتمهيد لضبط حدّي علم المعاني والبيان ثم انتقل إلى علم المعاني لصلته بالنحو وأخرّ علم البيان بعدِّه شعبة من علم المعاني، وذلك في إطار منهجه العام القائم على التّدرج العقلاني من الجزء إلى الكل ومن المفرد إلى المركَّب ثم قسّم علم المعاني إلى: قانون للخبر وقانون للطلب، جاعلا قانون الخبر أربعة فنون هي: الإسناد والمسند إليه والمسند، وكلّ ما يتصل بذلك من فصل ووصل وإيجاز وإطناب.

ورأى في الطلب أنّ له معاني خمسة أصلية: التمني والاستفهام والأمر والنهي والنداء وتشكل هذه المعاني الأصلية أفعالا طلبية قد تخرج عن معانيها إلى أغراض أخرى بحسب المقام، فقام السّكاكي بتوضيح ذلك ضاربا الأمثلة عن كيفية انتقال المعنى، جاعلا من مادة النّحو السّابقة، أساسا في الانتقال إلى معان أخرى تتحدّد بالاستعمال.

كان هذا منهج السّكاكي في علم المعاني، وهو منهج يتّسم بحسن جمع وتبويب لمباحث علم المعاني وإحكام بناء في تقسيم الأبواب والفصول، ركز فيه السّكاكي على محاولة جمع مباحث البلاغة المبعثرة عند من سبقه، بخاصة عبد القاهر الجرجاني في نظريّته للنظم التي يبدو أنه استفاد منها كثيرا في هذا الباب. وما علم المعاني عند السّكاكي إلاّ ما اصطلح عليه الجرجاني بالنّظم، يقول"أحمد مطلوب":« وحينما قسّم السّكاكي البلاغة إلى علومها المعروفة أطلق مصطلح"علم المعاني" على الموضوعات التي سمّاها عبد القاهر نظما»[2].

---

[1]ولعلّ هذا ما أكّده الباحث الجزائري عبد الملك مرتاض في كتابه "نظرية البلاغة" إذ يرى بأن البلاغة العربية يجب أن تموضع في موضعها الطبيعي الذي نشأت فيه(الفلسفة والمنطق) وكان أولى بالفلاسفة المسلمين أن يطوّروها لا الأدباء، وحينما يتمّ ذلك سنسلّم بتعقيدات السّكاكي الذي لم يزد على أن أعاد البلاغة لحضنها الطبيعي إقرارا منه بفلسفية البلاغة العربية. ينظر عبد الملك مرتاض: نظرية البلاغة، دار القدس العربي، الجزائر، ط2، 2010، ص69.

[2] أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد،(دط)، الجزء3،1987، ص278؛ وينظر: أحمد مطلوب، حسن البصير، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، ط2، 1999، ص91.

وهو ما يتّضح أكثر في تعريف السّكاكي لعلم المعاني حيث يحمل نفس دلالة ما يحمله النظم عند الجرجاني.

وأما علم البيان فقد بدأه السّكاكي كعادته، بتمهيد مناسب بيّن فيه علاقة علم البيان بالدّلالة، ثم عرض لمباحثه جاعلا إيّاها: ثلاثة أصول: التشبيه والمجاز والكناية، فبدأ بالتّشبيه لأنّ دلالته وضعية، ولاعتماد الاستعارة عليه،ثمّ المجاز بنوعيه اللغوي والعقلي، ثم الكناية، وقد اتّسم منهج السّكاكي في علم البيان بالحصر والتّحديد، معتمدا في مادته على من سبقوه، بخاصة الجرجاني في الدلائل والأسرار والزّمخشري في الكشّاف ليجعل بعد علم المعاني مبحثا للمحسّنات، بعدِّها«وجوها مخصوصة كثيرا ما يُصار إليها لقصد تحسين الكلام»[1]. وقد قسّمها إلى ما يرجع إلى اللّفظ وما يرجع إلى المعنى.

وعموما فإنّ منهج السّكاكي في علم البلاغة، يقوم على ضبط المسائل وحصرها ووضع الحدود لكلّ علم وفروعه، بما يضمن سهولة الإحاطة بها، وتقريبها إلى المنهج العلمي، حيث كان يهدف أيضا إلى إكساب البلاغة علميّتها كسائر العلوم في عصره، من خلال تنظيم مباحثها وتشذيبها، وإعطائها مصطلحاتها النّهائية، مستعينا في ذلك بعلوم المنطق والفلسفة، وبذلك فعمل السّكاكي في البلاغة« إنّما هوّ سعي إلى جعل البلاغة بمفاهيمها وطرق الإجراء فيها تكتسب صفة العلم شأنها شأن بقيّة العلوم صرفا وإعرابا وكلاما وأصولا.»[2].

ولعلّ هذا العرض يمكّننا من القول إنّ منهج السّكاكي في تماسكه وترابطه يجعل عمله يعدّ تهذيبا وتنظيما وتحسينا لأعمال البلاغين قبله، ممّا جعله يحظى بمكانة مميّزة لدى العلماء بخاصة أهل زمانه ومن جاء بعده، حيث انكبّوا على دراسة المفتاح شرحا وتلخيصا في قسمه الثالث الخاص بالبلاغة، وما ذلك إلاّ اعتراف بدقة السّكاكي وبراعته في منهجه لترتيب أبواب كتابه خدمة لهدفه العام.

---

[1] السكاكي: مفتاح العلوم، ص532.

[2] شكري المبخوت: الاستدلال البلاغي، ص98.

ثانيا: المؤشرات التّداوليّة في مفتاح العلوم:

القصد بالمؤشّرات التّداوليّة محاولة توضيح دلائل الدّراسة النّصية والتداوليّة في مفتاح العلوم، ضمن مشروع السّكاكي لعلم الأدب، وذلك من خلال ثلاثة محاور: يقوم الأوّل منها على مساءلة السّكاكي ومفتاحه من وجهة نظر نصّية تداولية ويبحث الثاني في معالجة طرفي العملية التّواصليّة في المفتاح، بعدِّها من دلائل الدّراسة النّصية التّداولية، ويعالج الثالث: منطق اللغة عند السّكاكي ببيان نظرته للّغة، ومدى استجابتها للطّرح التّداولي.

1-مداخل التداوليّة في مفتاح العلوم: وتتجسد من خلال مساءلته بطرح نصّي تداوليّ تتحقّق على إثره مظاهر الدّراسة التّداولية؛ إذ من المعلوم أنّ اللسانيات التّداولية جاءت لتُجيب عن أسئلة من قبيل: من يتكلم؟ وإلى من يتكلم؟ بماذا يتكلّم؟ ماذا نصنع حين نتكلم؟ ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟[1].

فما مدى استجابة السّكاكي ومفتاحه لهذا الطرح؟

إنّ الإجابة عن هذه الأسئلة توضّح العلاقة المعرفية التي يمكن أن تنشأ بين مشروع السّكاكي في مفتاحه والدّراسات اللسانية النَّصيّة والتداولية؛ فمعلوم أنّ مشروع السكاكي في المفتاح، يقوم على الجمع بين علوم عديدة منها علم النّحو، وعلم الصرف، وعلم المعاني والبيان، وعلم المنطق والعروض والقافية وهنا تبرز القيمة النَّصية للمفتاح في جمعه بين أشتات هذه العلوم في بنية واحدة ليتّخذ منها أداة معرفيّة، تعمل متضافرة على تحقيق أهدافه في مشروعه لعلم الأدب.

أ-**من يتكلّم في المفتاح وإلى من يتكلّم؟:** المتكلم أو المتلفظ بالخطاب في المفتاح هو السكاكي، ويتكلّم إلى القارئ العربي ويحاوره بخطابه، معتمدا في ذلك على طريقة العرض

[1] ينظر: فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص11.

البرهانية[1]، التي تقوم على انفراد العارض في بناء المعرفة وجعل الحوار يسير في اتجاه واحد ينطلق من العارض(السّكاكي) لينتهي عند المعروض عليه (المتلقي/القارئ العربي)، الذي لا يكون له أي أثر في توجيه الخطاب والحوار إلاّ بما يتلاءم مع طرح العارض(السكاكي) وهو ما سمَّاه، طه عبد الرحمان، بالحوار الشبيهي الذي يختص «بكون العارض يتظاهر بإشراك غيره في طلب المعرفة وإنشائها وتشقيقها بينما هو في حقيقة الأمر آخذ بزمام توجيه المعروض عليه في كل مرحلة من مراحل الحوار»[2].

فيكون اتجاه طريقة العرض البرهانية على النحو الآتي:[3].

فالسكاكي وإن كان له عناية بالسامع إلاّ أنه كان الموجه لخطابه في إنشاء المعرفة وإقامة مشروعه لعلم الأدب، ومن ذلك ما جاء في الباب الثاني من علم النحو "في الفاعل" ويقصد به العامل يقول: «اعلم أن العامل يكون لفظا أو معنى واللّفظ إما أن يكون اسما أو فعلا أو حرفا، فينحصر العامل في أربعة أنواع كما ترى، ومن حكم كثير من أصحابنا أنّ الفعل في الألفاظ أصل في العمل دون الاسم والحرف، بناء منهم ذلك على أنّ المؤثر يلزم أن يكون أقوى من المتأثر والفعل أقوى الأنواع من حيث المناسَبَة لكونه أكثر فائدة لدلالته على المصدر وعلى الزمان وعندهم في تقريرهم هذا أن الاسم والحرف لا يعملان إلا

---

(1) يُقصد بها أن ينفرد العارض ببناء معرفة نظرية يسلك فيها طرقا مخصوصة يعتقد أنّها ملزمة للمعروض عليه، منتهجا في عرضه مناهج الاستدلال البرهاني من تجريد وتدقيق وترتيب وبسط للقواعد، (ينظر: طه عبد الرحمان: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص38، 39).

(2) طه عبد الرحمان: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص41.

(3) استفدت في هذه النقطة من عرض إدريس مقبول لهذه الطريقة في بحثه للفكر التداولي عند سيبويه (الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، جدارا للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2006 ص84، 85.

بتقوِّيهما به، فيقدمون الفعل في باب العمل، ولنا في تقرير حكمهم هذا طريق غير ما حكينا عنهم فليُطلب من كتابنا شرح الجمل»[1].

فواضح التزام السكاكي في عرضه هذا بتوجيه خطابه للمتلقي وأخذه بزمام الأمر حيث نجده يوضح المفاهيم ويشرح القاعدة ويبين أنواع العامل ويحصرها ثم يعلل للقاعدة بعدها في بيان أين يعمل كل نوع، وهو في كل ذلك العارض والموجه للحوار والخطاب.

والسّكاكي في طريقة عرضه هاته كثيرا ما يبدأ حواره على غرار علمائنا القدامى بتنبيه مخاطبه المفترض(القارئ العربي) وتوجيهه بقوله"اعلم" أو "واعلم" وأحيانا تُضَم للقول الفاء(فاعلم) وهي عبارة ذات قيمة تداولية مهمة حيث تتضمن إستراتيجيَّة توجيهيَّة تعمل على جلب المتلقي قصد إفهامه، وتقريب المفاهيم له وتوضيحها، وتحمل« تنبيها للسامع على أن ما بعده يجب حفظه وضبطه فتنبه السامع ويصغي قلبه ويقبل بالكلية عليه فلا يضيع الكلام منه وفيه معنى التنبيه»[2].

ويتجسد في هذه السمة التداولية الطابع التعليمي الذي قصده السكاكي في مفتاحه كي يقدم لأهل زمانه مختصرا يُحظيهم بأوفر حظٍ منه.

ب-لماذا يتكلّم السّكاكي؟ وعمّ يبحث؟ تكلّم السّكاكي في المفتاح لأجل تحقيق جملة من الأهداف من أهمها: بيان وجه إعجاز القرآن والاحتراز عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره بطلب من أهل زمانه كي يتمكنوا من منطق اللغة بوجه عام. ولأجل ذلك بحث عن تحقيق مشروع لعلم الأدب استثمر لأجله كل المكونات النصية(صوت وصرف ونحو ودلالة وبلاغة وبيان ومقام) وقام في سبيل ذلك بتوسيع دائرة البلاغة.

لقد كان السكاكي يبحث إذن عن مكونات"علم الأدب" كي يصون المتحدِّث من الخطأ في: مطابقة كلامه لقواعد اللغة أولا، ثم مطابقته للأحوال والمقامات بين المتخاطبين ثانيا ثم

---

[1] مفتاح العلوم: ص141.

[2] إدريس مقبول: الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، ص84.

يعطيه حسنا وقبولا ثالثا[1] وهي سمات تداولية مهمة بخاصة مطابقة الكلام للغرض منه وتفاوت الدلالة في التعبير عن هذا الغرض بعدّه لب علم الأدب ومركزه. وهذا ما تعالجه البلاغة من خلال علمي المعاني والبيان ومن خلالهما تتجسد مباحث تداولية مهمّة كالاستلزام الحواري، والفعل الكلامي والمقام التخاطبي والقصد[2].

فإذا كان علم البيان يعرَّف بأنّه«إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزّيادة في وضوح الدّلالة عليه وبالنّقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه»[3] فهذا يجعل من علم البيان يقوم أساسا على الاهتمام بالموقف الداخلي(أو المراد). فيجعل من قصد المتكلم مركز اهتمامه، كونه يؤثّر في استعمال اللغة واختيار الاستراتيجية المناسبة للخطاب، فيسهم بهذا في بلورة المعنى مثلما قصده متلفّظه ومعلوم أنّ القصد محور مهمّ في الدراسات اللّسانية التّداولية التي تختص بدراسة مقاصد المتكلم وأغراضه من كلامه، على نحو ما نجده عند "جون سيرل"J.Serle الذي يقرّ« بأنّ ضم التقرير القصدي عن المعنى إلى جانب المبادئ العقلية للتعاون التّخاطبي يؤتي ثمارا وفيرة ونتائج جيّدة في تحليل مشكلات أفعال الكلام مثل "أفعال الكلام غير المباشرة" iderect speech والاستعمالات المجازية من قبيل الاستعاراتMétaphors وفي الفعل الكلامي غير المباشر يعني المتكلّم شيئا أكثر مما يقوله بالفعل»[4] فالقصدية طريقة يتمثل بها العقل الموضوعات والمضامين في العالم..

---

[1] ينظر: محمد العمري: البلاغة الجديدة بين التخيل والتداول، أفريقيا الشرق، المغرب، 2005، (د ط)، ص46.

[2] سيتمّ معالجة هذه القضايا في الفصلين الثاني والثالث من البحث ولذلك لم يتمّ تفصيلها هنا.

[3] السكاكي: مفتاح العلوم، ص249.

[4] صلاح إسماعبل: نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، ص94. ويعرفها "جون سيرل" بقوله:« من السّمات البارزة للعقل أنّه يربطنا عن طريق القصدية بالعالم الواقعي وهذه هي ماهية القصدية فهي الطريقة الخاصة التي يمتلكها العقل لربطنا بالعالم، وعلى غرار ذلك تبرز حقيقة أن هناك طرقا مختلفة ترتبط بها المحتويات الخبرية بالعالم عن طريق أنماط مختلفة من الحالات القصدية.»جون سيرل: العقل واللغة والمجتمع، ترجمة:سعيد الغانمي، منشورات الاختلاف الجزائر، المركز الثقافي العربي، لبنان، الدار العربية للعلوم، لبنان، ط1، 2006، ص151.وقد جعلها "سيرل" تشمل الاعتقادات والرّغبات والمقاصد والإدراكات وكذا ضروب الحب والمكاره والمخاوف والآمال.

بينما نجد علم المعاني عند السّكاكي يهتم بالشق الآخر(الموقف الخارجي) [1]فيُعنى بمطابقة الكلام لمقتضى الحال والمقصود به: المقام ومن ضمنه حال السامع. وهذا مظهر آخر من مظاهر تداولية مفتاح العلوم حيث يكون فيه الاهتمام بدراسة الظّاهرة في سياق استعمالها ومقام ورودها.

وتظهر ملامح تداولية أخرى في بحث السكاكي عن سر الإعجاز القرآني حيث أورد براهين وحجج شكلت أدلّة لغوية وأسلوبية وحجاجية تداولية وتجسدت هذه الأدلة في مباحث النحو وعلم المعاني والبيان وعلم الحد والاستدلال التي ضمّنها السّكاكي في مفتاحه[2] بداية بتعريفات هذه العلوم وانتهاء بما تحمله محاسنها من آليات ومؤشرات للدّراسة النّصية التّداولية، وكذا تضام هذه العلوم وامتزاجها في بنية واحدة يتحقق من خلالها علم الأدب فنجده مثلا يدمج علم النحو مع علم المعاني، في علاقة وطيدة يكون فيها الأخير مكملاً للأول ومتممًا له ممَّا مما يعد مؤشرا تداوليا مهما تكون نتيجته دراسة الخطاب وسياقاته القائمة داخله وخارجه.

إنّ مشروع السّكاكي في علم الأدب جاء استجابة لحاجيات واقعية فرضتها بيئة عصره فجاء مفتاح العلوم مَسوقا على حسن إدراك لأهل زمانه وبقدر حاجتهم له، ولذلك لم يكن المفتاح حذلقة لغوية أو تعقيدا من دون غاية أو هدف، بل هو نشاط لغوي نصّي ذو وظائف وأهداف بخاصة وأنّ« نظرية النّص والخطاب تؤكّد أنّ كل نشاط لغوي نصي له وظائف ويقدّم أهدافا ويرتبط بسياقات معقّدة، إنّه نشاط واع ينفّذه المتكلم وفقا للشروط التي يُنتج النص ضمنه حدودها وهو أيضا نشاط يتفاعل فيه المتكلم والمتلقي»[3].

---

[1] ينظر: محمد عابد الجابري: بنية العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط2، 1987، ص97.

[2] ينظر: محمد سويرتي: النحو العربي من المصطلح إلى المفاهيم، تقريب توليدي وأسلوبي وتداولي، إفريقيا الشرق، المغرب، 2007، (د ط)، ص216.

[3] عبد الجليل ناظم: البلاغة والسلطة في المغرب، دار توبقال للنّشر، الدار البيضاء،المغرب، ط1، 2002، ص51.

فمفتاح العلوم يشكّل نشاطا لغويا ذا وظائف متعددة يبحث السّكاكي من خلالها عن أهداف محدّدة ومرتبطة بسياقات متعدّدة وهو بذلك نشاط واع ينفذه السّكاكي وفقا لشروط ينتج خطابه من خلالها.

ولذلك يصّرح "محمد العمري" بأنّ« المشروع الذي ذهب فيه السّكاكي كان أشبه بعلم النص عند اللسانين المعاصرين(...) وإذا كان السّكاكي قد جعل البلاغة مساوية في آخر المطاف لعلمي المعاني والبيان فإن فان دايك صرح في بداية مقاله المذكور[يقصد النص بنياته ووظائف) بأن علم النّص هو الممثل العصري للبلاغة»[1].

وبذلك نرى أن مفتاح العلوم ما يزال هو الآخر بحاجة إلى مفتاح يعالج نصوصه ويحاول استكناه مخزونها الدلالي على ضوء معطيات الدّرس اللغوي المعاصر، وذلك نظرا لوشائج القربى الموجودة بين المفتاح ومعطيات الدرس اللساني المعاصر.

ج-بماذا يتكلم؟: يتكلم السكاكي في المفتاح بتوظيفه لمشروع علم الأدب الذي جعله ثلاثة أقسام: علم الصرف، وعلم النحو وعلم المعاني وعلم البيان، وشرح مبدأ اعتماده على هذا التقسيم[2]. وهو أن الصرف تُمكِّن معرفته من تجنب الخطأ في بنية الكلمة المفردة، والنحو تجنِّب معرفته الخطأ في تعليق الكلمات بعضها ببعض، بينما تجنّب معرفة علمي المعاني والبيان الخطأ في مطابقة الكلام للغرض وقصد قائله.

وبذلك فإن مفهوم الأدب عند السكاكي يعني«الخطاب السليم الناجح»[3]. ويكون بذلك تصورا مبكرا لما يسمى اليوم بعلم النص. ذلك أننا نجد "فان دايك" يقول:« إن علم النص يدرس الأقوال اللغوية في كليتها، كما يدرس الأشكال والبنيات الخاصة بها تلك التي لا يمكن

---

[1] محمد العمري: البلاغة بين التخييل والتداول، ص50.

[2] ينظر: مفتاح العلوم: ص39.

[3] محمد العمري: البلاغة أصولها وامتدادها، ص481.

وصفها بواسطة النحو. من هذه الزاوية يقترب علم النص من البلاغة بل يمكن اعتباره ممثلا عصريا لها»[1].

وهذا ما كان السكاكي على وعي به حيث لم يكتف بدراسة الأقوال في مستواها الأول: (أصل المعنى) الذي يتحقق بالدراسة النحوية، بل جعل تمام علم النحو بعلمي المعاني والبيان لينتقل إلى دراسة تلك الأقوال في الطبقات المقامية المختلفة مما يضمن دراسة الخطاب على المستويين الداخلي والخارجي ويضمن الانتقال من المعاني الأول إلى معان ثوان بحسب الأغراض والمقاصد والمقامات.

وأما العلوم التي وظّفها السكاكي في إطار علم الأدب فهي بحسب الباحث "محمد عابد الجابري" علوم للخطاب يُتوخى منها ضبط قوانين الخطاب وتفسيره[2]وذلك بحكم أن المرجعية الأساس لهذه العلوم كانت خطابا معجزا مستعليا ذا خصوصية متميزة تسعى لفهمه وتفسيره وبحث مكمن إعجازه.

د-كيف يتكلم؟ بحث السكاكي عن الكيفية التي تتجسد من خلالها أغراضه ومراميه في المفتاح، فوجدها في توظيفه المنهج العلمي الذي يمكنه من ضبط المسائل وحصرها،وتقنين القوانين والتقعيد لها، مستعينا في ذلك بعلم المنطق والفلسفة، فكان أن وظف علمي الحد والاستدلال، بجعلهما من متممات علم المعاني[3]، وصارت البلاغة بذلك معضودة بالمنطق مما ساعد على إكسابها علميتها، حيث أعاد السكاكي تقسيم البلاغة من جديد، مستعينا بالمنطق في ذلك، فحدّد مجالها وحصر مباحثها بعدما كانت متناثرة بدون رابط يجمعها ولا منهج يحدّها، ومتداخلة مع النقد في قضاياه وبالتالي قد يكون ما فعله السكاكي بإدخاله المنطق«إنما هو سعي إلى جعل البلاغة بمفاهيمها وطرق الإجراء فيها تكتسب صفة العلم

---

(1) فان دايك: "النص بنياته ووظائفه"، ضمن كتاب نظرية الأدب في القرن العشرين، ترجمة وتقديم: محمد العمري، أفريقيا الشرق، المغرب، 1996، (د ط)، ص46.

(2) ينظر محمد عابد الجابري،: بنية العقل العربي، ص91.

(3) ينظر: مفتاح العلوم، ص 37.

شأنها شأن بقية العلوم صرفا وإعرابا وكلاما وأصولا»[1]وهو ما يساعد على إرجاع البلاغة إلى حضنها الطبيعي بين العلماء، وبذلك وفّرت البلاغة لنفسها بفضل السّكاكي شروط قيامها علما، عكس النّقد الذي لم يستطع ذلك لعدم قدرته على استيعاب مبادئ المنطق في بناء مفاهيمه، ذلك أن من شروط«بناء العلوم في المنظومة القديمة أن يكون مستجيبا لمقتضيات المنوال المنطقي الذي كان يمد العلوم بأسسها العلمية من حيث بناء المفاهيم وحدِّها وقواعد الاستدلال على القضايا والبرهنة عليها»[2].

ولعل بناء البلاغة بهذه الصيغة هو ما وفّر لبلاغة السّكاكي المكانة المميزة التي اتّسمت بها في عصره، حيث أقبل عليها الدّارسون شرحا وتلخيصا وامتد تأثيرها إلى اليوم في كتبنا المدرسية، فالسّكاكي يقرّ بفلسفيّة البلاغة العربيّة، وأنّ موضعها الطّبيعي الفلسفة والمنطق «فقعّدها انطلاقا ممّا فعل الذين اهتدوا إلى تأسيسها قبله وهم الإغريق،قبل العرب بزهاء عشرة قرون؛ فهل هو في ذلك من المليمين؟»[3]

ومنه فإنّ الحديث عن أعشاب ضارة في بستان البلاغة وعن تجميدها وتعطيل حركيّتها بتأثير من المنطق يعدّ انطباعا ،كما يقول شكري المبخوت، يحتاج إلى «مزيد دراسة للمنوال الذي بناه السكاكي من حيث تماسكه مفاهيم وطرقا في البرهنة على أُسس أفضل تستثمر مكتسبات الإبستيمولوجيا الحديثة»[4].

فالبلاغة عند السكاكي علم لدراسة الأساليب وكشف خصائصها ومميزاتها من خلال آليّات يوفّرهاعلما المعاني والبيان.

وتقع البلاغة عند السكاكي في منطقة تداخل وتقاطع: النحو والمنطق والشعر. حيث يرى أن تمام علم النحو يكون بعلمي المعاني والبيان وأنّ علم المعاني يتمّ من خلال علمي

---

[1] شكري المبخوت: الاستدلال البلاغي، ص 98.

[2] نفسه.

[3] عبد الملك مرتاض،نظرية البلاغة، ص74.

[4] الاستدلال البلاغي، ص98.

الحد والاستدلال، ثم انتبه إلى أنّ التّدرب في علمي المعاني والبيان يقف على ممارسة باب النظم والنثر فأضاف قسما آخر لعلم الشعر ودفع المطاعن فيه، فكانت دائرة عند السّكاكي على النحو التالي[1]:

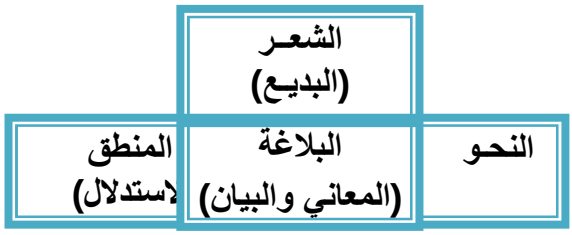

وفّق السّكاكي من خلال طرحه هذا إلى إيجاد منطقة تعايش علم النحو وعلم المنطق، وتداخلهما، كما يرى محمد العمري، وهي منطقة لم يستطع النّحاة والمناطقة قبله التفاوض الإيجابي حولها يقول«إن أهمية عمله [يقصد السكاكي] تكمن في اكتشاف منطقة تقاطع النحو والمنطق والشعر أي في دخوله شخصيا إلى عاصمة البلاغة، وبذلك خرج من خطاب التنافي بين النحو والمنطق والشعر الذي تاه فيه متّى بن يونس والسيرافي وغيرهما وكان من حقه أن يقول: وجدتها!» [2].

وهذه المنطقة هي التي سماها السكاكي بعلم البلاغة وجعل علمي المعاني والبيان محددين لها من خلال تعريفه البلاغة تعريفا جامعا للعلمين يقول:«البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعنى حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها» [3] .

يبدو السكاكي في تعريفه بصيرا بموالج الكلام ومخارجه، ومدركا حصيفا لمناسبة التّراكيب للأحوال التي تُقال فيها ولذلك جعل مهمة البلاغة بحث خواص تراكيب الكلام التي

---

[1] ينظر: محمد العمري: البلاغة بين التّخييل والتّداول، ص 47.

[2] محمد العمري:البلاغة بين التّخييل والتّداول، ص46؛ و"البلاغة العامة والبلاغات المعممة"،مجلة فكر ونقد، الرباط، المغرب،العدد25، 2000،(www.fikrwanakd.aljabiriabed.net 25.07.2009،الساعة:15:37).

[3] مفتاح العلوم، ص526.

يشتمل عليها الحدث في المقامات المختلفة وكذا معرفة صياغات المعاني التي يتوصل بها إلى توفية مقامات الكلام حقَّها.

يتضح لنا من خلال هذه المعالجة أن مفتاح العلوم يستجيب للطرح التداولي الذي وضعناه فيه، من خلال استراتيجيات محكمَة ضبطها السكاكي في مشروعه علم الأدب ووضح من خلالها أسباب تأليفه وأغراضه ومراميه من كل ذلك جاعلاً من علم الأدب علمًا للخطاب الكلي الذي يقتضي ضبطه إحاطة بعلوم اللسان(صوت وصرف ونحو وبلاغة ودلالة) وعلم المنطق.

ويكفي الإطلاع على مقدّمَة "المفتاح" ليتّضح مقصد السّكاكي في مشروعه حيث تتضمّن المقدِّمة إستراتيجية توجيهية تعمل على ضبط معارف القارئ وتوضيح غرض السّكاكي في المفتاح، فتوجّه القارئ العربي لمنهج المفتاح ومفهومه لعلم الأدب وأهدافه، ذلك أنه على القارئ أن يكون مزوَّدًا ببعض الآليات التي تمكِّنه من فهم مشروع علم الأدب وكيفية تحقيق الكفاية الأدبية فيه، وبذلك فمقدمة المفتاح تحوي أبعادًا تداولية مهمة لا يمكن لدارس المفتاح الاستغناء عنها.

2- طرفا الخطاب في مفتاح العلوم: لقد كان للسّكاكي كغيره من بلاغيّينا القدامى فضل الالتفات إلى العديد من ظواهر اللّغة الهامّة سواء في النّحو أو البلاغة أو الدّلالة أو التّداولية والأسلوبيّة، ومعالجتها بوعي عميق وتفهم لا يقلّ عن إدراك اللّغويين والتّداوليين الغربيّين أمثال: بيرس Peirce وفان دايك Van Dijk وجون أوستينJ.Austin و رومان جاكبسون Roman jakobson، وهو ما جعل مفتاح العلوم يزخر بمؤشّرات تداولية مهمّة، منها عناية السّكاكي بعناصر الخطاب :المتكلّم والرّسالة والسامع والسّياق.

يقول الباحث نعمان بوقرة «تجلت ملامح التداولية بشكل أكبر عند السّكاكي من خلال توصيف عناصر العملية التّواصلية وربطها بمقتضى الحال لأنّ وضعية المتلقي وأحواله

تساهم مساهمة فعّالة في فهم المقصد فهما جيدا وتحدّد أيضا نوعية الكلام المرسل من المتكلّم»[1].

فأبو يعقوب السّكاكي يولي أهمية بالغة لطرفي الخطاب مخاطِب(متكلم) ومخاطَب (سامع) وأقوالهما، ويجعلهما أساس عملية التواصل يقول:«وحق الخطاب أن يكون مع مُخاطَب معيّن»[2].

واضح أن السكاكي يؤكد على أهمية التخاطب والتّواصل بين الناس/ وأنّه لا يتم إلا بمراعاة طرفي الخطاب (مخاطِب/مخاطَب) كما أنّ الرّسالة في حد ذاتها تتحدّد نوعيتها من خلال مراعاة حال السامع ومكانته، ولعل هذا ما جعل السكاكي يقيم دراسته في المفتاح كلّها «انطلاقا من العلاقة بين المتكلم والمخاطب في مختلف حالاتها وتغيّراتها وظروفها، وكذا مقاصد ونوايا المتكلم من وراء استعمالاته للّغة»[3].

فالتخاطب عند أبي يعقوب السّكاكي يتم من خلال مراعاة: المتكلم والمُخاطَب ومقتضى الحال الذي يشمل كل ما يحيط بالكلام، ويساعد على فهمه وتحليله والوصول إلى قصد المتكلم ونواياه كما يشمل تحقيق الإفادة لدى السامع.

وبما أن عناصر العملية التواصلية (عناصر الخطاب) من مخاطِب، خطاب (رسالة) مُخاطب مع مراعاة الحال تعدّ من المؤشرات النصية والتداولية، فما مدى عناية السّكاكي واهتمامه بهذه العناصر؟ وأين تجلّت هذه العناية؟

سيتم الاكتفاء في الإجابة عن هذا السّؤال بطرفي العمليّة التّواصلية:المُخاطِب والمخاطَب فقط دون عنصري الرّسالة و"مقتضى الحال" تجنبا للتكرار حيث أن الاهتمام بالنّص (الرسالة) يدخل في إطار العناية بالسّامع وأحواله ومكانته، فنوردهما لذلك في عنصر واحد

---

[1] نعمان بوقرة: "ملامح التفكير التداولي البياني عند الأصوليين"، (www.algahereya.net 2010/08/18. 1520)

[2] مفتاح العلوم: ص271.

[3] بشير إبرير: توظيف النظرية التبليغية في تدريس النصوص بالمدارس الثانوية الجزائرية، (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في اللسانيات التطبيقية)، جامعة الجزائر، السّنة الجامعية:1999 /2000، ص33.

كما أنّ الرّسالة ممثلة هنا في "مفتاح العلوم" تعدّ مجالا للبحث كلّه؛ وأمّا "مقتضى الحال" فله هو الآخر مبحث خاص به في الفصل الثاني، ولنا عناية به في كلّ أجزاء البحث لما يُسهم به في تحديد المظاهر التّداولية في مفتاح العلوم،لأن السّياق يعدّ القطب الذي تدور عليه رحى اللّسانيّات التّداولية.

أ-**المُخَاطِب(المتكلّم)**: هوّ الذّات المحورية في إنشاء الكلام لإعلام المُخاطَب بمراده وقصده، فمن خلاله تنتقل اللّغة من الوجود بالقوّة في ذهن صاحبها، إلى الوجود بالفعل حين يتلفظ المتكلم بها. ومن مظاهر عناية السكاكي بالمتكلّم، تعريفه لعلم البيان، حيث جعل قصد المتكلم لبّ الدّراسة، يقول:«هوّ معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان ليعزّز بالوقوف على ذلك عن الخطاب في مطابقة الكلام لتمام المراد منه»[1].

فعلم البيان في اهتمامه بمطابقة الكلام للمراد منه يعني أنّه يقوم أساسا على العناية بقصد المتكلم وبجعله مركز اهتمامه، فإذا لم يوافق الكلام قصد قائله ولم تتحقّق المطابقة لا يتحقق للخطاب أو النّص نصّيته ولو كان خطابا سليما، والقصد كما أشرنا بؤرة اهتمام اللّسانيات التداولية لأنه أساس التّواصل؛ فلا تواصل دون قصدية، إنه الخطوة الأولى التي يقوم بها المتلفظ بالخطاب، وهذا مظهر من مظاهر التّداولية يبرز عند السّكاكي في حدّه لعلم البيان.

ومن الإشارات الواضحة أيضا التي اعتنى فيها السّكاكي بالمتكلّم (المبدع) ربط الخطاب، و يسمّيه الكلام، بشخصية مبدعه وكفاءته اللغوية الأدبية، يقول: « نظم الكلام إذا استحسن من بليغ لا يمتنع أن لا يُستحسن مثله من غير البليغ، وإن اتّحد المقام، إذ لا شبهة في صحّة اختلاف النظم مقبولا وغير مقبول عند اختلاف المقام، فلابد لحسن الكلام من

[1] مفتاح العلوم، ص 249.

انطباق له على ما لأجله يُساق ومن صاحب له عرّاف بجهات الحسن لا يتخطاها وإلا لم يمتنع حمل الكلام منه على غيرها ويتعرى عن الحسن لذهاب كسوته»[1].

فالسكاكي يرى أنّ النّص لا يكتسب نصّيته وجماليته، إلاّ إذا كان صادرا عن المتكلم وملبيا لقصده من كلامه ، ومطابقا له، فيكون المتكلم على وعي بما يقصده، ومدركا له حيث يكتسب النّص الأدبي شخصيته « ويستمد قوته وبلاغته وخصوصيته من شخصية مبدعه»[2].

ويشترط السّكاكي في المتكلّم أن تتوفر فيه كفاءة لغوية تمكّنه من نظم الكلام، كأن يكون مدركا للإمكانات اللغوية المتاحة له من تقديم وتأخير وحذف وذكر وغيرها من جهات الحسن والعناصر الجمالية المختلفة، ولذلك رأى السكاكي أن الكلام إذا لم يصدر من بليغ عرّاف بجهات الحسن لا يكتسب نصّيته لعدم توفر القصد من صاحبه، وإن حفل ببعض العناصر الجمالية والقيم البلاغية، ذلك أنّ «جوهر الكلام البليغ مثله مثل الدرة الثمينة لا ترى درجتها تعلو ولا قيمتها تغلو، ولا نشتري بثمنها، ولا تجري في مساومتها على سننها، ما لم يكن المستخرج لها بصيرا بشأنها والراغب فيها خبيرا بمكانها»[3].

فقيمة النّص الأدبي عند السّكاكي ترتبط بالمتكلّم أو المبدع ومدى براعته وامتلاكه لكفاءة تجعله بصيرا بموالج الكلام ومخارجه وعلى أساس هذه الكفاءة يكتسب النّص الأدبي نصّيته وأدبيّته ثم إن إنتاج النصوص والخطابات في حد ذاته يكون على أساس الإمكانات اللغوية والأدبية للمبدع وثقافته وكل ما يحيط به، ويختلف بين الناس باختلاف كفاءاتهم اللّغوية والأدبية، وبذلك يكون إنتاج الخطابات والنصوص الأدبية بما تحويه من صور وأخيلة ما هوّ إلا نتاج المخزون الذّهني للمتكلّم والمبدع من اللغة والخيال والمعاني[4].

---

[1] مفتاح العلوم: ص431.

[2] محمد صلاح زكي أبو حميدة:البلاغة والأسلوبية عند السكاكي، ص30.

[3] مفتاح العلوم: ص363.

[4] ينظر: محمد صلاح زكي أبو حميدة: البلاغة والأسلوبية عند السكاكي، ص32.

وبذلك فالأسلوب الذي يسود في النص ويقوم عليه هو أسلوب مؤلّفه، وطريقته في التّفكير، يقول السّكاكي:« فإنّ جميع ما يثبت في الخيال ممّا يصل إلى (المبدع) من الخارج، يثبت فيه على نحو كما يتأدّى إليه، ويتحرّر لديه، ولذلك لمّا لم تكن الأسباب على وتيرة واحدة فيما بين معشر البشر، اختلف الحال في ثبوت الصّور في الخيالات ترتبا ووضوحا، فكم من صور لا تكاد تلوح في الخيال وهي في غيره نار على علم»[1].

بمعنى أن عملية إنتاج الخطابات والنصوص يتم فيها ربط النص بمبدعه حيث يكون الخطاب نتاجا لعملية صياغة الألفاظ والمفردات في تراكيب معينة تخضع لإمكانات المتكلم اللغوية وكفاءته، وتكون فيها حاملة للأخيلة والمعاني التي في ذهنه، وبذلك فأهلية المتكلم تعدّ محكّا حقيقيا في إنتاج الخطاب.

نجد كذلك من مظاهر عناية السّكاكي بالمتكلم (المبدع) في إنتاج نصه/خطابه، أنّه يربط جمالية النّص وأدبيته بذوق صاحبه الفنّي يقول:«فإنّ ملاك الأمر في علم المعاني هوّ الذوق السليم والطبع المستقيم فمن لم يرزقهما فعليه بعلوم أخر، وإلاّ لم يحظ بطائل ممّا تقدم و تأخّر»[2].

وهو ما يتحقق من خلال دُربة المتكلم على النصوص الإبداعية الجيدة، بحفظهما والسّير على نهجها في إنتاجه لنصوصه وخطاباته الإبداعية.

يتجلى إذن بوضوح وعي أبي يعقوب السّكاكي بأهمّية المتكلم /المبدع ودوره في إنتاج النّص الأدبي/الخطاب سواء من الجانب اللغوي، أم من الجانب الشخصي للفرد ومخزونه الذهني والفكري وهو وعي يتقاطع فيه السّكاكي، ولا جرم في ذلك، مع علماء لسانيات النّص والتّداولية في عنايتهم بالمتلفظ، بعدّه منتجا للخطاب وذاتا محورية فيه ومع الدّراسات النقدية

[1] مفتاح العلوم: ص363.

[2] نفسه: ص413.

الحديثة في نظرية التلقي، والشعرية الباحثة عن جماليات النص الأدبي انطلاقا من علاقة المبدع بالنص والمتلقي.

ب-المخَاطَب (السّامع): يمثل المخاطَب الطرف الثاني في عملية التخاطب الذي ينشئ المخاطب (المتكلم)، خطابه من أجله ويوجهه إليه، وعلى أساسه (المخاطَب) يتحدد نوع الرسالة (الخطاب)، التي ينشؤها المتكلم (المخاطِب)،«فإنشاء الخطاب وتداوله مرهون إلى حدّ كبير، بمعرفة حاله أو بافتراض ذلك الحال، والافتراض المسبق ركن ركين في النّظام البلاغي العربي، إذ العناية في المقام الأول موجهة إلى المرسل إليه»[1].

وهذا يعني أن المخاطَب (السّامع) يكون دائما حاجزا في ذهن المتكلّم (المخاطِب) عند إنتاجه لخطابه، ويختار المتكلّم حينها الإستراتيجية التي تناسب قصده وتراعي حال مخاطَبه كي يضمن لكلامه الإفادة، وهذا ما يمنح الخطاب حيويته وحركيته.

ومن مظاهر عناية السّكاكي بالسّامع في المفتاح نجد تعريفه لعلم المعاني حيث جعل مراعاة حال السامع[2]مركز اهتمامه، وعلى أساس هذه الحال تتفرع أضرب الخبر يقول:«اعلم أنّ علم المعاني هوّ تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره»[3].

---

[1] عبد القادر بن ظافر الشهيري: استراتيجيات الخطاب: ص47، 48.

[2] يرى الباحث محمد صلاح زكي أبو حميدة أنّ السّكاكي حين إشارته للمتلقي(المخاطَب)، يُؤثر استخدام مصطلح السامع دون غيره، ولهذا دلالته الثقافية المتمثلة في كون النصوص الأدبية كانت تُلقى بلسان صاحبها مشافهة أو ينقلها الرواة شفاهة أيضا وبذلك فالمتلقي يتصل بالنص من طريق السمع فحسب دون القراءة والكتابة وهو ما يؤدي إلى استجابة سريعة للنص يعوزها التأمل والتروي والاسترجاع ومن ثم تكون الأحكام انطباعية مباشرة. ينظر:البلاغة والأسلوبية عند السكاكي، ص43).

[3] مفتاح العلوم: ص247.

فعلم المعاني عند السكاكي يبحث في مطابقة الكلام لمقتضى الحال أي أن تُوافق تراكيب الكلام، ما يقتضيه الحال، فيهتمّ أساسا بالمقام ومن ضمنه حال السّامع فإذا تحقّقت المطابقة أو الموافقة، ينتج عنها إفادة واستحسان في الكلام.

وبذلك فالسكاكي يشترط الإفادة والاستحسان في علم المعاني، ذلك أنّ الكلام إذا لم يُحقق فائدة لدى المتلقي يعدّ كلاما باطلا لا يُلبي الغرض الذي وُضع من أجله.

فموضوع علم المعاني إذن دراسة العلاقة بين تراكيب الكلام و"مقتضى الحال"، وهذا من مظاهر الدراسة التداولية عند السكاكي حيث يقيم علم المعاني على دراسة التراكيب في ضوء المقام الذي يرد فيه ومدى مطابقتها له تحقيقا للإفادة والاستحسان، والإفادة في حدِّ ذاتها سمة تداولية مهمة تستند عليها اللسانيات التداولية في دراستها للغة أثناء الاستعمال.

ولمّا كان علم المعاني يُعنى أساسا بالموقف الخارجي"المقام"، فيراعي حال السامع ويجعله مركزًا لاهتمامه، جعله محمد عابد الجابري يُعنى بشروط إنتاج الخطاب، في حين جعل علم البيان الذي يركّز على مطابقة الكلام للمراد منه، يُعنى بقوانين تفسير الخِطاب ذلك أنه يهتم بالموقف الداخلي فيركز على قصد المتكلم من كلامه ومدى تحقيق تراكيب اللغة لهذا القصد[1].

ومن مظاهر عناية السكاكي بالسَّامع ودوره في توجيه الخطاب ربطه مقتضى الحال بالسّامع حيث يكون إما خالي الذهن أو مترددًا في حكمه أو منكرا له، وقد يخرج كلام المخَاطِب على خلاف مقتضى الظاهِرِ كأن يجعل غير المنكِر كالمنكر والمنكر كغير المنكِر[2]. فالسامع إذن يتحكم في توجيه الخطاب إليه كي يحقق الفائدة فخطاب المتردد في الكلام يختلف عن خطاب المنكِر له.

---

[1] ينظر: محمد عابد الجابري: بنية العقل العربي، ص97؛ يقول الجابري بيانا لذلك:« إنّ علم المعاني يُعنى أساسًا بشروط إنتاج الخطاب، بينما يُعنى علم البيان أساسا بقوانين تفسير الخطاب».

[2] ينظر: مفتاح العلوم ص 258، 259، (سيتمّ تحليل أضرب الخبر في الفصل الثاني من البحث لذا لم يتمّ الخوض في مسائل هذا المبحث هنا تجنبا للتكرار).

كما نجد عناية السّكاكي بالسّامع واهتمامه به في باب الالتفات، فهو يرى أنّ«الكلام إذا انتقل من أسلوب إلى أسلوب آخر أدخل في القبول عند السامع وأحسن تطرية لنشاطه وأملا باسْتِدْرارِ إصغائه»[1]. بمعنى أنّ بناء المتكلم لكلامه هو فعل يقوم على إيلاءِ أهمية للسامع ويَعمَلُ على التأثير فيه. والسّكاكي في إشارته هذه لا يبتعد كثيرا عن مجالات اللسانيات التداولية في عنايتها بالسامع ومدى القدرة على التأثير فيه باللغة، وطرائقها المختلفة.

ومن الإشارات البيّنة التي تكشف عن اهتمام بالغ بالسّامع ومراعاة له في إنتاج الخِطاب، ما ورد في مبحث أسلوب القصر حيث يعدّ القصر من موضوعات البلاغة التي تولي عناية السّامع وموقفه من الخطاب عناية، ذلك أنّ«حاصل معنى القصر راجع إلى تخصيص الموصوف عند السّامع بوصف دون ثان كقولك زيد شاعر لا منجم لمن يعتقده شاعرا ومنجمًا»[2].

فأسلوب القصر يقوم على تحديد موقف السّامع من الخِطاب أساسا ثم محاولة تغير اعتقاداته إذا لم توافق الحكم، ففي المثال الذي عرضه السّكاكي: زيد شاعر لا منجِم، فيه قصر إفراد[3] يقوم على إزالة الشركة بين الوصفين عند السامع وتخصيص زيد بالشاعرية وإفراده بها، ولذلك يتنوّع أسلوب القصر بحسب حال السّامع من خطابه وموقفه وهذه سِمة تداولية مُهمة يقوم عليها أسلوب القصر، كان السّكاكي على وعي بها ولذلك ركّز على السامع في تحديده لمعنى القصر وبيان أنواعه.

هذا ونجد السّكاكي في بحثه للفصل والوصل يركز على مجموعة من النقاط تحمل في أساسها قيما تداولية صريحة، من أبرزها في مقام الفصل: "تنزيل السّؤال بالفحوى" أو "تقدير السؤال" حيث يشكل مبدأ تداوليا مهما يقوم على دفع المتكلم إلى افتراض مسبق لسؤال

---

[1] مفتاح العلوم: ص296.

[2] نفسه: ص400.

[3] هناك أيضا نوع آخر لأسلوب القصر يسمى قصر القلب يقوم فيه المتكلم بقلب حكم السّامع نحو قولك زيد شاعر لا منجم؛ ينظر: مفتاح العلوم، ص288،289.

السّامع، فيضع له إجابة أثناء كلامه، مما يضمن استمرارية الخطاب وتحقيق الفائدة لدى السامع.

واضح أن السِّمة التداولية تتمثل في وجود جواب ظاهر لسؤال مقدَّر من السّامع لكن ما دواعي تقدير السّؤال عند السّكاكي؟

يعرض أبو يعقوب لدواعي تقدير السّؤال فيقول: «إن تنزيل السّؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يُصار إليه إلاّ لجهات لطيفة:

-إما لتنبيه السّامع على موقعه.

-أو لإغنائه أن يسأل.

-أو لئلاّ يَسمَعَ منه شيء.

-أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه.

أو للقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللّفظ»[1].

يظهر جليا أن هذه الدواعي تكشف هي الأخرى عن اهتمامات وأبعاد تداولية بيّنها السّكاكي بوعي عميق، حيث جعلها تقوم على مراعاة السّامع والمتكلّم والخِطاب وحصر هذه الدواعي في خمس اعتبارات:« الجهات الثلاث الأولى اعتبارات تتعلق بالسّامع ويمكن إجمالها في ثلاثة: تنبيه السّامع، وإغناء السّامع، وإسكات السّامع، وأمّا الرّابع فيتعلّق بسلطة المتكلّم وتنبّئه بإمكان إثارة الكلام المقول، استفهاما في ذهن السّامع، فيُبادِر إلى الجواب قبل السّؤال لضمان الاستمرار في (الكلام)، أمّا الاعتبار الخامس فيتعلّق بالخِطاب نفسه»[2].

ويدفعنا هذا إلى القول إنّ معالجة السّكاكي في هذه النقطة تكشف عن اهتمامات تداولية مهمة حيث انطلق في معالجته لقضية تقدير السّؤال، من دراسة للغة في استعمالها فبيَن كيف يلجأ المتكلم أثناء كلامه إلى وضع إجابة لسؤال افتراضي قد يتبادر إلى ذهن السّامع

---

[1] مفتاح العلوم: ص361.

[2] خلود العمّوش: الخِطاب القرآني دراسة في العلاقة بين النّص والسّياق، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي الأردن، ط1، 2008، ص72.

مبيِّنا دواعي ذلك وهي دواعٍ تُدرَج ضمن صميم اهتمامات علماء اللّسانيات التداولية، كان للسكاكي فضل الالتفات إليها وتحليلها فرأى أنّ سبب لجوء المتكلم لتقدير السّؤال قد يكون لأجل ضمان استمرارية الكلام وعدم انقطاعه وتحقيقا للفائدة المرجوَّة من الكلام وذلك بتنبيه السّامع إلى موقعه (إستراتيجية توجيهية)، وإغنائه عن السّؤال وضمان استمرارية إصغائه لمُخاطِبه. كما تلعب سلطة المتكلّم دورا مهما في توجيه الخِطاب وضمان استمراريته في الكلام، حيث يفترض مسبقا سؤال السّامع فيُقدِّم له الجواب حتى قبل سؤاله ضمانا لعدم انقطاع كلامه.

ويربط السكاكي مرّة أخرى تحليلاته لأصول الإسناد الخبري وأغراضه بضرورة مراعاة عناصر الخِطاب: مُخاطَب، خِطاب ومخاطِب والسّياق بنوعيه، ولذلك نجده يركز في حديثه عن مسوِّغات حذف المسند إليه، على عناصر الخِطاب يقول: «أمّا الحالة التي تقتضي طي ذكر المسند إليه، فهي إذا كان السّامع مستحضرا له، عارفا منك القصد إليه عند ذكر المسند والتَّركُ راجع إما لضيق المقام (السياق الخارجي) وإما للاحتراز عن العبث بناء على الظاهر(السياق الداخلي)، وإما للتخيّيل أنّ في تركه تعويلا على شهادة العقل، وفي ذكره تعويلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر، وكم بين الشَّهادتين (حال المتلقي)، وأما لإيهام أنّ في تركه تطهيرا للّسان عنه أو تطهيرا له على لسانك، وأما للقصد إلى عدم التصريح ليكون لك سبيل إلى الإنكار، إن مسَّت إليه الحاجة (حال المبدِع)»[1]

فالملاحظ أنّ السّكاكي يشير إلى مسوِّغات حذف المسند إليه، فيرى أنّه يُحذف من الكلام في مواضِع، ضمانا لانسجام الخِطاب وتماسكه وذلك نحو أن يكون المسند إليه معلوما لدى السَّامع ومُدركا أنّ المتكلّم قصد إليه، إلاّ أنّ المقام لا يسمَح بذكره فيُحذَف كما قد يحذف المسند إليه لدلالة السّياق الداخلي عليه وبالتالي فإن في حذفه احترازا عن العبث في تركيب الكلام، وضمانا لاتّساقه، وتحقيقا لنصوصيّته.

[1] مفتاح العلوم: ص266،265؛ ومحمد صلاح زكي أبو حميدة: البلاغة والأسلوبية عند السّكاكي، ص35.

وقد يُحذف المسند إليه كذلك بغرض دفع السّامع إلى المساهمة في إنتاج الخِطاب فيفسح المجال أمامه لاستخدام عقله كي يجد العناصر المحذوفة من الكلام مستأنسا في ذلك بالقرائن التي تركها له المتكلّم، وفي هذا إستراتيجية تضامنية تعمل على إشراك السامع في إنتاج الخطاب وتحقيق عمليّة التّواصل الايجابي فيه.

وقد يكون حذف المسند إليه، لغرض عند المتكلم كأن يمنح لنفسه سبيلا للإنكار إن اقتضى الأمر ذلك.

والظّاهر أنّ عرض السّكاكي للأحوال الدّاعية لطي ذكر المسند إليه، يستند إلى مؤشرات نصيّة وتداولية (حال السّامع، وحال المتكلم وقصدهُ، والسّياق الداخلي، والسّياق الخارجي)، توضيحا لتحليلاته وتأكيدا على دور عناصر الخطاب هذه في التّحكم بالخطاب ونوعيته، وهو ما أكدّه السّكاكي مرة أخرى حينما انتقل للحديث عن الحالة التي تقتضي إثبات المسند إليه، يقول: «أو يذكر احتياطا في إحضاره في ذهن السامع، لقلة الاعتماد بالقرائن، أو للتّنبيه على غباوة السّامع، أو لزيادة الإيضاح والتقرير، أو لأنّ في ذكره تعظيما للمذكور، أو إهانة له كما يكون في بعض الأسامي والمقام مقام ذلك، أو يذكر تبرّكا به واستلذاذا لهّ كما يقول الموحد: الله خالق كل شيء(...)أو لأن إصغاء السامع مطلوب فيبسِطُ الكلام افتراضا»[1].

فالسّكاكي يرى أنّ المسند إليه واجب الذكر إذا لم يتوفر لدى السّامع قرائن كافية تمكّنه من الاستدلال على المحذوف، أو كان السّامع غير مؤهل لإدراك المسند إليه المحذوف لغباوته (حال السامع)، كما يجب ذكر المسند إليه إذا قصد المُخاطِب زيادة إيضاح وتقرير في كلامه وتأكيد له (السياق الداخلي للخطاب كما قد يلجأ المتكلم لذكر المسند إليه تعظيما له أو إهانة له، فيَخْضَعُ إذن حذف أو ذكر المسند إليه لسلطة المتكلّم/المُخاطِب).

[1] مفتاح العلوم: ص 268.

إن عناية السّكاكي بعناصر الخطاب ورعايتها في تراكيب الكلام تجعل "المفتاح" مجالا خصبا لإقامة لسانيات تداولية عربية تبحث في المعنى وتتخذ من اللغة أرضية للدراسة والتحليل أثناء الاستعمال، ذلك أنّ الذي يهتم بمقتضى الحال والمقام والمتكلم والمخاطب والخطاب والقصد والإفادة، وهي كلها مؤشّرات للدّراسة النّصية والتّداولية ومظاهر لها، حقيق بأن يُدرج ضمن الاهتمامات التداولية في التراث اللغوي العربي وبخاصة البلاغي منه ولذلك صرّح "فان دايك" Van Dijk بأنّ «البلاغة هي السابقة التاريخية لعلم النص»[1] حيث تقدم البلاغة أبنية خاصة ومظاهر، لكل منها تقنية أداتية خاصة بكل شكل من الأشكال، كما تزخر البلاغة بآليات عديدة تعمل على تحقيق الترابط والتضام داخل النصّ تمت الإشارة إلى البعض منها، حين بياننا لرعاية السّكاكي لعناصر الخطاب، مما يشير إلى أنّ «البلاغة ومادتها في الأصل تقدم خطابا إبلاغيا خاصا للمتلقي ابتداء من المبدِع مرورا بالنص وانتهاء بالمتلقي ومن هنا فإن دراسة الخطاب البلاغي له أهميته الخاصة وخصوصا في إطار البنية النصية»[2].

كل هذا يؤكد مدى أهمية "مفتاح العلوم" في الإشارة إلى أبعاد تقنيات الخطاب البلاغي وآلياته في تحقيق الترابط النصي وفي دراسة المعنى أثناء استعماله من قبل المخاطِب، وعليه فإن التصور العام الذي يمكن وضعه للمسألة البلاغية يكون على النحو الآتي[3]:

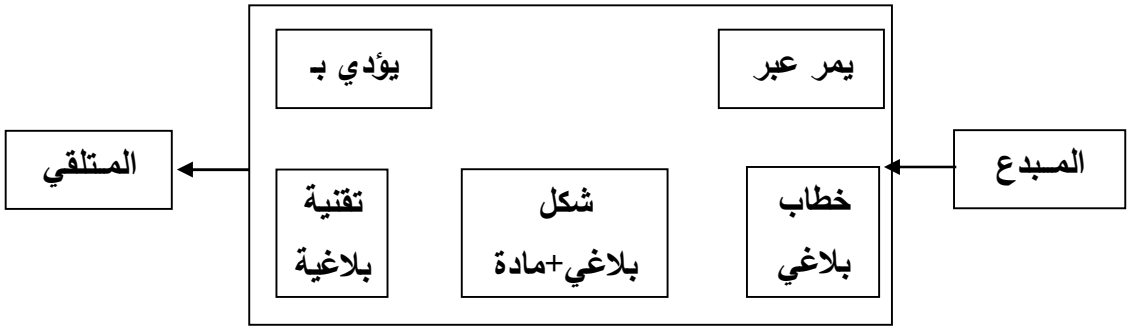

[1] صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 2004 ص299.

[2] فايز القرعان: تقنيات الخطاب البلاغي دراسة نصية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2004، ص3.

[3] ينظر: نفسه، ص3.

ثالثا: منطق اللغة عند السّكاكي وأبعاده التداولية[1]:

نظر السّكاكي إلى اللغة باعتبارها ظاهرة معقدة، ذات أبعاد كثيرة تتطلّب من دارسها الإحاطة بعلوم عديدة، وهو ما جعله يقوم بجمع علوم اللغة في مؤلّفه، بهدف وضع نظرية لعلم الأدب، (وهو علم لم يكن موجودا قبله)، تتكامل في هذه النظرية المستويات المختلفة لدراسة النص وبالتّالي دراسة اللغة من جميع النواحي، والاحتراز عن الخطأ فيها.

وبما أن مثارات الخطأ لا تخرج عن ثلاثة: المفرد والتأليف وكون المركب مطابقا لما يجب أن يتكلم له، جعل السكاكي مؤلفه ثلاثة أقسام[2] متكاملة فيما بينها بحسب نظام اللغة الداخلي من المفرد إلى المركّب، بادئا في القسم الأوّل بعلم الصرف، حيث يرجع إليه في الاحتراز عن الخطأ في المفرد، وبما أنّ المركّب يكون متأخّرا عن المفرد، جعل القسم الثاني للنحو حيث يبحث في معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم(التأليف). ليجعل القسم الثالث لعلمي المعاني والبيان بعدِّهما متعلّقين بمطابقة الكلام المركب لما يقتضي الحال ذكره مع إضافة علوم مساعدة لتمام أقسامه الثلاثة، وبذلك ضمَت نظرية السّكاكي "لعلم الأدب" علوما لغوية مختلفة وعلوما غير لغوية كعلمي الحد والاستدلال لكنه جعلها مترابطة ترابطا وثيقا ومتضامنة فيما بينها، مما جعل مفتاح العلوم وحدة متماسكة متكاملة، تمكن دارسه من تحقيق كفاية أدبية في علوم اللغة ومستوياتها تُسَهِل عليه تَعلم اللغة والاحتراز عن الخطأ فيها وتساعده على دراسة النصوص والخطابات وصياغتها، وهي نظرة ذات أبعاد لسانية هامّة، لا تختلف عمّا نجده اليوم عند علماء اللّسانيات بعامة.

1-المعنى في مفتاح العلوم: ومعاني اللغة عند السكاكي تتكون من ثلاثة مستويات بحسب أقسام المفتاح: هي على الترتيب: مستوى الحروف، ومستوى الكلمات، ومستوى الجمل ويبنى كل مستوى على ما قبله ذلك أنّ الكلمة تتشكل من الحروف، والجمل تتشكل

[1] نقصد بمنطق اللغة عند السّكاكي طريقة فهمه للغة ووظيفتها حسبه ودورها في حياة الإنسان، وعلاقة كل ذلك بمفهوم اللغة عند علماء اللسانيات التداولية وتحليل الخطاب في الدرس اللساني الحديث والمعاصر.

[2] ينظر: مفتاح العلوم، ص40.

من الكلمات ولا يتضح المعنى إلاّ في مستوى الكلمات ومستوى الجمل وبذلك فإن للمعاني مستويين: معاني الكلمات ومعاني الجمل[1].

وتكون معاني الجمل حين استعمالها إمّا بحسب أصل الاستعمال(أصل المعنى) لكل كلمة من كلمات الجملة أو بحسب مقتضى الظّاهر بدلالات الجملة الوضعية ومعناها النحوي المباشر المتبادر إلى الفهم حين تركيب كلماتها، أو بحسب مقتضى الحال الذي يتفاوت في استعمال الجمل بين مراعاة مقتضى الظّاهر فيكون الكلام مطابقا لأصل الاستعمال أو الخروج عن مقتضى الظّاهر لمعان ثواني يقتضيها المقام. لتمثّل هذه الأنواع الثّلاث مستويات اللّغة قيد الاستعمال عند السّكاكي، ولها مبحث خاص في الفصل الثاني من المذكّرة.

أ-المعنى في مستوى الكلمات:

حدّد أبو يعقوب السكاكي الكلمة بكونها« اللفظة الموضوعة للمعنى مفردة والمراد بالإفراد أنها بمجموعها وضعت لذلك المعنى دفعة واحدة»[2] فالكلمة عند السّكاكي أصوات مجموعة للدلالة علة معنى مفرد، وهي تدل عليه بالوضع والاشتقاق، ولا توجد علاقة طبيعية بين الكلمة ومعناها وإنما هي علاقة وضعية اصطلاحية يقول السّكاكي: «دلالة الكلمة على المعنى موقوفة على الوضع»[3].

وقد سمّى السّكاكي هذه الدلالة "الدلالة الوضعية" حيث تدلّ الكلمة على معناها بنفسها في مقابل "الدّلالة العقلية" التي يكون فيها معنى الكلمة متعلّقا بمعنى آخر في الذهن يتجاوز المعنى الحرفي (الوضعي) سمّاه الجرجاني في دلائله قبل السكاكي بـ"معنى المعنى"؛يعني

---

(1) ينظر: إيندي عون الله، منطق اللغة عند السكاكي و ج.ل.أوستين(دراسة مقارنة في اللغة والمعنى والصدق)، مذكرة مقدمة لإتمام بعض الشروط للحصول على اللقب العالمي في علم اللغة العربية وأدبها، كلية الآداب بجامعة سونن كاليجاكا الإسلامية الحكومية جوكجاكرتا، إندونيسيا،2005، www scribg.com ،(2010/08/05 ، على الساعة:08:33)

(2) مفتاح العلوم ص41.

(3) نفسه، 467.

بالمعنى ما يفهم من ظاهر اللفظ دون واسطة وبمعنى المعنى، المعنى الثاني الذي يفضي بك إليه المعنى الأول[1].

فكلمة "النّار" قد تستعمل في معناها الوضعي لتدل على«الشيء المتّصف بالحرارة الذي هو نفس معناها، بينما إذا استعملت بمعناها العقلي تدلّ على الحرارة التي هي معنى كلمة "النار"»[2].

وبذلك تكون طريقة التجاوز من الدلالة الوضعية إلى الدلالة العقلية كما يلي:

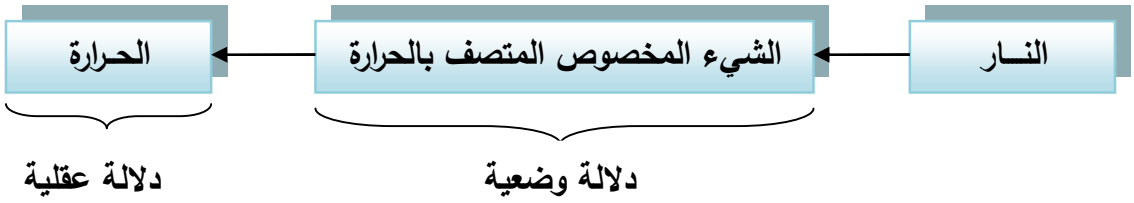

فللكلمة إذن عند السّكاكي بحسب استعمالها معنيان، إمّا أن تستعمل:

1-بدلالتها الوضعية فيكون القصد إلى معناها هي بنفسها وتسمى حينئذ حقيقة، نحو كلمة أسد المراد بها حيوان مخصوص بهيكل مخصوص.

2-وإما أن تستعمل بدلالتها العقلية وحينها: إما أن تكون مجازا[3] بحيث ينتقل فيها من الملزوم إلى اللازم نحو كلمة " نار" في قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا إِنَّمَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارٗاۖ وَسَيَصۡلَوۡنَ سَعِيرٗا ١٠﴾[4] والمقصود أكل أموال اليتامى حيث نلاحظ انتقال الخطاب من ذكر الملزوم أكل أموال اليتامى إلى لازم ذلك وهو النّار

(1) ينظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص200.

(2) منطق اللغة عند السكاكي وجون أوستين، ص39.

(3) والمجاز يعرف بأنه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير مع قرينة مانعة عن إرادة معناها الحقيقي، ينظر: المفتاح، ص468؛ وأحمد مطلوب، حسن البصير: البلاغة والتطبيق، ص330.

(4) النّساء: 10.

وأمّا القرينة المانعة لإيراد المعنى الحقيقي فهي أن النار لا تصلح للأكل، وإمّا أن تكون الكلمة كناية: ينتقل فيها من اللازم إلى الملزوم وذلك نحو قولنا فلانة نؤوم الضحى، فيتم الانتقال إلى ما هو ملزومه، أي كونها مخدومة من طرف غيرها، ذلك أنّ وقت الضحى وقت سعي نساء العرب في أمر المعاش، وكفاية أسبابه وتحصيل ما تحتاج إليه ولا تنام في هذا الوقت إلاّ من كانت تملك خدما يقومون بذلك[1]

ويلاحظ في الكناية عدم وجود قرينة مانعة عن إيراد معناها الوضعي ولذلك قد يراد بالكناية دلالتها الوضعية، وقد يراد بها غير دلالتها الوضعية ففي مثالنا السابق فلانة نؤوم الضحى لا مانع من إرادة المعنى الوضعي وهو أنها تنام حتى الضحى مع إرادة المعنى الثاني وهو أنّها محاطة بخدم يسعون مكانها لعِظم قدرها ومكانتها بين قومه[2]

وحاصل هذا الكلام أن الكلمة في استعمالها تنقسم إلى:

*كونها حقيقية مصرّحا بها في التّركيب، والحقيقة في حدّ السّكاكي:«الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع»[3] وهي هنا تحمل دلالة وضعية لا تتجاوزها إلا داخل التركيب.

*كونها تستعمل للكناية بها عن معنى آخر ويتم ذلك داخل تراكيب اللغة في غير ما هي موضوعة له.

*كونها مجازا حيث تستعمل مع وجود قرينة دالّة على عدم إرادة المعنى الحقيقي، ولا يتحقق المعنى الثاني للكلمة إلاّ داخل التركيب وأثناء الاستعمال كي تفيد دلالة عقلية تستلزم

---

[1] الكناية عند السكاكي هي ترك التصريح بذكر الشيء، إلى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور إلى المتروك كما تقول: فلان طويل النجاد" لينتقل إلى ما هو ملزومه، وهو طول القامة، ينظر: المفتاح، ص512.

[2] ينظر مفتاح العلوم، ص513، والفرق بين الكناية والمجاز: أن الكناية لا تنافي إرادة الحقيقة بلفظها فلا يمتنع في قولنا: طويل النّجاد أن نريد طول نجاده من غير تأويل منا، مع إرادة طول قامته بينما في المجاز لا يصح ذلك فإذا قلنا رعينا غيثا لا يصح إرادة معنى الغيث، وإنّما رعينا نباتا نبت بسبب الغيث، كما أنّ مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم، في حين أنّ مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم.

[3] مفتاح العلوم، ص 467.

من السّياق، وهذه كذلك سمة تداولية يتقاطع فيها السّكاكي مع علماء اللسانيات التداولية حيث يلحون على اتخاذ اللغة أرضية للدراسة أثناء الاستعمال.

ب-المعنى في مستوى الجمل: رأينا السّكاكي يقرّ بأنّ الكلمة تتجاوز دلالتها الوضعية داخل التركيب، حيث ينشئ المتكلّم تراكيب وجملا نتواصل من خلالها، فتتشكل اللّغة التي نعبّر بها عن مقاصدنا ويتمّ الفهم والإفهام بين النّاس.

وما دراسة السّكاكي للكلمة المفردة ومعناها إلا للاحتراز عن الخطأ في المفرد والتأليف وضمانا لسلامة الكلمة حال انتظامها في التّركيب وتعلّقها بغيرها من الكلِم في الجملة، وبذلك يكون أساس اهتمام السّكاكي هوالتركيب بنوعيه، التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا(المعاني الأول)، والتّركيب لتأدية المعاني الثّواني التي تتجاوز المعاني الأول لكنها تعتمد عليها للانتقال لمستوى ثان وهو ما سمّاه الجرجاني بـ" معنى المعنى"، فما المقصود بالمعاني الثواني في المفتاح؟.

أمّا المعاني الأول فيقصد بها السّكاكي أصل المعنى، ويقتضي معرفة كيفية التّركيب لتأدية المعاني النّحوية المجرّدة، وتبحث في ضمان صحة الأداء اللغوي وهو موضوع علم النحو، حيث يعرفه السكاكي بقوله: «هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلِم لتأدية أصل المعنى مطلقا»[1].

فالنّحو عند السّكاكي جهاز لدراسة كيفيات تعلّق الكلِم بعضه ببعض، بقواعد وأحكام تقع تحت الضبط وتضمن سلامة تأدية أصل المعنى، ودراسة التراكيب في هذا الجهاز تفيد معاني أصلية ذات طرق ووجوه معلومة ، تشكل قاعدة أولية في تحليل الكلام، وهي معاني

[1] مفتاح العلوم: ص125، إن تعريف السّكاكي للنحو يحمل مظاهر تداولية مهمة حيث يرى أن النّحو ليس قواعد مجردة جافة فقط بل يتجاوز ذلك بكونه تراكيب معينة يبحث فيها ويؤديها متكلم معين يملك كفاءة تداولية وفي مقام معين بسياق لغوي معين ينتحي فيه أساليب العرب في كلامهم، وذلك لأداء غرض تواصلي معيّن حسب قصد المتكلم من كلامه، فواضح ما يحويه هذا التعريف من مظاهر نصية وتداولية: قصد وإفادة ومقام وسياق. ينظر لمزيد من الإيضاح: مسعود صحراوي: التّداولية عند العلماء العرب، ص174.

النحو وأحكامه، وهي القاعدة التي يستند إليها البلاغي في قيام المعاني الثواني وبذلك، «فإن أصل المعنى يبقى هو أيضا من المعطيات الموضوعية والمادة الخام التي لا تشد إليها البلاغي، إلاّ بعد خروجها من دائرة النمط إلى فضاء الاطّراد، فالمعاني الأوّل هي مدلولات التراكيب مطلقا أي خارجة عن أي سياق كلامي أو مقامي، وهي بذلك تقابل المعاني الثواني وهي الأغراض التي يُساق لها الكلام ولذا قيل مقتضى الحال هو المعنى الثاني كرد الإنكار ودفع الشك»[1].

فأصل المعنى إذن هو الحد الذي ينتهي إليه عمل النحوي ليبدأ بعده عمل البلاغي مستندا في بحثه (البلاغي) للمعاني الثواني،على عمل النحو، ولعل هذا هو الذي جعل السّكاكي يضع تمام علم النحو بعلمي المعاني والبيان كي تكتمل دراسة المعنى في التراكيب حيث يدرس النحوي كيفيته ويبحث البلاغي في خواص التراكيب.

فالسّكاكي إذن لا يفصل بين علم النحو وعلمي المعاني والبيان لأن الأخيرين «إنّما هما الصورة المنجزة في المقامات المخصوصة لأحكام النحو في مختلف المستويات اللغوية المعجمية والتصريفية والاشتقاقية والإعرابية»[2] وتتحقق هذه الصورة المنجزة بمراعاة الأحوال، والمقاصد التي يؤمّها المتكلم، وهي نظرة ذات أبعاد تداولية مهمة تنبّه لها السّكاكي، تجعله يتقاطع مع معطيات الدرس التداولي المعاصر، حيث تجاوز النظر للغة(ألفاظ وتراكيب) في معانيها الأُوَل، إلى البحث عن معانيها الثواني في سياق الاستعمال، من خلال العناية ببحث خواص التراكيب في المقامات المخصوصة التي تقتضيها الأحوال والأغراض.

---

[1] خالد ميلاد: "المعنى عند البلاغين السكاكي نموذجا"، ضمن أعمال ندوة صناعة المعنى وتأويل النص، منشورات كلّية الآداب، منوبة، تونس، المجلد8، 1992، ص162.

[2] خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، ص 321.

وأمّا المقصود "بالمعاني الثواني" فهي المعاني ذات الصّلة بالتراكيب أثناء استعمالها في سياقات الكلام للتعبير عن الأغراض والمقاصد التي يؤمّها المتكلم[1].

فالمعاني الثواني إذن تتمثّل في الأغراض التي يُساق لها الكلام في مقامات مخصوصة بخلاف المعاني الأول التي تُستفاد منها الدلالة النحوية المجردة وهي دلالة وضعية لا تتجاوز حدود الوضع اللغوي.

ففي مثال: زيد كثير الرماد

نجد المعنى الأوّل: معنى نحويا ذا مستويين:

– مستوى إعرابيا تمثل في الإثبات.

– ومستوى لفظي معجميا هو إثبات صفة الكرم بإثبات دليلها وهو كثرة الرماد.

أمّا المعنى الثاني فهو قصد المتكلم وغرضه من إثبات هذه الصفة (الكرم) من خلال إثبات الشاهد على وجودها (كثرة الرماد) ، فقصد المتكلم إذن الزيادة في التأكيد والمبالغة فيه، بأنّ زيد كثير الرماد، وليس الزيادة في معنى الكرم لأنه مثبت لدى السامع[2]. وتعتمد المعاني الثواني على المستوى الأول (أصل المعنى) بعدِّه أرضية للانطلاق إلى المعاني الثواني، فإذا كان علم النحو جهازا واصفا للمعاني الأول، ومختصا ببحث المعاني النحوية وأحكامها على أساسه، فإنّ المعاني الثواني جعلها السكاكي من اختصاص علم المعاني وعلم البيان؛ فوظيفة علم المعاني دراسة هذه المعاني الثّواني المتّصلة بالتّراكيب النّحوية في سياقات الاستعمال متجاوزا بذلك النّظر في التّراكيب (وظيفة علم النّحو) إلى بحث خواص التّراكيب وعلى أساس ذلك تكون المعاني الثّواني. ووظيفة علم البيان العناية بالدّلالات العقلية الاستلزاميّة المستفادة من سياق الكلام في المجاز والكناية.

---

(1) ينظر خالد ميلاد: المعنى عند البلاغين السكاكي نموذجا، ص 162.

(2) ينظر: نفسه، ص383، 384.

ولمّا رأى السّكاكي أنّ المعاني في الكلام لا حدّ لها ولا حصر قام بوضع منهج لضبطها في علاقتها بتراكيب الكلام، يقول: «إنّ التّعرض لخواص تراكيب الكلام موقوف على التّعرض لتراكيبه ضرورة، لكن لا يخفى عليك حال التعرض لها منتشرة، فيجب المصير إلى إيرادها تحت الضبط بتعيين ما هو أصل لها وسابق في الاعتبار ثم حمل ما عدا ذلك شيئا فشيئا على موجب المسَاق، والسّابق في الاعتبار في كلام العرب شيآن الخبر والطلب»[1].

فالسّكاكي يرى أن المعاني في الكلام تنقسم إلى خبر وإنشاء في صورتها العامة (بحسب الأغراض والمقاصد)، وتعتمد في تأديتها لأصل المعنى مطلقا على قوانين الوضع اللغوي فتفيد هنا معانيها الحقيقية سواء أكانت خبرا أم طلبا، لكن قد يكون للخبر أغراض ومقاصد يُساق إليها، كما قد يكون للإنشاء أغراض تؤَمُّ وتختلف باختلاف التراكيب ومقتضى الحال وقصد المتكلم، فيكون الحاصل هو المعاني الثواني.

ويمكن أن نصل إلى أنّ المعاني الأُول (أصل المعنى)، هي المعاني النحوية التي لا تفتقر في تأديتها إلى« أزيد من دلالات وضعية وألفاظ كيف كانت ونظم لها لمجرد التأليف بينها»[2]، بينما المعاني الثواني، هي المعاني البلاغية التي يُساق لأجلها الكلام، وتتجسد في خواص تراكيب الكلام، يقول "محمد الصغير بناني"« فالمعاني البلاغية هي خواص التراكيب التي يتصرف المتكلم في تأليفها، وتبدأ عند خروج الكلام عن مقتضى الوضع وتمتد إلى ما لا نهاية له والتي يكون للمتكلم يد في إخراجها على تلك الصورة»[3].

والدّلالة المستفادة من المعاني الأول (أصل المعنى) هي دلالة وضعية، بينما الدلالة المستفادة من المعاني الثواني، هي دلالة عقلية يتم فيها الانتقال من المعنى إلى لازم المعنى، من خلال قاعدة "اللّزوم" التي وضعها السكاكي، مستفيدا من ثقافته المنطقية، وهي

---

[1] ينظر: خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة ص383، 384.

[2] مفتاح العلوم، ص 250.

[3] المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، ص48.

تُقارب إلى حدّ ما تصور علماء اللسانيات التداولية لمفهوم الاقتضاء[1] بعدّه علاقة بين قضيتين يقتضي صدق الأولى منهما صدق الثانية، فإذا كانت جملة زيد كثير الرماد صادقة فهذا يعني أن ما تحيل إليه قضية كثرة الرماد صادقة أيضا وهي أن زيد كريم فالمعنى الأول أحالنا إلى معنى ثان، يقتضيه.

ويمكن أن نمثّل لتصور المعاني الأول والثواني بالمخطّط الآتي:[2]:

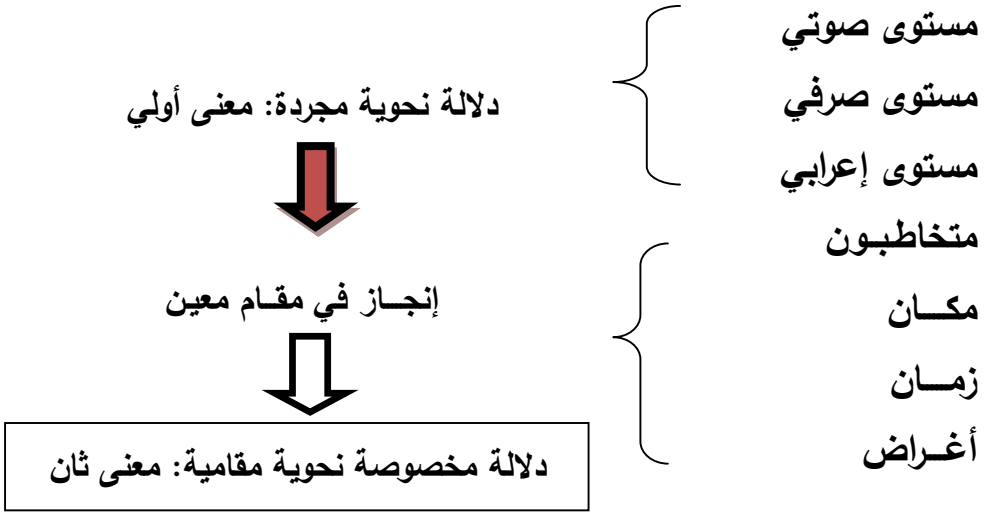

ويقتضي هذا التحديد للمعاني الأول والثواني أن للنّحو دلالات مجرّدة تبحث في العلاقة الوضعية بين اللفظ والمعنى، وتنجر هذه الدلالات في مقامات مخصوصة، ليتولد منها معان ثوان تقتضيها تلك المقامات، ويختص بها علم المعاني ببحثه في ضروب الاستدلال التي تتولد عن علاقة تلك المعاني الأول ذات الدلالات الوضعية، بمقتضى الحال في المقامات

---

[1] الاقتضاء مفهوم ارتبط في فلسفة اللغة العادية بمفهوم الإحالة، وأوّل من نبّه إليه الفيلسوف"فريج" Frige حيث لاحظ أنّ«صدق جملة ما متضمنة لاسم علم يقتضي أن تكون لهذا الاسم العلم إحالة»، أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص17.

[2] خالد ميلاد: الإنشاء في العربية ص390.

المخصوصة« فالمعاني الأول نحوية لفظية مقالية والثواني نحوية سياقية مقامية مقالية أو بلاغية أو هي حسب المحدثين تداولية»[1].

فمهمّة البلاغة إذن بحسب بحث المعاني الأول والثواني عند السكاكي، هي دراسة المعاني الثواني للتراكيب المنجزة في المقامات المخصوصة والخاضعة لمقاصد المتكلمين وأغراضهم، وهيّ مهمة ذات أبعاد تداولية واضحة، تجعلها على حد تعبير بعض الدارسين علما لدراسة الأقوال المنجزة في المقامات المعينة [2] مستندة في ذلك على علم النحو باعتباره يبحث في التراكيب المؤدية لأصل المعنى الأساسي الذي تنطلق منه الدراسة البلاغية.

ولعلّ هذه الأفكار التي أوردها السّكاكي وجعلته يضع تمام علم النّحو بعلمي المعاني والبيان، بُغية تجاوز النّظر في البنى النحوية المجردة التي تتحقق على أساسها المعاني الأول (أصل المعنى) إلى دراسة المعاني الثواني، من خلال دراسة الأقوال المنجزة في المقامات المخصوصة بحسب قصد المتكلم، لعلّ هذه الأفكار تدخل ضمن الاقتراحات التي وضعها "فان دايك"Van Dijk من أجل تطوير التّعامل مع اللغة ورآها لازمة لذلك؛ حيث يرى أنّ« البناء النّظري للعبارات[وظيفة علم النّحو] على المستويين الصّوري والدّلالي ينبغي أن يُكمّل ويتمّم بالمستوى الثّالث أعني بمستوى فعل الكلام ، وذلك أنّ كل عبارة متلفّظ بها ينبغي ألاّ توصف فقط من وجهة تركيبها الدّاخلي والمعنى المحدد لها بل ينبغي أن ينظر إليها كذلك من جهة الفعل التّام الإنجازي المؤدّي إلى إنتاج تلك العبارة، ووصف هذا المستوى التّداولي من هذا القبيل هو الذي يهيّئ شروطا حاسمة لغاية إنشاء وتركيب جزء من

---

[1] خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص389.

[2] ينظر: نفسه، ص387، نقلا عن: محمد صلاح الدين الشريف: مفهوم الشرط وجوابه وما يطرحه من قضايا في معالجة العلاقة بين الأبنية النحوية والدلالية، جامعة تونس الأولى، كلية الآداب، منوبة، 1993، ص479.

ضروب التّواضع والاتّفاق ممّا يجعل العبارات مقبولة، أعني يصير تركيبها مناسبا لمقتضى الحال بالنّظر إلى السّياق التّواصلي» [1].

فعلى النّحو إذن، توسيع نظرته للتراكيب اللّغوية المختلفة لتشمل مستوى ثالثا إضافة لبنيتها الدّاخلية ومعناها المسند إليها، هو مستوى الفعل الإنجازي، حيث يُمكّن هذا المستوى من جعل الأقوال مقبولة تداوليا، وملائمة للسّياق التّواصلي المنجزة فيه.

وكان "فان دايك"(Dijk Van) يهدف من وراء اقتراحاته إلى الوصول لوحدة الخطاب بحيث يكون متماسكا ومنسجما، وتجاوز مستوى الجملة وشكلها المحدود دون إهمال دراستها بعدّها الأساس من أجل الوصول لنحو للنص والخطاب.

فنظرة السكاكي إذن للنحو في علاقته بالبلاغة في إطار المعاني الأول والمعاني الثواني، هي نظرة ذات أبعاد لغوية وتداولية، تجعلنا نقول بأنّه كان يهدف من خلالها إلى دراسة اللّغة، دراسة تتجاوز مستوى الجملة إلى حدّ ما، وتراعي سياقات الاستعمال ومقاصد المخاطبين، فإذا كانت مادّة اللغة هي المفردات والتراكيب فإنّ النحو«هوَّ الصورة لهذه المادة يستنبطها النحو باستقرائه لكلام العرب والنص القرآني(...)أمّا البلاغة فهي صفة لكيفية استعمال المستعمل لهذه المعطيات اللغوية وهذه المقاييس النحوية،إفرادا وتركيبا فدراستها تخص الجانب الاستعمالي Pragmatic للّغة، أو بعبارة أخرى دراسة لاختيارات المستعمل للّغة للإمكانيات اللانهائية التي تتيحه اللغة في جميع مستوياتها الصوتي والمعجمي والصرفي والتركيبي» [2].

إذن لا ضير من القول، إنّ مفتاح العلوم يحمل مؤشّرات إيجابية عن دراسة اللّغة في سياقات استعمالها، كما يحمل دلائل للدّراسة النّصية موَزعة في مباحث المفتاح بخاصّة في

---

[1] فان دايك: النّص والسّياق، ص18،19؛ وينظر: خلود العموش:الخطاب القرآني دراسة في العلاقة بين النّص والسّياق، ص36.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، دار موفم للنشر، الجزائر، الجزء1، (د ط)، 2007 ص345.

شقّه البلاغي من خلال تجاوزه مدار الدّلالة اللّغوية(الوضعية)، على حد تعبير خالد ميلاد وتوصّله إلى« نتيجة قيّمة كان الجرجاني الممهّد لبلوغها وهي أنه لا قيام لمعنى إلا بالتركيب فعمد بذلك إلى تأسيس مبحث سمّاه علم المعاني وهوّ مبحث استقل بنفسه جهازا نظريا لدراسة معاني التراكيب في الكلام أي معاني التراكيب في صور عدولها وخروجها عن الجهاز النظري النحوي ودخولها في الاستعمال وقد تفطن السكاكي إلى أن مجال دراسة المعنى هوّ النص فدرس معاني التراكيب داخل الجملة ومعاني الفصل والوصول بين الجمل»[1].

فمنهج السّكاكي في دراسته للمعنى منهج علمي مضبوط يقوم على تجاوز النّظر في الدّلالات النحوية المجرّدة ذات المعاني المباشرة على دراسة المعاني المتولّدة بعضها من بعض من خلال قرائن لفظية وحالية تتضح أثناء الاستعمال ، وهو ما جعل فكر السّكاكي في مفتاح العلوم يقترب إلى حدّ ما من الفكر اللّساني التّداولي في عصرنا الحاضر.

2-الوضع والاستعمال:

لم يخرج السكاكي في مفتاحه عمّا قامت عليه النّظرية اللغوية العربية عامة؛ أي مبدأي الوضع والاستعمال[2] بعدّهما منطلقا لكل بحث.

أ.**الوضع**:فأما الوضع فيظهر جليا في مراعاة السّكاكي له على مستوى الكلمات والجمل حيث يرى أن الكلمة تدل على معناها بالوضع والاتفاق وليس لها دلالة على المعنى بذاتها بحيث يكون هناك علاقة طبيعية بين اللفظة ومعناها، ولذلك حدّ الكلمة بأنها «اللفظة

---

[1] خالد ميلاد: "المعنى عند البلاغيين، السكاكي نموذجا"، ص168.

[2] يقصد بالوضع:المعنى أو المعاني التي وضع اللفظ إزاءها في اللغة، فتكون اللغة استنادا لمبدأ الوضع مجموعة منسجمة من الدّوال والمدلولات ذات بنية كلية ، وأما الاستعمال:فهو كيفية إجراء الناطقين لهذا الوضع في واقع الخطاب بمعنى استعمال المتكلم باللغة، للألفاظ والتراكيب الموضوعة في عملية الخطاب، ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث دراسات في اللسانيات العربية، ص310.

الموضوعة للمعنى مفردة، والمراد بالإفراد أنّها بمجموعها وُضعت لذلك المعنى دفعة واحدة» [1].

والكلمة كما يرى السكاكي يمتنع أن تدل على مسمّى دون آخر استواء لنسبتها إليهما إذ لابد لها من الاختصاص بأن توضع لأحد المعنيين وتتعيّن له وما الوضع إلاّ «تعيين اللّفظة بإزاء معنى بنفسها» [2].

ولمّا كان الاختصاص أمرا ممكنا فإنه يستدعي في تحققه، مؤثّرا مخصصا، جعل الكلمة تختص بذلك المعنى، واختُلف في تعيينه بين أن يكون ذات الكلمة في حدّ ذاتها أم أنّه الله سبحانه وتعالى، أم كونه من وضع النّاس العقلاء فيما بينهم.

وقد نصّ السّكاكي على فساد الرأي الأول القائل بأنّ المخصّص هوّ ذات الكلمة بحيث يكون بين الكلمة ومعناها علاقة طبيعية، إذ لو كان صحيحا لامتنع نقل الكلمة إلى المجاز وكانت لها دلالة واحدة حقيقية، ولما اختلفت اللغات فيما بينها، وصار للكلمات دلالة واحدة في كل اللغات، ولو كانت دلالة الكلمة على المعنى ذاتية كذلك، لامتنع اشتراك الكلمة بين متنافيين (التضاد)، نحو: الجون إذ تطلق على الأسود والأبيض والقرء: تطلق على الحيض والطّهر معا[3].

---

[1] السكاكي: مفتاح العلوم، ص41.

[2] نفسه، ص467.

[3] يقول السّكاكي في ذلك:« من المعلوم أنّ دلالة اللفظ على مسمى دون مسمى، مع استواء نسبته إليهما يمتنع، فيلزم الاختصاص بأحدهما ضرورة، والاختصاص لكونه أمرا ممكنا يستدعي في تحققه مؤثرا مخصصا، وذلك المخصص بحكم التقسيم إما الذات أو غيرها، وغيرها إما الله تعالى وتقدّس أو غيره، ثم إن في السلف من يحكى عنه اختيار الأول وفيهم من اختار الثاني وفيهم من اختار الثّالث وأطبق المتأخرون على فساد الرأي الأول، ولعمري إنه لفاسد ، فإن دلالة اللفظ على مسمّى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ، وإنك تعلم أن ما بالذات لا يزول بالغير لكان يمتنع نقله، إلى المجاز وكذا إلى جعله علما ولو كانت دلالته ذاتية لكان يجب امتناع أن لا تدلنا على معاني الهندية كلماتها...ولكان يمتنع اشتراك اللفظ بين متنافيين، كالناهل:للعطشان وللرّيان(...) وكالجون للأسود والأبيض وكالقرء:للحيض والطّهر وأمثالهما لاستلزامه ثبوت المعنى مع انتفائه». مفتاح العلوم، ص466.

وبعد أن بيّن السّكاكي بالأدلة والحجج فساد رأي القائلين بالمناسبة الطبيعية بين الكلمات ومعانيها، رأى أنه يمكن تأويل كلامهم، على أساس أنّ للحروف المكونة للكلمة خواص في أنفسها تميزها نحو: الجهر والهمس، والشدة والرخاوة وغير ذلك.

كما أنّ لكيفية تركيب هذه الحروف خواص تستلزم من الواضع أن يراعي التناسب بينها، وبين معنى الكلمة [1] ، فلعلّ خواص الحروف في أنفسها وفي كيفية تركيبها هي التي قادت البعض للقول بالمناسبة الطبيعية بين الكلمة ومعناها، لكن هذه الخواص في حدّ ذاتها تبقى مبنية، كما يرى السكاكي، إما على التوقيف والإلهام قولا بأن المخصص هوّ الله، وإما مبنية على الوضع والاصطلاح قولا بأن التخصيص يُسند إلى العقلاء، فالكلمة في الحالتين تبقى تحتاج للدلالة على معناها إلى الوضع يقول السّكاكي:« والمرجع بالآخرة فيهما أمرٌ واحد وهوّ الوضع» [2].

والملاحظ على السّكاكي إقراره بأنّ« دلالة الكلمة على المعنى موقوفة على الوضع وأنّ الوضع تعيين الكلمة بإزاء معنى بنفسها» [3].

وبذلك تكون العلاقة بين الكلمة ومعناها علاقة وضعية اصطلاحية، ولذلك سمّى السّكاكي الدلالة الناتجة بالدلالة الوضعية في مقابل الدلالة العقلية، جاعلا مبنى كون الكلمة حقيقية أو مجاز على مبدأ الوضع، فإذا استعملت الكلمة في المعنى الذي وضعت له أساسا من غير تأويل، تسمى الحقيقة وإذا استعملت الكلمة في غير ما وُضعت له واستند تحديد معناها إلى تأويل بمعية قرائن مساعدة تسمّى مجازا، فالحقيقة إذن «هيّ الكلمة المستعملة فيما هيّ موضوعة له من غير تأويل في الوضع... وأما المجاز فهوّ الكلمة المستعملة في

---

[1] ينظر: السكاكي:مفتاح العلوم، ص466، 467، وينظر للاستزادة: منطق اللغة عند السكاكسي و.ج.ل أوستين www.scribg.com.

[2] ينظر: السكاكي:مفتاح العلوم، ص467.

[3] نفسه.

غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع» [1].

والوضع عند السّكاكي لا يقتصر على النظر في مستوى الكلمات ومعانيها وهيئاتها وهو مجال علم الصرف والاشتقاق، وإنما يتجاوز ذلك إلى النظر في كيفية وضع التراكيب والجمل وصولا إلى اللغة، حتى تتمّ الفائدة وهو مجال علم النحو، ولذلك يرى السّكاكي أن اللغة وضعت لإفادة السامع، ولا تحصل الفائدة في الكلمة المفردة، بل تتحقق بتركيب الكلمات، وتعلقها بعضها ببعض، يقول:«الغرض الأصلي من وضع الكلم هو التركيب لامتناع وضعها إلا لفائدة وامتناع الفائدة فيها غير مركبة، لامتناع استعمالها من أجل إفادتها، المسمّيات لاستلزامها الدور؛ لتوقف إفادتها لها على العلم بكونها مختصة بها، غير مستوية النسبة إليها وإلى غيرها لاستحالة ترجّح أحد المستويين إلى الآخر، وتوقف العلم باختصاصها بها على العلم بها أنفسها ابتداء مع امتناع عدّ ما سبق إلى الفهم عند التلفظ بها مجرد القصد إلى مسمّياتها فائدة بشهادة الوجدان»[2].

فالمعنى لدى السّامع لا يستقيم ولا تحصل لديه الفائدة إلاّ بالتركيب، ذلك أنّ الكلمات لم توضع ليُستفاد منها معانيها مثلما هي في المعجم، فذلك ممّا لا تفاوت فيه بين الناس ولا يزيد شيئا إلى معرفة السّامع فيكفيه في ذلك العودة إلى المعجم، وإنّما يحصل التّفاوت في كيفية التركيب بين الكلمات، وتعلّقها ببعضها كي تفيد معنى يفهمه السّامع، وذلك لا يكون إلاّ باستعمال الكلمات في التراكيب كي تكتسب معاني إضافية استنادا لما قبلها وما بعدها. وهوّ ما جعل السكاكي يربط تمام علم النحو بعلمي المعاني والبيان، حتى تتم دراسة الكلمة في سياقات استعمالها الحقيقية المعبرة عن أغراض المتكلم ومقاصده، وهو في هذا لا يبتعد

[1] السكاكي: مفتاح العلوم، ص467 ،468.

[2] نفسه، ص221.

كثيرا عن جوهر فكرة أحد رواد فلسفة اللغة العادية، "لودفيج فيتجنشتاين"[1] -LWTTGENS TEIN (1889-1951) حيث يذهب إلى القول: إنّ «معنى الكلمة هوّ استعمالها في اللغة»[2] لينطلق في ضوء هذه الفكرة إلى سرد جملة من الأفكار تدور في فلكها نحو فكرة "ألعاب اللغة" التي تشكل اليوم أهم مبادئ اللسانيات التداولية.

وما دام السّكاكي قد تجاوز النّظر في وضع الكلمة لإفادة معنى ما، وهي مستقلة عن التراكيب إلى دراسة معنى الكلمة أثناء تعلّقها بما قبلها وما بعدها أثناء الاستعمال، لنا أن نتساءل، أين تتجلى دراسة السكاكي للكلمة في الاستعمال، ومن خلالها دراسة اللغة، وكيف تم له ذلك؟

ب-الاستعمال(استعمال اللغة): L' utilisation de la langue

يتّضح اهتمام السّكاكي بالجانب الاستعمالي في اللغة، بجعله علمي المعاني والبيان تتمّة لعلم النّحو، حيث أنّ النّحو يهتم بدراسة كيفية التركيب فيما بين الكلم لأداء المعاني الأول أو "أصل المعنى" كما سمّاه، بينم يمنح علما المعاني والبيان صاحب اللغة القدرة على دراسة التراكيب في سياقات استعمالها حيث تختلف باختلاف الأغراض التي تساق إليها والأحوال التي تقتضيها، وعلى أساس ذلك تتحقق المعاني الثواني في تراكيب الكلام.

والكلمة في حدّ ذاتها تكتسب دلالاتها من خلال استخدامها وخصوصيتها في ذلك الاستخدام، الذي يمنحها هذه الدلالات الجديدة يقول السّكاكي: «إنّ الكلمة لا تفيد البتّة إلا بالوضع أو الاستلزام بواسطة الوضع وإذا استعملت فإمّا أن يراد: معناها وحده أو غير

---

[1] لودفيج فيتجنشتاين L.Wttgenstein: فيلسوف نمساوي انتقل إلى انجلترا وتتلمذ على يد برتراند راسل، وكان له أثر كبير على الفلسفة الأنجليزية، شكّل مع برتراند راسل، وجورج إدوارد، أهم أعلام الفلسفة التحليلية ،وتعدّ فلسفة اللغة العادية الاتجاه الثالث في الفلسفة التحليلية ويتركز أساسا على أفكار "فينجشتاين" المتأخرة حينما كان يحاضر في كمبردج، وتأثّر به مجموعة من الفلاسفة الشبان لتنشأ مدرسة كمبردج، لكن بعد وفاته تحوّل الاهتمام الفلسفي إلى أوكسفورد بزعامة "أوستين J Austin و"رايل" G. Ryle، لتشكّل كتاباتهم جميعا حركة فلسفية سمّيت ب"مدرسة أوكسفورد"Oxforde أو فلسفة اللغة العادية. ينظر: صلاح إسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أوكسفورد ص13،14؛ و محمّد مهران رشوان، مدخل إلى الفلسفة المعاصرة، ص75.

[2] صلاح إسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أوكسفورد، ص35.

معناها وحده، أو معناها وغير معناها معا؛ فالأوّل هو الحقيقة في المفرد وأنه مفتقر إلى نصب دلالة مانعة عن إرادة معنى الكلمة والثالث هو الكناية ولابدّ من دلالة حال»[1].

هذا يعني أن الكلمة تكتسب دلالتها من خلال استخدام المخاطِب لها لإفادة معنى مخصوص في إطار السياق الواردة فيه وبذلك قد تفيد معناها الأصلي الموضوعة له وقد تتجاوز ذلك لإفادة دلالات جديدة يحدّدها السياق، فالمجاز مثلا يقوم في جوهره على تجاوز المعنى الموضوع لأصل الكلام في اللغة إلى معنى جديد يتضح من خلال السياق العام للخطاب، كما أنّ الكناية أيضا تشمل دلالات مختلفة يحدّدها السياق وتتنوع بحسب مقتضى الحال.وهذه الفكرة تحمل في طيّاتها مظاهر لسانيّة وتداوليّة حديثة حيث«أكّد العديد من الدّارسين ومن ضمنهم ستراوسن[Strawsong] على أنّنا نتوهّم بأننا نتكلّم عن جمل وتعابير في الوقت الذي لا نتكلّم فيه فعليا سوى عن استعمال هذه الجمل، وهذه التّعابير فالاستعمال مرتبط بالسّياق والقصد والكلام يتمّ ضمن سياق خاص تراعى فيه جملة من العوامل من بينها المُناظر والسّامع وكل مايتعلق بالظروف المقامية والمقالية»[2].

والذي يتأمل أفكار السكاكي هذه يرى فيها مظهرا تداوليا غاية في الأهمّية، ما فتئت الدّراسات اللّسانية التّداولية تؤكّده، مُمثّلا في دراسة اللغة ألفاظا وتراكيب في سياقات استعمالها إذ تفيد معاني غير معانيها المباشرة.

وهي فكرة عالجها السّكاكي في إطار علمي المعاني والبيان، وجّهي البلاغة عنده؛ فلا يبدأ عمل البلاغي إلاّ «في مستوى الكلام أي الاستعمال الفردي المخصوص الذي تنعقد بطرق نظمه المعاني، وتولّدها المقامات الكلامية والمواقف التواصلية، وتُسهم في تمكّنها ألوان المجاز والتشابيه والكنايات»[3].ممّا يعني أنّ دلالات الخطاب تخضع لتفاعلات عدّة ترتبط بما يحفّ به من مقامات وبمقامات المتخاطبين.

---

[1] مفتاح العلوم: ص524، 525.

[2] حسن الباهي: الحوار ومنهجيّة التّفكير النّقدي، أفريقيا الشرق، المغرب،(دط)، 2004، ص52، 53.

[3] خالد ميلاد: "المعنى عند البلاغيّين السّكاكي نموذجا"، ص168، 169.

فعمل البلاغي عند السّكاكي شامل لعمل النحوي ومتجاوز له بدراسته للجانب الاستعمالي في المقامات المخصوصة، ولذلك كان تمام علم النحو، بعلمي المعاني والبيان كي تتحقق دراسة المعنى من جانبيه أو مستوييه النحوي الساكن والبلاغي المتغير بتغير الأحوال والظروف وهو ما يستلزم أن تختص البلاغة بدراسة مستويين (بعدين)[1].

1- **المستوى الأول:** يبحث في كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية المعاني المجردة.

2-**المستوى الثاني:** يبحث في كيفية التّركيب فيما بين الكلم لتأدية المعاني الخصوصية المنجزة المطابقة لأغراض المتكلم والمنزلة في المقامات الخاصة.

فعمل البلاغي إذن يستند في تأديته للمعاني الخصوصية للألفاظ والتراكيب إلى معرفة معانيها في أصل وضعها وهو ما يوفّره عمل النحوي.

وبناء على هذا عرّف السّكاكي البلاغة تعريفا تداوليا مهما بقوله:«هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدّا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقّها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها»[2].

والملاحظ على هذا التعريف أنه يشمل مظاهر تداولية واضحة؛ فيجمع بين خواص تراكيب الكلام، ومراعاة مقتضى الحال، ومطابقة الكلام للقصد والمراد منه، وكذا مراعاة وضوح الدلالة.

وتُمكن الإحاطة بهذه الآليات جميعا من دراسة اللّغة في سياقات استعمالها وورودها أثناء التواصل، وهذا تصوُّر يُساير ما طفقت الدّراسات اللسانية النّصية والتّداولية تؤكّده في تحليلاتها للّغة وبحثها عن المعنى.

أشار السّكاكي كذلك إلى كون اللّغة تستعمل في مقامات كثيرة ومختلفة، وأنّ كل مقام يقتضي كيفية في التّركيب مختلفة كي يؤدي المعنى المنوط به « فمقام التشكّر يباين مقام

---

[1] خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التراكيب والدلالة، ص 382.

[2] مفتاح العلوم، ص 526.

الشّكاية ومقام التهنئة يباين مقام التعزية ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب ومقام الجد في جميع ذلك يُباين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الإنكار،(...) وكذا مقام الكلام مع الذّكي يغاير مقام الكلام مع الغبي، ولكلّ من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر، ثم إذا شرعت في الكلام فلكل كلمة مع صاحبتها مقام، ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام»[1].

هذا نص صريح من "أبي يعقوب" يقرّ بأن مقامات الكلام متفاوتة، ومنه فاستعمال اللغة فيها يتفاوت بحسب المقام والحال التي تقال فيها اللّغة، فخطاب المُهنّئ غير خطاب المُعزّي، والخطاب الموجه للذكي يختلف عن خطاب الغبي؛ أي أن استعمال اللغة يخضع لمعايير يجب اعتمادها منها: قصد المتكلم ، وحال السامع ، ومقام الكلام والسياق، وهي نفسها عناصر الخطاب عند علماء الدرس اللساني الحديث والمعاصر (لسانيات النص والتداولية، وتحليل الخطاب)، وهذا دليل آخر على اهتمام السكاكي بالجانب الاستعمالي للغة من خلال توصيفه لعناصر العملية التواصلية وربطها بمقتضى الحال[2]، مما يجعل مفتاح العلوم يشكّل أحد عطاءات الثقافة العربية الإسلامية التي تسهم في تطور الفكر الإنساني بعامة واللغوي منه بخاصة.

فالسّكاكي إذن من خلال كل هذا لم يخرج عن سنن العرب في نظرتهم العامة للغة القائمة على مبدأي الوضع والاستعمال كما بينا، وهو ما يجعلنا نختصره في كون المقصود بالوضع عند السكاكي وفي كل النظرية اللغوية العربية «يشمل الأبنية الصوتية والأبنية

---

[1] السكاكي: مفتاح العلوم، ص526.

[2] ينظر: نعمان بوقرة: "نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية"، مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، العدد17، جانفي 2006، ص180، ويتجلى البعد التداولي بعمق عند السكاكي في نصه، من خلال ربطه بين بنية الخطاب من جهة وبين أغراضه وملابساته التواصلية من جهة أخرى، مع تفسير الأولى بالثانية، ينظر:"مسعود صحراوي" :التداولية عند العلماء العرب، ص76.

الاشتقاقية والتصريفية والأبنية التركيبية»[1] وهو ما يمكن أن نفهم منه توفر كفاءة لغوية تجعل المتكلّم عالما باللّغة عارفا بمنطقها وكيفية وضع كلماتها واستعمالاتها المختلفة ولذلك نجد أبواب المفتاح في حدّ ذاتها كانت مقسّمة على هدي من مبدأي الوضع والاستعمال فشكّل الوضع علم الصّرف بتمامه وعلم النّحو بتمامه، وشكّل الاستعمال علمي المعاني والبيان بتمامه.

ومنه فإنّ المنوال الذي ارتآه السّكاكي في نظرته للّغة وجلّ اللّغويين العرب، بخاصة النّحاة والبلاغّيين، كان شاملا لمختلف مستويات التّركيب من أدناها إلى أقصى مستوياتها.

وعلى ضوء ما تقدّم في هذا الفصل، نصل إلى :

1- أنّ مفتاح العلوم يقوم على أساس وضع نظريّة عامة للوصف اللساني، تتشكّل من جملة علوم لغوية وغير لغوية، وتعمل متظافرة في بنية منهجيّة واحدة على تمكين القارئ العربي من تحقيق كفاية أدبيّة تجعل صاحبها يُحصّل "علم الأدب" مشروع السكاكي في المفتاح لتحقيق جملة من الأهداف تجعله مستجيبا لمتطلّبات عصره، وظروف بيئته آنذاك.

2- قد جاءت نظريّة السّكاكي في "علم الأدب" مبنيّة على أسس منهجيّة وعلميّة متينة، عُني فيها بالظّبط والتّحديد والتّقنين، تلبية لغايته التّعليمية في أهل زمانه، كي يصنّف لهم مختصرا يُحظيهم بأوفر حظ منه،وبخاصّة في القسم البلاغي من مفتاح العلوم حيث أعاد فيه وصف الجهاز البلاغي ولمّ مباحثه المبعثرة والمختلطة بالنّقد وأعطى له صيغته النّهائيّة، وعمد إلى تأسيس علم المعاني جهازا نظريا لدراسة تراكيب الكلام حيث أوضح السّكاكي أنّ مجال دراسة المعنى هوّ النّص، وأنّه لا قيام لمعنى إلاّ بالتّركيب وبفضل هذا الصّنيع صارت صيغة السّكاكي في "مفتاح العلوم" أقرب للتّحاور مع معطيات الدّرس اللساني

[1] محمد الشاوش: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس نحو، جامعة منوبة، كلية الآداب، تونس المؤسسة العربية للنشر، بيروت، المجلد الأول،(دط)، 2001، ص210.

والأسلوبي والتّداولي الحديث والمعاصر، بحيث ضمّ المفتاح مؤشّرات نصّية وتداوليّة مهمّة، ضِمن مباحث علومه المشكّلة في نهايتها لمشروع علم الأدب.

3- العلوم التي وظّفها السكاكي هيّ علوم للخطاب منها ما يتعلّق بنظام هذا الخطاب مثل علم الصّرف وعلم النّحو (جانب بنوي تركيبي يقوم على مبدأ الوضع اللغوي)، ومنها ما يتعلّق بمضمون الخطاب مثل علمي المعاني والبيان(يروم ضبط معنى الخطاب) وبتكامل القسمين نظام/معنى، يتحقّق الخطاب بكامل مستوياته، وهوّ ما يكسب مفتاح العلوم أبعادا تداوليّة قيّمة، تجعله قابلا للتّحاور مع معطيات الدّرس اللغوي الحديث بخاصّة اللسانيات التّداوليّة ومفاهيمها الإجرائية، وهوّ ما سيكون محلّ الدّراسة في الفصلين الثّاني والثالث.

4- لم يهدف السّكاكي في مفتاح العلوم إلى وضع كتاب في البلاغة العربيّة ولم يكتف بمعالجة هذا الجانب وحده، وإنّما هدف إلى إقامة مشروع لعلم الأدب يضمُّ علوما مترابطة ومتكاملة فيما بينها ، بحيث يُكمل كل منها الآخر،وهذا ما جعل السّكاكي يسم مُؤلّفه بـ"مفتاح العلوم"، ليكون مفتاحا لعلوم عديدة، تتحقق على ضوئها نظريّته لعلم الأدب مُحاولا من خلاله تحقيق أهداف ومرام، لعلّ أهمّها الاحتراز عن الخطأ في الكلام، في عصر شهد ضعفا وركودا للحضارة العربية بعامّة فكريا وثقافيا وسياسيا وأدبيا.

5- تأليف "المفتاح" أراد منه صاحبه أن يكون مُواكبا لأهل زمانه وعصرهم ومستجيبا لتطلّعاتهم، وضمانا لسلامة لغتهم وبيانهم، فالحاجة التّعليميّة زمن السّكاكي كانت تقتضي تأليفا يجمع بين التّقسيم والاختصار والتّرتيب.

6- ظلم السّكاكي كثيرا من مؤرّخي البلاغة المُتأخّرين، بعدّه سببا في تجميد البلاغة وتعطيل حركيّتها، لكنّ الذنب ليس ذنبه، بل ذنب من جاء بعده؛ إذ لم يُكملوا ما بدأه السّكاكي، واكتفوا بالشّرح والتّلخيص للقسم الثالث من المفتاح فقط ،وهوّ ما تسبّب في نسيان مشروع السكاكي العام لعلم الأدب.

7- لم يفت السّكاكي التّنبيه إلى أهمّية الذوق في الأدب، وقد أورد نصوصا عديدة تبيّن مدى عنايته بالذّوق السّليم وكيفيّة اكتسابه، إلاّ أنّ غايته التّعليميّة كانت تتطلّب التّقعيد والتّقنين أكثر من أيّ شيء آخر،حيث أراد وضع شيء للنّاشئة يحظيهم بأوفر حظ منه،من خلال تلمّس مواطن الضعف في الكلام، ومحاولة تلافيها بما يضمن سلامة الأداء اللّغوي، واكتساب منطق اللغة العربيّة السّليم أوّلا ثمّ العمل على تنميّة الذوق.

تنتظم علوم المفتاح في نسق مترابط يكمل فيه الثاني منها الأوّل، وصولا لتجسيد تصوّر السّكاكي لعلم الأدب،ممّا جعل المفتاح يزخر بمباحث لغويّة وأدبيّة مهمّة أهّلته لأن يكون قابلا للتّحاور مع كثير من الأفكار اللّسانيّة، والأسلوبيّة والتّداولية بخاصّة،وبمنهج عربيّ أصيل.

ساهم تصوّر السّكاكي للبلاغة في إكسابها علميّتها، ممّا جعل بلاغته تستجيب لمتطلّبات عصره ولا تفقد أصولها ومقوّماتها، وهذه الصّيغة التي اكتسبتها بلاغة السّكاكي جعلت "مفتاح العلوم" اليوم أقرب إلى كثير من الدّراسات اللّسانيّة التّداولية(أفعال الكلام والاستلزام الحواري، والسّياق، القصد)، وهو ما سيتم معالجته في الفصلين الثاني والثّالث من البحث.

الفصل الثاني:

نظريّة الأفعال الكلاميّة في مفتاح العلوم

أوّلا: أفعال الكلام وعلم المعاني

أ-أبعاد النّظرية في قانون الخبر

ب -أبعاد النظّرية في قانون الطلب

ثانيا: أفعال الكلام ومنطق اللّغة عند السّكاكي

ثالثا: دور السّياق في تحقيق مقاصد المتكلّمين في المفتاح.

يروم هذا الفصل عرض بعض مقترحات السّكاكي في "مفتاح العلوم" ممّا له علاقة بنظريّة أفعال الكلام Les Actes de langage، بغية بيان أنّ ما يزخر به "مفتاح العلوم" من نظرات واقتراحات، خصوصا في علمي المعاني والبيان، لا يقلّ أهمّية وخصوبة، عمّا جاء به الباحثون في اللّسانيات التّداولية، بخاصة في نظريّة الأفعال الكلامية، ممّا دفعنا إلى إقامة دراسة لسانيّة تقابلية بين هذه النّظريّة وما ورد في مفتاح العلوم، مع وعينا التّام بوجود بعض الفروق الإبستمولوجية والمنهجية لاختلاف مناخ النّشأة، والبيئة المعرفية والمرجعيّات بين الدّرسين الغربي والعربي.

أوّلا: أفعال الكلام وعلم المعاني في المفتاح: تعدّ نظريّة الأفعال الكلاميّة من أهم جوانب اللسانيات التّداولية لما تحويه من أفكار ورؤى لسانية مهمة، وما تضمّه من آليات تشترك فيها مع بقية جوانب اللسانيات التّداولية (القصد، والإفادة، والحجاج،...) ولذلك لقيت اهتماما بالغا أمره في الدّراسات الحديثة، وتقوم نظرية أفعال الكلام على فرضية أساس مفادها«أنّه يقصد بالكلام تبادل المعلومات والقيام بفعل خاضع لقواعد مضبوطة في الوقت نفسه، ويهدف هذا الفعل إلى تفسير وضعية المتلقي ونظام معتقداته ومواقفه السّلوكيّة»[1].

وتندرج ظاهرة الأفعال الكلاميّة في التّراث العربي ضمن مباحث علم المعاني مثما أكد كثير من الدّارسين المحدثين، فتقابل ما اصطُلح عليه بمبحثي"الخبر والإنشاء"، يقول الباحث مسعود صحراوي:« وتندرج ظاهرة الأفعال الكلاميّة تحديدا، ضمن الظّاهرة الأسلوبيّة المعنونة

[1] محمد مفتاح: تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التّناص)،المركز الثقافي العربي المغرب لبنان،ط3،1992،ص139؛ وينظر: محمد كريم الكواز: البلاغة والنّقد والمصطلح والنشأة والتّجديد، ص285،287؛ ونعمان بوقرة:"نحو نظرية لسانية عربيّة للأفعال الكلاميّة"، مجلة اللّغة والأدب، جامعة الجزائر، العدد17، ص169، 170.

بـ"الخبر والإنشاء" وما يتعلّق بها من قضايا وفروع وتطبيقات ولذلك تعتبر نظريّة الخبر والإنشاء عند العرب من الجانب المعرفي العام مكافئة لمفهوم الأفعال الكلاميّة»[1].

ويمكن تقديم مخطّط لأهم مباحث الخبر والإنشاء في التراث العربي بعامة أصول ونحو وبلاغة يبيّن أهم ما تحويه ثنائية الخبر والإنشاء كالتالي:

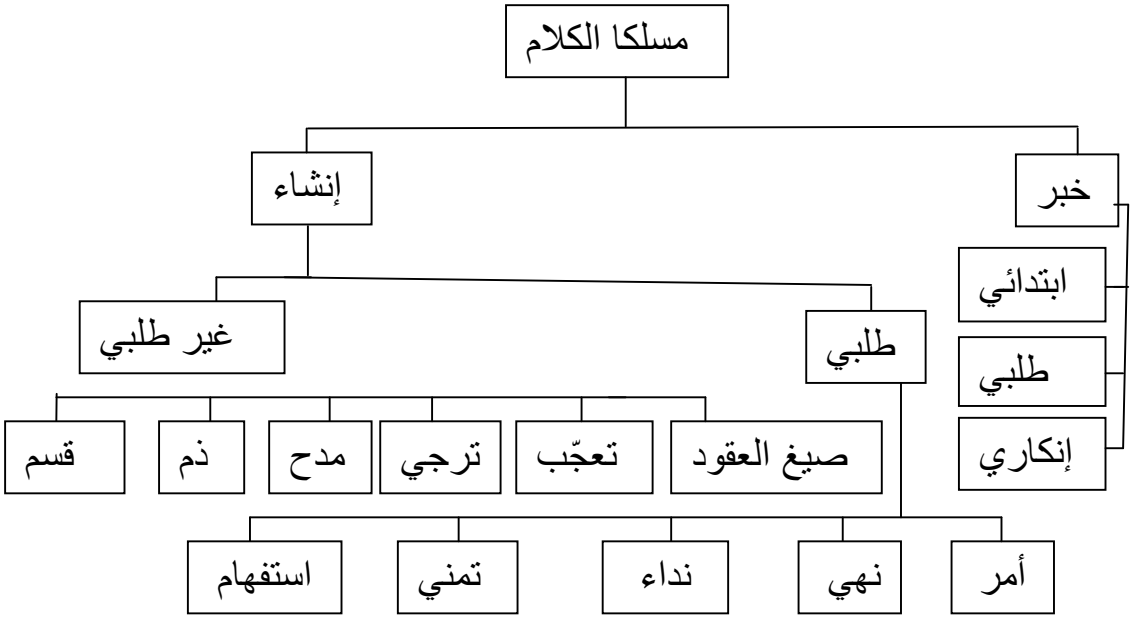

يُشكّل مفهوم الخبر والإنشاء في التّراث العربي بعامة سواء عند اللّغويين أم البلاغيّين أم الأصوليّين بابا مهمّا يقف على قدم المساواة، مع ما تعرضه نظريّة أفعال الكلام "لأوستين"j.Austin التي طوّرها من بعده "جون سيرل"j.Searle ، فالخبر ما قبل الحكم عليه بالصّدق أو الكذب انطلاقا من مطابقته للخارج أو عدم مطابقته، والإنشاء ما لا يقبل ذلك الحكم، ويتميّز بأنّ مجرد النّطق به هو تحقيق له وإنجاز على أرض الواقع.

وهي الأفكار ذاتها التي جعلت "أوستين" يبني نظريّته للفعل الكلامي، من خلال الثورة على آراء الفلاسفة الوضعيّين، ليميّز بين الأفعال التّقريرية والأفعال الإنجازية على أساس

[1] مسعود صحراوي: التّداولية عند العلماء العرب،ص49؛ وينظر: ردة الله بن ضيف الله: دلالة السياق، ص232؛ ومحمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص85؛ حيث يقول:« والمدخل الصّحيح إلى هذه النّظرية العربية للأفعال الكلامية، باب من أبواب علم المعاني هو الخبر والإنشاء».

درجة تحقّقها في الخارج وموقف المتكلم منها، يقول"أحمد المتوكل":« من المعلوم أنّ الفكر اللّغوي العربي القديم يتضمّن ثنائية (الخبر والإنشاء) التي تشبه إلى حد بعيد الثّنائية الأوستينيّة (الوصف/الإنجاز) كما يدل على ذلك تعريف القدماء للخبر والإنشاء، فالجملة الخبرية عندهم هي الجملة التي تحتمل الصدق أو الكذب في حين أنّ الجملة الإنشائيّة هي الجملة المتوافرة فيها خاصّيتان: (أ) أنها لا تحتمل الصدق أو الكذب، و (ب) أنّ مدلولها يتحقق بمجرد النطق بها»[1]

ففحوى القول إذن في نظرية أفعال الكلام، يتمحور في"الخبر والإنشاء"، أو ما اصطلح عليه السّكاكي بـ"قانوني الخبر والطّلب"، جاعلا لكلّ منهما مرجعيّة معيّنة[2] متمثلة في علاقتهما بالخارج من عدمها، فالخبر ما ارتبط بالخارج فيكون صادقا إذا طابقه ويكون كاذبا إذا خالفه ولم يطابقه، وإن لم تكن للكلام علاقة بالخارج ومرجعيّة فيه فهو إنشاء(طلب) وتصنيف السّكاكي للكلام في حد ذاته إلى قانون للخبر وآخر للطّلب يستند إلى اعتبارات نصّية وتداوليّة واضحة، إذ بعد تعريفه لعلم المعاني بكونه « تتبّع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتّصل بها» [3]؛ بمعنى جعل وظيفة علم المعاني لدراسة أساليب الكلام ومعانيه اكتشف أنّ دراسة هذه المعاني في الكلام بمختلف تراكيبه وسياقاته وأغراضه غير ممكنة ويجب حصرها إذ لا نهاية لها يقول:« إنّ التّعرض لخواص تراكيب الكلام موقوف على التّعرض لتراكيبه ضرورة لكن لا يخفى عليك حال التّعرض لها منتشرة، فيجب المصير إلى إيرادها تحت الضّبط بتعيين ما هو أصل لها وسابق في الاعتبار ثم حمل ما عدا ذلك عليه

---

[1] أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص37.

[2] ينظر :السكاكي، مفتاح العلوم، ص254.ويلاحظ أنّ السكاكي لم يستخدم مصطلح الإنشاء واستعاض عنه بالطّلب دون أن يتعرّض للإنشاء غير الطّلبي.

[3] مفتاح العلوم، ص247.

شيئا فشيئا على موجب المساق، والسّابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان: الخبر والطّلب»[1]

فالملاحظ أنّ السّكاكي وانطلاقا من ثقافته الكلاميّة وتشبّعه بالمنطق، قسّم المعاني بحسب الأغراض والمقاصد(قرائن تداولية) إلى خبر وطلب(إنشاء) جاعلا لكلّ من القسمين أغراضا تواصليّة ومقاصد ذات معان خاصّة، يساق إليها الكلام وتختلف التّراكيب بحسبها ثم قام بتحليل:«الاعتبارات النّصية التركيبيّة الراجعة إلى الكلام خبرا في تأليفه وظهور عناصره أو حذفها أو تقديرها، وتقديمها أو تأخيرها وتعريفها أو تنكيرها(...) وتجاوز تأليف الكلام في الجمل ليدرس جهات الوصل والفصل بينها[2]ذلك أنّ المعنى يكتمل في نظام النّص»[3] وكان تعويل السّكاكي في ذلك على دراسة بعض النصوص[4] دراسة أسلوبية ونصّية طريفة تكشف عن عمق تحليل صاحبها ودقته وإحاطته بكلّ الجوانب المرتبطة بموضوعه، منها الاعتبارات النّصية والتّداولية.

كما بيّن السّكاكي اعتمادا على قرائن ذات أبعاد تداولية أنواع الطلب(الإنشاء) وأغراضها التّواصلية، ومقامات توليد المعاني منها، وكيفية خروجها إلى أغراض ومعان أخرى مستفادة من سياقاتها الاستعمالية.

فللكلام بصفة عامة مسلكان ينحصر فيهما: إمّا أن يكون خبرا وإمّا إنشاء؛ أمّا الخبر فما قصد به إفادة مخاطب ما بمضمون إخباري لا علم له به، أو كان أمره مبهما لديه ويكون لهذا المضمون الإخباري وجود في الواقع الخارجي، كي يُردّ إليه، فيحكم عليه بالصدق أو الكذب، بينما يكون الإنشاء (الطلب) متجردا عن العالم الخارجي، ومحدّدا في

---

(1) مفتاح العلوم، ص251.

(2) نفسه، ص254-412.

(3) خالد ميلاد: المعنى عند البلاغيّين السّكاكي نموذجا، ص163، 164.

(4) ينظر مثلا: تحليل السّكاكي للآية44 من سورة هود، ص527-531.

التركيب اللّغوي لكنه لا يلقي خبرا إلى المخاطب، بل يستدعي مطلوبا لم يكن حاصلا وقت الطّلب.

ومعيار التّصنيف بين الأسلوبين: بحسب قبول الحكم عليها بالصّدق والكذب[1]، استنادا للواقع الخارجي، يُعدّ معيارا تداوليا وقرينة هامّة، ذلك أنّه يستند في دراسة الكلام إلى مدى مطابقة الواقع من عدمها(العالم الخارجي)، بمعنى يدرس مدى مطابقة الكلام للاستعمال في الخارج من عدمها كي يكون خبرا، وإلاّ فهو طلب يتحقّق بفعل لغوي يستدعي من السّامع إنجاز عمل ما وهذا جوهر ما تبحثه اللّسانيات التّداولية.

ويمكن إجمال ما ذكر في أنّ الخبر«هو الخطاب التّواصلي المكتمل إفاديا والذي يريد المتكلم من نسبته الكلامية أن تطابق نسبته الخارجية»[2]، في حين يكون الإنشاء، أو الطّلب بتعبير السّكاكي«هو الخطاب التّواصلي المكتمل إفاديا والذي يريد المتكلم من نسبته الكلامية أن توجد نسبته الخارجية»[3]

وغني عن البيان أنّ هذا التّصور للخطابين الخبري والإنشائي هو من نتاج الثقافة العربية الإسلامية وعطاءاتها، ويستند لقرائن تداولية عربية منها: أنّ الخبر والطّلب خطابان تواصليان تامّان يحقّقان مبدأ الإفادة في الكلام من جهة، ويتمّ فيهما مراعاة قصد المتكلم وغرضه من الكلام، مع فارق أنّ الخبر يصف نسبته الخارجية في حين أنّ الطلب يوجدها وينشئها.

---

[1] يتّفق السّكاكي في هذا المعيار مع تصنيف "أوستين" الأوّل حينما جعل الجمل الخبرية قسمين: جمل وصفية يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب، وجمل إنشائية لا تصف الكون فلا تخضع لذلك الحكم، ينظر: آن روبول، جاك موشلار التّداولية اليوم علم جديد للتّواصل ص30؛ وخالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، ص494.

[2] مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص81، 82.

[3] نفسه، ص82.

وإذا قابلنا تصور الخطابين الخبري والإنشائي بعامة بما جاء به "سيرل" نجد أنّ الخبر بما يحويه من أضرب، يندرج ضمن صنف "التّقريريّات" Assertifs بمعايره، وغرضها المتضمّن في القول هو "التّقرير" ويعني «إدراج مسؤولية المتكلّم عن صحة ما يتلفظ به»[1] وشرطها امتلاك الأسس القانونية أو الأخلاقية التي تؤيد صحة محتواها[2]، أمّا الطلب فيندرج ضمن باقي الأصناف ويتوزّع عليها، وسنشير لكل ذلك في موضعه، حيث سنعرض لأبعاد نظرية أفعال الكلام ومظاهرها في قانوني الخبر والطلب، من خلال مفتاح العلوم.

أ-أبعاد النّظرية في قانون الخبر: قسّم السّكاكي، مثلما سبقت الإشارة، علم المعاني إلى قانون للخبر وقانون للطلب، يضمّ كل قانون جملة من المباحث والقضايا فبدأ في قانون الخبر بعرض مفهوم الخبرية ومرجعها في احتمال الصّدق والكذب أي حكم المُخبر وبيان ما يتفرّع عن ذلك من فنون (فن يرجع إلى الحكم، وفن يرجع إلى المحكوم له وفن يرجع إلى المحكوم به(المسند)، ثم تعرّض لمرجع كون الخبر مفيدا أم لا بالنسبة للمخاطب (فائدة الخبر، لازم الفائدة)، لينتقل إلى بيان مفهوم مقتضى الحال في مبحث وسمه بـ"لكلّ مقام مقال" لينتقل إلى عرض ما يترتّب عن ذلك من تفصيل لفنون الخبر جاعلا إياها أربعة:

الفنّ الأول: في تفصيل اعتبارات الإسناد الخبري.

الفن الثاني:في تفصيل اعتبارات المسند إليه.

الفن الثالث: في تفصيل اعتبارات المسند

---

(1) مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص82، 135.

(2) ينظر نفسه، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا التّقابل لا يخلو من عموم لأنّ هناك صنفا من التقريريّات أو الإخباريات وإن جاء خبرا فإنّه يفيد إنشاء فعل لغوي وإنجازه، وبالتالي يجب أن نخرج منها ما دل على الطلب بصيغة الخبر: نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ۚ﴾(البقرة:228) فدلالة الجملة الخبرية في هذا السّياق هيّ الأمر لا الإخبار، بمساعدة القرائن وبالّتالي يجب إخراج هذا الصّنف من التقريريّات (الإخباريّات).

الفن الرابع: في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والإيجاز والإطناب ثم تبيّين مراتب الكلام البليغ من خلال تحليل الآية الرّابعة من سورة مريم، وختم المبحث ببيان أسلوب القصر[1] والمخطّط التالي يبين ذلك:

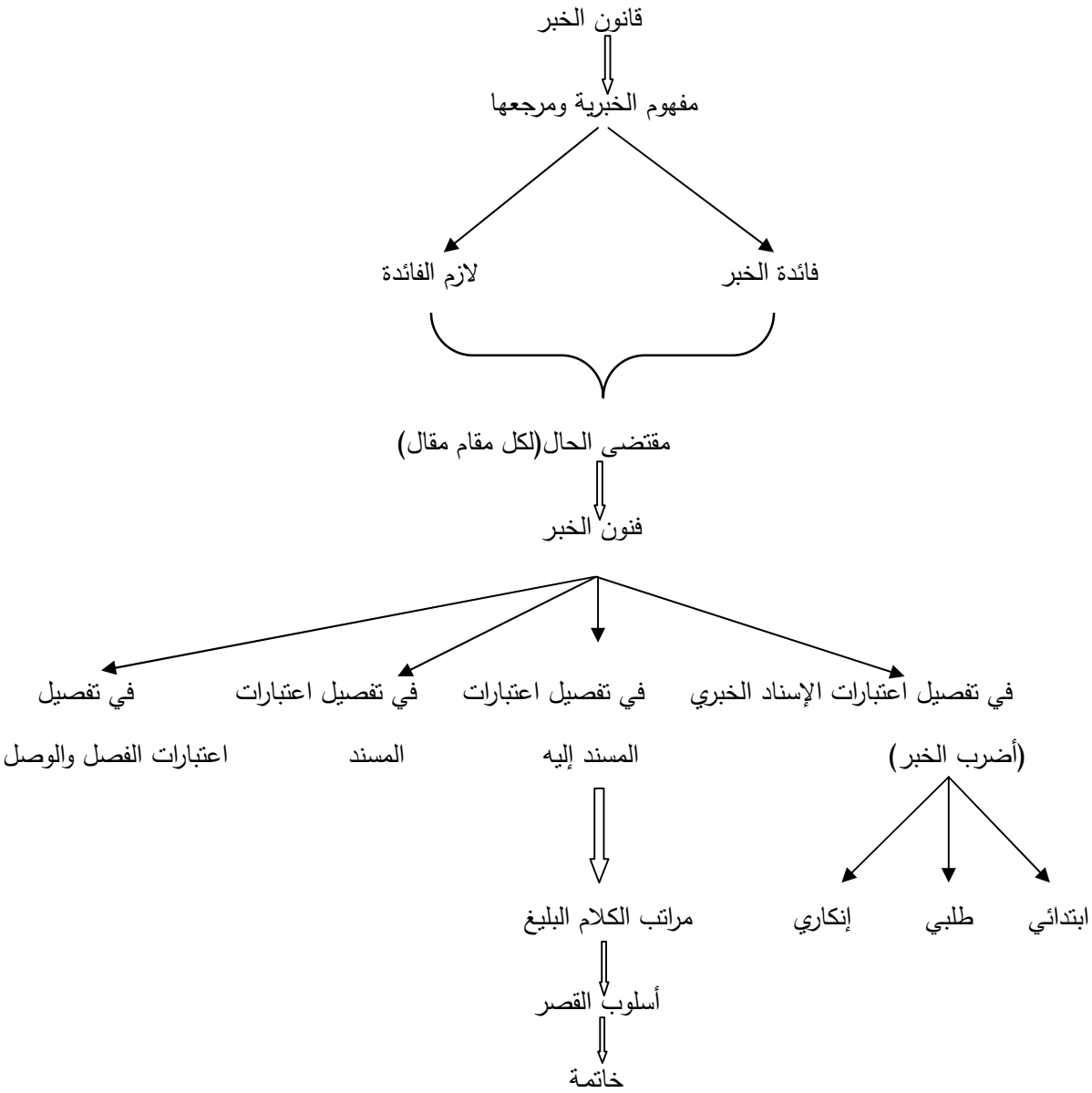

[1] مفتاح العلوم، ص254–410.

ومن بين ما تطرّق له السّكاكي في قانون الخبر دراسة التّراكيب اللّغوية الخبريّة المتفاوتة ضمن ما يسمّى"بأضرب الخبر"، وهي دراسة تكشف عن مظاهر تداوليّة مهمّة كشف عنها السّكاكي؛ حيث أنّ أضرب الخبر يتمّ التمييز بينها من خلال مراعاة جملة من العناصر التّداولية نحو: قصد المتكلم، وحال السّامع والظروف المحيطة به، فيكون الفرق بين أضرب الخبر(الابتدائي والطلبي والإنكاري)، بمعايير سيرل، بحسب درجة الشّدة في تحقيق الغرض المتضمن في القول.ولذلك سيتم اتخاذ أضرب الخبر مجالا لتطبيق مظاهر التداولية:

- **أضرب الخبر وأفعال الكلام:**

تتّضح المظاهر التّداولية لنظرية أفعال الكلام في أضرب الخبر عند السّكاكي، من خلال عرضه لرواية أبي إسحاق الكندي مع أبي العباس المبرد، حينما سأل الكندي المبرّد بأنّه يجد في كلام العرب حشوا يظهر في قولهم: "عبد الله قائمٌ"، ثم قولهم "إنّ عبدَ الله قائمٌ"، ثمّ "إنّ عبدَ الله لقائمٌ" والمعنى ،حسبه، واحد، فأجابه المبرّد وهو أديب ولغوي، بأنّ المعاني مختلفة ذلك أنّ "قولهم عبد الله قائم"، إخبار عن قيامه وقولهم "إنّ عبد الله قائم" جواب عن سؤال سائل وقولهم "إنّ عبد الله لقائم"، جواب عن إنكار منكر لقيامه.[1]

واضح أن هذا الخبر يكشف لنا الفرق بين التصور القضوي للخطاب، والتصور التخاطبي له، فسؤال الكندي يدل على أنه لا يرى في الكلام سوى معناه القضوي ممثلا في نسبة القيام لزيد، ولذلك رأى في الكلام حشوا إذ القضية المعبّر عنها واحدة، دون أن يلتفت للمعنى الإنجازي المراد بكل جملة مما سبق وهو ما كشف عنه "المبرَّد" حيث بيّن« أنّ

[1] ينظر: مفتاح العلوم، ص259.

المعنى الذي يقصده المتكلم، يتّخذ له من الوسائل اللّغوية والمقاميّة ما يعين على إدراكه، فقد أدرك أن قصد المتكلم مراعى فيه حال المخاطب»[1].

فالتّصور التّخاطبي إذن لما رآه الكندي حشوا، هو أنّ الجمل الثلاث تشكّل خبرا تختلف درجاته في كلّ مرة بحسب المقام والغرض المتضمّن في القول، وكل تغيُّر في اللّفظ فيها مؤذن بتغيّر في المعنى، واللّغة في هذه الحال، تعدّ بمنظور تداولي:« أعمالا لغوية يختلف فيها توكيد الإثبات عن الإثبات ويراعي المتكلم عند إنجاز الأعمال اللغوية اعتقادات المخاطَب وافتراضاته»[2]

ولولا إدراك السّكاكي لهذه الحقيقة وأهمّيتها، بأنّ للكلام معنى قضوي محتوى فيما يحمله من أفعال لفظية، ومعنى إنجازي خاضع لقصد المتكلم، وحال السّامع ومقامه، قلنا لولا إدراك السّكاكي ووعيه لهذه الحقيقة بما فيها من مظاهر تداولية وقرائن، لما أخذها عن الجرجاني وقام بتحليلها.

وإذا كان الفعل اللفظي Locutionary act « يتكوّن من النّطق بأصوات لغوية ينتظمها تركيب نحوي صحيح ينتج عنه معنى محدّد هو المعنى الحرفي أو الأصلي المفهوم من التّركيب وله مرجع يحيل إليه»[3]، والفعل الإنجازي يقصد به ما يحقّقه ذلك الفعل اللفظي أثناء استعماله(وظيفته) مثل:التّحذير، والنّصح، والأمر، فإنّ للسّكاكي نصا واضح الدّلالة على إدراكه لهما كان للباحث محمود أحمد نحلة[4]، فضل الإشارة إليه يقول السّكاكي:« وأعني بالفهم فهم ذوي الفطرة السّليمة مثل ما يسبق إلى فهمك من تركيب: "إنّ زيدًا منطلقٌ" إذا سمعه العارف بصياغة الكلام، من أن يكون مقصودا به نفي الشّك أو ردّ الإنكار، أو من

---

[1] محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص108.

[2] شكري المبخوت : الاستدلال البلاغي، ص22.

[3] محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص68.

[4] ينظر: نفسه، ص108.

تركيب: "زيدٌ منطلقٌ"، من أنّه يلزم مجرّد القصد إلى الإخبار، أو من نحو "منطلقٌ" بترك المسند إليه من أنّه يلزم أن يكون المطلوب به وجه الاختصار مع إفادة لطيفة ممّا يلوِّح بها مقامها»[1].

ويظهر جليا أنّ العارف بصياغة الكلام، كما يقول السّكاكي، يدرك أنّ هذه الأمثلة:إن زيداً منطلقٌ، وزيدٌ منطلقٌ، ومنطلقٌ، تعدّ تراكيب نحوية سليمة، تدلّ على معان معيّنة، بحسب قصد المتكلِّم والمقام في كلّ منها.

وإنّ هذه التراكيب بمعايير أوستين"، و"سيرل" تشكّل أفعالا إنجازية مختلفة بحسب قصد المتكلم والمقام، ولذلك تمّ استعمالها في صيغ مختلفة، فالمثال الأوّل يحوي قوّة إنجازية دالّة على رد الإنكار أو نفي الشّك لمخاطَب شاكّ ومنكِرٍ للكلام والمثال الثاني: ورد خاليا من أدوات التّوكيد، ليدلّ على مجرّد القصد إلى الإخبار فقط فهو فعل إنجازي منوط به الإخبار عن انطلاق زيد وإثباته له، والمثال الثالث يعدّ أيضا فعلا لغويا يفيد الإخبار عن انطلاق زيد، لكن حذف فيه المسند إليه (زيدٌ) مراعاة للمقام، وما الفرق بين هذه الأفعال اللّغوية سوى في درجة الشّدة بحسب الغرض المتضمّن في القول.

ثم إن راوية ابن الأنباري التي عرض فيها سؤال الكندي وجواب المبرّد له[2] لو عجنا إليها لوجدناها تضمّ قرائن تداوليّة تستند عليها نحو استخدام أدوات معينة لتوكيد الكلام والتّدرج فيه، وكأنها تعرض سلالم حجاجية تجعل المتكلم يتدرج في الاحتجاج لكلامه بحسب حال مخاطبه ودرجة تقبّله أو إنكاره للخطاب.

---

[1] مفتاح العلوم، ص248.

[2] يعدّ الجواب البلاغي للمبرّد على سؤال الكندي دليلا واضحا على مشروعية القراءة التداولية للفكر البلاغي العربي، وتاكيدا صارخا لوجود مظاهر ومبادئ تكاد تكون نفسها التي يعنى بها الدّرس التداولي الحديث على غرار القصد والإفادة ومطابقة الكلام لمقتضى الحال والمقام؛ فأمثلة الكندي التي رأى فيها تكرارا يحمل كلّ منها مظاهر تداولية كشفها له أبو العبّاس، وتتعلّق بسياق استعمال كل مثال. ينظر: صالح بن غرم الله بن زياد، البلاغة العربية من حيث هي موقف تلق،ص46، 47.

مما يجعل المتلفّظ بالخطاب يفاوت في درجة شدة أفعاله اللّغوية بحسب غرضه المتضمّن في قوله، وحال مخاطبه« فكلّ صنف من المتضمّن في القول له غرض point أو هدف ذاتي internal لكونه فعلا من ذلك الصنف...فالوعود...غرضها إلزام المتكلم نفسه بعمل شيء، [و]الأوامر... لحمل النّاس على عمل شيء، وهكذا فكلّ واحد من هذه الأغراض أو الأهداف، نسمّيه الغرض المتضمن في القول للفعل المتعلّق به»[1]، ويستدعي هذا أن يكون للمتلفظ بالخطاب ملكة تمكّنه من اختيار التّركيب الخبري المناسب عند إرادته التّلفظ بقصد ما داخله، فيراعي حال سامعه، وظروفه وعلاقاته الاجتماعية، ويستخدم أضربا مختلفة للخبر، تندرج ضمن القوى المتضمّنة في القول، وقد ميّز فيها السّكاكي على غرار باقي البلاغين من قبله، ثلاثة أضرب، وهو تمييز يقوم على أساس تداولي يستند عليه في تحديدها، بيان ذلك استناد السّكاكي إلى طبيعة العلاقة بين المخاطِب والمخاطَب في تمييز أضرب الخبر. حيث يضطر المتكلم في كل مرة إلى تعديل خطابه والتّصرف فيه بحسب حال سامعه ومقامه كي يضمن لكلامه تحقيق الوظيفة التّواصلية المنوطة به، وهو ما يعرف في الفكر اللّساني المعاصر بـ"التّعالق بين البنية والوظيفة"[2]، في الأنماط المقاميّة المختلفة فكانت أضرب الخبر ثلاثة:

1-الخبر الابتدائي: يلقى لمخاطَب(متلقّ) خالي الذّهن من الحكم الذي تضمنه فعل الإخبار[3](الإثبات)، ولذلك يتمكن هذا الخبر في ذهن مخاطَبه، ويكون بأن يفرغ المتكلِّم في قالب الإفادة ما ينطق به، فيقصد في حكمه بالمسند على المسند إليه في خبره إفادة

---

[1] سيد هاشم الطّبطبائي: نظرية الأفعال الكلاميّة بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، ص17.

[2] ينظر: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص95.

[3] القصد بمصطلح الإخبار ما قصد به السّكاكي ومن قَبلَه من نحاتنا وبلاغيّينا "الخبر"، لأنّنا نرى فيه مثلما أشار الأستاذ المشرف"صلاح الدين ملاوي" دقة أكثر في مقابلته بـ "الإنشاء"، ولكي يستجيب أكثر لمقتضيات الطّرح التّداولي ذلك أنّ مصطلح الخبر صفة للكلام قد توهم الباحث بكونها مفصولة عن منشئها فلا يحيل على المتكلم، بينما نجد مصطلح الإخبار يتّصل به مباشرة ويرتكز على مفهوم الفعل الكلامي.ينظر:صلاح الدين ملاوي:"نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية" مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، دار الهدى، الجزائر، العدد4، 2009، ص39.

مخاطَبه،كما يقول السَكاكي:« فإذا ألقى الجملة الخبرية إلى من هو خالي الذهن عما يلقى إليه، ليحضر طرفاها عنده، وينتقش في ذهنه استناد أحدهما إلى الآخر ثبوتا أو انتفاء، كفى في ذلك الانتقاش حكمه، ويتمكن لمصادقته إياه خاليا»[1].

ففعل الإخبار في هذا المقام يلقى خاليا من أدوات التأكيد لعدم الحاجة إليها، فقد صادف متلقيا لم يسمع به من قبل، فيتمكن الخبر في ذهنه ذلك أن من طبيعة النفس تلقي الأخبار التي لا علم لها بها بالتصديق والقبول، نحو قول الشاعر: [2]

أَتَانِي هَوَاهَا قَبْلَ أَنْ أَعْرِفَ الهَوَى فَصَادفَ قلبًا خاليًا فتمكَّنا [بحر الطّويلِ]

ونحو قوله تعالى: ﴿ٱلۡمَالُ وَٱلۡبَنُونَ زِينَةُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ﴾ [3]

فالمثال الأوّل "زيدٌ قائمٌ" الذي ورد في حديث المبرّد إلى المتفلسف الكندي قائم على فعل الإخبار لأن المخاطَب في هذا المقام خالي الذِّهن عن الخبر، ولذلك سمّي ابتدائيا.

2- الخبر الطّلبي: يلقى لمخاطب متردد وشاك في الحكم الذي تضمنه فعل الإخبار، فيكون في حاجة إلى معرفة حقيقته وتبيّنها، لأنّه في موقف الحائر المتردّد ويسمّي السّكاكي هذه الحالة "بين بين" إذ المخاطب ليس منكِرا للحكم من جهة وغير مستعدّ لتقبّل هذا الحكم دون تقوية له وزيادة في حدّته، ويستحسن في هذه الحالة أن يقوّى له الكلام، بإدخال أداة من أدوات التأكيد حتى يزول تردّد المخاطَب ويطمئن للحكم الذي تضمّنه فعل الإخبار، يقول السّكاكي: «وإذا ألقاها [يقصد الجملة الخبرية] إلى طالب متحيّر طرفاها عنده دون الاستناد،

---

[1] مفتاح العلوم، ص 258.

[2] ديك الجن: ديوان ديك الجن الحمصي، حققه وأعدّ تكملته: أحمد مطلوب، وعبد الله الجبوري، نشر وتوزيع دار الثقافة، بيروت، لبنان،(دط)،1964، ص194؛ وديوان ديك الجن، تحقيق ودراسة مظهر الحجي، منشورات اتحد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2004، ص276؛ والسّكاكي: مفتاح العلوم،ص258.

[3] الكهف:46.

فهو منه بين بين لينقذه عن ورطة الحيرة استحسن تقوية المنقذ بإدخال اللاّم في الجملة، أو إنّ كنحو: لزيد عارف أو إن زيداً عارفٌ»[1]

ففي توظيف أداة التّأكيد، بعدّها قرينة تداولية تسهم في تقوية درجة شدّة فعل الإخبار، قطع لشكّ المخاطَب وحيرته وتحويله إلى يقين ممّا يدفعه إلى التّسليم بالحكم الذي يحمله فعل الإخبار. وما المثال الثّاني الذي رأى فيه الكندي حشواً، "إنّ زيداً قائمٌ" إلاّ من هذا القبيل ويسمى الخبر في هذه الحالة بالخبر الطّلبي.

3-الخبر الإنكاري: يلقى لمخاطب منكر للحكم الذي تضمّنه فعل الإخبار إنكارا تاما ومعتقد فيه بخلافه، ولذلك يحتاج أن يؤكّد له الخطاب بأكثر من مؤكّد، وبتعبير سيرل يحتاج أن نزيد في درجة شدة فعل الإخبار ممّا يضمن تحقيق الغرض المتضمن فيه، ذلك أنّ المخاطب حاكم في الخبر بخلافه، يقول السّكاكي:« وإذا ألقاها [الجملة الخبرية] إلى حاكم فيها بخلافه ليرده إلى حكم نفسه، استوجب حكمه ليترجح تأكيدا بحسب ما أشرب المخالِفُ الإنكار في اعتقاده، كنحو "إنّي صادقٌ" لمن ينكر صدقك إنكارا، و"إنّي لصادِقٌ" لمن يبالغ في إنكار صدقك و"والله إني لصادقٌ" على هذا»[2].

ففي هذه الحالة ينتقل المتكلم إلى حالة التّوكيد بأكثر من أداة كي يرد مخاطَبه إلى حكمه (المتكلم)، وهو ما مثّله في رواية ابن الأنباري المثال الثالث: "إن زيداً لقائمٌ" ففيه جواب لمن ينكر ذلك، ويسمى الخبر هنا ابتدائيا.

فالظّاهر في الأضرب الثلاثة أن العبارة الواحدة تتشعّب إلى ثلاثة خطابات تواصلية بحسب حال السّامع ومراعاة المتكلم لها، والفرق بين هذه الخطابات الثلاثة لا يكمن في معناها القضوي وإنّما ،كما بيّن سيرل، في درجة الشّدة في تحقيق الغرض المتضمن في القول، فيتدرج المتكلم في خطابه من الخبر الابتدائي إلى الإنكاري بحسب مقام سامعه وحاله

[1] السّكاكي: مفتاح العلوم ص258..

[2] نفسه: ص258، 259.

بيان ذلك كما يقول السّكاكي، ما جاء في كلام ربّ العزة علت كلمته في خطاب المرسلين لأهل القرية، قال تعالى: ﴿ إِذۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱثۡنَيۡنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزۡنَا بِثَالِثٖ فَقَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ ﴿١٤﴾ قَالُواْ مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَكۡذِبُونَ ﴿١٥﴾ قَالُواْ رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ ﴿١٦﴾ ﴾[1]

واضح أنّ الآية الكريمة تضمّ جملة من المفاهيم المتعلّقة بالخبر وأضربه مما جعل السّكاكي يوظفها لتوضيح التّدرج في بناء الجملة وصولا للخبر الإنكاري في خطاب المرسلين، فكان مقام التّبليغ متجددا:[2]

المقام الأول: قال تعالى:﴿ إِذۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱثۡنَيۡنِ فَكَذَّبُوهُمَا ﴾ يقتضي أنّ الخبر كان:

- أرسلَنا الله إليكم، أو نحن مرسلان إليكم. ⟵ خبر ابتدائي.

المقام الثاني: قال تعالى:﴿فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزۡنَا بِثَالِثٖ فَقَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ ﴾ يقتضي المقام أن يعزز الرسولان بثالث وأن يؤكد الخطاب بأداة تأكيد، فكان الخبر:

- إنّا إليكم مرسلون. ⟵ خبر طلبي.

المقام الثالث: قال تعالى: ﴿ قَالُواْ مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَكۡذِبُونَ ﴿١٥﴾ قَالُواْ رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ ﴿١٦﴾﴾.

لمّا كان المقام مقام: إنكار الكافرين للرّسل: ما أنتم إلاّ بشر مثلنا، وما أنزل الرّحمان من شيء، استدعى تأكيد الخطاب بأكثر من مؤكّد:

- إنّا إليكم لمرسلون. ⟵ خبر إنكاري.

---

[1] يس: 14،16.

[2] ينظر: مفتاح بن عروس: "وجهة الخطاب في سورة المؤمنين"، مجلة اللغة والأدب، قسم اللّغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، العدد17، جانفي 2006، ص149.

بناء على هذا، نجد أنّ الإخبار بأضربه الثّلاثة يضعنا أمام مقامات ثلاثة تخضع لحال المخاطَب« أوّلها يكون فيها المتكلم، أعرف من السامع، والسّامع لا يعرف شيئا عن موضع الخطاب وبالتالي لا يستطيع أن يصدر حكما، ويكون التقبل وجهته وثانيهما، يملك فيه السامع معرفة ما، ولكنها تحتاج إلى دعم من المتكلم، أما في الحالة الثالثة فإن المقام مبني أساسا على التقابل لأن السّامع في هذه الحالة يرفض، ويسند رفضه بمجوعة من الحجج»[1]، مما يجعل المواجهة بين المخاطِب والمخاطَب تتسم بالعرض من جهة والرّفض من جهة أخرى وهذا ما يدخل الخطاب في السياق الحجاجي، وهكذا نخلص إلى القانون البلاغي التالي: إن الخطاب التواصلي البلاغي، خطاب تداولي في صميمه، بخاصة في قسمه الإخباري، الذي يعلن بأن الإسناد في الجملة الإخبارية، يجب أن يكون قصد المتكلم به مطابقا لحال مخاطَبِه.

– فإذا كان المخاطَب(المتلقي) خالي الذهن، فمقتضى الحال أن يأتي الخطاب خاليا من التأكيد.

– وإذا كان المخاطَبُ (المتلقي) شاكا مترددا، فمقتضى الحال تأكيد الخطاب بمؤكد واحد.

– وإذا كان المخاطب(المتلقي) منكرا للخطاب فمقتضى الحال تأكيد الخطاب بأكثر من مؤكد.

وبعبارة السّكاكي« ومرجع كون الخبر مفيدا لمخاطب، استفادة المخاطَب منه ذلك الحكم(...) فإذا كان مقتضى الحال إطلاق الحكم، فحسن الكلام تجريده من مؤكّدات الحكم وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام تحلّيه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة»[2] وأمّا بعبارة "جون سيرل" ، فإنّ الفرق بين هذه الأضرب الثلاث، كما سبقت الإشارة، يكمن في درجة الشّدة للغرض المتضمن في القول[3] ذلك أنّ فعل الإخبار يحوي

---

[1] مفتاح بن عروس: "وجهة الخطاب في سورة المؤمنين"، ص150.

[2] مفتاح العلوم: ص254، وص258.

[3] ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص96، 97.

معنى قضويا واحدا مع اختلاف في درجة شدّته ضعفا وقوة بحسب مقتضى حال السّامع باستخدام أدوات لغوية نحو"إنّ" و"اللاّم"، والقسم والجمل الاسمية، حيث نجد اللغة العربية تضم أدوات وصيغا عديدة تمكّن مستعملها من الدّلالة على القوة الإنجازية التي يريد تضمينها كلامه فيكتسب الخطاب حينها قيما تداولية أساسية.

فالفارق الذي تتحدّد على أساسه الأضرب الثلاثة عند السّكاكي، هوّ المظاهر التّالية: القصدIntentionnalité، والإفادة Pertinonce، والسّياق المقامي Contexte Situationnel، وهي قرائن تداوليّة مافتئ يؤكّدها علماء اللّسانيات التّداولية حديثا؛ فأمّا القصد فيراد به هنا القصد التّداولي«ويتعلّق بمختلف الشروط الإستراتيجية التي يقصد إليها المتكلّم/المتلفّظ في عملية تخاطبه مع المؤول/القارئ. والهدف منها هو مساعدة هذا الأخير وتوجيهه التّوجيه الصّحيح لفهم دلالة النّص أو تأويله تأويلا يلائم سياقه التّخاطبي.»[1] أو تحقيق فائدة يبتغيها المتكلم من خطابه، كإزالة شك أو تردد يراوده هو أم غيره ومحاربته، أو الاستخبار عن شيء ما، أو إثارة مخاطبه، أو التعبير عن اعتقاد معين.

وأمّا الإفادة فيراد بها«حصول الفائدة لدى المخاطَب من الخطاب ووصول الرّسالة الإبلاغية إليه على الوجه الذي يغلب على الظّن أن يكون هوّ مراد المتكلّم وقصده وهيّ

---

[1] بوشعيب شدّاق: "مقصديّة العمل الأدبي: بين التّقييد والانفتاح"، مجلّة علامات،النّادي الأدبي الثّقافي،جدة،السعودية، الجزء:54، المجلد:14، ديسمبر2004،ص449. وتتعدّد دلالات القصد وتتنوّع بحسب مجال تناولها؛ فتدلّ في المجال الفلسفي على توجه النّفس إلى الشيء وانبعاثها نحوه(النّية)، وقد تدلّ على التّوجه الإرادي فتحيل إمّا على المشروع (العزم)، وإماّ على الهدف(الغاية التي من أجلها حصل التوجه) أو التوجّه الذّهني، وتدلّ القصدية في مجال الدراسات اللّسانية والأدبية على معان متعدّدة تصنّف إجرائيا إلى صنفين: أ–**قصديّة مقيّدة** لها علة واحدة تشترطها وتنظّم اتجاهها، وقد تكون العلة غائية مستقبليّة، أو صادرة عن الوعي والإدراك، ينتج عن الأولى ما يسمّى بالمقصديّة المفهوميّة intentionnalité conceptuelle، وعن الثانية المقصديّة الخطابيّة intentionnalité discursive ، التي تتنوّع إلى قصدية لسانية وقصدية تواصلية وقصدية تداولية وقصدية حوارية. ب–**وقصدية متعدّدة** تتجاوز حدود الوعي الذاتي لتنفتح على شروط أخرى فاعلة و مؤثرة في الخطاب نحو الوعي الجماعي أو التاريخي أو اللاوعي، ومن أبرز الباحثين فيها "ج.سيرلJ.Searle الذي يقسّمها إلى: مقصدية صادرة عن الوعي، ومقصدية صادرة عن اللاوعي، وعلى أساس هذه البنية المزدوجة لمفهوم المقصديّة درس السّلوك اللغوي والأفعال الكلاميّة.(ينظر: نفسه، ص446–453.)

الثّمرة التي يجنيها المخاطَب من الخطاب »[1]، وأما السّياق المقامي فيشمل كل ما يحيط بالعملية التخاطبية وأطرافها.

ولعلّ هذه السّمات التّداولية والقرائن هيّ التي تجعل مفتاح العلوم قابلا لأن يكون مَعينا ثرا في مجال الدّرس التّداولي العربي يستقي منه الباحثون ما يُعينهم في أبحاثهم السّيميائية والتّداولية العربيّة على غرار ما يفعل "أحمد المتوكّل" في أبحاثه اللّسانية الوظيفية.

إنّ إخراج الكلام في الأحوال والمقامات الثّلاث السّابقة يسمّى إخراجا على مقتضى الظّاهر، كما يقول السّكاكي « وإخراج الكلام في هذه الأحوال على الوجوه المذكورة يسمى إخراج مقتضى الظّاهر وأنّه في علم البيان يسمّى بالتّصريح»[2]، فالكلام إذا أجري في معناه الأصلي وبحسب مقتضيات الأحوال، تحقّق به فعل الإخبار(الإثبات) وهوّ في هذه الحالة لا يعدو أن يكون عملا صادرا من المتكلم، أو فعلا كلاميا مباشرا يهدف لإنشاء إثبات للخبر ولا يختلف عن باقي الأفعال الناشئة من ضروب الإنشاء المختلفة من استفهام وأمر ونهي ونداء وتمن،« فقولك مثلا هل جاء زيد؟ يكافئ قولك: جاء زيد، وما الفرق إلاّ من حيث كون الأول يمثّل عمل الاستفهام والثاني يمثل عمل الإخبار (الإثبات)...لأن الإثبات كالاستفهام تماما معنى يحدثه المتكلم وينشئ بنيته، فهو لمتأمله من كثب، إنشاء أيضا؛ أي عمل إنجازي لا ريب فيه، فكلاهما إنشاء، الأول إنشاء إثبات للخبر، والثاني إنشاء استفهام عن الخبر»[3].

ولعلّ هذا هو عينه ما أشار إليه "أوستين" بخصوص كيفيّة« ربط ضروب الإثبات أو الإسناد الحملي في الجملة الخبرية، فقولك "إن جون راكض" يدلّ على أنّك حملت أمرا على

---

[1] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص186.

[2] مفتاح العلوم، ص259.

[3] صلاح الدين ملاوي: "نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية"، ص39،40.

آخر وأثبتته له وحكمت به كأنّك قلت: إنّي مثبت حكمي بكون جون يوجد في حالة الرّكض»[1].

ليس هناك إذن ما يدعو لفصل فعل الإخبار عن سائر ضروب الإنشاء الأخرى ما دام يتحقق به الفعل الكلامي المباشر(الإثبات)، مثلما يتحقّق فعل الأمر أو النّهي أو الاستفهام وغيرها من الأفعال الكلامية الإنشائية،« فأن تثبت هو بالضّبط أن تنجز من كلّ وجه قوّة فعل الكلام كأن تحذّر أو أن تعلن»[2].وبيان ذلك عند "أوستين" أنّنا حينما نقول: إنّ السّماء ممطرة، فإنّنا لا نراهن أو نجادل أو نحذّر وإنّما نحن نثبت هذه الحال كواقعة وليس شرطا أن يكون حال الإنجاز القيام بفعل فيزيائي مادّي على وجه مخصوص، وهو ما يتّضح أكثر إذا قارنّا مثلا بين فعل الإخبار في الجملة: جاء زيد، وفعل الاستفهام في الجملة: هل جاء زيد؟ حيث نجد:[3]

1- الإخبار: متكلم + عمل (أو فعل) إثبات + قضية (خبر ذو إحالة) + نغمة مستقرة.

مثاله: Ø + Ø + جاء زيد + .

2- الاستفهام: متكلم+ عمل (أو فعل) الاستفهام + قضية (خبر ذو إحالة) + نغمة صاعدة.

مثاله: Ø + هل + جاء زيد + ؟

ويكون تقدير البنية العميقة للجملة الإخبارية هو: أنا أُثبتُ جاء زيد.

والذي يظهر من خلال هذا التّصوّر أنّ الكلام/ الخطاب هو في الحقيقة «عبارة عن أعمال إنشائية تتصل بمنشئها، ولا تختلف فيما بينها إلاّ من حيث نوع العمل المنجز الذي يحدّده القصد وفاقا لعرفية الاستعمال، وإن كان إخبارا أو استفهاما أو نداء أو أمرا أو تعجبا أو رجاء أو تمنيا أو نحو ذلك»[4].وبالتالي فإنّ جميع العبارات اللغوية هي في الحقيقة

---

[1] جون أوستين: نظرية أفعال الكلام العامّة، ص70،71.

[2] نفسه، ص156.

[3] صلاح الدين ملاوي: "نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية"، ص40.

[4] نفسه، ص41.

عبارات إنجازية ولا فرق بينها إلاّ من حيث كونها عبارات إنجازية صريحة(فعلها الإنجازي ظاهر) أو عبارات إنجازية ضمنية فعلها الإنجازي غير ظاهر على مستوى البنية السّطحية.

فخروج الكلام، إذن، من طرف المحيط بفائدة الجملة الخبرية وبلازم فائدتها على مقتضى الظّاهر مثلما أشار إلى ذلك السّكاكي في تحديده لأضرب الخبر، يدخل بالتّعبير التداولي الحديث ضمن إنجاز الأفعال الكلامية المباشرة.

-**أفعال الكلام غير المباشرة:** لم يفت السّكاكي الإشارة لما يندرج ضمن ظاهرة الأفعال الكلامية الإنجازية غير المباشرة، حيث نجده حينما قسّم الكلام إلى خبر وطلب وضع لكلّ قانون منهما شروطا مقامية تتحكّم في إجرائهما على الأصل، بحسب مقتضى الحال بغية إنجاز أفعال متنوعة: إخبار وأمر ونهي واستفهام ونداء.

فرأى في قانون الخبر[1]الذي يتحقق به، إذا ما أجرى الكلام على أصله أفعالا كلاميّة مباشرة (إثبات أو نفي أو تأكيد)، بينما يكون الفعل الكلامي غير المباشر منه إذا ما أجري الكلام على خلاف مقتضيات الأحوال، فيخرج عن قصد من صاحبه إلى أغراض مختلفة تستفاد من السّياق كإنزال المحيط بالخبر منزلة المنكر، أو إنزال خالي الذّهن منزلة المتردّد وهو ما رأى فيه السّكاكي عملا لا يقوم به إلاّ أهل البلاغة والفصاحة المفلقين السّحرة يقول:« ثم إنّك ترى المُفلقين السّحرة في هذا الفنّ ينفثون الكلام، لا على مقتضى الظّاهر كثيرا وذلك إذ أحلّوا المحيط بفائدة الجملة الخبرية وبلازم فائدتها علما محلّ الخالي الذّهن عن ذلك لاعتبارات خطابية، مرجعها تجهيله بوجوه مختلفة»[2].

وهذا ما يكون في اللغة الإبداعية حيث يعمد المبدع إلى الخروج عن الأصل والعدول عنه، فيشكّل البنية اللّغوية لكلامه على خلاف مقتضى الظّاهر، مراعيا في ذلك أمورا

---

[1] أوردنا هنا: أفعال الكلام غير المباشرة في قانون الخبر فقط، أما في قانون الإنشاء، فأخّرناها إلى المبحث الخاص به في الفصل الثالث.

[2] مفتاح العلوم، ص259.

اعتبارية يتطلّبها السّياق، فتنشأ جرّاء ذلك أفعال كلامية غير مباشرة تستلزم من سياقات الكلام.

ولإخراج الكلام على خلاف مقتضى الظّاهر (إجراء أفعل كلامية إنجازية غير مباشرة) عدّة صور منها: أن يجعل، كما يقول السّكاكي، المحيط بفائدة الجملة الخبرية وبلازم فائدتها محلّ الخالي الذّهن عن ذلك. وقد مثّل لذلك بقوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلْأَخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾[1].حيث إنّ الله عزّ وجل في بداية الآية وصف أهل الكتاب بالعلم مع تأكيد ذلك بـ(قد ولام الابتداء) إلاّ أنّهم لم يعملوا بعلمهم ولذلك نفى عنهم سبحانه وتعالى ذلك في آخر الآية، فأفاد فعلُ الإخبار النّفي بدل الإثبات والتأكيد.

ونجد كذلك من صور إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظّاهر كذلك إنزال خالي الذّهن منزلة السّائل الذي يطلب تأكيد الخبر له وذلك إذا أحسّ وشعر بأنّ مخاطبه قد استشرفت نفسه وتطلعت تطلع الشّاك المستغرب المتردد في قبول الخبر. وفي هذا سمات ومظاهر تعدّ من صميم البحث التّداولي حيث إنّ المتكلّم يراعي حال مخاطَبه ومقامه بل ويستشرف تلقّيه للخطاب فيُضمّن كلامه من المؤكّدات ما يجعله يحوي قوّة إنجازية ملائمة للمقام، يقول السّكاكي:«هكذا وقد يقيمون من لا يكون سائلا مقام من يسأل، فلا يميّزون في صياغة التّركيب للكلام بينهما، وإنّما يصبّون لهما في قالب واحد، إذا كانوا قدّموا إليه ما يلوّح مثله للنّفس اليقضى بحكم ذلك الخبر فيتركها مستشرفة له استشراف الطّالب المتحيّر يتمثّل بين إقدام للتّلويح، وإحجام لعدم التّصريح فيخرجون الجملة إليه مصدّرة بأن ويرَون سلوك هذا الأسلوب في أمثال هذه المقامات من كمال البلاغة»[2]

---

[1] البقرة: 102.

[2] مفتاح العلوم، ص260.

وقد مثّل أبو يعقوب لهذه الصورة التي يتم فيها إنزال خالي الذهن منزلة السّائل المحتاج لتأكيد الخبر بقول لبشار بن برد في رائيته: [1]

بَكِّرَا صَاحِبيَّ قَبلَ الهَجِيرِ إنَّ ذَاكَ النَّجَاحَ فِي التَّبْكِيرِ [بحر الخفيف]

حيث أراد بشار بن برد أن ينسج على منوال أئمّة البلاغة من الأعراب الخلَّص دون أقرانه من المولَّدين، ولذلك لما قدَّم فعل الإخبار بالتّبكير، رأى في نفس مخاطَبه استشرافا للسّؤال عن سبب التّبكير وأنّ مخاطبه في حاجة لتأكيد مضمون الجملة التّعليلية التي تجيب عن سؤال المخاطب الذّهني، فقال بشار: "إن ذاك النّجاح في التبكير" فجاء تعبيره مراعيا لمقتضى حال مخاطَبه، وحاملا مؤكّدين "إنّ" والجملة الاسمية، ليجعل القوة الإنجازية لهذه الجملة ملائمة لمقتضى الحال، في فعلها الكلامي غير المباشر(التّأكيد) ومن بين صور مخالفة مقتضى الظّاهر كذلك إنزال من لا ينكر ما سيقدم له من خبر منزلة من ينكره، وذلك إذا بدت عليه بعض علامات الإنكار، فينشئ المتكلّم عن قصد كلاما يتضمّن قوة إنجازية تراعي ذلك وتلائم سياق الموقف الجديد بأن تكون على خلاف مقتضى الظاهر استجابة لحال سامعه الجديدة، وهذا ما نستشفّه من قول السّكاكي:« وكذلك قد ينزلون منزلة المنكر من لا يكون إياه إذا رأوا عليه شيئا من ملابس الإنكار، فيحوكون حبير الكلام لهما على منوال واحد، كقولك لمن تصدّى لمقاومة مكاوح أمامه غير متدبّر، مغترا بما كذبته النّفس من سهولة تأتيها له إن أمامك مكاوحا لك، ومن هذا الأسلوب قوله:

جَاءَ شقيقٌ عَارِضاً رُمْحَهُ إنَ بَنِي عَمِّكَ فيهم رِمَاح»[2] [بحر السريع]

فهذا البيت قاله الشاعر في شأن ابن عمه "شقيق" حيث جاء واضعا رمحه عرضا مشعرا بشجاعته وسلاحه وكأنه ينكر على أبناء عمّه حيازتهم للأسلحة والشّجاعة فاقتضى حاله تأكيد الخبر الموجّه له، وهو ما راعاه ابن عمه بقوله:« إنّ بني عمّك فيهم رماح»

---

[1] ديوان بشار بن برد، شرح وتكميل: محمد الطاهر بن عاشور، راجع مخطوطته ووقف على ضبطه وتصحيحه: محمد شوقي أمين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، الجزء3،(دط)، 1957، ص203.

[2] مفتاح العلوم: ص262، 263، والبيت لشاعر جاهلي يدعى حجل بن نظلة الباهلي قاله في شأن ابن عمه.

بمعنى في حوزتهم وملكهم رماح كثيرة، لينشئ بذلك فعلا كلاميا هو الإخبار بحيازة أبناء عمّه للأسلحة وشجاعتهم لكنّه على خلاف مقتضى الظّاهر، حيث عدل الشاعر بكلامه بحسب حال سامعه، ومقامه، فكان عدوله نابعا من سياق الحال وأنتج بذلك فعلا كلاميا غير مباشر هو الإخبار مع تأكيد الخبر بمؤكّدات تكسبه قوة إنجازية ملائمة لسياق الموقف.

ومن بين ما تعرّض له السّكاكي في إطار الأفعال الكلامية غير المباشرة دراسة الطّلب بألفاظ الخبر؛ أي العدول بألفاظ الخبر للدّلالة على الطّلب أو العكس، تضمين الخبر معنى الطّلب، وهو تحوّل دلالي على مستوى الصّيغة يفرضه المقام والحال، يقول السّكاكي: «واعلم أنّ الطلب كثيرا ما يخرج لا على مقتضى الظّاهر، وكذلك الخبر فيذكر أحدهما في موضع الآخر ولا يصار إلى ذلك إلاّ لتوخّي نكت قلّما يتفطّن لها من لا يرجع إلى دربة في نوعنا هذا»[1]

والانحراف أو العدول بين الأساليب هنا يتجاوز مستوى البناء اللّغوي إلى ما يقتضيه المقام فهو إذن مستوى أوسع يتعلق باختيار الأساليب التّعبيرية لتستخدم في غير ما وضعت له استنادا لما يقتضيه المقام، « وبالتّالي فإنّ المعيار الذي يقاس عليه هذا الانحراف لا يرجع إلى مثالية المستوى المعجمي أو المستوى النحوي وإنّما إلى ما يقتضيه ظاهر المقام فإذا كان المقام مثلا يقتضي استعمال جمل خبرية تتوقف حقيقتها على مطابقتها للواقع أو عدم مطابقتها له فإنّ المبدع قد ينحرف بلغته عن هذا المقتضى للجمل الخبرية إلى استخدام جمل إنشائية طلبية ذات طبيعة مغايرة ليؤدّي من خلالها وظيفة أسلوبية معيّنة يعجز عن أدائها لو أجرى الكلام على مقتضى الظّاهر»[2] فالسّياق يعدّ عاملا هامّا في توجيه دلالة الأفعال غير المباشرة، ولذلك فإنّ دراسة عناصره بخاصة المقام ضروريّة في سبيل تحقّق

[1] مفتاح العلوم، ص431. [يقصد بنوعنا هذا: علم المعاني].

[2] محمد صلاح زكي أبو حميدة: البلاغة والأسلوبية عند السّكاكي، ص212.

الفهم والإفهام نظرا لما له من تأثير على هذه الأفعال الإنجازية غير المباشرة من جهة، وعلى نظرية أفعال الكلام ككل.[1]

وبناء على ذلك رأى السّكاكي أنّ الخبر كثيرا ما يوضع في موضع الطّلب ويستخدم لإنجاز أفعال كلامية تنحصر في:الدّعاء والأمر والنّهي لعدّة أسباب ومقاصد يرومها المتكلم منها:

أ- قصد التّفاؤل بالوقوع: يقول السّكاكي: « والجهات المحسنة لاستعمال الخبر في موضع الطلب تكثر، تارة تكون قصد التّفاؤل بالوقوع كما إذا قيل في مقام الدّعاء: أعاذك الله من الشّبهة وعصمك من الحيرة، ووفّقك للتّقوى ليُتفاءل بلفظ المضي على عدّها من الأمور الحاصلة التي حقها الإخبار عنها بأفعال ماضية»[2]

فبيّن أنّ المقام مقام دعاء يقتضي من المتكلّم أن يستخدم فعل الأمر ويكون حاملا لمعنى الدّعاء نحو: "اللهمّ أعذه من الشّبهة واعصمه من الحيرة ووفقه للتّقوى"، إلاّ أنّها لو جاءت بصفة الفعل الكلامي المباشر(الأمر) المناسب للمقام، لكانت درجة تأثير هذا الفعل الإنجازي في نفس المتلقي أقلّ حدّة من درجة تأثير الجملة الماضية لأن هذه الأخيرة تضمّ حمولة إنجازية أقوى من خلال فعلها الماضي الدّال على حصول الفعل وعدم الشّك في وقوعه عكس الجملة الأولى الإنشائية« لذا فإنّ استخدام الجملة الخبرية التي فعلها ماض، في موضع الجملة الإنشائية الدّعائية، حمل معنى زائدا إلى المتلقي تمثّل في الدّعاء أوّلا وفي تحقق هذا الدّعاء ضمنا على سبيل التّفاؤل ثانيا»[3]

بمعنى أنّ تضمّن الجملة الخبرية "أعاذك الله من الشّبهة وعصمك من الحيرة" معنى الطّلب جعلها تحوي أفعالا كلاميّة إنجازية غير مباشرة تفيد الدّعاء مع التفاؤل بوقوع هذا

---

[1] ينظر: علي محمود حجي الصّراف، في البراغماتية: الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة دراسة دلالية ومعجم سياقي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010، ص128.

[2] مفتاح العلوم، ص432.

[3] محمد صلاح زكي أبو حميدة: البلاغة والأسلوبية عند السكاكي، ص213.

الدّعاء وتحقّقه، ممّا يجعلها أكثر تأثيرا في نفس المتلقي باستخدام الخطاب المباشر، كما تنبئ الجملة الخبرية المضمَّنة معنى طلب الدّعاء، مراعاةً لحالة المتلقي النفسية حيث تم العدول عن استخدام الفعل الكلامي الأمر، إلى الإخبار لما في الأمر من استعلاء قد يثير حفيظة المتلقّي، وكلّ ذلك حرصا على مشاعر المتلقّي للخطاب وتأدّبا في مخاطبته كذلك فالدّعاء هنا موجّه من الأقل درجة ومكانة إلى الأعلى(الله عز وجل)، وهي كلّها مظاهر تداولية في صميمها سواء في قصد المتكلم أو في مراعاة المقام وسياق الكلام بما فيه نفسية المتلقي، وهو ما عناه سيرل في فرضيّته جوابا للإشكال: كيف يمكن للمتلقّي أن يفهم الفعل الكلامي غير المباشر مع أنّ ما سمعه يدلّ على شيء آخر حيث يرى أنّ:« في الأفعال الكلامية غير المباشرة يستطيع المتكلّم أن يبلّغ للمتلقي أكثر ممّا يقوله بالفعل باستناده إلى معلومات خلفية لغوية أم غير لغوية مشتركة بينهما وباستناده إلى مقدرات المتلقي العقلانية والاستدلالية.»[1]

ب- إظهار الحرص في وقوع الفعل المطلوب: بمعنى يكون اعتبار خروج الخبر للدلالة على وقوع الطّلب يتعلق بالمتكلّم في حدّ ذاته وقصده، حيث من كثرة حرص المتكلم على وقوع ما يطلب، يجعله واقعا حقيقة فيتخيّل غير الحاصل حاصلا، وقد يغلّط نفسه من شدة طلب حصول الفعل، يقول السّكاكي، في ذلك:« تارة لإظهار الحرص في وقوعه، فالطالب متى تبالغ حرصه فيما يطلب ربما انتقشت في الخيال صورته لكثرة ما يناجي به نفسه فيخيّل إليه غير الحاصل حاصلا حتى إذا حكم الحسّ بخلافه غلّطه تارة واستخرج له محملا آخر وعليه قول شيخ المعرّة: [2]

مَا سِرتُ إِلاّ وَطَيفٌ مِنْكِ يَصْحَبُنِي سُرًى أَمَامِي، وَتأْوِيبَا عَلَى أَثَرِي [بحر البسيط]

---

[1] علي محمود حجي الصراف: في البراغماتية، الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، ص125.

[2] ديوان سقط الزّند، دار بيروت للطّباعة والنّشر، دار صادر للطّباعة والنّشر، بيروت،لبنان، (دط)، 1957، ص56.

يقول: لكثرة ما ناجيت نفسي بك انتقشت في خيالي فأعُدُّك بين يديَّ مُغَلِّطاً للبصر بعلّة الظلام إذا لم يدركك ليلا أمامي، وأعدّك خلفي إذا لم يتيسّر لي تغليطه حين لا يدركك بين يدي نهارا»[1].

فواضح أنّ الفعل الإنجازي غير المباشر المقصود بالكلام هو، تعال وصاحبني لكن الشاعر عدل عن قوله مباشرة إلى تضمينه في معنى إخباري ونظيره كذلك كما يرى السّكاكي قوله تعالى:﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾[2]حيث تضّمنت الجمة الخبرية فعلا كلاميا غير مباشر هو النّهي في موضع: لا تعبدوا حيث نهى الله سبحانه وتعالى إسرائيل عن عبادة غير اللهِ فجعل النّهي مضمّنا في الجملة الخبرية حرصا على وقوعه، ونظير هذا أيضا قوله تعالى:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾﴾[3] حيث تحوي هذه الجمل الخبرية أفعالا كلامية غير مباشرة هي الأمر في آمنوا وجاهدوا، إيذانا من الله بوجوب الامتثال لأمره وتمّ تحويلهما إلى الخبر بالجملتين: "تؤمنون بالله"، "وتجاهدون".

كما أشار السّكاكي لمواضع أخرى يتمّ فيها إيراد الطّلب في مقام الإخبار بمعنى العدول عن الخبر الذي يقتضيه المقام إلى الطّلب، وذلك لكون الجملة الجديدة تحمل معنى قضويا تعجز الجملة الخبرية عن حمله وأدائه، يقول السّكاكي:« ومن الجهات المحسنة لإيراد الطّلب في مقام الخبر، إظهار معنى الرضا بوقوع الدّاخل تحت لفظ الطّلب إظهارا إلى درجة كأن المرضِي مطلوب قال كثير:

---

[1] مفتاح العلوم، ص433.

[2] البقرة: 83.

[3] الصف:10، 11.

أَسِيئِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لاَ مَلُومَةَ»[1] [بحر الطّويل]

نلاحظ أنّ الأمر بالإساءة هنا معطوف عليه الأمر بضدّها (الإحسان)، تأكيدا أنّ المراد ليس تخيير المخاطَب بين الفعل والتّرك وإنّما « المعنى الكامن في البنية العميقة الذي يكشف عنه ظاهر السّياق هو"إنْ أَسَأْتِ إلينَا أوْ أَحْسَنْتِ لاَ نَلُومُكِ»[2]؛ فأيّا ما اخترت الإساءة أو الإحسان فأنا راض به كلّ الرضا، لذلك عامليني بما شئت منهما وانظري هل تتفاوت حالي معك في الحالين. فشدة هُيام الشّاعر بمحبوبته جعل الإحسان والإساءة عنده يتساويان فأبلغها ذلك، بفعل إنجازي طلبي هو الأمر لكنّ الجملة تحمل في مضمونها قوة إنجازية غير مباشرة هي الإخبار، وقد عدل عن استخدام فعل الإخبار مباشرة للدّلالة على المبالغة في تساوي الأمر عنده حيث نجده هو الذي يدفع محبوبته لذلك يقول السّكاكي:« كلّ ذلك لتوخي إظهار مزيد الرّضى بأي ما اختارت في حقه من الإساءة أو الإحسان أو توخي نفي أن يتفاوت جوابُهُ بتفاوُتِهِ وُقُوعًا وعدم وقوع»[3]فينفي بذلك أيّ احتمال للكذب يمكن أن يحمل عليه قوله، وكل هذه معان لا تتحقق بإنجاز أفعال كلامية مباشرة غرضها الإخبار ولذلك أخرج الشاعر كلامه لا على مقتضى الظّاهر ليتناسب مع ما يقتضيه المقام والقصد من الكلام، وترك للمتلقّي فرصة فهم غرضه من الكلام من خلال السّياق العام وهو جوهر ما أشار له جون سيرل J.Searl الذي يرى أنّ « النّموذج التّفسيري لما هو غير مباشر من الأفعال الكلامية يتضمّن نظرية الأفعال الكلامية وبعض المبادئ العامة للمشاركة في الحديث، وخلفيّة من المعلومات الواقعية الأساسية المشتركة بين المتكلم والمتلقي كما أنّه يفترض مقدرة من المتلقي على إقامة الاستدلالات»[4].

---

[1] مفتاح العلوم، ص434.

[2] محمد صلاح زكي أبو حميدة: البلاغة والأسلوبية عند السكاكي، ص251.

[3] مفتاح العلوم، ص434.

[4] علي محمود صبحي الصاف: في البراغماتية، الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، ص125.

يتبيّن من خلال كلّ هذا أنّ التّعبير عن الأخبار قد يجري على مقتضى الظّاهر وقد يكون على خلاف مقتضى الظاهر، والبليغ هو الذي يعطي لكل موقف حقه،«والذكي الأريب هو القادر على وضع كل شيء في مكانه اللائق والمناسب، وهو الذي يغوص في أعماق نفس الإنسان الذي يخاطبه فيفهم ما يعتلج فيها، ويدور في حناياها وحينئذ يختار الكلمة المناسبة لهذا الإنسان وذلك مقتضى الحال»[1]

وهذا لعمري من صميم البحث التّداولي ذلك أنّه يقوم على مراعاة موقف السّامع النفسي ومقامه، مما يضطر المتكلّم إلى تعديل الكلام والتّصرف فيه بما يتلاءم مع الموقف الجديد ويجعل الكلام يؤدّي الوظيفة التّواصلية المنوطة به1 ، وهو ما يعرف بـ«التّعالق بين الوظيفة والبنية»[2].

فإذا خرج الكلام على مقتضى الظّاهر مع مراعاة حال المخاطب يعدّ إنجازا لأفعال كلامية مباشرة في حين يكون أداء الكلام على خلاف مقتضى الظّاهر إنجازا لأفعال كلامية غير مباشرة، لأنّ المتكلّم حينها يكون قد استشرف نفسيّة متلقّيه وراعى حاله غير الظّاهرة في المقام، ليصل إلى إخراج كلامه على مقتضى تلك الحال وإن كانت على خلاف مقتضى الظّاهر، وهذا ما يدلّ على مراعاة لأوضاع غير لسانية لا تظهر على مستوى البنية السّطحية للكلام وإنّما يتمّ الوصول إليها على مستوى البنية العميقة، ممّا يعني أنّ هناك علاقة متينة بين قصد المتكلّم، ومقام المتلقّي ونفسيّته ولذلك أكّد السّكاكي ضرورة مراعاة مقتضى الحال، وهو ما تركّز عليه اللّسانيات التّداولية في أبحاثها، ممّا يعني أنّ السّكاكي في حديثه عن مقتضى الظّاهر(فعل كلامي مباشر)، وخروج الكلام لا على مقتضى الظاهر(فعل كلامي غير مباشر)، وما يترتّب عن ذلك من مراعاة للمقام ونفسية متلقي الخطاب، كان يحمل في ذهنه مظاهر تداولية مهمّة تسيّر أفكاره ومباحثه، وتتجلّى بوضوح

[1] بكري شيخ أمين: البلاغة العربية في ثوبها الجديد علم المعاني، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الجزء1، ط7، ص70.

[2] مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص95.

في اهتمامه بالأوضاع النّفسية والذّهنية التي تؤطّر الفعل الكلامي الإنجازي فتجعله تارة فعلا كلاميا إنجازيا مباشرا، وتارة أخرى فعلا كلاميا إنجازيا غير مباشر من خلال مراعاة حال المتلقّي ومقامه لا الظّاهرة فقط، وإنّما حتى الباطنية الكامنة في نفسه وذهنه، ممّا يجعلنا نقول أنّ الوصف اللّغوي في المفتاح جاء شاملا لجميع أوضاع اللغة ومستوياتها اللّغوية (صوت وصرف ونحو وبلاغة ودلالة)، وحتى غير اللّغوية النفسية والذهنية، ومقامات الكلام كله، وهو ما حذا ببعض الباحثين إلى وصف لسانيات السّكاكي باللّسانيات الشمولية.[1]

ونصل من خلال هذا المبحث إلى أنّ إقرار السّكاكي بتحوّل الدّلالات المباشرة لأساليب التّعبير إلى دلالات غير مباشرة حينما يتم الخروج عن مقتضى الظّاهر، وفق معطيات سياقية، إنّما هو مؤشّر مهمّ لإدراكه طبيعة فعل الكلام الإنجازي غير المباشر.

ب- أبعاد نظرية أفعال الكلام في قانون الطلب:

الكلام بصفة عامة ينحصر في مسلكين اثنين: خبر وإنشاء[2]، فيتصل الخبر بإفادة المخاطب بمضمون إخباري لم يكن له علم به من قبل(فائدة الخبر) أو يكون له علم به ويسمّى لازم الفائدة، ويكون لهذا المضمون صورة في الواقع الخارجي يردّ إليها ويحكم عليه في ضوئها بالصّدق أو الكذب، أمّا الإنشاء فيكون مجردا من المرجع الخارجي« وتنحصر دائرته في البناء اللّغوي ذاته بحيث تتحقق الفائدة الدلالية ابتداء، دون الرجوع إلى الواقع الخارجي، فهو يلقى إلى المتلقي ليستدعي مطلوبا ما، لم يكن حاصلا وقت الطّلب»[3] وبالتالي فهو لا يحتمل الصّدق أو الكذب، لكونه لا يلقي معلومة للمخاطب.

---

[1] ينظر: محمّد الصغير بنّاني: المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، ص41.

[2] فالخبر والإنشاء مثلما سبقت الإشارة يعدّان« ثنائية محورية في النظرية الدلالية التراثية(...) تتمركز على مفهوم الأعمال اللغويّة»، خالد ميلاد الإنشاء في العربية بين التّركيب والدّلالة، دراسة نحوية تداولية، ص30.

[3] محمد صلاح زكي أبو حميدة، البلاغة والأسلوبية عند السّكاكي، ص191.

وقد تمت الإشارة في المبحث السّابق إلى كون السّكاكي، بعد تحديده لعلم المعاني قسّمه إلى قانون للخبر وقانون للطلب، وجعلهما يفترقان باللاّزم المشهور وهو احتمال الصدق والكذب[1] ليحدّد بعدها مرجع الخبرية المتمثّل في حكم المخبِر بمفهوم لمفهوم ويرادفه في العربية "الإسناد الخبري"[2]، في حين أنّ مرجع الطّلب هو«عدم الحكم بمفهوم لمفهوم لا نفيا ولا إثباتا»[3] فأبو يعقوب السّكاكي يجعل الطّلب قسيما للخبر، وأصلا من أصلي خواص تراكيب الكلام، مهمّة علم المعاني، حيث لاحظ أنّ دراسة خواص تراكيب الكلام موقوفة على التّعرض لتراكيبه « بتعيين ما أصل لها وسابق في الاعتبار...والسّابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان: الخبر والطّلب»[4]

واقتصر السّكاكي في باب الإنشاء على الإنشاء الطّلبي فقط دون غيره من الإنشاء غير الطّلبي، ربّما لكون الطّلب تتولد عنه معان تستفاد من السّياق وينتقل فيه من الدّلالات الحقيقية إلى الدّلالات المتحوّلة عنها بما يكسب الكلام قيما جمالية وتداولية مهمّة.

وقد قيّد السّكاكي صحة الطّلب بشرطين يتّضحان من قوله « لا ارتياب في أنّ الطلب من غير تصوّر إجمالا أو تفصيلا، لا يصحّ وأنه يستدعي مطلوبا لا محالة ويستدعي فيما هو مطلوبه أن لا يكون حاصلا وقت الطّلب»[5]

فالشرط الأول: هو أن الطلب يجب أن يشتمل على تصور للأشياء في الخارج دون الحكم بأمر على أمر« والتّصور إجمالا هو تصور النّسبة بين شيئين من غير حكم أو تصورها على سبيل الشّك أو الإمكان، أمّا التّصور تفصيلا فهو تصوّر الأشياء أو الكليات

---

(1) ينظر: مفتاح العلوم، ص253.

(2) يبدو أنّ السّكاكي أخذ هذا المصطلح (الحكم) من عند المناطقة. ينظر: خالد ميلاد: الإنشاء في العربية، ص331.

(3) خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، ص331.

(4) السّكاكي: مفتاح العلوم، ص251؛ وخالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التّركيب والدّلالة، ص330.

(5) نفسه، ص414.

مفردة كتصور أحد طرفي النسبة في الذهن»[1] وأما الشرط الثاني فهو أن الطلب يستدعي مطلوبا لا يكون حاصلا وقت الطلب.

وتتبدى ظاهرة الأفعال الكلامية الإنجازية المباشرة وغير المباشرة في هذا القسم (قانون الطلب) بوضوح من خلال أبواب الطّلب التي حصرها السّكاكي في: التّمني والاستفهام والأمر والنّهي والنّداء.

فهذه الأبواب متى أجراها المتلفّظ بالخطاب على أصلها، ووفق شروط كل باب منها في سياقاتها المناسبة، تولد عنها أفعال كلامية إنجازية مباشرة تفيد: التّمني والاستفهام والأمر والنّهي والنّداء بمعانيها الأصلية، لكنّه قد يتولّد عنها حين يمتنع إجراؤها على أصل استعمالها معان أخرى و أغراض تستفاد من السّياق؛ بمعنى أنّ أنماط الطّلب الخمسة (الأفعال الإنجازية المباشرة) بأغراضها الأصلية (التمني والاستفهام والأمر والنهي والنداء) يمكن أن تتحول بمعونة قرائن معيّنة لإنجاز أفعال كلامية غير مباشرة تناسب مقتضى الحال، إذا ما تم خرق أحد شروط إجرائها على الأصل في استعمالها، وبالتّالي تتعدّد وظائفُها التّداولية بحسب سياق الاستعمال فينشأ ما يسمّى بـ "الاستلزام الحواري" L'implication conversationnelle، ولذلك سنرجئ الحديث عن الأفعال الكلامية غير المباشرة التي تستفاد من خروج أفعال الطّلب إلى معان مستلزمة من السّياق للمبحث القادم تجنّبا للتّكرار، ونكتفي في هذا المقام بالحديث عن الأفعال الكلامية الإنجازية المباشرة.

لقد قسّم أبو يعقوب السّكاكي الأفعال الكلامية الإنجازية إلى نوعين:

- نوع لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول.
- ونوع يستدعي فيه إمكان الحصول.

[1] خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص332.

يقصد بالأول التّمني وبالثّاني باقي أنواع الطّلب (الاستفهام والنّهي والأمر، النّداء) يقول: «والطّلب إذا تأملت نوعان نوع لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول، وقولنا: لا يستدعي أن يمكن أعمّ من قولنا يستدعي أن لا يمكن، ونوع يستدعي فيه، إمكان الحصول»[1].

ثم قسّم السّكاكي النّوع الثاني إلى قسمين: قسم يكون لطلب حصول في الذهن ممثلا في الاستفهام، وقسم يكون لطلب الحصول في الخارج، ويشمل: الأمر والنّهي والنّداء، وفيه قسمان: طلب ثبوت تصور في الخارج يعني به الأمر والنداء، وطلب انتفاء تصور ويعني به النّهي وهي كلّها أفعال كلامية إنجازية مباشرة إذا كانت بحسب أصل الاستعمال.

ويمكن توضيح هذه الأقسام استنادا إلى الشكل التالي:[2]

الطلب (الأفعال الإنجازية المباشرة في قانون الطلب)

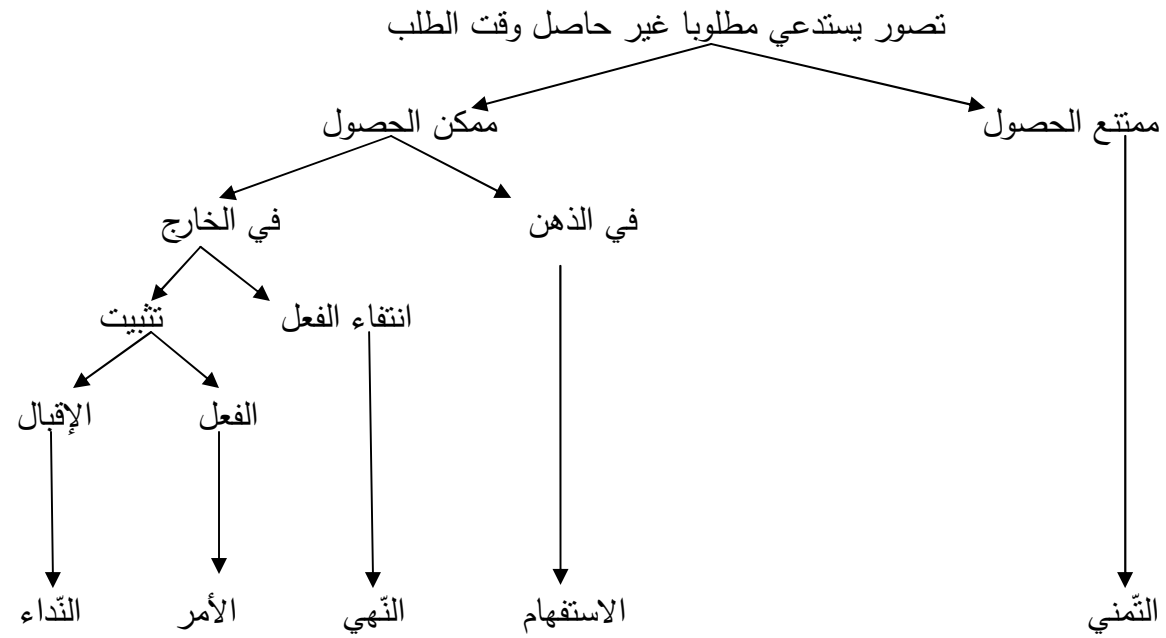

[1] مفتاح العلوم، ص414.

[2] خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص332،333؛ وينظر :أحمد المتوكل:اللسانيات الوظيفية،ص98.

يمثّل هذا المخطط تصنيفا لأهم الأفعال الكلامية الإنجازية المباشرة عند السكاكي، وأهم شروطها الإنجازية، كي تؤدي أغراضها التّواصلية بحسب الأصل في المفتاح، ومعلوم أنّ«عبارة الفعل اللّغوي الإنجازي في الأبحاث الدّلالية والتّداولية المعاصرة[تدل] على الحدث أو الفعل L'acte الذي يحققه المتكلم عن طريق استعمال ملفوظ من ملفوظات الألسنة الطبيعية داخل مقام تخاطبي معين»[1]، ومن هذه الملفوظات الطبيعية ما أشار إليه السّكاكي من أفعال إنجازية مباشرة وغير مباشرة.

ومعلوم أنّ "بول غرايس" P.Grice كان قد اقترح تنميطا خاصا للعبارات اللغوية المباشرة لتفيد معاني مباشرة، وهي المدلول عليها بصيغة الجملة ذاتها، وتشمل:[2]

أ-المحتوى القضوي: ممثلا في مجموع معاني مفردات الجملة مسندا بعضها إلى بعض.
ب-القوة الإنجازية الحرفية: وهي القوة الدلالية المؤشّر لها بأدوات أو ألفاظ تصبغ الجملة بصبغة تداولية تزيد درجة حدّتها وتضعف بحسب قصد المتكلم وحال السّامع منها: الاستفهام والأمر والنّهي والدّعاء والقسم والإخبار.

وبحسب معايير "سيرل"Searl فإنّ الأفعال الإنجازية الطّلبية بما تحويه من قوى إنجازية (تمن واستفهام وأمر ونهي ونداء) تصنّف ضمن الإعلانيات والتّوجيهات والالتزاميات وهي تختلف في درجة شدتها أو في قوتها الإلزامية فهناك أفعال إنجازية أقل إلزامية من أفعال أخرى وهناك أفعال غير ملزمة تماما، وهو ما يتناسب مع مفهوم أوستين Austine "القوة الكلاميّة fillocutionnary force[3] ويتوقف تحقيق هذه الأفعال الإنجازية على بعض القواعد التأسيسية، كان قد عني بها أيضا أبو يعقوب السّكاكي، وهو بصدد الحديث

---

[1] إدريس سرحان: طرق التّضمين الدّلالي والتّداولي في اللّغة العربية وآليّات الاستدلال،(أطروحة مقدّمة لنيل دكتوراه الدّولة)،شعبة اللغة العربيّة وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، المغرب،السنة الجامعية:2000/1999، ص340.

[2] ينظر: علي محمود حجي الصراف: في البراغماتية: الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، ص99.

[3] ينظر: عمر بلخير: تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، ص173.

عن شروط أداء أفعال الطلب لمعانيها وأغراضها بحسب أصل الاستعمال فيها، وهذا ما سيتمّ توضيحه.

أ/ التّمني: يشكّل التّمني عند السّكاكي النّوع الأول من أنواع الطلب، يطلب فيه المتكلم ما هو ممتنع الحصول مع علمه بعدم حصول ما يتمنى، فهو أن« تطلب كون غير الواقع فيما مضى واقعا فيه مع حكم العقل بامتناعه»[1] فيشترط في وقوع التمني على حقيقته أن يكون المتمنىّ غير متوقع حصوله بالنسبة للمتكلم أو ممكن الحصول في المستقبل البعيد. وأن يكون التمني متعلّقا بالمستقبل.

وأما أداة التمني الرئيسة فهي "ليت" بحسب السّكاكي:« اعلم أنّ الكلمة الموضوعة للتمني هي ليت وحدها»[2]، فإذا ما توفرت كل هذه الشروط فإن الفعل الكلامي الإنجازي الناتج هو فعل التّمني ويفيد معناه مباشرة، أمّا إذا اختل أحد هذه الشروط فسيخرج التّمني إلى دلالات وأغراض تواصلية أخرى تستلزم من السياق والأدوات المستخدمة فيه نحو: النّدم والتّحسر.

ب/الاستفهام: يختلف الاستفهام عند السّكاكي عن باقي أنواع الطّلب(أمر، نهي،نداء)في كونه طلبا لحصول شيء في الذّهن يقول:« والفرق بين الطّلب في الاستفهام وبين الطّلب في الأمر والنّهي والنّداء، واضح فإنّك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج ليحصل في ذهنك نقش له مطابق وفيما سواه تنقش في ذهنك ثم تطلب أن يحصل له في الخارج»[3]

فالاستفهام عند السكاكي طلب لحصول ما في الخارج في الذهن، فيصدر من شاك أو جاهل شيء ما، يطلب ارتسامه في ذهنه، موجه نحو المستقبل، ولذلك قيّده السّكاكي بأن لا يكون حاصلا وقت الطّلب، وفي إمكان المخاطب (المسؤول) الإجابة عن سؤال الاستفهام

---

[1] السّكاكي: مفتاح العلوم، ص415.

[2] نفسه، ص418.

[3] نفسه، ص415، 416.

على الأقل في نظر المستفهِم (السّائل)، مع شرط إرادة هذا الأخير الاستفهام عن شيء يهمّه وبعنيه أمره، وتلك هيّ بإجمال شروط إجراء الاستفهام على حقيقته.

وبالتعبير التّداولي الحديث، الاستفهام فعل كلامي إنجازي مباشر، إذا ورد بحسب أصل استعماله « "طلب حصول"– "في الذهن"– لغير حاصل –"ممكن الحصول"– "يهم المستفهم" و"يعينه شأنه"»[1]،ويمكن اختصار آليّات إجراء الاستفهام على أصله في شروط ثلاثة:

-عنصر الزّمان: فيكون الاستفهام في المستقبل.

- عنصر الإمكان: أن يكون في إمكان المسؤول الإجابة عن استفهام السّائل.

-عنصر الإرادة: أن يريد المستفهِم حقيقة الاستفهام، ويكون أمر المستفهَم عنه يعنيه.

فإذا تم استيفاء هذه الشروط تم إنجاز الفعل الكلامي منه بصيغته الإنجازية المباشرة ويسمّى استفهاما حقيقيا، ويصنّف بحسب "ج. أوستين J.Austine وسيرل Searl في خانة التّوجيهيّات، أمّا إذا تولّدت عنه أغراض تواصلية أخرى حين خروجه عن أصل الاستعمال فيصنّف بحسب دلالاته الإنجازية الجديدة.

وللاستفهام عند السّكاكي قسمان: طلب تصور وطلب تصديق، ولكل قسم أداة أو أكثر تختصّ به، وتؤدّي معناه، ويُقصد بالأوّل(طلب التّصور) « طلب حصول صورة الشيء في العقل بسيطا أي له طرف واحد، والثاني [طلب التّصديق] هو طلب حصول نسبة بين الشيئين أي له طرفان]»[2].

---

[1] أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص99.

[2] مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص113؛ ومفتاح العلوم، ص418، خالد ميلاد، ص321، 322.

وأدوات الاستفهام في مفتاح العلوم كثيرة عدّدها السّكاكي وبيّن ما يختص منها بالتّصور وما يختص بالتّصديق وما يُطلب بها التّصور والتّصديق معا. وما لا يختص بأيّ منهما[1] ونكتفي بالتمثيل لأشهر أدوات الاستفهام: الهمزة وهل.

- الهمزة: يرى فيها السّكاكي إفادة لطلب التّصور والتّصديق معا فمن دلالاتها على طلب التّصديق قولنا: أحصل الانطلاقُ؟ وأزيدٌ منطلقٌ؟ فتفيد فعلا كلاميا إنجازيا غرضه الاستفهام عن الانطلاق بصورة عامة في الأوّل، وعن انطلاق زيد أم لا في الثانية، وتكون الإجابة إمّا بنعم في الإثبات ولا في النفي، ومن دلالاتها في طلب التّصور قولنا: أَدبسٌ في الإناء أم عسل، فيطلب تعيين المفرد دبسٌ أم عسلٌ في الإناء.[2]
- هل: لا يطلب بها عند السّكاكي إلاّ التّصديق يقول:« و(هل) من النّوع الثاني لا تطلب به إلا التّصديق كقولك: هل حصل الانطلاق؟ وهل زيد منطلق»[3] فالأداة "هل" يطلب بها التصديق فقط(تعيين النّسبة بين شيئين) فتنجز فعلا كلاميا غرضه الاستفهام، مطلوبا به التصديق.

فالفرق بين استفهام التّصور واستفهام التّصديق أنّ استفهام التّصديق « تكون الإجابة عليه عن طريق التكرار وينوب عنه حرف الجواب، فإذا سألت: هل جاء زيد؟ فالإجابة: نعم [قد جاء أو لا [لم يأت]...وأمّا استفهام التّصور فإنّ كلّ أداة من أدواته تسأل عن شيء معيّن يكون ذكره هو الإجابة»[4]

فاستفهام التّصور إدراك للمفرد أو لأحد أجزاء الجملة مسندا أو مسندا إليه أو أحد متعلقات الجملة وذلك نحو: أزيد أم عمرو قائم؟ فالسؤال عن القائم زيد أم عمرو(مفرد)، فلا

---

(1) ينظر :السكاكي: مفتاح العلوم، ص418.

(2) ينظر: نفسه، ص418، 419.

(3) نفسه، ص419.

(4) حسام أحمد قاسم: تحويلات الطلب ومحدّدات الدلالة، مدخل إلى تحليل الخطاب النبوي الشريف، دار الآفاق العربية القاهرة، ط1، 2007، ص114، 115.

تتحقق الإجابة إلاّ بالتّعيين والتحديد، بينما استفهام التصديق إدراك للنسبة أو هو إدراك للحكم أو نفيه فيُستفهم به عن حصول الشيء من عدمه، ويكثر في الجمل الفعلية[1] ومثاله: أزيد قائم أم قاعد؟ فالسؤال بمعنى: هل يثبت القيام لزيد أم ينفى عنه؟ ولذلك تكون الإجابة بنعم أو لا، وعليه فالفرق بينها أنّ استفهام التصور إدراك لمعنى المفردات واستفهام التصديق إدراك لنسبة الشيء نفيا أو إثباتا.

وبتعبير اللّسانيين التّداوليّين، فإنّ الاستفهام بقسميه يعدّ فعلا كلاميا استعلاميا يقوم بإنجاز وظائف تواصلية مهمة إذا ما جاء وفق شروط إجرائه على أصله فيحافظ حينها على هوّيته الإنجازية، وقد يخرج إلى أغراض تواصلية أخرى في حالة خرقه شروط إجرائه على الأصل.

ج/ الأمر: الأمر في عرف البلاغيّين والنّحاة طلب لإيقاع الفعل وإيجاده، وهوّ نقيض للنّهي يكون استعماله على وجه الاستعلاء كي ينبئ عن الفعل المعبّر عنه والمستدعي له.

والأمر عند السّكاكي فعل كلامي إنجازي يتضمّن طلبا للحصول في الخارج، حيث يعرفه بأنّه« طلب لحصول ثبوت متصوّر»[2] وله عدّة صيغ اسميّة وفعليّة وحرفيّة أداتية تتّضح من قول السّكاكي:« للأمر حرف واحد وهو اللاّم الجازمة في قولك ليفعل(...) والأمر في لغة العرب عبارة عن استعمالها [يعني لام الأمر الجازمة]، نحو: لينزل، وانزل، ونزالِ "وصه "على سبيل الاستعلاء»[3]

---

[1] ينظر: قصي سمير العزّاوي: التصور والتصديق في أسلوب الاستفهام دراسات بلاغية لآيات قرآنية (http://www.alukah.net/Sharia، 2011/10/07، الساعة: 09:52)

[2] السّكاكي: مفتاح العلوم، ص415.

[3] نفسه، ص428.

فالسّكاكي يرى أن للأمر أداة واحدة يتحقق بها فعله الإنجازي هي اللاّم الجازمة إضافة إلى تحقّقه بصيغة فعل الأمر المباشرة نحو: انزل، حيث يحوي الفعل في طيّاته قوة إنجازية مباشرة للأمر وأمّا صيغ الأمر الاسمية فمنها: أسماء الأفعال نحو: صَهْ.

ولا يتحقق الفعل الإنجازي المباشر للأمر عند السّكاكي، إلاّ من خلال تصوّر تداولي يتمثّل في مراعاة حالة المتكلم ومنزلته بالنّسبة للمخاطب، ولذلك يشترط السّكاكي "الاستعلاء" كي يتحقّق بصيغة مباشرة يقول:« ولا شبهة في أنّ طلب المتصوّر على سبيل الاستعلاء يورّث إيجاب الإتيان على المطلوب منه ثم إذا كان الاستعلاء ممن هو أعلى رتبة من المأمور استتبع إيجابه وجوب الفعل بحسب جهات مختلفة، وإلاّ لم يستتبعه، فإن صادفت هذه أصل الاستعمال بالشّرط المذكور أفادت الوجوب وإلاّ لم تفد غير الطّلب، ثّم إنّها تولّد بحسب قرائن الأحوال ما ناسب المقام»[1].

ممّا يعني أنّ الفعل الكلامي الإنجازي في الأمر يتحقق من خلال إتيانه على أصل استعماله وذلك إذا جاء خاضعا لجملة من القواعد اللسانية والتّداولية، فأما القواعد اللسانية فنحو: [2] –أن يكون الفعل تاما ودالاّ بصيغته المستعملة على الأمر أو بالأداة اللاّم الجازمة.

وأمّا القواعد التّداولية فترتبط بوضعية كل من المتكلّم والسّامع، إذ لابد لتحقيق الفعل الإنجازي الأمري من شرط "الاستعلاء" بالنسبة للمتكلم كي يحقق غرضه الإنجازي من فعل الأمر، وإلاّ فإن الفعل كما يرى السّكاكي قد يولّد أغراضا إنجازية أخرى بحسب قرائن الأحوال والمقام فيفيد الفعل الإنجازي المتولّد: الدّعاء إذا استعمل على سبيل التضرع وكان توجه الخطاب الأمري من الأقل درجة إلى الأكثر منزلة، ويفيد السّؤال أو الالتماس إذا تساوى المتخاطبان في المنزلة، بيد أنّ« الأصل الأسلوبي للأنواع الثلاثة الأولى (الأمر والدّعاء والالتماس) هو أسلوب الأمر وصيغته اللّغوية المعروفة(...) أمّا الدّعاء والالتماس وغيرهما

[1] السّكاكي: مفتاح العلوم، ص428.

[2] ينظر: عمر بلخير: تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النّظرية التداولية، ص174.

فهي أغراض تواصليّة ووظائف خطابية تؤدّى بصيغة الأمر، أو صيغة النهي على مقتضى قاعدة خروج الأسلوب عن مقتضى الظاهر»[1].

ويضاف إلى شرط "الاستعلاء" وجوب توفر شرط قدرة المتكلم على إصدار الأمر وإرادته فعل ذلك، وبحسب تصنيف علماء اللّسانيات التّداولية (جون سيرل J.Searl) و(ليفنسونLivensen)،و(ج براون braown) مثلا فإنّ الأمر جزء من الأفعال التوجيهية[2]، يهدف إلى توجيه المتلقّي نحو سلوك معيّن والتّأثير فيه، ولم يختلف المحدثون في تحديد الفعل الإنجازي المباشر من صيغة الأمر وتحديد حالات خروجه إلى دلالات وأغراض تواصليّة خطابيّة يقتضيها المقام، عمّا جاء به السّكاكي، من تحليلات للفعل الطّلبي "الأمر"، والمعاني المتولّدة من خروجه من أصل الاستعمال.

د/ النهي: يرى فيه السّكاكي فعلا طلبيا يستدعي مطلوبا فيه إمكان الحصول مثله مثل الأمر والنّداء لكنّه يختلف عنهما في كون النّهي طلب انتفاء تصور في الخارج، ويكون الفعل الإنجازي المباشر منه إذا جاء بحسب أصل الاستعمال كذلك، فالسّكاكي يرى أنّ النّهي يتحقق به غرضه الإنجازي، إذا جاء بحسب أصل الاستعمال مثل الفعل الإنجازي المباشر من الأمر وما الفرق بينهما إلاّ من حيث كون الأمر طلبا لثبوت متصور والنّهي طلب لانتفاء متصور[3]، وأمّا الأداة اللّغوية التي يتحقّق فيها النّهي فهي واحدة "لا الناهية" التي تدخل على الفعل المضارع، يقول: « للنّهي حرف واحد وهو(لا) الجازم في قولك لا

(1) مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص108.

(2) ينظر: عبد الهادي بن ضافر الشهيري: استراتيجيات الخطاب، ص339.

(3) ينظر: السّكاكي، مفتاح العلوم، ص415.

تفعل: والنّهي محذوّ به حذو الأمر في أنّ أصل استعمال: لا تفعل، أن يكون على سبيل الاستعلاء بالشّرط المذكور، فإن صادف ذلك أفاد الوجوب وإلاّ أفاد طلب التّرك فحسب»[1].

فالنّهي عند السّكاكي يكون مباشرا على حقيقته إذا استعمل بحسب الأصل فتمّت مراعاة شروط تحقّقه، فيأتي بأداة النّهي الجازمة "لا"، ويكون غير حاصل وقت الطّلب بمعنى توفّر شرط الزّمن فيكون في الحاضر أو المستقبل لا الماضي إضافة لشرط "العلو والاستعلاء" مثل الأمر لأنّه يميّز النهي عن الدلالات المتحولة عنه مثل: الدّعاء والالتماس والتّهديد ولكي يفيد وجوب طلب الكف عن الفعل من جهة أخرى، وإلاّ فإنّه سيفيد التّرك وهي شروط تداولية أساسا كما هو بيِّن.

وبمنظور"سيرل" فإنّ النّهي فعل كلامي إنجازي ينتمي إلى صنف "التّوجيهات" Derectives، وصيغته "لا تفعل" ويكون فعلا كلاميا إنجازيا مباشرا إذا ورد بحسب أصل الاستعمال(صيغته والاستعلاء والزمن)، فإن اختلّ أحد الشّروط تولّد عن النّهي أفعال كلامية غير مباشرة تنجز من خلال صيغة النّهي لتأدية أغراض تواصلية مختلفة كالدعاء والإلتماس والتهديد والخبر، ويوضّح هذه الأغراض سياق الاستعمال.

ومن خلال هذا يتضح أن النّهي والأمر ينتميان إلى الأفعال الكلامية الإنجازية Actes locutoires فهما صيغتان تتضمّنان إنجازا لأفعال عديدة مباشرة وغير مباشرة إلاّ أنّ إنجازها ضمني، يحمل معنى الدّعوة وفيه تأثير في المتلقّي وتوجيه له نحو سلوكات معينة (بعد حجاجي).

هـ/ النداء: يتجلى البعد الطّلبي للنّداء في كونه طلبا من المتكلّم للمخاطَب بالانتباه إليه وتخصيصه بالخطاب دون غيره، فالنّداء عند السّكاكي يقتضي إقبال المنادى بسمعه نحو

[1] يقصد السكاكي "بالشرط المذكور" الإحالة إلى ما أورده في مقدمة حديثة عن الطّلب من حيث كونه يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطّلب وأن النّهي من النوع الثاني فيه، الذي يُستدعى فيه إمكان الحصول، (ينظر: حسام أحمد قاسم: تحويلات الطّلب ومحدّدات الدّلالة، ص83).

من ناداه، فهو إذن بالتّعبير التّداولي الحديث فعل كلامي إنجازي غرضه دعوة المنادى بالإقبال عليه، يقول السّكاكي في معرض حديثه عن ثبوت المتصور في الخارج « كقولك في الأمر: قم، وفي النّداء يا زيد، فإنّك تطلب بهذين الكلامين حصول قيام صاحبك وإقباله عليك في الخارج»[1]، ويتم الفعل الإنجازي منه بأدوات النّداء: الهمزة، وأي لنداء القريب، والياء وباقي الأدوات لنداء البعيد.

وقد تتحوّل دلالة الفعل الإنجازي من النّداء لأغراض بلاغية عديدة نتيجة الإخلال بقواعد إجرائه على أصله، كأن لا يقصد به طلب الإقبال أو أن يستخدم أدوات نداء القريب للبعيد أو العكس، فينجز حينها أفعالا كلامية غير مباشرة تستفاد دائما من السّياق، كالإغراء والاستغاثة والتّعجب والتّوجع كما في نداء الأطلال.[2]

ومنه فإن أساليب الطلب من: أمر ونهي ونداء واستفهام وتمن، تعد أفعالا كلامية إنجازية مباشرة، وتحمل دلالاتها الحرفية من خلال صيغتها المباشرة، إذا ما أجريت بحسب أصل استعمالها (وفق شروطها الإنجازية الحرفية)، لكنها قد تخرج لأغراض تواصلية مختلفة إذا لم تجر بحسب مقتضى الظاهر، فتفيد إنجاز أفعال كلامية غير مباشرة.

وتشترك هذه الأفعال الإنجازية عند السّكاكي في معنى الطلب الذي يقتضي الفعل أو ما ينوب عنه من أدوات، نحو لام الأمر أو لا النّاهية أو حرف الاستفهام أو النداء أو ليت على أنّ« الطّلب في الحقيقة هو طلب تثبيت ما ليس ثابتا في اعتقاد المتكلم من علاقات رابطة بين طرف الإسناد الذي يتعلّق به عمل المتكلم وهو طلب تحكمه إرادة المتكلّم إنشاء أثر في الكون بواسطة اللغة وعن طريق مخاطب تشتدّ درجة التّوتر بينه وبين المتكلم أو تضعف بحسب طبيعة الطّلب وقوّة الإرادة، وبحسب المقامات والأحوال التي يتولّد عنها

[1] السّكاكي: مفتاح العلوم، ص415.

[2] ينظر: عبد السلام هارون: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2001، ص17.

الطّلب»[1] أو بحسب قرينة الحال، كما يرى السّكاكي، فلا تختلف الأفعال الإنجازية الطلبية التي أوردها السّكاكي إلاّ من حيث شدّة التوتر الذي يكون بين المتلفِّظ بالخطاب وسامعه وبمعايير سيرل فإنّ الفرق بين هذه الأفعال الإنجازية المباشرة يكمن في درجة الشّدة في تحقيق الغرض المتضمّن في القول من جهة، والقوة الإنجازية التي تحملها كل صيغة أو أداة لغوية.

فالفعل الكلامي الإنجازي في: الأمر والنّهي والاستفهام يكون أقوى من حيث درجة الشّدة منه في النّداء والتّمني، ذلك أنّ نسبة حضور المخاطَب في التّمني ضعيفة جدا مقارنة بغيره من الأفعال الطّلبية مما يقرّبه إلى الخبر أكثر من الطّلب وبالتّالي تضعف شدّة التّوتر بين المتكلّم والمخاطَب فيه.

أما النّداء فهو طلب للإقبال، لكنّه أقل حدّة من الأفعال: الأمر والنّهي والاستفهام لما تتضمّنه هذه الأخيرة من إستراتيجية توجيهية مباشرة ذات قوة إنجازية عالية في طلبها القيام بالفعل أو الكف عنه.

وبصفة عامة فالملفوظات الطّلبية (الإنشائية) تنجز في حقيقتها أحداثا حيث إنّ المتكلم حينما يستعملها يحقق فعلا وينجز حدثا ويمكن تحديد أهم مميزات الأفعال الكلامية الإنجازية في قانون الطلب عند السّكاكي في الآتي:[2]

1- تتجلى حقيقة الأفعال اللغوية الإنجازية كالأمر والنّهي والوعد والاستفهام... في أنها أفعال أي أحداث تهدف إلى تحويل واقع الأشياء وبناء واقع جديد.

---

[1] خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية ص184، 185.

[2] إدريس سرحان: طرق التضمين الدلالي والتداولي في اللغة العربية وآليات الاستدلال، ص342.

2- إن الأفعال الإنجازية الطلبية في المفتاح، أفعال اصطلاحية مؤسساتية لا يكمن تحقيقها بنجاح إلا وفق شروط إنتاجية معينة، وداخل مقامات خطابية مناسبة وذلك لما يترتب عن إنجازها من حقوق وواجبات.

3 – إن الأفعال الإنجازية أفعال قصدية لذا فإنّ إدراك المخاطَب لأيّ منها يقتضي إدراكه للقصد الخاص الذي يرمي إليه المتكلم.

4 – إن الأفعال الإنجازية عموما أفعال سياقية ومقامية، حيث يؤدي السّياق اللّغوي المرافق والمقام الاستعمالي دورا أساسيا في تمكين المخاطَب من تحديد الفعل الإنجازي المقصود للمتكلم، لذا فإن عدم التّوافق بين الفعل الإنجازي المدلول عليه بواسطة المؤشرات اللغوية وبين السّياق أو المقام يؤدي إمّا إلى توليد فعل إنجازي آخر غير مباشر إذا كان المقام يزكي هذا التوليد وإمّا اعتباره فعلا لغويا لاغيا.

هذا وتضطلع الأساليب الطّلبية (الإنشائية) بدور هام في العملية الحجاجية نظرا لما توفّره من إثارة، وما تستدعيه من عواطف وأحاسيس فهي « لا تنقل واقعا ولا تحكي حدثا فلا تحتمل تبعا لذلك صدقا أو كذبا وإنّما تثير المشاعر، وتشحن من ثمة بطاقة حجاجية هامة لأن إثارة المشاعر ركيزة كثيرا ما يقوم عليها الخطاب الحجاجي»[1]، وهوّ ما يعكس مظهرا تداوليا آخر في المفتاح هوّ التفات السّكاكي لحجاجية الأساليب الطّلبية ودرجات شدّتها.

ويمكن الآن أن نصل من خلال عرضنا لقانوني الخبر والطلب عند السّكاكي إلى أنّهما يتّفقان في كثير من المعطيات مع ما جاء به أوستين Austine وسيرل Searl في نظريتهما للأفعال الكلامية الإنجازية، حيث إنّ الأفعال الإنجازية المباشرة بحسب اصطلاح "سيرل" تكون متحقّقة عند السّكاكي في فعل الإخبار وبخاصة في أضرب الخبر الابتدائي والطّلبي والإنكاري، وفي التّمني والاستفهام والأمر والنّهي والنّداء« إذا كانت تشتق من صيغ الجملة

[1] سامية الدريدي: الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة بنيته وأساليبه، عالم الكتب الحديث جدار للكتاب العالمي، الأردن، ط1، 2008، ص139، 140.

التي تنجز هذه الأفعال القولية مع عدم الخروج من مقتضى الظاهر»[1] أي أنّ إنجاز الفعل المباشر يكون في حالة مطابقة معنى الجملة لقصد المتكلم، فتكون الجملة إنجازية مباشرة إذا وردت على مقتضى الظاهر وبحسب أصل الاستعمال، فإذا لم ترد كذلك تولّدت عنها أفعال كلامية إنجازية غير مباشرة تستفاد من سياق الكلام ويكون المعنى النّاتج هو المعنى المستلزم خطابيا.

ثانيا: أفعال الكلام ومستويات تحليل اللّغة عند السّكاكي(منطق اللّغة):

اتضح في الفصل الأوّل أنّ السّكاكي، في إطار مشروعه لعلم الأدب، كان يهدف إلى إقامة نظرية تتكامل فيها مستويات تحليل الجمل والنصوص، وتضمن سلامة الأداء اللّغوي؛ فغايته من وراء ذلك الاحتراز عن الخطأ في الكلام وتطبيقه على ما يقتضي الحال ذكره، ومعرفة وجه الإعجاز اللّغوي للقرآن الكريم.

وقد وصل في سبيل تحقيق ذلك إلى تحديد ثلاثة مستويات للّغة يتمّ من خلالها التّعبير عن الأغراض والمقاصد والتلفّظ بالخطابات في المقامات المختلفة، وهذه المستويات تسيِّر منطق اللّغة في تحليل العبارات والتّراكيب، وتتمثّل في: مستوى أصل اللّغة أو مستوى المعنى النّحوي، ومستوى مقتضى الظّاهر، ومستوى مقتضى الحال.

أ- **المستوى الأوّل(أصل المعنى):** يتمثّل في استعمال الألفاظ بمعانيها الحقيقية وتركيبها تركيبا نحويا صحيحا يخرجها عن حكم النّعيق، كما يقول السّكاكي، بغض النّظر عن مطابقتها لمقتضى الحال أم لا ، ويتكوّن هذا المستوى عند السّكاكي من ألفاظ يتلفّظ بها بحسب أوزان اللغة وصيغها بدلالاتها الوضعيّة، وتمثل هذه الألفاظ موادّ لتكوين الجمل التي

[1] علي محمود حجي الصراف: في البراغماتية الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، ص103.

تؤدّى بها المعاني، ومرجع هذا المستوى المعايير الصّرفية والنّحوية بحيث لو نقضها المتكلّم خرج ما يتلفّظه عن كونه لغة مفهومة[1].

فالمستوى الأوّل هو ما يضمن سلامة الأداء اللّغوي للألفاظ من حيث أصواتُها وصيغها ومعانيها المعجميّة، وتركيبها تركيبا نحويا سليما ومرجع ذلك علم الأصوات وعلم الصّرف وعلم النّحو والمعجم(القسم الأوّل من المفتاح)، ولا يلتفت في هذا المستوى لمطابقة الكلام لمقتضى الحال من عدمها، وإنّما المهمّ حمله لمعنى مفيد يخرجه عن حكم النّعيق، وينزّل منزلة أصوات الحيوانات الصّادرة عن محالّها.

ب_ المستوى الثّاني(مقتضى الظّاهر): يتم في هذا المستوى استعمال« الجملة بمعناها النّحوي الأصلي المتبادر إلى الفهم »[2].

وقد عدّ السّكاكي هذا المستوى أسفل مرتبة البلاغة لكونه أدنى مستوى يفيد معاني مباشرة ذات دلالات وضعيّة إذا نقص منها شيء نزّلت منزلة أصوات الحيوانات[3]، ولذلك جعل هذا المستوى أصلا في مراعاة مطابقة الكلام لمقتضى الحال وسمّاه إخراجا على مقتضى الظّاهر، نحو ما نجده في التّراكيب الواردة في رواية ابن الأنباري عن جواب المبرّد لسؤال الكندي؛ إذ لكلّ تركيب معنى خاص يتبادر إلى الفهم عند سماعه في أضرب الخبر الثلاثة(ابتدائي وطلبي وانكاري) يسمّى أصل المعنى[4]، فإذا تمّ استعمال هذا المعنى الأصلي المتبادر إلى الفهم بحسب مقتضى الظّاهر نكون قد انتقلنا إلى المستوى الثّاني من مستويات تحليل الجملة عند السكاكي، حيث تتنزّل فيه التراكيب بحسب مقتضى الظاهر،يقول

---

(1) ينظر: منطق اللغة عند السّكاكي وجون أوستين، ص76.

(2) نفسه.

(3) ينظر: السّكاكي، مفتاح العلوم، ص526.

(4) منطق اللغة عند السكاكي وجون أوستين، ص76.

السكاكي:« وإخراج الكلام في هذه الأحوال على الوجوه المذكورة يسمى إخراج مقتضى الظّاهر»[1].

ج- المستوى الثالث(مقتضى الحال): يتّضح من اسمه أنّه يقوم على استعمال الجملة بحسب ما يقتضيه الحال، فقد يقتضي أن تكون تراكيب اللغة على مقتضى الظّاهر وقد تكون على خلاف مقتضى الظّاهر مع تفاوت الاستعمال في درجته البلاغيّة حتى يبلغ كما يقول السّكاكي درجة الإعجاز العجيب الذي يدرك ولا يمكن وصفه[2].

فمراعاة مقتضى الحال هو الأساس الذي تقوم عليه تراكيب الكلام البليغة في نقلها مقاصد المتكلّمين للآخرين وإفادتهم بها، بخاصة حين خروج الكلام لا على مقتضى الظّاهر، فيكون للكلام تأثير ووقع في نفس متلقيه بحسب درجة مراعاته.

فالمستويات الثلاثة تمثّل طرائق للتعبير عن الأغراض والمقاصد في المقامات المخصوصة للّغة العربية حاول السكاكي تحليلها وتحديدها، ولذلك نرى أنّ مقارنة نظرية أفعال الكلام العامّة "لأوستين" و"سيرل" بما جاء به السّكاكي في المفتاح، تكون مع هذه المستويات الثلاثة أدق وأشمل نظرا لإحاطتها بمستويات تحليل الجمل كلّها وهوّ ما هدف إليه "أوستين" و"سيرل" في تحليلاتهما لنظرية أفعال الكلام؛ فإذا«أردنا مقارنة نظرية الأفعال الكلاميّة بآراء السّكاكي، ينبغي لنا أن لا نكتفي بقوله في التّمييز بين الخبريّة والطّلبية بل لا بدّ لنا من شروع هذه المقارنة في مستوى أعم وهو مستوى تحليل اللّغة ككل لأنّ نظريّة الأفعال الكلاميّة وضعها أوستين لتحليل ظاهرة اللّغة ككل»[3].

فالمقارنة إذن تكون واضحة وشاملة بين هذه المستويات التي تأتي عليها الجمل في اللغة العربيّة كما بيّنها السكاكي من جهة، وأقسام الفعل الكلامي الكامل Acte de

---

(1) السّكاكي، مفتاح العلوم، ص259.

(2) نفسه، ص526.

(3) منطق اللّغة عند السّكاكي وجون أوستين، ص127.

discours intégral الثّلاثة من جهة أخرى؛ فعل القولActe locutoire، والفعل المتضمّن في القولActe illocutoir ، والفعل النّاتج عن القولActe perlocutoire.

فيظهر أنّ مستوى أصل المعنى عند السّكاكي يقابل فعل القول عند أوستين من حيث كونه(أصل المعنى) تلفّظا بالألفاظ بحسب المعايير الصّوتية والصّرفية والنّحوية كما أشار السّكاكي، وهو بتعبير أوستين« النّطق ببعض الألفاظ والكلمات أي إحداث أصوات على أنحاء مخصوصة متّصلة على نحو ما بمعجم معيّن ومرتبطة به ومتمشّية معه وخاضعة لنظامه»[1].

فمستوى أصل المعنى عند السكاكي أو فعل القول عند أوستين، يمثّلان إنتاجا للأصوات وفق الأحكام النّحويّة والصّرفية والمعجميّة التي تكوّن جملا مفيدة تخرج بها عن حكم النّعيق،« بقطع النّظر إلى ما فعله أحد في تعبيرها عند أوستين أو بقطع النّظر إلى استعمالها على مقتضى الحال أم لا عند السّكاكي»[2].

في حين نجد مستوى مقتضى الظّاهر يقابل الفعل المتضمّن في القول عند أوستين في شقّه الإنجازي المباشر؛« فإنّهما استعمال الجملة لشيء اصطلاحي اشتملت عليه الجملة بمحض صيغتها وتركيبها عند أوستين أو استعمالها بمعناها النّحوي الأصلي المتبادر إلى الفهم عند السّكاكي»[3]، فيتفقان في الدّلالة على المعنى الصّريح المباشر، ويختلف مستوى مقتضى الظّاهر عن الفعل المتضمّن في القول في عدم دلالته عن الفعل الكلامي الإنجازي غير المباشر، لأنّه يدخل عند السّكاكي في القسم الثّالث ومثاله أنّ جملة من قبيل "افعل" أو "لا تفعل" معناها الاصطلاحي المتبادر إلى الفهم هوّ الأمر والنّهي على التّرتيب وبدلالتهما المباشرة دون النّظر في المعاني الثّواني التي قد تخرج إليها الجملتان كما أن هناك فرقا في

---

(1) أوستين: نظرية أفعال الكلام العامّة، ص116؛ وينظر :أحمد المتوكّل،اللّسانيات الوظيفيّة، ص20.

(2) منطق اللّغة عند السّكاكي، ص128.

(3) نفسه.

تحليلهما التفصيلي لتلك الأفعال والمستويات حيث نجد أوستين يصل في حديثه عن الأفعال الكلامية إلى جعلها خمسة أصناف هي: الحكميّات والإجرائيات والالتزاميات والسّلوكيات والبيانيّات ومن خلال هذه الأصناف تتعدّد الأفعال الكلاميّة داخل اللّغة[1].

أمّا السّكاكي فنجده يقسّم الجملة في أدائها لمعانيها الأصلية إلى قانوني الخبر والطّلب؛ يشمل الخبر ثلاثة أضرب(ابتدائي وطلبي وإنكاري) ويضمّ الطّلب الأمر والنّهي والاستفهام والنّداء والتّمني.

وفي هذا الصّدد ينبغي الإشارة إلى أنّ أوستين «عدّ الفعل في التعبير فعلا ذا تأثير اصطلاحي مثل جملة "أعد أن أفعل كذا وكذا" ففي تعبير فعل القائل،الوعد وأثّر فعله هذا في التزام نفسه بفعل الموعود»[2]، وهو ما ينطبق على قول القائل: "قبلت" في عقد النّكاح حيث يترتّب عنه أفعال معيّنة هيّ إقامة رابطة زوجية تلزمه بواجبات اتجاه زوجته مثل النفقة وهذا ما حذا بأوستين إلى القول بأنّ للفعل المتضمّن في القول تأثيرات اصطلاحية لغوية، بينما لا يرى فيها السّكاكي أي تأثيرات اصطلاحية إلاّ في الأمر والنّهي حيث يؤثّران بالإيجاب على المخاطَب من ناحية القيام بالفعل أو الكف عنه وتركه[3]،حيث يرى السّكاكي أنه غير اصطلاحي لغوي في عبارة النّكاح مثلا«بل يتوقف على وضع غير لغوي من الشّارع أو من العقل فوجوب نفقة الزّوجة على الزّوج التّابع لتعبير الزّوج بعبارة "قبلت" مثلا ليس تأثيرا اصطلاحيا لغويا ضمّنته[تضمّنته] العبارة بل هو تأثير شرعي يتأصّل من وضع الشّارع وكذا في سائر عقود المعاملة»[4]

---

[1] ينظر:أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة،ص173؛ ومنطق اللغة عند السّكاكي وأوستين، ص114، و129–130.

[2] منطق اللغة عند السّكاكي، ص130.

[3] ينظر: مفتاح العلوم، ص428،429.

[4] منطق اللغة عند السّكاكي، ص130.

فهناك إذن اتّفاق بين مستوى مقتضى الظّاهر والفعل المتضمّن في القول من جهة دلالتهما على الأفعال الكلامية الإنجازية المباشرة، واختلاف من حيث عدم تضمّن مستوى مقتضى الظّاهر عند السّكاكي للفعل الكلامي الإنجازي غير المباشر حيث يدخل عنده في القسم الثّالث مستوى مراعاة مقتضى الحال.

والجملة في مستوى مقتضى الحال عند السّكاكي قد تأتي بحسب مقتضى الظّاهر حتى تتناسب مع مقتضى الحال وقد يفرض مقتضى الحال أن تكون على مقتضى الظّاهر فإذا كانت بحسب مقتضى الظّاهر فإنّها تقابل عند أوستين الفعل الكلامي الإنجازي المباشر فتقترب في المفهوم من النّوع الثّاني من الأفعال الكلامية المتضمّنة في القول، وإذا كانت مراعاة مقتضى الحال تقتضي أن تكون لا على مقتضى الظّاهر فإنها تفيد أفعالا كلاميّة إنجازية غير مباشرة تفهم من السّياق وتعمل على تغيير منظور المتلقي إلى الواقع ونقله إلى مستوى المعاني الثّواني والدّلالات العقليّة الاستلزامية التي تفهم بمعونة السّياق كما أشرنا، فتحمل في طيّاتها تأثيرات على السّامع(المتلقي) لما تتركه من وقع في نفسه، ويكون ذلك في علمي المعاني والبيان، فتُوسم في الأوّل "بإجراء الكلام لا على مقتضى الظّاهر" ، وفي الثّاني "بالدّلالات العقلية الاستلزامية".

وبذلك فإنّها تقابل عند أوستين الفعل النّاتج عن القول في شقّه الإنجازي غير المباشر مع دمج الفعل الناتج عن القول معه، فالسكاكي يرى أن إجراء الكلام لا على مقتضى الظاهر يحمل في ذاته تأثيرا يهزّ القرائح و ينشّط الأذهان ممّا يجعله أوقع في نفس السّامع و أشدّ تأثيرا له يقول:« وهذا النّوع أعني نفث الكلام لا على مقتضى الظّاهر متى وقع عند النّظار موقعه استهشّ الأنفس و آنق الأسماع و هزّ القرائح ونشّط الأذهان»[1]، وهو ما جعل أرباب البلاغة كما يقول السّكاكي يستكثرون منه في محاوراتهم، و أمّا في علم البيان فيتحقّق في الدّلالات العقلية الاستلزامية في المجاز والكناية بخاصة، ذلك أنّه يجعل من

[1] مفتاح العلوم، ص 263.

المتلقّي مشاركا في إنتاج المعنى من خلال تفاعله مع معطيات النّص اللغوية بحثا عن مقاصد المتكلم من خطابه في مستوى المعاني الثواني مستعينا بالسّياقين اللّغوي وغير اللّغوي.

فالسّكاكي لم يغب عنه أثر الفعل الكلامي في نفسية السّامع مثلما يشير أحد الباحثين[1] و إنّما جعله في مستوى مقتضى الحال مع الفعل الكلامي الإنجازي غير المباشر شيئا واحدا لا يمكن فصله .

و يمكن إجمال حديثنا السّابق في الآتي:

قسّم السّكاكي الجملة إلى ثلاثة مستويات: أوّلها مستوى أصل المعنى حيث يتمّ استعمال الجملة بمعانيها الحقيقية وتركيبها تركيبا نحويا سليما يخرجها عن حكم النّعيق دون النّظر في مطابقتها لمقتضى الحال أم لا، فينصبّ الاهتمام على النّطق السّليم والتّركيب السليم، والثّاني مستوى مقتضى الظاهر، ويتمّ فيه استخدام الجمل بمعانيها المباشرة والحرفية المتبادرة إلى الفهم من أوّل مرّة فتتحقّق فيه أفعال كلامية إنجازية مباشرة، والثّالث مستوى مقتضى الحال ويشمل جانبين إمّا أن يكون التعبير فيه بحسب مقتضى الظّاهر، والحال هنا كما سبق بيانه في المستوى الثاني، إنجاز لأفعال كلامية مباشرة، وإمّا أن تقتضي مراعاة مقتضى الحال نفث الكلام لا على مقتضى الظّاهر ودفع المتلقي للخطاب إلى المشاركة في إنتاج المعنى بمعونة السّياق، وبالتالي يفيد هذا المستوى إنجازا لأفعال كلاميّة غير مباشرة بتعبير "أوستين" و"جون سيرل" وله في الوقت نفسه وقع على نفسيّة المتلقي وأثر فيه وهو الجزء الذي يدخل فيه ما سمّاه أوستين بالفعل النّاتج عن القول(الفعل التّأثيري).

ومن خلال هذا نجد أنّ هناك توافقا بين مستويات تحليل الجملة عند السّكاكي وأفعال الكلام عند "أوستين" من جهة واختلافا من جهة أخرى، فيتّفق مستوى أصل المعنى عند

[1] منطق اللغة عند السّكاكي، ص131.

السّكاكي مع ما قصده أوستين بفعل القول، كما يتّفق مستوى مقتضى الظّاهر مع الفعل المتضمّن في القول في شقّه الإنجازي المباشر ، دون الدلالة على الفعل الكلامي غير المباشر إذ يدخل عند السّكاكي في المستوى الثّالث مقتضى الحال في جزئه الثاني (خروج الكلام لا على مقتضى الظّاهر) وهو المستوى الذي يضمّ أيضا ما قصده أوستين بالفعل النّاتج عن القول(الفعل التأثيري) لما يتركه من أثر في السّامع، حيث يرى السّكاكي أنّه لا يمكن فصله لأنه متى خرج الكلام عن مقتضى الظّاهر نشّط الأذهان واشتد تأثيره، والجدول التالي يحاول رصد كل ذلك:[1]

مستويات تحليل الجملة عند "السّكاكي"	أقسام الفعل الكلامي عند "أوستين"
أصل المعنى استعمال الألفاظ بمعانيها الحقيقية وتركيبها مجرّد تركيب نحوي صحيح بقطع النّظر إلى مطابقتها لمقتضى الحال أم لا.	**فعل القول Acte locutoire** التّلفظ بأصوات معيّنة حتى تمثّل مفردات لغويّة مرتّبة ترتيبا نحويا يحمل معنى معيّن.
مستوى مقتضى الظّاهر استعمال الجملة بمعناها النّحوي الأصلي المتبادر إلى الفهم لبعضه تأثير اصطلاحي نحو ما في الأمر والنّهي(الفعل الإنجازي بمعناه الحرفي).	**الفعل المتضمّن في القول Acte ilocutoire** استعمال الجملة لفعل شيء اصطلاحي اشتملت عليه الجملة بمحض صيغتها وتركيبها، ولهذا الاستعمال تأثير اصطلاحي (الفعل الإنجازي الصّريح).
مستوى مقتضى الحال إما أن يكون على مقتضى الظأهر وقد سبق بيانه. . ..... 2-على خلاف مقتضى الظّاهر: استعمال الجملة في غير معناها النّحوي الاصلي المتبادر إلى الفهم بحسب ما يقتضيه الحال، مع التّأثير في المتلقي بتغيير وجهة نظره للواقع وإقناعه.	**Acte de parole direct** يقابل الفعل المتضمّن في القول في شقّه الإنجازي غيرالمباشر. ..... **Acte de parole indirect** يقابل الفعل المتضمن في القول في شقّه الإنجازي غير المباشر

[1] ينظر: منطق اللغة عند السّكاكي، ص138.

يقابله عند السكاكي إجراء الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ضمن مستوى مقتضى الحال.	الفعل الناتج عن القول(فعل التأثير) **Acte perlocutoire** استعمال الجملة لفعل شيء غير اصطلاحي له تأثير على المتلقي.

ويجب التّنويه إلى فكرة مهمّة مفادها أنّنا لا نروم تحميل النصوص أكثر مما تطيق بل الهدف وضع مقارنة لنتائج تحليل السّكاكي لمنطق اللغة العربية بتحليلات الغربيين والنّظر في مدى وجاهة الأولى مع تأكيد استحالة المطابقة الكلّية بين الدّرسن العربي والغربي، وهوّ ما يبدو واضحا في الجدول حيث نجد الاتفاق في جوانب معيّنة والاختلاف في أخرى ولعلّ مردّ الخلاف بين الرّجلين يعود لاختلاف الثّقافتين وخصوصيّة كل مجتمع لغوي إضافة إلى اختلاف المنطلقات والبواعث على البحث اللغوي؛ فالسكاكي يجعل من منطلقات بحثه معرفة وجوه إعجاز القرآن الكريم وتلقي مراد الله سبحانه وتعالى مع الاحتراز عن تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره في عصر فلتت فيه الملكات؛ فمنطلقه ديني وبلاغي تعليمي، في حين نجد منطلق أوستين فلسفيا لغويا يستند إلى مبادئ الفلسفة التّحليلية، ومنه« فالسّكاكي عالم بلاغي ينظر إلى اللّغة من ناحيّة بلاغيّة فركّز في بحثه في إشكاليات حسن العبارة ووضوح دلالتها ووقوعها تأثيرا في نفس السّامع، والغاية المقصودة ممّا سمّاه بعلم الأدب هوّ الاحتراز عن الخطأ في الكلام العربي ومعرفة وجه الإعجاز اللّغوي للقرآن الكريم»[1].

وأمّا "أوستين" فهو فيلسوف تحليلي منطلقه لغوي فلسفي ينظر للّغة من ناحية تحليلية فتمركز اهتمامه في إشكاليات صدق القضية وعلاقة اللّغة بالواقع في محاولة لدحض المغالطة الوصفية لفلاسفة الوضعية المنطقية، وأثر كل ذلك في حياة الإنسان اليوميّة داخل المجتمع، فسمّى منهج بحثه ب"علم الظّواهر اللّغوية Linguistique phénoménologie.

[1] منطق اللغة عند السّكاكي، ص120؛ وينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص38،وص526.

فالظّاهر من خلال هذه المقارنة أن السكاكي في توصيفه لمنطق اللّغة العربيّة يقترب كثيرا من تحليلات أوستين لنظرية أفعال الكلام العامّة بخاصة وأن الهدف من التحليلين هو وضع نظرية عامة للوصف اللساني،تكون أكثر شمولية ودقة تمكن دارسها ومتعلّمها من تحقيق الكفاية الأدبية عند السكاكي ، أوما يسمّى في اللسانيات التداولية والوظيفية بالكفاءة التّداولية. ممّا يدعّم فكرتنا بوجود مظاهر تداولية كثيرة عند السّكاكي تحتاج إلى إعادة النّظر فيها وبعثها من جديد لتأخذ مكانتها بين الأبحاث اللسانية الحديثة والمعاصرة.

ثالثا: دور السّياق في تحقيق مقاصد المتكلّمين في المفتاح:

يعدّ السّياقContexte أحد أهم المرتكزات التي تستند عليها اللّسانيات التّداولية في دراستها للّغة أثناء الاستعمال ، وهو أداة إجرائية بدأ الاهتمام بها والتّنظير لها مع علم الدّلالة اللّغوي La Semantique pragmatique ، ثمّ عمّق البحث فيه علماء اللسانيات الاجتماعية واللسانيات التداولية فأخذ مسارا أعمق في التحليل وبعدا أكبر تجاوز فيه الجانب اللغوي المحض واتّسع ليشمل السياق الاجتماعي والنفسي والثقافي وظهر علماء يقسّمون التّداولية إلى ثلاث درجات تتحدّد على أساس درجة تشغيلها له،بخاصة تداولية الدرجة الثالثة (أفعال الكلام) التي تشتغل على توظيف السياق بعمق في تحليلاتها بحيث[1]؛ يؤدي السّياق دورا هاما في كشف مقاصد المتلفّظ بالخطاب وتوضيح نواياه الظاهرة والخفية من أجل إفادة السّامع معنى يتوخّاه من خطابه، ثمّ إنّ للسياق مجالات معرفية متعدّدة تتوزّع «عبر فضاءات معرفية كثيرة منها ما هو مرتبط بالمتكلّم والمتلقي وشروط الإنتاج اللّغوي والزّمان والمكان(...) وغيرها».[2]

---

[1] ينظر:علي آيت أوشان، السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة، مطبعة النّجاح الجديدة، الدار البيضاء المغرب، ط1، 2000، ص16.

[2] علي آيت أوشان، السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة، ص16،17.

وإنّ السياق نوعان: سياق لغوي contexte verbal، وسياق مقامي context situationnel؛ أمّا الأول فيتعلّق بالجانب التركيبي للّغة من حيث تحديد معنى الوحدات اللغوية انطلاقا ممّا قبلها وما بعدها وهو المعنى الذي أشار له "جون ديبوا" Jean DUBOIS في" قاموس اللسانيات وعلوم اللسان"(Dictionnaire de linguistique) «نسمي السّياق أو السّياق القولي مجموعة النّصوص التي فيها تتموضع(تتحدّد) وحدة لغوية معيّنة، أي العناصر التي تسبق والتي تلحق هذه الوحدة(محيطها) »[1]

إنّه مجموع العلاقات الدّاخلية التي تتحكّم في دلالة النّص وتمنح وحداته معناها السّياقي في حين يقصد بالسّياق المقامي عند جون ديبواJean DUBOIS« مجموع الشروط الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يتحدّد بها ملفوظ أو خطاب. إنّها المعطيات المشتركة للمرسل والمتلقّي حول الحالة الثّقافية والنّفسية والخبرات والمعارف لكلّ واحد منهما»[2]

وقد أشار الباحث" تمام حسان" إلى تعرّض البلاغيين العرب للسّياق بنوعيه وتحليلهم له في إطار معالجتهم لفكرة"لكل مقام مقال" فوجد أنّهم سبّاقون في ذلك للدّرس الأوربي بزمن كبير يقول:« ولقد كان البلاغيون عند اعترافهم بفكرة المقام متقدّمين ألف سنة تقريبا على زمانهم لأن الاعتراف بفكرتي المقام والمقال باعتبارهما، أساسين متميزين من أسس تحليل المعنى،يعتبر الآن من الكشوف التي جاءت نتيجة لمغامرات العقل المعاصر في دراسة اللّغة»[3]، وهو ما أسهم في إثراء البلاغة العربية بمظاهر لسانية وغير لسانية تدرس من خلالها اللّغة أثناء الاستعمال، ممّا جعلها تتقاطع مع الدّرس التّداولي في مباحث عديدة أثبتها عدد من العلماء المعاصرين واعترفوا بوشائج القربى بين البلاغة العربية واللسانيات التداولية نحو صلاح فضل الذي يقول :« ويأتي مفهوم التداولية ليغطي بطريقة منهجية منظّمة

(1) - Jean DUBOIS et autres : Dictionnaire de linguistique,larouss , Paris 1999, p : 116.

(2) – ibid, p : 116.

(3) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2004، ص337.

المساحة التي كان يشار إليها في البلاغة القديمة بعبارة(مقتضى الحال) وهي التي أنتجت المقولة الشهيرة في البلاغة العربية(لكل مقام مقال)».[1]

ولعل هذا ما نجده واضحا عند أبي يعقوب السكاكي في المفتاح، حيث عني بظاهرة السّياق أيّما عناية حتى أنّ فكرة "مقتضى الحال" كانت تؤطّر عمله في كثير من مباحث المفتاح فجعل منها أساسا لمعرفة قصد المتكلّم من خطابه وتحديدا له سواء في إجراء الخطاب على أصله الاستعمال فيعبّر المتكلّم عن قصده بحسب مقتضى الظّاهر أو في تجاوز ذلك لمعان ثوان يجري فيها الكلام لا على مقتضى الظّاهر، والمقام هو الذي يضمن سلامة المعنى وتحقق الفائدة لدى السّامع، ولذلك عدّ الباحث "عبد الملك مرتاض" مصطلح "مقتضى الحال" عند السّكاكي يكافئ دلاليا في اللسانيات الحديثة مصطلح" تداولية اللغة" يقول:« ونلاحظ أن مفهوم السّياق البلاغي تتنازعه نزعتان اثنتان إحداهما "المرجع" وإحداهما الأخرى "تداولية اللّغة" أو ما في حكمه أو ما يطلق عليه أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي (ت626هـ) مقتضى الحال».[2] ففكرة مقتضى الحال والمقام أو السياق عموما، بما يضمّه من صفات للمتكلم وعاداته ومقاصده وإشاراته الجسمية، وكذا السامع وصفاته وعاداته ومستواه، والزمان والمكان..، ذات أبعاد تداولية بارزة تظهر من خلال إسهامها في تحديد دلالة الفعل الكلامي الإنجازي المباشر وغير المباشر وفهمها، وهو ما أكده جون "أوستين" بقوله:« إن مسألة الأغراض والمقاصد في التّلفظ بالعبارة وما يحتف بها من سياق قرائن الأحوال،هي مسألة لها خطرها وشأنها».[3]

فعلى المتكلّم أثناء تعبيره عن قصده مراعاة قرائن الأحوال ومقامات الكلام وإصدار كلامه بحسب المقتضى كي يضمن لقصده الوصول وتحقيق الفائدة لدى السّامع،لأنّ السامع

---

[1] بلاغة الخطاب وعلم النّص، ص26.

[2] نظرية البلاغة، ص166.

[3] جون أوستين، نظرية أفعال الكلام العامّة، ص65.

يستند للمقام وقرائن الأحوال في كشف المعنى المقصود من الكلام، وذلك في عملية عكسية يقوم بها، يكون للسّياق فيها دور فعال في توجيهه لمقاصد المتكلم من خطابه.

وتتبدى عناية السّكاكي بفكرة مقتضى الحال أو المقام[1]من خلال ربطه الصّياغة اللّغوية(صرفية ونحوية) بالسّياق والمقام، ممّا جعل مقياس الكلام عند السّكاكي في باب الحسن و القبول، بحسب مناسبة الكلام لما يليق به(مقتضى الحال)؛« فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم فحسن الكلام تجريده من مؤكّدات الحكم وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام تحلّيه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة. وإذا كان مقتضى الحال طي ذكر المسند إليه فحسن الكلام تركه وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذا إن كان المقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره، وإن كان المقتضى إثباته مخصصا بشيء من التّخصيصات فحسن الكلام نقله على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدّم ذكرها»[2].

فالذي يلاحظ على حديث السّكاكي السّابق هو تعدّد مقتضيات نظم الكلام و تنوّعها فالمتكلّم ليس حرا تماما في إنتاجه لجمله وخطاباته ، حيث يخضع إلى مقام السّامع وما يكتنفه من أحوال حتى يحقّق الفائدة المرجوّة من تلفّظه بالخطاب مستعينا بما تقدّمه له البلاغة من تراكيب بليغة وتصوّرات فنّية تساعده على نقل مقاصده في مختلف الظروف والأحوال، وعلى أساس ذلك يكون حسن الكلام، فتحذف عناصر من الجملة إن اقتضى المقام الاختصار و تثبت عناصر أخرى في مقام آخر.

---

[1] لا يختلف مفهوم المقام عن مفهوم الحال ويشمل« مجموعة الاعتبارات و الظروف و الملابسات المحيطة بالنشاط اللغوي و تؤثر فيه بحيث لا تتجلى دلالة الكلام إلا في ظلّها» التهاوني: كشّاف اصطلاحات الفنون، وضع حواشيه أحمد حسن منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1991، المجلد3، ص574.

[2] مفتاح العلوم، ص257،256. لقد تمّ نقل النّص كما هو رغم طوله للضرورة المنهجية والمعرفية.

والبليغ هو الذي يتقن التّصرف في كل المقامات والأحوال، ولذلك يجب أن يكون متوسّعا في العربية ووجوه استعمالها في المقامات المختلفة فيعرف ما يصلح في كل مقام من المقامات، وهو ما ينعكس في صياغته اللّغويّة.

واستنادا لهذا السّياق بنوعيه المقالي والمقامي ينطلق المتلقي في كشف قصد المتلفّظ بالخطاب، حيث تشكل أدوات النص اللغوي وخواصه التركيبية إضافة لما يكتنف النص من أحوال، قرائن مساعدة في كشف المقاصد والأغراض التّواصلية للكلام فإذا« كان كلّ متكلم باللغة إنّما يهدف بكلامه إلى غرض ما و ينحو في كلامه نحو مقصد ما، فإنّ كلامه يحمل غرضه ومقصده في ثناياه و يصبح الدّور الأساسي للمتلقي هنا أن يقوم بعملية في اتجاه معاكس خائضا في نصّ الكلام ليصل إلى مراد المتكلم»[1]

فالمتلقي يستند إلى معطيات السّياق و المقام في بحثه عن قصد القائل (المتكلّم) بخاصة إذا كانت القوة اللّزومية متّسعة بحيث تتجاوز معاني المفردات التي يتركّب منها القول معجميا ودلاليا.

وبالعودة إلى نصّ السّكاكي السّابق نجد أنّ ما أجمل الحديث فيه عن الأحوال والمقتضيات قام بتفصيله في باب المعاني في أربعة فنون كالآتي: في تفصيل اعتبارات الإسناد الخبري، ثم في تفصيل اعتبارات المسند إليه ثم تفصيل اعتبارات المسند والرابع في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والإيجاز و الإطناب، وجعل من فكرة مقتضى الحال بما تضمّه من سّياقات و مقامات، الأساس الذي تدور عليه مباحث علم المعاني السابقة كلها.

ولعلّ مردّ ذلك عند السّكاكي إلى م تتّسم به فكرة مقتضى الحال من مرونة بحيث لا تقيّد المتلفظ بالخطاب بقوالب وأنماط معينة، وإنّما تفتح له مجال الاختيار للتّعبير عن مقاصده فيوظّف من التّراكيب وخواصّها ما يراه مناسبا لما يكتنف الكلام من ظروف

[1] خالد عبد الرؤوف الجبر: "معالجة المعنى في التراث الفكري العربي"، ص114.

وأحوال[1]، وتنعكس بعض جوانبه في ما عبّر عنه السّكاكي بـ" الخروج عن مقتضى الظاهر" أو "الخروج على خلاف مقتضى الظاهر".

من ذلك مثلا ما أورده السّكاكي في دراسته لظاهرة التّقديم والتّأخير حيث يرى أنّه يرتبط ارتباطا وثيقا بالسّياق اللّغوي من جهة و مراعاة مقتضيات الأحوال من جهة أخرى وأنّ هذا التقديم و التأخير يكشف عن قصد المتكلم و غرضه من خطابه، ففي« قوله تعالى: ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدًا﴾[2] يقولون أخّرت صلة الشهادة أولا وقدّمت ثانيا لأنّ الغرض في الأوّل إثبات شهادتهم على الأمم وفي الآخر اختصاصهم بكون الرّسول[صلى الله عليه وسلم] شهيدا عليهم»[3].

فالسّكاكي يشير بوضوح لارتباط التّقديم والتّأخير بالجانب الدّلالي والتّداولي وما يقتضيه من ارتباط ترتيب عناصر الجملة بهذه الطريقة بالمعنى المقصود، استنادا للسياق العام الواردة فيه الآية الكريمة.

ومما يبيّن كذلك عناية السّكاكي بدور السّياق اللغوي في تحديد قصد المتكلم والإسهام في إفادة السّامع معنى ما، تفسيره لآيتين كريمتين على وفق معطيات السّياق يقول:« ولله درّ أمر التّنزيل و إحاطته على لطائف الاعتبارات في إيراد المعنى على أنحاء مختلفة بحسب مقتضيات الأحوال ولا ترى شيئا منها يراعى في كلام البلغاء من وجه لطيف، إلا عثرت عليه مراعى فيه من ألطف وجوه، و أنا ألقي إليك من القرآن عدة أمثلة ممّا نحن فيه لتستضيء بها(...) قال عزّ من قائل في سورة القصص في قصة موسى﴿ وَجَآءَ رَجُلٞ مِّنۡ

---

[1] ينظر: حامد صالح خلف الرّبيعي: مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، ص575

[2] البقرة:143.

[3] السكاكي، مفتاح العلوم، ص 340.

﴿أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ﴾[1] فذكر المجرور بعد الفاعل وهو موضعه، و قال في "يس" في قصة رسل عيسى عليه السلام﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ﴾[2] فقدّم لما كان أهم، يبين ذلك أنّه حين أخذ في قصّة الرسل اشتمل الكلام على سوء معاملة أصحاب القرية الرسل و أنّهم أصروا على تكذيبهم، وانهمكوا في غوايتهم مستشرين على باطلهم، فكان مظنّة أن يعلن السّامع على مجرى العادة، تلك القرية قائلا: ما أنكدها تربة، وما أسوأها منبتا»[3]

فالقصد من تأخير الفاعل في الآية الثانية لفت السّامع (متلقي الخطاب) إلى سوء معاملة أهل القرية للرّسل و تكذيبهم لهم بإصرار، و بالتّالي القصد هو بيان سوء منبت أهل القرية وبغضها ، فكان السّياق اللغوي كاشفا لذلك و دالا على المعنى لتتحقق الفائدة لدى السامع.

وهو ما فتئت تؤكّده اللّسانيات التّداولية، فهذا "أوستين" يرى« أنّ ما نستعمله من ألفاظ ينبغي أن نرجع "في بيان معانيها ولغاية تأويلها" إلى سياق الكلام ومقتضى الحال الذي وقع فيه تبادل التّخاطب اللّساني أو وروده فيه على وجه مخصوص»[4].

هذا بالنّسبة للمتكلّم أمّا السّامع فينطلق، كما أشرنا، من عكس العمليّة حيث تكون دلالة المقال على ضوء المقام، كاشفة لقصد القائل/المتكلّم؛ فكل متكلم باللغة إنّما يهدف بكلامه إلى التّعبير عن قصده مراعيا في ذلك مقامات الكلام و سياقاته؛فينطلق المتكلّم منشئ الخطاب من المعنى إلى المبنى وينطلق المتلقي للخطاب(السّامع)من المبنى إلى المعنى، ويرتكز الطّرفان ضمانا لنجاعة التّواصل بينهما على معطيات السّياق المقالي والمقامي.

---

[1] القصص:20.

[2] يس: 20.

(3) السّكاكي: مفتاح العلوم، ص344.

(4) أوستين: نظرية أفعال الكلام العامّة، ص120،121.

وهو ما يؤكّده "فرانسوا لاترافيري" (François latraverse) حيث يرى أنّ« استعمال اللّغة من منظور التّداولية غائي، فالتّكلم يتم لتحقيق غاية ما أو هدف معيّن أو إشباع حاجة محدّدة أو الحصول على فائدة. فلذا تستعمل اللّغة للأغراض والمقاصد والمآرب ذاتها بصفة فعليّة و عملية في سياقات مختلفة و مقامات متباينة»[1].

ولم يفت السّكاكي تأكيد هذه الفكرة التداولية بكلّ أبعادها حيث نجده وتحت عنوان فرعي" لكل مقام مقال"، يبيّن لنا في نصّ نفيس دور السّياق بنوعيه، وبخاصّة مقتضى الحال، في كشف مقاصد المتكلّمين وتأطيرها أثناء الإنجاز اللّغوي، وكذا دور السّياق في تحقيق الإفادة لدى السّامع منطلقا من معطيات علم النحو (أصل المعنى) ليصل إلى المعاني الثّواني في علم المعاني و ودلالاتها الضّمنية، يقول:« لا يخفى عليك أنّ مقامات الكلام متفاوتة فمقام التّشكر يباين مقام الشّكاية ومقام التّهنئة يباين مقام التّعزية، ومقام المدح يباين مقام الذّم ومقام التّرغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار ومقام البناء على السّؤال يغاير مقام البناء على الإنكار، جميع ذلك معلوم لكل لبيب وكذا مقام الكلام مع الذّكي يغاير مقام الكلام مع الغبي و لكلّ من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر، ثم إذا شرعت في الكلام فلكل كلمة مع صاحبتها مقام ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق، وهو الذي نسمّيه مقتضى الحال»[2].

يصبّ هذا النص القيّم للسّكاكي في صميم اللّسانيات التّداولية ويكشف عن أوضاع لسانية مرتبطة بالصّياغة اللّغوية، وأخرى غير لسانية منها ما يرتبط بالمتكلّم و مقاصده

(1) محمد سويرتي: "اللغة ودلالاتها: تقريب تداولي للمصطلح البلاغي"، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،2000، ص30؛ وخالد عبد الرّؤوف الجبر، "معالجة المعنى في التراث الفكري العربي"، ص114

(2) السكاكي: مفتاح العلوم، ص256.

ومنها ما يرتبط بالسّامع وأحواله والفائدة التي سيجنيها من الخطاب، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد السّكاكي يميز بين: مقامات الكلام و تدل في الأغلب على الأغراض والمقاصد التي يساق لها الكلام نحو التشكّر والتّعزية والتّهنئة والتّرهيب والتّرغيب التي من أجلها ينتج المتلفظ بالخطاب نصه. ومقتضى الحال ويشمل الخصوصيات والاعتبارات القائمة بالكلام فيرتبط بخواص تراكيب الكلام حيث يختار المتكلم من التّراكيب البليغة ما يناسب قصده من الكلام في ظل المقامات والأحوال الخاصّة التي يصدر فيها خطابه[1]. ولذلك فإنّ مقتضى الحال أشد ارتباطا بخواص تراكيب الكلام التي يبحثها علم المعاني كونها أساسا تتحقّق من خلاله مقاصد المتكلم وتتكشف،ولذلك فإنّ علم المعاني« عادة ما يهتمّ بخواص التّراكيب التي تكون دليلا على مقصد المتكلّم وغايته من كلامه، فعلم المعاني عند البلاغيين ليس علم التراكيب بل هو علم خواص التّراكيب»[2] التي توصلنا إلى غرض المتكلّم من كلامه، فالوظيفة التّداولية لعلم المعاني تختص ببناء الحدث اللغوي(المقال) من خلال اختيار التراكيب المناسبة والمقام. واختيار قوانين النّحو الملائمة وتنظيم المحتوى بطريقة منطقية تتّسق ضمن عملية الاتّصال اللّغوي بأكملها.

وما تركيز السّكاكي على دور السياق بنوعيه في كشف مقاصد المتكلّمين من خلال ما توفره البلاغة العربية إلاّ من أجل الوصول إلى الغاية الأسمى من مشروعه لعلم الأدب وهو« الشّغف بالتّلقي لمراد الله تعالى من كلامه»[3] والوقوف «على تمام مراد الحكيم تعالى وتقدّس»[4]، فمقتضى الحال عند السّكاكي أن يكون الكلام مصادفا لما يليق به من قصد

(1) ينظر:جميل عبد المجيد، البلاغة والاتصال، ص34، 35؛ وسعد عبد العزيز مصلوح: في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، ص78، 79.

(2) نور الهدى باديس : بلاغة الوفرة و بلاغة الندرة، ص14

(3) السكاكي: مفتاح العلوم، ص38.

(4) نفسه، ص249.

ومقام، وهو الأمر الذي يدعو المتكلّم إلى اعتبار خصوصيّة ما تناسب قصده من كلامه في ذلك المقام، وتلك الخصوصيّة هيّ مدار عناية علم المعاني ووظيفته.

ويشير السّكاكي في نصه السابق الذي يكشف عن كثير مما يتبناه اليوم المشتعلون في حقل الدلالة والأسلوبية ولسانيات النص والتّداولية، إلى أنّ بنية الخطاب اللغوي تختلف بحسب مقاصد المتكلمين و تغييرات المقام و لذلك كان لكل مقام مقال وكل تغير في المقام والقصد يتبعه تغيير في الصّياغة اللغوية(خواص التراكيب).

كما التفت السّكاكي إلى كلّ ما يحيط بالعملية التّواصلية من سياق ومقام وخطاب وطرفيه مخاطِب ومخاطَب، ووصل إلى أنّ مقامات الكلام مختلفة وكذا أنماط الاستخدام اللّغوي وأشكاله تختلف وتتنوّع بحسب العلاقات الاتّصاليّة ومقتضيات هذا الاتّصال، من مقام المتكلّم إلى مقام السّامع ومقام الكلام وسياقات وروده، فخطاب الذكي مثلا يغاير خطاب الغبي وخطاب المثقف يغاير خطاب العامّي من النّاس حتى يحقق الخطاب أغراضه التّواصلية والإقناعيّة، فللمقام بكل ما يحمله من عناصر دور كبير في ممارسة الخطاب الإقناعي وإنجازه انطلاقا من قصد المتكلّم وانتهاء بإفادة السّامع معنى أو إقناعه والتّأثير عليه. ولذلك يبدأ السكاكي حديثه عن المقام بتأكيده فكرة "مقتضى الحال"يقول:« ولا يتّضح الكلام في جميع ذلك اتّضاحه إلاّ بالتّعرّض لمقتضى الحال»[1] ثم يشرع في تحديد فكرة المقام عنده كما أشرنا في النّص السابق ويمكن أن نستخلص منها تصنيفا رباعيا للمقام[2]:

1- مقامات الكلام بحسب مقاصد المتكلّم وأغراضه : مثل التّشكر و الشّكاية و التّهنئة و والتّعزية و المدح و الذّم و التّرغيب والتّرهيب و تظهر في قول السّكاكي: «مقامات الكلام

(1) مفتاح العلوم، ص256.

(2) حامد صالح خلف الربيعي: مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، ص543؛ وينظر: سعد عبد العزيز مصلوح، في البلاغة العربية والأسلوبيات اللّسانية، ص78،79.

متفاوتة فمقام التّشكر يباين مقام الشكاية ومقام التّهنئة يباين مقام التّعزية، ومقام المدح يباين مقام الذّم ومقام التّرغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجد يباين مقام الهزل»[1].

فالملاحظ أن هذه الأغراض التي يساق لها الكلام تكون ضمن أفعال كلاميّة منها:أفعال كلاميّة إنجازية متضمنة في القول نحو التّشكر والشّكاية والتّعزية(...)ومنها أفعال تأثير بالقول نحو التّرغيب و التّرهيب.

والقصد في اللّسانيات التداولية أساس التّواصل والتّبليغ فلا تواصل دون قصديّة إنها «المصطلح العام لجميع الأشكال المختلفة التي يمكن أن يتوجّه بها العقل أو يتعلّق نحو الأشياء أو الحالات الفعلية في العالم»[2]، وتشمل كل ضروب الاعتقادات والرّغبات و الحب والمدح والذّم والمخاوف والآمال.

2- مقامات الكلام بحسب المخاطب(الإفادة) :إذ لا تتحقّق الإفادة من الخطاب ما لم يراع المخاطَب مقام مخاطبه فخطاب الذّكي يغاير خطاب الغبي وخطاب خالي الذهن يغاير خطاب الشاك المتردّد و لذلك قال السّكاكي:« مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار و مقام الكلام مع الذّكي يغاير مقام الكلام مع الغبي ولكلّ من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر »[3] .

ومن أهم مباحث العناية بالمخاطَب ومقامه في المفتاح نجد الفن الأوّل من علم المعاني (تفصيل اعتبارات الإسناد الخبري) ويضم عناصر تداولية مهمة : المخاطِب والمخاطَب و مدى مطابقة الخبر للواقع من عدمها وعلاقة ذلك بقصد المُخبر والغاية من الخبر« فثمّة غايات تتّصل بالمخبِر و أخرى بالمخبَر و يتغيّر الخبر حسب أحوال وظروف وأغراض

(1) السكاكي : مفتاح العلوم، ص 256.

(2) جون سيرل، العقل واللّغة والمجتمع، ترجمة:سعيد الغانمي، منشورات الاختلاف،الجزائر،المركز الثّقافي العربي لبنان، ط1، 2006، ص128، وينظر: ص149، وص151.

(3) السكاكي: مفتاح العلوم، ص 256.

ومواقف كل منهما فهو علامة على وجهة نظر المخبِر و مقصده الذي يتكيف أو لا يتكيف مع موقف المخبر وهدفه ودلالاته التّداولية (التضمنية والالتزامية) مندمجة بدلالته المطابقة و مدركة من قبل المخبَر به»[1] .

فلا يمكن للمخاطب أن يجني فائدة من خطاب المتكلم ما لم يتم مراعاة حاله بما يشمله من مستوى عقلي و ثقافي و مكانة اجتماعية و درجة مقبوليّته لما يلقى إليه حيث يفترض بتراكيب الكلام و ما تحويه من أفعال إنجازية أن تكون مطابقة لمقتضى الحال حتى نقول إنّ المخاطب أفاد مخاطبه معنى ما وضمن وصول قصده له ولعل هذا السبب هو الذي جعل موضوع علم المعاني عند السّكاكي تتبع أحوال العلاقات الإسنادية في الجملة و بيان ما تؤديه من فائدة للمخاطب بحسب المقام الواردة فيه. وبعبارة أخرى؛ موضوع علم المعاني دراسة العلاقة بين تراكيب الكلام ومقتضى الحال، حيث يفترض بتراكيب الكلام الصّادرة عمّن له فضل تمييز ودراية (صاحب الكفاية الأدبية)، أن تكون مطابقة لمقتضى الحال حتى نقول إنّه أفاد المخاطب معنى ما ونقل قصده لمخاطبه، والناتج من علاقة المطابقة بين تراكيب الكلام ومقتضى الحال هو الإفادة والاستحسان لخطاب المتكلّم[2].

فمهمّة صاحب علم المعاني دراسة مدى نجاح المتلفّظ بالكلام في تحقيق المطابقة بين خواص تراكيب الكلام، التي سمّاها الجرجاني قبل السّكاكي "بمعاني النّحو" ومقتضى الحال استنادا لمرجعيّة لغويّة مشتركة بين المتكلّم والسّامع، فإذا تحقّقت المطابقة أفاد المتكلّم السّامع معنى وجعله يستحسنه ويقتنع به وبذلك« فوظيفة علم المعاني تزيد عن وظيفة النّحو بثلاث مراتب زيادة الفائدة والاستحسان والإقناع»[3].

---

[1] محمد سويرتي: "اللغة و دلالاتها تقريب تداولي للمصطلح البلاغي"، ص38.

[2] ينظر: دلال وهبة، حسن الأبيض، "علم التركيب الوظيفي في مشكلة الحدود بين النّحو وعلم المعاني"، المجلّة العربية للعلوم الإنسانيّة، مجلس النّشر العلمي، جامعة الكويت، العدد:70، 2000، ص148.

[3] محمد العمري:"البلاغة العامّة والبلاغة المعمّمة"، مجلة فكر ونقد، الرباط، المغرب، العدد25، 2000؛ وينظر:البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص492

فالإفادة عند السّكاكي قرينة تداولية مهمّة في تحقيق إنجازيّة الخطاب وضمان نجاعته التّواصلية، وعلى أساسها يتحدّد موضوع علم المعاني، وهو مافتئت تؤكّده حديثا اللّسانيات التّداولية؛ حيث يقول الباحثان "دان سبربر"(Dan Sperper) و"ديردر ولسن" (Deirder Wilson) « إنّنا نعترف بأنّ كل الأحكام تنطوي تحت مسلّمة الإفادة التي هيّ أكثر دقّة وصحّة من الأحكام الأخرى»[1].

والإفادة في مفتاح العلوم كما رأينا تكمن في النّظر في أحوال المخاطبين أثناء الحديث وحال الخطاب وبخاصّة المخاطَب« فمن المعلوم، كما يقول السّكاكي، أنّ حكم العقل حال إطلاق اللسان هو أن يفرغ المتكلّم في قالب الإفادة ما ينطق به تحاشيا عن وصمة اللاّغية، فإذا اندفع في الكلام مخبرا لزم أن يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند إليه في خبره ذاك إفادته للمخاطَب متعاطيا مناطها بقدر الافتقار»[2].

فحصول الفائدة لدى المخاطَب يعدّ مبدأ مهما وغرضا تواصليا على المتكلم مراعاته أثناء إنجازه لخطابه وتلفّظه بكلامه، ولا يكون ذلك إلاّ من خلال مراعاة مقامات الكلام بحسب المخاطَب من حيث كونه ذكيا أو غبيا، خالي الذهن أو سائلا أو منكرا ، فإذا ألقى خبره مثلا لمن هو خالي الذّهن مما يلقى إليه لم يحتج إلى تأكيد كلامه (المتكلم) لكونه أعرف من مخاطَبه بموضوع الخطاب ، فيكون ضرب الكلام ابتدائيا خاليا من المؤكّدات لأنّ متلقيه يستقبله و يستحسنه (تحقق الفائدة) أما إذا توجه المخاطِب بخبره لمتردّد شاكّ فيه وجب لكي تتحقق الإفادة لدى المخاطَب أن يرعى هذا المقام فيؤكّد المخاطِب خطابه بمؤكّد واحد يقطع شك المخاطَب باليقين و يقنعه بالخبر ويسمّى طلبيا ، أمّا إذا كان المخاطَب منكرا لحكم الخبر و حاكما فيه بخلافه استلزم ذلك تأكيد الكلام بأكثر من مؤكّد كي يقتنع ويتمّ التأثير فيه فيغيّر حكمه عن الخبر ويتقبّله، ويسمى هذا الضّرب إنكاريا .

---

[1] عمر بلخير: تداولية الخطاب المسرحي، ص103.

[2] السكاكي: مفتاح العلوم، ص 258.

فمراعاة مقامات الكلام بحسب المخاطَب لها دورها في تحديد درجة إنجازيّة الأفعال الكلامية الموجَّهة له، ولا يتحقّق الغرض التّواصلي للمتلفّظ بالخطاب إلاّ إذا راعى درجة إفادة مخاطَبه فيكون« متعاطيا مناطها بحسب الافتقار»[1]حيث إنّ تحصيل الفائدة يختلف من متلقّ لآخر ولا تكون متساوية، وما على المتلفظ بالخطاب إلاّ أن يفيد مخاطَبه بحسب درجة حاجته، فمقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي.

3- مقامات الكلام بحسب السّياق: والمقصود به الجانب اللغوي المرتبط ببنية الخطاب وشكله الذي يضمّ وحدات لغوية تنتظم فيما بينها(خواص تراكيب الكلام)، بحسب مقتضيات التواصل إذ« لكل كلمة مع صاحبتها مقام»[2].

فالسّكاكي يؤمن بأنّ مقاصد المتكلّمين لا يتم تحديدها إلاّ بالاستناد لقرائن نصّية تركيبية في الكلام، هي التي اصطلح عليها حديثا (Contexte verbal) وتحتلّ مركزا مهما في اللسانيات النّصية والتّداولية، لكون القصد لا يتجسّد إلا باللغة؛« فالصنعة أو استعمال آليات معيّنة في إنتاج الخطاب لا تكون إلاّ من أجل تحقيق مقاصد معيّنة»[3] فاللغة هي مجال كشف المقاصد من خلال ما تعكس من اختيارات للمتكلمين بها في خواص تركيبيّة تتلاءم مع مقاصدهم و مقامات الأحوال التي ينجزون فيها خطاباتهم وهذا ما يسمى بالسياق المقالي بما يضمّه من حذف وذكر وتعريف وتنكير وتقديم وتأخير وفصل ووصل والتفات« فإن كان مقتضى الحال طيّ ذكر المسند إليه فحسن الكلام تركه و إن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة، فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذا إن كان المقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره وإن كان المقتضى إثباته مخصصا بشيء من التخصيصات فحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة من الاعتبارات

---

[1] السكاكي: مفتاح العلوم، ص 258.

[2] نفسه، ص256.

[3] عبد الهادي بن ظافر الشهيري: استراتيجيات الخطاب، ص204.

المقدم ذكرها وكذا إن كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها أو وصلها(...) فحسن الكلام تأليفه مطابقا لذلك»[1] .

فالاعتبارات السّابق ذكرها تمثّل خواصّ تركيبية يختار منها الناظم أو المتلفظ بالخطاب ما يتلاءم مع مقاصده ويستعملها في تراكيبه بحسب المقامات الخاصة التي يكون فيها مع مخاطبه، وهذه الاعتبارات أو خواص التراكيب بعدما أوردها السّكاكي إجمالا قام بتفصيلها في معالجته لفنون الخبر الأربعة و بيان مقتضى الحال لكلّ منها.

فالسّياق الذي يعالجه السّكاكي هنا هو سياق نصّي تداولي لأن النص يحوي بنى لغوية ذات خواص ترتبط بمقامات إنجازها يحمل من خلالها النص وظائف عديدة، ويقوم السّياق التداولي بتأويلها في شكل أفعال كلامية تعبر عن المقاصد والأغراض التّواصلية التي أنجزت للتعبير عنها، نحو الشّك و الشّكاية والتّهنئة والتّعزية والمدح والذّم والتّرغيب والتّرهيب.

4- مقامات الكلام بحسب الموقف: و يقصد به الموقف الذي تتحدّد فيه عملية الكلام حيث لا يحسن أن نوجز في مقام التفصيل، ولا أن نطيل في مقام الإيجاز فلكلّ حد ينتهي إليه الكلام مقام، و لكلّ موقف نظم مناسب له وتركيب بلاغي يقتضيه وهو ما فصّله السّكاكي في معالجته لمبحث الإيجاز والإطناب و المساواة.

ويشمل سياق الموقف جميع ما يتصل بأحوال المخاطبين وحياتهم اجتماعيا و ثقافيا و هو ما كان للسكاكي فيه إشارات واضحة حين حديثه عن أنواع الجامع(عقلي ووهمي وخيالي) حيث تشكل جهة الجمع لديه أحد مبادئ الوصل المهمّة فيجب فصل الجمل إذا لم يكن بينها ما يجمعها من جهة العقل أو الوهم أو الخيال، وهو ما يعدّ من صميم قضية السياق الثقافي والاجتماعي و دورهما في إنتاج الخطاب و استعماله.

[1] السكاكي : مفتاح العلوم، ص256،257؛ و ينظر: نفسه، ص265-295.

وقد قدّم السّكاكي في ذلك مثالا في ثلاثة أشخاص مختلفي المهنة[1] يصفون الكلام كل بحسب وعائه الثقافي ممثلا في مهنته و اللغة الخاصة التي تنعكس من خلالها، ثم قدم السكاكي مثالا توضيحيا مهما من القرآن الكريم، في قوله تعالى:﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾[2].

فإذا لم يكن الإنسان من الأعراب الذين يعيشون في البوادي ويربّون الإبل والأغنام، أو ممّن يعرفون ما يتعلّق بحياتهم لن يستطيع إدراك سر الجمع بين الإبل والسّماء والجبال والأرض و يستغرب ذلك « لبعد التعبير عن خياله في مقام النظر، ثم لبعده في خياله عن السّماء، وبعد خلقه عن رفعها و كذا البواقي »[3] .

لكن إذا عرف حياة العرب بمختلف جوانبها ونواحيها الاجتماعية سيزول عجبه من هذا الجمع ذلك أنّ «أهل الوبر إذا كان مطعمهم و مشربهم و ملبسهم من المواشي كانت عنايتهم مصروفة لا محالة الى أكثرها نفعا، وهي الإبل ثم إذا كان انتفاعهم بها لا يتحصّل إلاّ بأن ترعى و تشرب كان جل مرمى نظرهم نزول المطر، و أهم مسارح النظر عندهم السّماء ثم إذا كانوا مضطرين إلى مأوى يأويهم وإلى حصن يتحصّنون فيه و لا مأوى و لا حصن إلا الجبال »[4]

---

(1) السكاكي : مفتاح العلوم، ص364 .

(2) الغاشية: 17–20.

(3) السكاكي: مفتاح العلوم، ص366.

(4) نفسه.

ولذلك يستحسن البدوي هذا الجمع ويتقبّله لأنّ له ما يقابله في خزانة صوره بينما تتآخذ هذه الأمور على الحضري ولا يستطيع الجمع بينها في خياله، مما يؤكّد أنّ لسياق الموقف وما يحفّ به دورا في تحديد المعنى والوصول إلى القصد من الكلام.

ويلاحظ أنّ هذه الأصناف الأربعة للمقام (المتكلّم والمخاطَب والسّياق والموقف) وما تقتضيه من مطابقة للكلام يمكن أن تشكّل عند السّكاكي نظرية بلاغية قائمة بذاتها تشمل جانبين: جانبا لسانيا خالصا يمثّله الصّنف الثالث (السياق اللغوي)؛ وجانبا ما وراء لساني Meta linguistique ويشمل (مقاصد المتكلم و حال السامع وسياق الموقف).

إنّ السكاكي من بين علماء العربية الذين عالجوا دور السّياق بنوعيه الداخلي والخارجي في توضيح المعنى و تحقيق التواصل التام من خلال العلاقة التي يقيمها بين المتخاطبين في توضيح قصد المتلفظ بالخطاب من جهة ويضمن وصوله للمخاطَب وجنيه للفائدة منه، و كذا دوره في توجيه الخطاب حيث لا يتضح قصد العبارة إلا من خلاله.

هذا ما أراد السكاكي قوله بالتعبير اللساني الحديث(اللّسانيات التداولية)، تحت فكرة بلاغية قابلة لأن تكون نظرية قائمة بذاتها، وهي فكرة "مقتضى الحال" التي تولّدت عنها العبارة التّداولية " لكلّ مقام مقال"؛« فالتّداولية تعرض للمعنى الاستعمالي وهذا يتضمّن دراسة المنطوق اللغوي دراسة تتجاوز الدّراسة النحوية والدّراسة الدّلالية دون أن تهملها، إنها تستفيد منهما ثم تبني عليهما وبعد ذلك تدرس المتكلم صاحب المنطوق اللغوي و كل ما يتصل بهذا المتكلم مما له تعلّق بالرسالة اللغوية أو المنطوق كيف نطق؟ و لماذا؟ وما هدفه؟ أو ما قصده »[1] .

ففكرة مقتضى الحال التي يدعو السّكاكي لمراعاتها في جل مباحث المفتاح، تشكّل سياقا تداوليا يتمّ من خلاله دراسة مباحث البلاغة في سياقاتها الاستعمالية لتشمل كل ما

[1] علي محمود حجي الصّراف: في البراغماتية الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، ص7.

يحف بها من مقامات، ولذلك رأى الباحث "سعد عبد العزيز مصلوح" أنّ فكرة مقتضى الحال عند السّكاكي تعدّ« مشروعا طيبا يمكن الانطلاق منه وإعادة النّظر فيه لصياغة طراز يتّسم بالدقة و الشمول في ضوء نظرية التواصل الشعريPoetic Communication واللسانيات النفسانية والاجتماعية» [1]

تبدو،إذن، عناية السّكاكي بفكرة مقتضى الحال عملية واعية ومقصودة، حيث جعلها تضطلع بدور المرشد في ضبط المعاني وتحديد المقاصد بغية تحقيق الفائدة لدى المتكلّم والسّامع على حدّ سواء، فتمكّن المتكلّم من التّعبير عمّا يلج بخاطره من معان وما يقصده من أغراض بحسب الظّروف والمقامات؛ فيختار لمقاصده تراكيب مخصوصة تنسجم والمقامات التي يوجد فيها مع سامعه، كما تمكّن فكرة "مقتضى الحال" السامع من التّوصل لمقاصد مخاطِبه استنادا لما يحفّ بالكلام من سياقات لغوية ومقامية.

فصاحب علم المعاني بحسب السكاكي يتخيّر الكيفيات المخصوصة من التراكيب اللغوية ويربطها بمقاماتها أو الحال الملائمة لها، وهوّ ما على الأديب العمل به في إنتاجه لخطاباته ونصوصه فيختار ممّا يقدّمه له علم المعاني من تصورات فنية للتراكيب اللّغوية[2]، ما يتواءم مع مقاصده بحسب الظّروف والأحوال، فلكل مقام تراكيب مخصوصة تناسبه، وأمّا المتلقي للخطاب فينطلق في عملية عكسيّة بحسب قدراته الاستدلالية من تراكيب الكلام المخصوصة وسياقات ورودها اللغوية والمقاميّة ليصل إلى قصد المتكلّم ويجني الفائدة من الخطاب،وهو ما نمثل له بالخطاطة التالية:[3]

المتكلّم– القصد ⟵ ⟶ المتلقي– الفهم

(1) سعد عبد العزيز مصلوح، في البلاغة العربية والأسلوبيات اللّسانية، ص78..

(2) ينظر: حامد صالح خلف الربيعي، مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، ص581.

(3) صالح بن غرم الله بن زياد، "البلاغة العربية من حيث هي موقف تلق(إستراتيجية القصد والغرض والقارئ القياسي)" ص48.

ومن هنا تظهر أهمّية السياق بنوعيه المقالي والمقامي في كشف مقاصد الخطاب وتحقيق الإفادة لدى السّامع، والقصد والإفادة في اللسانيات التداولية قرينتان لهما شأنهما في ضبط المعنى وتحقيق النجاعة التّواصلية.

فخواص تراكيب الكلام توفر للمتلقى (المخَاطب) ما يعينه على الوصول إلى المعنى (عمليات عقلية استدلالية تستند إلى خواص التراكيب والمقام)، ولعل هذا هو هدف السّكاكي من وضع علم المعاني، يقول: « اعلم أنّي مهّدت لك في هذا العلم قواعد متى بنيت عليها أعجبت كل شاهد بناؤها، واعترف لك بكمال الحذق في صناعة البلاغة أبناؤها، ونهجت لك مناهج متى سلكتها أخذت بك عن المجهل المتعسّف إلى سواء السّبيل(...) ونصبت لك أعلاما متى انتحيتها أعثرتك على ضوالّ منشودة وحشدت منها ما ليست عند أحد بمحشودة، ومثلت لك أمثلة متى حذوت عليها أمنت العثار في مضانّ الزلل»[1] .

ثم إنّ السّكاكي في دراسته لقانوني الخبر والطّلب في علم المعاني قرر أن فعل الإخبار أو الطّلب يتضمّن إنجازا لجمل ذات مقاصد و أغراض تواصلية عديدة، وتفيد إنجاز أفعال كلامية مباشرة إذا ما وردت بحسب أصل الاستعمال و تتجاوز ذلك لإنجاز أفعال كلامية غير مباشرة إذا تم خرق أحد شروط إجرائها على أصل الاستعمال ومحدّد المعنى الذي يضمن سلامة وصول القصد للمخاطب هو السّياق أو المقام بصورة عامة و بذلك فللمقام دور كبير في تحديد أغراض الخبر والطلب، إذا كانت تفيد القصد الحقيقي أم لا« فمتى امتنع إجراء هذه الأبواب على الأصل تولّد منها ما ناسب المقام»[2]، وينعكس في شكل الخطاب وبنيته وهذا خلاصة ما توصّل إليه حديثا "أوستين" و"سيرل" في دراستهما للخبر والإنشاء بفرعيه، وتوصلهما إلى كون الأفعال المباشرة ذات أبعاد اجتماعية تصدر عن مؤسسه بشرية تحكمها أعراف محددة؛ فالجمل بما تحويه من أفعال، تعبّر عن قصد المتكلّمين بها وتضم دلائل و مؤشّرات على تلك الأفعال تتباين مدى إنجازيتها المباشرة وغير

[1] مفتاح العلوم، ص413؛ ومقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، ص416.

[2] نفسه، ص416.

المباشرة استنادا إلى السّياق، ويلجأ المتلقي للخطاب الى استدلالات عقلية مرتبطة به (السياق) تمكنه من التأويل الصحيح لقصد المتكلم والفهم الدقيق لمعانيه وأغراضه فهناك معان مضمرة يصعب الكشف عن مقصدها إلا من خلال التأويل الذي يستند إلى السّياق العام داخلي و خارجي .

ومن مظاهر اهتمام السّكاكي بدور السياق في كشف قصد المتكلم وتحديده، جعله وظيفة علم البيان تقوم على أساس شيء من ذلك حيث يعرّف علم البيان بقوله:«هو معرفة إيراد المعني الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه»[1]

فحدد وظيفة علم البيان في الاهتمام بمطابقة الكلام للمراد منه (القصد)؛ أي أنّه يولي عناية للموقف الداخلي للمتلفظ بالخطاب و بذلك يجعل قصد المتكلم مركز اهتمامه وهو ما رأى فيه الباحث محمد عابد الجابري بحثا في قوانين تفسير الخطاب[2] .

ويتجلّى ذلك من خلال مباحث علم البيان إذ من تطبيقات السّياق فيها أنّ الصّور البيانية لا يمكن الاعتماد فيها على ظاهر اللّفظ وحده في استخلاص المراد أو القصد منها بل غالبا ما يكون المعنى في الدّلالة الثّانية (الدّلالات العقلية الاستلزامية) التي تتجاوز المعنى المعجي للألفاظ و التّراكيب ولذلك جعل السكاكي وظيفة علم البيان تقوم على معرفة كيفية إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة تتجسّد في الدلالات العقلية الاستلزامية .

ولو نظرنا في الاستعارات والكنايات التي يهتم بها علم البيان لوجدنا أنّها ترتبط ارتباطا وثيقا بالسّياق الاجتماعي الذي ترد فيه و لا تتحدّد إلا من خلاله نحو قولنا: "فلانة نؤوم الضّحى" في المجتمع العربي أو "فلان كثير الرماد"، فلا يمكن كشف معانيها الثواني المقصودة من قبل قائلها إلاّ بالتّعرّض لسياقات ورودها والبيئة التي صدرت فيها، ذلك

---

[1] السّكاكي مفتاح العلوم، ص249.

[2] ينظر محمد عابد الجابري: بنية العقل العربي، ص97.

أنّ«الصور البيانية في العادة هي عادات استعمالية درج عليها أصحاب اللّغة و لا يمكن فهم مغزاها خارج إطارها الذي تستعمل فيه بالاعتماد على ظاهر اللفظ وحده»[3].

فعبارة "مقتضى الحال" عنصر دلالي وتداولي مهم في البلاغة العربية عموما لا عند السّكاكي فحسب، ويسهم بشكل فعّال في استخلاص المعاني وتوليد الدّلالات التي تتجاوز المعنى الحرفي للجمل إلى معان ثوان تحمل دلالات عقلية استلزامية نحو التي يعالجها علم البيان .

يضمّ علم البيان،إذن، مظاهر تداوليّة بارزة، للسّياق بوجه عام دور في كشفها وكشف مقاصد المتكلمين منها، وهو ما سيتم طرحه له في الفصل الثالث من المذكّرة، حيث جعل السّكاكي وظيفة علم البيان تقوم على أساس من فكرة السّياق والمقام فعرّفه«هو معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدّلالة عليه وبالنّقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه»[1]

وعموما ففكرة السّياق، عند السكاكي، بنوعيه المقالي والمقامي وما ينطوي تحتهما تعدّ الأساس في كشف مقاصد المتكلمين من خلال ما تحويه خطاباتهم من خواص تركيبية تعكس تلك المقاصد واختيارات المتكلّم لها، وكذا إفادة المخاطَبين بكشف المعاني الثواني والدّلالات العقلية الاستلزامية التي ستكون محور حديثنا في الفصل الثالث.

فالمقام مظهر بارز من المظاهر التّداولية يتمّ من خلاله مراعاة قصد المتكلم وغرضه وحال السامع وما يحيط بهما من ظروف وأحوال، كما يتمّ من خلاله الانتقال من الدّلالة النّحوية المجرّدة التي تمثّل مستوى أوّل سمّاه السّكاكي بمستوى أصل المعنى إلى مستوى ثان ذي دلالات مقاميّة مخصوصة.

(1) مفتاح العلوم، ص249.

وبصفة عامة فقد تمّ التوصل في عرض مباحث هذا الفصل إلى:

1- أنّ موضوع علم المعاني في مفتاح العلوم هوّ التراكيب البليغة المتميّزة والمفيدة "خواص التّراكيب"، ولا يمكن دراستها لكثرة انتشارها إلا بإيرادها تحت الضّبط من خلال تعيين ما هو أصل لها وما هو سابق في الاعتبار، ثمّ حمل ماعدا ذلك على موجب المساق والسّابق في كلام العرب :الخبر والطّلب ولكل منهما شكله اللغوي وصيغته وأدواته الدّالة عليه وفق مواضعات اللّغة فيكون المرسل إمّا مخبرا وإمّا طالبا وفي الحالتين هوّ منجز لأفعال لغوية معيّنة بحسب قصده وغرضه التّواصلي، وإستراتيجيته في ذلك تتراوح بين:

أ-إجراء الخطاب على الأصل فينجز إزاء ذلك أفعالا كلامية مباشرة:إخبارا أو استفهاما أو أمرا أو نداء أو تمنيا.

ب-إجراء الخطاب على غير الأصل فينجز أفعالا كلامية غير مباشرة تحمل معاني ثواني يستلزمها سياق الاستعمال وأصوله المحيطة به.

وهيّ أفكار تداولية في حقيقتها تجعل ثنائية الإخبار والطّلب عند السّكاكي تتقاطع مع نظرية الأفعال الكلامية المباشرة وغير المباشرة "لأوستين" و"سيرل" بل وتتقاطع مع نظرية الاستلزام الحواري لبول غرايس أيضا، وهو موضوع الفصل الثالث من البحث.

2- منطق اللغة عند السكاكي يقوم على مراعاة مبدأ الوضع والاستعمال في الكلام ومن خلال ذلك توصل إلى ثلاث مستويات يتم على أساسها التعبير عن المعاني والتواصل باللّغة هي مستوى أصل المعنى ومستوى مقتضى الظّاهر ومستوى مقتضى الحال، وتحمل هذه المستويات مظاهر تداولية تشترك في بعضها مع أقسام الفعل الكلامي كما حدّده أوستين، وبعد المقارنة تم التوصل إلى أن المقارنة بين اقتراحات السّكاكي في مفتاحه ونظرية الأفعال الكلامية، لا يجب أن تقتصر على ثنائية الخبر والإنشاء بل الأولى أن تكون

مع مستويات تحليل المعنى في اللغة العربية مثلما عرضها السكاكي، أو ما يسمى بمنطق اللغة العربية.

3- للسياق وفكرة المقام دور مركزي في تحديد المعنى ولذلك ركّز عليه السّكاكي كثيرا في جل مباحث المفتاح ممّا منحه مظاهر تداولية قيمة؛ فعلى أساس السّياق بنوعيه يتمّ تحديد نوع الفعل الكلامي المستعمل ودرجة شدّته، ويبين الدّلالات الاستلزامية وتحولاتها ومقاصد المتلفظ بالخطاب وهذا ما تلخصه عبارة " لكل مقام مقال".

الفصل الثالث:

نظرية الاستلزام الحواري في مفتاح العلوم

أولا: اقتراحات السّكاكي لوصف ظاهرة الاستلزام الحواري في علم المعاني.

ثانيا:اقتراحات السكاكي لوصف ظاهرة الاستلزام الحواري في علم *البيان*.

**** نحو رؤية تقويمية لاقتراحات السّكاكي في وصف الظّاهرة.***

ثالثا:الاستدلال البلاغي في مفتاح العلوم .

سبقت الإشارة إلى أنّ الاستلزام الحواري Conversationne Implicatur أحد مجالات التّداولية المهمّة التي اهتم بها "بول غرايس" P.Grice حينما ألقى محاضراته في جامعة هارفارد سنة 1967، منطلقا من فكرة« أنّ الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر ممّا يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون(...) فأراد أن يقيم معبرا بين ما يحمله القول من معنى صريح وما يحمله القول من معنى متضمّن مما نشأ عنه فكرة الاستلزام الحواري»[1]، ذلك أن لّلغة مواضعاتها في التّعبير عن قصد المتلفّظ بالخطاب ولكل حمولة دلالية فيها معنى صريح ومعنى ضمني قد يعدل إليه المتلفظ بالخطاب بحسب المقام، فيتولّد عن هذا الأخير معنى حرفي ومعنى مستلزم.

ويرتد مصطلح الاستلزام الحواري في العرف التّداولي إلى كون« معنى جمل اللّغات الطبيعية إذا روعي ارتباطها بمقامات إنجازها لا ينحصر في ما تدل عليه صيغها الصورية من"استفهام" و"أمر"و"نهي"و"نداء" وإلى غير ذلك من الصّيغ المعتمدة في تصنيف الجمل»[2] وإنّما يتجاوز ذلك إلى معان وأغراض تواصلية مستلزمة عنها، ذلك أنّ التّأويل الدّلالي لجمل اللّغات الطبيعية يصبح غير كاف إذا اعتمدنا فيه على معلومات صيغة الجملة وحدها وهو ما حذا بـ"بول غرايس" إلى وضع مبدأ عام يخضع له كل المتحاورين سمّاه "مبدأ التعاون" واقترح أن توصف ظاهرة الاستلزام الحواري من خلاله على أساس أنّ مصدر الاستلزام هو الخرق المتعمّد و المقصود لأحد القواعد الأربع التي يحكمها مبدأ التعاون.

وقد تنبه السّكاكي في مفتاحه لهذه الظاهرة وقام بوصفها وتحليلها تحت مصطلحات عدّة تسير في نفس المضمون[3]، وتصبّ في نفس الاتجاه بحيث يمكن من خلالها عدّ المفتاح

---

[1] علي محمود حجي الصراف: في البراغماتية الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، ص9.

[2] أحمد المتوكل: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص93.

[3] من ذلك على سبيل الذكر: المعاني الثواني، والأغراض التي تخرج إليها الأساليب، ودلالة المفهوم، والمعنى المقامي وإخراج الكلام لا على مقتضى الظّاهر، والدّلالات العقلية، ينظر :السكاكي: مفتاح العلوم، ص250،259،263،416، 437؛ وأحمد المتوكل: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص93.

بادرة مهمة لتحليل ظاهرة الاستلزام الحواري في التّراث البلاغي العربي، يقول أحمد المتوكل:« وتمتاز اقتراحات السّكاكي في مفتاحه عن باقي ما ورد في وصف الظاهرة بأنّها تُجاوز الملاحظة الصّرف و تحمل أهم بذور التّحليل الملائم للظاهرة ، أي التحليل الذي يضبط علاقة المعنى"الصريح" بالمعنى المستلزم مقاميا ويصف آلية الانتقال من الأول إلى الثاني بوضع قواعد استلزامية واضحة هذا بالإضافة إلى ميزة أخرى وهي أنّ تقعيد السّكاكي للاستلزام التّخاطبي وارد مؤطّرا داخل وصف لغوي شامل يطمح لتناول جميع المستويات اللغوية (أصوات، وصرف، ونحو، ومعاني، وبيان)»[1]

فتناول السّكاكي لظاهرة الاستلزام الحواري في "المفتاح" لم يكن حكرا على علم دون آخر وإنّما كان شاملا لكل مستويات اللغة، منطلقا من مبدأ "الاستعمال والسّياق"ودورهما في تحديد الدّلالات المستفادة من الخروج على أصل الاستعمال إلى معان ثوان تُستفاد من السياق.

ويبرز تحليل السّكاكي للظاهرة بوضوح في علمي المعاني والبيان إذ بعدما تحدث في علم النّحو عن مستوى أصل المعنى[2]ودلالاته المباشرة المبنيّة على قواعد النّحو انتقل في علمي المعاني والبيان للكلام عن المعاني الثّواني (الأغراض التي يساق لها الكلام)، وتعتمد في انتقالها على قواعد النّحو، وهو ما سيتّضح من خلال تقسيم الدراسة إلى قسمين، يتناول الجزء الأوّل منها ظاهرة الاستلزام وتحليل السّكاكي لها في علم المعاني بينما يتناول الجزء الثاني تحليل السّكاكي لها في علم البيان وعلاقتها بالدّلالات الوضعية والمجازية.

أولا: اقتراحات السّكاكي لوصف ظاهرة الاستلزام الحواري في علم المعاني:

إذا كان علم النّحو عند السّكاكي يختص بالنّظر في المعاني ذات الدّلالات المباشرة فإنّ علم المعاني يتجاوز ذلك بالنظر في المعاني الثواني المستفادة من السّياق(معاني مستلزمة)

---

[1] أحمد المتوكل: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص96.

[2] يعرّف السّكاكي النّحو بأنّه« معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا» مفتاح العلوم،ص125؛بمعنى أن النّحو جهاز نظري يبحث في كيفية تعلّق الكلمات فيما بينها، لتأدية معاني مجرّدة (جانب بنوي) ثم ينتقل في علم المعاني إلى الحديث عن المعاني الثواني من خلال الدلالات الاستلزامية المستفادة من القرائن النصية والحالية.

يقول:« إن مقتضى الحال عند المتكلم يتفاوت(...) فتارة يقتضي مالا يفتقر في تأديته إلى أزيد من دلالات وضعية وألفاظ كيف كانت، ونظم لها لمجرد التأليف بينما يُخرجها عن حكم النّعيق وهو الذي سمّيناه في علم النّحو أصل المعنى، ونزّلناه ههنا منزلة أصوات الحيوانات، وأخرى ما تفتقر في تأديته إلى أزيد»[1]

فالسّكاكي يُنزّل مستوى أصل المعنى منزلة أصوات الحيوانات مالم يقم النّحو بالتّعليق فيما بينها، فتتحقّق على أساسها الدّلالات الوضعية في مقابل "خروج الكلام عن مقتضى الظاهر، والانتقال به إلى معان ثوان تدرس ضمن علم المعاني ولذلك يُعرّفه السّكاكي بقوله:« اعلم أنّ علم المعاني هو تتبّع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره»[2]، وهو ما يكون في الدّلالات العقلية التي تستفاد من السّياق، وما تحويه من معنى مستلزم ،فالاستلزام الحواري يتمّ التّعبير عنه في علم المعاني، عند السّكاكي، من خلال خروج دلالات الصّيغ اللغوية فيه عن أصل الاستعمال، (المعنى الحرفي)، إلى المعاني المستلزمة من سياقها التداولي، وهي مهّمة البليغ، وقد قام السكاكي بضبط كل ذلك انطلاقا من ثنائية الخبر والطلب ،مع وصف آلية الانتقال من المعنى الأول إلى المعنى الثاني بوضع قواعد استلزامية واضحة .

فالخبر يمكن في حالة إجرائه على خلاف مقتضى الظّاهر(على خلاف أصل استعماله)، أن يخرج إلى معان ثوان مستلزمة من سياقات الاستعمال لاعتبارات خطابية يقول:« ثم إنّك ترى المفلقين السّحرة في هذا الفن ينفثون الكلام لا على مقتضى الظاهر كثيرا وذلك إذا أحلوا المحيط بفائدة الجملة الخبرية وبلازم فائدتها علما محلّ الخالي الذهن عن ذلك لاعتبارات خطابية مرجعها تجهيله بوجوه مختلفة، وإن شئت فعليك بكلام ربّ

[1] مفتاح العلوم، ص250.

[2] نفسه، ص247.

العزّة﴿ وَلَقَدعَلِمُواْ لَمَنِ ٱشۡتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنۡ خَلَٰقٖۚ وَلَبِئۡسَ مَا شَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡۚ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ﴾[1]، كيف تجد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التّوكيد القسمي وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم»[2]

فهذا النّمط من التّعبير الذي يضاهي ما دعاه "بول غرايس" بالاستلزام الحواري يراه "السّكاكي" من اختصاص أئمة البلاغة المفلقين، لأنّ الخروج عن مقتضى الظاهر لا يكون إلا بوجود قرائن سياقية ومقامية يراعونها تسهم في توجيه المخاطَب إلى الغرض المقصود من الخطاب، نحو ما في الآية السّابقة التي أنزل فيها المولى عز وجل أهل الكتاب منزلة الجهلاء في نهاية الآية، رغم أنّ الكلام مؤكّد في بدايتها، وقد سوّغ هذا الخروج عدم عملهم بما يعلمون، ونظير هذا قول السّكاكي:« وكذلك قد ينزّلون منزلة المنكر من لا يكون إياه، إذا رأوا عليه شيئا من ملابس الإنكار، فيحوكون حبير الكلام لهما على منوال واحد، كقولك لمن تصدّى لمقاومة مكاوح أمامه غير متدبّر، مغتر بما كذّبته النّفس من سهولة تأتّيها له: إنّ أمامك مكاوحا لك»[3]، حيث لا يكون الخروج إلى المعاني الثّواني إلاّ بحسب القرائن السّياقية والمقاميّة الموجّهة لها، نحو الغرض التّواصلي من الكلام، مما يجعلها قوّة لزومية لابد للمتلقّي من الاستعانة بها كي يصل إلى قصد المتكلم، وبذلك يكون مُسهما في إنتاج الدّلالة ونظيره أيضا إخراج الخبر لإفادة الطلب، ذلك أنّ«الجهات المستحسنة لاستعمال الخبر في موضع الطّلب تكثر، تارة تكون قصد التفاؤل بالوقوع كما إذا قيل لك في مقام الدّعاء أعاذك الله من الشّبهة، وعصمك من الحيرة ووفّقك للتّقوى ليتفاءل بلفظ المضي على عدها من الأمور الحاصلة التي حقها الإخبار عنها بأفعال ماضية»[4]

فالأساليب الخبرية الماضية:"أعاذك الله"، و"عصمك" و"وفّقك"، أفادت معاني مستلزمة

---

[1] البقرة: 102.

[2] مفتاح العلوم، ص259، 260.

[3] نفسه، ص262، 263.

[4] نفسه، ص432.

من سياقات ورودها، حيث إنّ المخاطِب استخدم أسلوب الإخبار بأفعال ماضية عوض طلب الدّعاء بصيغته المعروفة تفاؤلا بحصول المطلوب ، كأنه قد تمّ فعلا الوقوع والمقام كما هو واضح يبيّن أنّ الغرض الإخباري لتلك الجمل ومعانيها المستلزمة منها هو الدّعاء.

وهذه الصياغة التي تخرج الكلام على عكس مقتضى الظاهر وتوجّه المتلقّى إلى المعاني المستلزمة من سياقات الاستعمال و مقاماته، يرى السّكاكي، أنّها من كمال البلاغة لما تحويه من قيمة فنية وما تحققه من متعة نفسية لدى المتلقّى يقول:« وهذا النّوع، أعني نفث الكلام لا على مقتضى الظّاهر متى وقع عند النظّار موقعه استهشّ الأنفس، وأنق الأسماع، وهزّ القرائح، ونشّط الأذهان»[1]

وهو فن يرى السّكاكي أنّه صعب التّحقق إلاّ لأهل صناعة البيان،وبعد طول ممارسات ومراجعات، ونرى فيه نحن أنّه لا يختلف عمّا جاء به "بول غرايس" في تحديده لظاهرة الاستلزام الحواري، المتولّد من خرق إحدى قواعد الحوار الأربع المؤطّرة داخل مبدأ التّعاون، ولعلّ هذا ما جعل الباحث المغربي"الراضي رشيد"، يحاول صياغة مبدأ عام لمبحث الخبر ومؤكّداته، مسترشدا في ذلك بمبدأ "غرايس" في التّقسيم والتّفريع معتمدا على مفهوم الخرق، فإذا كان المفترض في المتكلم السّاعي إلى صياغة الخبر أن تكون صياغته ملائمة لموقف المستمع من الخبر خلوا أو ترددا أو إنكارا فإنّه يمكن صياغة مبدأ عام "مبدأ الملاءمة"، وصيغته:« اجعل صياغتك للخبر ملائمة لأحوال المخاطَب مع الحكم خلوّا أو تردّدا أو إنكارا»[2]

وقد جعل له الباحث ثلاث قواعد أساسية يتفرّع إليها:

قاعدة الخلو: لا تستعمل أيّ نوع من أدوات التّوكيد، وذلك إذا كان المخاطَب خالي الذهن

---

[1] مفتاح العلوم، ص263.

[2] الراضي رشيد: الدلالات الاستلزامية في اللغة العربية والقواعد التخاطبية عند بول غرايس، مجلة الفيصل،العدد:28، 2000 ص58.

من الحكم أو معتقدا له.

قاعدة التردد: يحسن أن تؤكّد الخبر بمؤكّد، إذا كان المخاطب متردّدا شاكّا في الحكم.

قاعدة الإنكار: يجب عليك أن تؤكّد الخبر بأكثر من مؤكّد، إذا كان المخاطب منكرا لحكم الخبر.

فإذا التزم المخاطِب بهذه القواعد وراعاها أثناء إلقائه لخبره أنجزت أفعال كلامية مباشرة في دلالاتها، وإذا تمّ خرق أحد هذه القواعد، لأغراض تواصلية مختلفة، فسيتم توليد دلالات استلزامية تفهم اعتمادا على قرائن دلالية وسياقية يحويها المقام.

وإنّ الطلب أيضا ليخرج إلى أغراض تواصلية تتجاوز أصل الاستعمال،إذا ما أنجزت أنواعه في مقامات تنافي شروط إجرائها على الأصل، ذلك أنّ لكل نوع من أنواع الطلب شروطا وقواعد نحوية وتداولية تضمن استخدامه بحسب أصله، وإلاّ فإنه يخرج بمعونة السّياق والمقام إلى معان أخرى مستلزمة عنها كالإنكار والتّوبيخ والزّجر والتّهديد وهو ما أشار إليه السّكاكي بقوله:« متى امتنع إجراء هذه الأبواب (يقصد التمني والاستفهام والأمر والنّهي والنّداء)على الأصل تولّد منها ما ناسب المقام، كما إذا قلت لمن همّك همّه ليتك تحدّثني، امتنع إجراء التّمني والحال ما ذكر على أصله، فتطلب الحديث من صاحبك غير مطموح في حصوله وولّد بمعونة قرينة الحال معنى السّؤال».[1]

يشير إلى أنّ للمتلفظ بالخطاب قدرة على الخروج عن أصل الاستعمال لإنجاز أفعال لغوية غير مباشرة باصطلاح "سيرل" أو معان مستلزمة (معنى غير طبيعي) باصطلاح "غرايس"، وكل ذلك بحسب المقام وقرائن الأحوال، كما قال السكاكي بل ويرى في هذه الظاهرة أنها من خصائص الأسلوب الطلبي ،حيث تسمح للمتلقّي بالمشاركة في إنتاج الدّلالات النّصية، وتحويل الأسلوب أو الأفعال الإنجازية المباشرة من معانيها الحرفية إلى

[1] مفتاح العلوم، ص416.

معان ثوان مستلزمة من المقامات الإنجازية لها، تكشف عن مقصدية الملتفِّظ بالخطاب وكأنّ السّكاكي يتحدث عن نوع من الاستلزام هو الاستلزام المقامي، حيث يتحكّم المقام (قرائن الحال)، في إجراء الغرض بحسب أصل الوضع أو امتناع إجرائه «حين يكون المقام مانعا لإجراء الغرض على الأصل ينتقل إلى ما يلابسه أي إلى ما يقترب شرط إجرائه من الشرط المخروق مقاميا(...) أي بتعبير آخر أنّ الاستلزام في منظور السّكاكي استلزام مقامي»[1]

وهو ما مثّل له السّكاكي بداية بالتّمني حيث تم إجراؤه بمقام غير مطابق لشرط إنجازه الأصلي، "طلب حصول على سبيل المحبة "، "في الخارج"، لشيء غير متوقع حدوثه أو بعيد المنال"ممّا ولّد عنه في هذا المثال معنى "السّؤال، وبالتالي فإنّه تم الانتقال إلى المعنى المستلزم على مرحلتين:

تمّ في الأولى خرق أحد شروط إجراء معنى التّمني على أصله نتيجة عدم المطابقة المقامية، حيث طُلب شيء ممكن الحصول في الزّمن القريب، وفي الثانية تولّد عن هذا الخرق امتناع إجراء التّمني في حدّ ذاته وخرج الكلام لما يناسب المقام الجديد وهو السّؤال فأفاد الاستفهام.

ونظير هذا خروج الاستفهام أيضا إلى معان ثوان تستفاد من السّياق، ومتولّدة عنه كما بّين السّكاكي بقوله:« أو كما قلت:هل لي من شفيع في مقام لا يسع إمكان التّصديق بوجود الشّفيع امتنع إجراء الاستفهام على أصله وولّد بمعونة قرائن الأحوال معنى التمني(...)كما إذا قلت لمن تراه يؤذي الأب: أتفعل هذا؟ امتنع توجه الاستفهام إلى فعل الأذى لعلمك بحاله وتوجه إلى مالا تعلم ممّا يلابسه من نحو أتستحسن؟ وولّد الإنكار والزّجر(...)أو كما إذا قلت لمن يسيء الأدب:ألم أؤدّب فلانا؟ امتنع أن تطلب العلم بتأديبك فلانا وهوّ حاصل

[1] أحمد المتوكّل: الخطاب وخصائص اللغة العربية، دراسة في الوظيفة والبنية والنّمط، الدار العربية للعلوم ناشرون لبنان، دار الأمان، الرباط، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010، ص50.

وتولّد منه الوعيد والزّجر»[1]

فمن المعلوم أنّ من شروط إجراء فعل الاستفهام على أصله، أن يكون طلبا لحصول شيء في الذهن غير حاصل وقت الطّلب، وممكن الحصول، ويهم أمره المستفهم ويعنيه شأنه، فإذا تمّ استيفاء هذه الشروط جميعا، أجري الاستفهام على حقيقته، ويتحقّق حينئذ فعله الإنجازي المباشر، أما إذا «أنجزت الجملة الاستفهامية في مقام غير مطابق فإن معناها الأصلي يخرج إلى معنى آخر حسب الآلية: خرق شرط من شروط الإجراء على الأصل، فامتنع إجراء المعنى الأصلي، وتولّد معنى آخر يُناسب المقام»[2]

ففي المثال الأول الذي قدّمه السّكاكي، "هل لي من شفيع؟" استخدم الاستفهام في مقام لا يتّسع لإمكان التّصديق بوجوده، وبالتّالي امتنع إجراء فعل الاستفهام، بحسب أصله وخرج ،إلى معنى التّمني بمعونة قرينة الحال

وفي المثال الثاني : "إذا قلت لمن تراه يؤذي الأب"، "أتفعل هذا؟"[3] فإنّه يمتنع إجراء فعل الاستفهام على أصله، ويمتنع إفادته معنى الاستفهام عن الأذى لأن المستفهم يسأل حينها عن شيء يعلمه، فخرج إلى ما لا يعلمه نحو" أتستحسن هذا؟"، ليتولّد منه معنى الإنكار والزّجر.

وفي المثال الثالث : إذا قلت لمن يسيء الأدب،"ألم أؤدِّب فلانا؟" يمتنع أن يكون الاستفهام عن العلم بالتّأديب، لأنّه معنى حاصل، ومن شروط إجراء الاستفهام على أصله أن يكون عن شيء غير حاصل وقت الطّلب، وبالتالي فإن الغرض التّواصلي منه بحسب المقدّم هو الوعيد والزجر.

يظهر أن السّكاكي يتحدث في كلّ هذا على المعاني الثواني المستلزمة من مقامات

---

[1] مفتاح العلوم، ص416.

[2] أحمد المتوكل: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص99.

[3] ينظر: نفسه، ص99؛ ومفتاح العلوم، ص416.

الكلام التي يخرج إليها الاستفهام متى لم يجر على أصل وضعه اللغوي، وهوّ في هذا لا يختلف كثيرا عن تحليلات "بول غرايس" لنفس الظاهرة.

وللسّكاكي كذلك تحليل لظاهرة الاستلزام الحواري في فعل الأمر يستفاد من قوله:«إذا قلت لمن يدّعي أمرا ليس في وسعه: افعله، امتنع أن يكون المطلوب بالأمر حصول ذلك الأمر في الخارج بحكمك عليه بامتناعه وتوجّه إلى مطلوب ممكن الحصول مثل بيان عجزه، وتولّد التّعجيز والتّحدي»[1].

فمن شروط إجراء الأمر على أصله، أن يكون طلبا لحصول شيء في الخارج غير حاصل وقت الطلب، وممكن الحصول بصيغته المعهودة، إلاّ أنّه في مثال السّكاكي ورد في مقام مغاير اختلّ فيه أحد شروط إنجازه، فطُلب به شيء غير ممكن الحصول، وتولّد منه معنى ثان مستلزم بقرينة الحال وهو التّعجيز والتّحدي لا الأمر.

وينتقل السّكاكي في تحليلاته للمعاني المستلزمة من أفعال الطّلب، إلى فعل النّهي فيرى أنه يخرج إلى أغراض تواصلية، تتجاوز أصل استعماله، بمعونة قرائن الأحوال وذلك« كما إذا قلت لعبد لا يمتثل أمرك: لا تمتثل أمري، امتنع طلب ترك الامتثال: لكونه حاصلا وتوجّه إلى غير حاصل مثل:لا تكترثُ لأمري، ولا تبالي به، وتولّد منه التّهديد»[2].

ففي هذا المثال كذلك امتنع إجراء النّهي على أصله لاختلال شرط من شروط إجرائه على الحقيقة، حيث طُلب به شيء حاصل، ولا يكون النّهي لذلك، ممّا صرفه من معناه المباشر والحرفي، إلى المعنى المستلزم من ذلك السّياق(التّهديد)، لأنّه الذي لم يحصل بعد.

ومن أمثلة السّكاكي في تحليله لهذه الظاهرة في باب "النّداء" قوله:« إذا قلت لمن أقبل عليك بتظلُّم: يا مظلوم امتنع توجيه النّداء إلى طلب الإقبال لحصوله وتوجّه إلى غير

---

[1] مفتاح العلوم، ص417.

[2] نفسه.

حاصل مثل: زيادة الشّكوى بمعونة قرينة الحال، وتولد منه الإغراء»»[1]،حيث خرج النّداء هنا من إفادة معناه الحقيقي، وهو طلب إقبال المخاطَب، إلى الداعي لكونه حاصلا قبلا ومن شروط إجراء النداء بحسب أصل الوضع أن يطلب به ما هو غير حاصل وقت الطلب فتولد عن هذا الخرق معنى ثان مستلزم بحسب المقام وهو هنا إغراء المخاطب بزيادة الشكوى.

ومن خلال هذا الوصف الذي قدّمه السّكاكي يتبين لنا أنّ« الدّلالات المجازية التي تخرج إليها صيغ الأساليب الإنشائية: التّمني، والاستفهام، والأمر، والنّهي، والنّداء، هي من مقتضيات المقام والحال، حيث يفرض المقام تحوّلا دلاليا على الصّيغة المُستخدمة لتتناسب مع طبيعته»[2]

ولا يمكن الوصول إلى هذه الدّلالات الإنجازية غير المباشرة إلاّ عبر عمليات ذهنية استدلاليّة يقوم بها المتلقّي للخطاب تمكنه من الوصول إليها، وتجعله فاعلا في إنتاج الّدلالة، وهو ما يقارب بدرجة كبيرة تحليلات "بول غرايس"p.Grice، للاستلزام الحواري و"جون سيرل"j.Searle في تحليله للأفعال الإنجازية غير المباشرة عبر سلسلة من الاستدلالات قوامها المعرفة المتقاسمة[3].

هذا وقد أشار "السّكاكي" كذلك في حديثه عن قضية الخروج عن أصل الاستعمال نتيجة خرق دلالي مقصود من أجل إفادة معنى وغرض تواصلي تداولي،مستفاد من المقام أشار إلى فكرة استخدام الطّلب موضع الخبر والخبر موضع الطلب يقول:« واعلم أنّ الطّلب كثيرا ما يخرج لا على مقتضى الظاهر، وكذلك الخبر فيذكر أحدهما في موضع الآخر، ولا

---

[1] مفتاح العلوم، ص417.

[2] محمد صلاح زكي أبو حميدة، البلاغة والأسلوبية عند السّكاكي، ص211.

[3] ينظر:أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص26، 27.

يُصار إلى ذلك، إلاّ لتوخّي نكت قلّما يتفطّن لها من لا يرجع إلا دربة في نوعنا هذا»[1] يقصد علم المعاني، والخرق الدّلالي في هذا يتم على مستوى أعمق مما يحدث فيما بين صيغ أساليب الطلب ودلالاتها التحويلية، لأنّه يحدث على مستوى الأساليب التعبيرية فتتولّد عنه معاني مغايرة للمعاني الأصلية، لامتناع قرائن الأحوال على إجراء الأساليب ومعانيها بحسب الأصل، فتكون المعاني الجديدة ذات اعتبارات دلالية وأسلوبية وتداولية وبالتالي: «فإنّ المعيار الذي يقاس عليه هذا الانحراف لا يرجع إلى مثالية المستوى المعجمي أو المستوى النّحوي وإنّما إلى ما يقتضيه ظاهر المقام ، فإذا كان المقام مثلا يقتضي استعمال جمل خبرية، تتوقف حقيقتها على مطابقتها للواقع أو عدم مطابقتها له، فإنّ المبدع قد ينحرف بلغته عن هذا المقتضى للجمل الخبرية، إلى استخدام جمل إنشائية طلبية ذات طبيعة مغايرة ليؤدّي من خلالها وظيفة أسلوبية معينة يعجز عن أدائها لو أجرى الكلام على مقتضى الظاهر»[2]

هذه الوظيفة هي ما يسمّى في العرف التّداولي بالاستلزام الحواري Conversational Implicature وسمّاها السّكاكي بـ:"الخروج لا على مقتضى الظاهر"، ورأى أنّها لا تكون إلاّ لتوخي نكت قلّما يتفطن لها من لم يتدرب عليها.

وقد قدّم السّكاكي لهذه الظاهرة "استخدام الخبر موضع الطلب والطّلب في موضع الخبر" أمثلة عديدة أوردناها سابقا فلا نعيدها تجنّبا للتّكرار، يمكن الرجوع إليها في مظانها[3].

هذا ولم يكتف السّكاكي في عرضه لاقتراحاته الخاصّة بوصف ظاهرة "الخروج عن أصل الاستعمال" إلى معان مستلزمة من السّياقات الإنجازية، (الاستلزام الحواري) بقانوني

---

[1] مفتاح العلوم، ص431.

[2] محمد صلاح زكي أبو حميدة، البلاغة والأسلوبية عند السّكاكي، ص212.

[3] ينظر الفصل الثاني من المذكرة، ص152-156؛ والسّكاكي: مفتاح العلوم، ص432-436.

الخبر والطلب وما يتولّد عنهما حين إجرائهما على غير أصل الوضع، وإنّما تجاوز ذلك لتأصيل الظّاهرة، ووصف كيفية حدوثها في ما أطلق عليه "أسلوب الحكيم"وهو« تلقّي المخاطب بغير ما يترقّب كقول الشاعر:

أَتَت تَشتَكِي عِندِي مُزَاوَلَةَ القِرَى وَقَد رَأَت الضَّيفَانِ يَنحُونَ مَنزِلِي

فَقُلتُ كَأَنِّي مَا سَمِعتُ كَلاَمَهَا هُم الضَّيفُ جِدِّي فِي قِرَاهُم وَعَجِّلِي [بحر الطويل]

أو السّائل بغير ما يطلب كما في قوله تعالى:﴿**يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡأَهِلَّةِۖ قُلۡ هِيَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلۡحَجِّۗ**﴾[1] قالوا في السّؤال ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط، ثم يتزايد قليلا حتى يمتلئ ويستوي، ثمّ لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا؟ فأجيبوا بما ترى.»[2]

ففي المثال الأول نلاحظ كيف أنّ حال المتلقي للخطاب (الزّوج) تستدعي في ظل قول المرأة، أن يردّ عليها، بما يخفّف عنها عناء القرى، وخدمة الضّيوف، بيد أنّ المقام الذي خاطبته فيه المرأة مقام حلول ضيوف عليهما، فاستلزم ذلك أن يردّ الزّجل على الزّوجة بمعان استلزمها الموقف، هيّ في حقيقتها غير ما تترقّبه المرأة "هم الضّيف جدِّي في قراهم وعجّلي" بمعنى أنّ جواب الزّوج، يخالف دلاليا ما سألت عنه المرأة زوجها وذلك لأن المعنى المستلزم حواريا، هوّ وجوب خدمة الضّيوف، وأنّ المقام لا يتناسب مع طرح الشّكوى وقد أمكن للمرأة أن تصل للدّلالة المقصودة عبر جملة من الاستدلالات تقوم بها لفهم ما رد به المخاطب وهذا هوّ النوع الأول في أسلوب الحكيم أي تلقّي المخاطب بغير ما يترقب.

وأمّا نوعه الثاني فهو تلقي السّائل بغير ما يتطلّب، مثلما هو واضح في المثال الثاني من الآية الكريمة حيث كان السّؤال عن حال الهلال وكيف ينقص ويتزايد، إلاّ أنّ الجواب عدل عن ذلك إلى معنى آخر ينبغي البحث عنه فأجاب به، مما دفع المتلقي (السائل) إلى

---

[1] البقرة: 189.

[2] السّكاكي: مفتاح العلوم، ص435.

البحث عن وجه هذا الخرق الدّلالي التداولي الذي حدث وما الذي يستلزمه،« فالسّؤال يدور حول الاستفسار عن أحوال الهلال المتغيّرة، حيث يبدو دقيقا مثل الخيط، ثمّ يتزايد قليلا حتى يمتلئ ويستوي، ثمّ لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا، ولكن الصّياغة القرآنية عدلت عما يتطلّبه السّائل للفته، إلى ما ينبغي أن يكون عليه السؤال لأهميته وهو السّؤال عن الفائدة المتحققة من وراء ذلك».[1]

ومعنى هذا أنّ تنزيل سؤال السّائل منزلة سؤال آخر يجعل المخاطِب يبحث عن سبب هذا الخرق الدّلالي التداولي في الإجابة عن سؤاله، من خلال جملة من الاستدلالات حتى يصل إلى أنّ المعنى المستلزم من كلّ ذلك، هوّ توجيه المخاطَب(السائل) إلى ما ينبغي أن يكون عليه سؤاله، مع الإجابة عنه ولذاك نُزِّل السّؤال عن أحوال الهلال، منزلة السّؤال عن فائدتها ووظيفتها فكانت الإجابة "هي مواقيت للنّاس والحج".

فظاهرة "أسلوب الحكيم" تحمل مظهرا تداوليا مهمًّا من خلال عنايتها بقصد المتكلم وتوجيه المتلقّي نحوه(إستراتيجية توجيهية)، بطريقة غير مباشرة تحمل المتلقّي على الاستعانة بأنواع من العمليات الاستدلاليّة، لكي يصل إلى مقصديّة مخاطِبه والمعاني المستلزَمة من كلامه في سياق الحوار، وهي أفكار ومعان لا نحسب أنّ تحليلها وبحث كيفية حدوث الخرق الدّلالي فيها، قد تم في الدراسات اللغوية الحديثة بخاصة الشكلية منها بالصورة نفسها.

وعليه ففي توصيف السّكاكي لهذه الظاهرة البلاغية، ومن خلاله من سبقه من بلاغيّينا تجاوز لتحليل "بول غرايس"، و"وجون سيرل"، للاستلزام الحواري Conversational Implicature، أو الأفعال الكلامية غير المباشرة Les Actes de parole indirecte، وهو ما سيتم الإشارة إليه في محاولة تقويم كيفية حدوث الظّاهرة عند السّكاكي ومقابلتها بما جاء به غرايس.

[1] محمد صلاح زكي أبو حميدة، البلاغة والأسلوبية عند السّكاكي، ص217.

ويمكن الوصول من خلال هذا الوصف لظاهرة الاستلزام في علم المعاني إلى تأكيد وعي السّكاكي بها من خلال إدراكه عدم كفاية الخصائص الشّكلية لتراكيب اللغة وقواعدها لتحديد دلالات الأساليب الخبرية والطّلبية من حيث صيغة كلّ منها، فانتقل لتحديدها بمراعاة قرائن الأحوال والمقامات الاستعمالية لكلّ صيغة لغوية، حيث يكون الخروج عن أصل الوضع والاستعمال إلى المعاني الثواني المستلزمة، خاضعا دائما لمقتضى الحال، فجعل منه السّكاكي موجِّها للدّلالات الخارجة عن أصل الوضع ومرشدا لها.

ثانيا: اقتراحات السّكاكي لوصف ظاهرة الاستلزام الحواري في علم البيان:

إذا كان علما الصّرف والنّحو يمثّلان بالنّسبة للسّكاكي توطئة مهمّة لدارس علم المعاني باعتبارهما يدرسان المفردات والتراكيب بحسب أصل وضعها(مستوى أصل المعنى) فيهتمّان بالدّلالات الوضعيّة، فإنّ علم المعاني يختصّ بدراسة التّراكيب المتميّزة النّاتجة عن خروج تلك الدّلالات الوضعية(المعاني الأول) إلى معان ثوان(دلالات عقلية)، تُستفاد من السّياق سمّاها السّكاكي بخواصّ التّراكيب المفيدة ثمّ يأتي علم البيان تاليا لعلم المعاني، فيهتمّ بتتبّع الطرق والوجوه المختلفة التي تأتي بها هذه الدّلالات العقلية أو المعاني الثواني(المعنى البليغ).

وهذا ما نجده في تعريف السّكاكي له« معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزّيادة في وضوح الدّلالة عليه وبالنّقصان»[1] ولا يتمّ ذلك حسبه، إلاّ بتمهيد قاعدة مفادها أنّه لا يمكن الخوض في مواضيع علم البيان بالدّلالات الوضعيّة وحدها وإنّما يتأتّى الخوض في طرقه المختلفة في الدّلالات العقلية، ولذلك جاء علم المعاني سابقا لعلم البيان عند

[1] مفتاح العلوم، ص249.

السّكاكي، بل ويكون علم البيان شعبة منه[1]لا تنفصل عنه إلاّ بزيادة اعتبار حيث يستند علم البيان إلى الدّلالات الوضعية المستفادة من التّراكيب النّحوية ليصل إلى دلالات عقليّة محوّلة عنها ذات معاني مجازية، تقوم على فكرة "الملازمات بين المعاني" يقول السّكاكي:« وإذا عرفت أنّ إيراد المعنى الواحد على صور مختلفة لا يتأتّى إلاّ في الدّلالات العقلية، وهي الانتقال من معنى إلى معنى بسبب علاقة بينهما كلزوم أحدهما الآخر بوجه من الوجوه ظهر لك أنّ علم البيان مرجعه اعتبار الملازمات بين المعاني»[2]

وهي ملازمات يتمّ فيها الانتقال من التعبير اللّغوي المباشر والصّريح، إلى معاني ثانية مستلزمة من المعاني الأُول، من خلال تجاوز هذا التركيب اللغوي المباشر،إلى الملازمات التي تصاحبه، وتنقل المخاطَب من المحتوى القضوي للجملة، وقوّته الإنجازية الحرفية، إلى مستوى ثان ذي معان تجعله أقرب إلى غرض المخاطب ومقصده، وهو ما يسمّى في عرف علماء اللسانيّات التّداولية بظاهرة الاستلزام الحواري ويتّضح بمعونة قرائن الأحوال المصاحِبة للكلام .

هذا ونجد الباحث "محمد الولي" يؤكّد في هذه النقطة على إشارة السّكاكي لطريقتين في التّعبير تستعمل مع الأولى الألفاظ بمعانيها الوضعيّة دون زيادة ولا نقصان في التعبير عن الفكرة المقصودة، ومع الأخرى تستعمل الألفاظ بمعاني غير معانيها الوضعيّة تسمّى المعاني العقليّة المحوّلة عن الأولى، وفيها تكتسب الفكرة الزّيادة في الوضوح أو النّقصان فيه، وقد ترجم الباحث هذا بلغة معاصرة كالآتي: «إنّنا في الحالة الأولى نكون أمام دلالة عرفيّة Denotation وفي الحالة الثّانية نكون أمام دلالة إيحائيةConnotation»[3]

---

[1] واضح أنّ للسّكاكي منهجية منظّمة ومنطقا لغويا سليما، يقوم على اعتبارات عقليّة متسلسلة من المفرد إلى المركّب(المجمل)، ومن مستوى أصل المعنى إلى الدّلالات المستفادة منه، ثمّ المتحوّلة عنه(دلالات عقلية استلزامية)، تُضاهي في محتواها، ما يسمّى في الدرس التّداولي بالمعنى المستلزم.

[2] مفتاح العلوم، ص438.

[3] محمد الولي: الصورة الشعريّة في الخطاب البلاغي والنقدي، المركز الثقافي العربي، لبنان، ط1، 1990، ص106.

وقد وضّح السّكاكي أنّ المعاني المستلزمة لا تكون على مستوى الدّلالات الوضعية لأنّها تحمل معاني مباشرة ، بل على مستوى الدّلالات العقلية التي تحمل معنيين: معنى أوّل مباشرا غير مقصود لذاته، هو ما سمّاه "عبد القاهر الجرجاني" بالمعنى، والسّكاكي بالدّلالة الوضعية أو مستوى أصل المعنى، ولا يفتقر في تأديّته أزيد من قواعد النّحو التي تخرجه عن حكم النّعيق، ولذلك لا تفاوت عند السّامع فيها من حيث الوضوح والخفاء يقول:« لا شبهة في أنّ اللفظة متى كانت موضوعة لمفهوم، أمكن أن تدلّ عليه من غير زيادة ولا نقصان بحكم الوضع وتسمّى هذه "دلالة المطابقة" ودلالة وضعيّة»[1] ويشكّل هذا المفهوم أصلا ينطلق منه المتلفّظ بالخطاب إلى معان ثوان مستفادة من المقام، تُكسب خطابه وكلامه بيانا يرقى به لمصاف البلغاء.

وأما المعاني الثواني، فهيّ ما يخرج إليه الخطاب من معان انطلاقا من مستوى أصل المعنى فيفيد دلالات عقلية مستلزمة من المقام نتيجة ارتباط المعنى الأول (الأصلي) بالمعنى الثّاني في علاقة يُدركها العقل ولذلك سمّيت المعاني الثواني "بالدّلالات العقلية" يقول السّكاكي:« ومتى كان لمفهومها ذاك،[يقصد مفهوم الدّلالة الوضعية] ولنسمِّه أصليا تعلّق بمفهوم آخر أمكن أن تدلّ عليه بوساطة ذلك التّعلق بحكم العقل، سواء كان ذلك المفهوم الآخر داخلا في مفهومها الأصلي، كالسّقف مثلا في مفهوم البيت، ويسمى هذا دلالة التّضمن و دلالة عقلية أيضا، أو خارجا عنه كالحائط عن مفهوم السّقف، وتسمى هذه دلالة الالتزام ودلالة عقلية أيضا.»[2]

فالدّلالة العقلية ضرب ثان من المعاني يحصل من خلال دلالة الألفاظ والتّراكيب على معان أخرى غير معانيها الوضعية، بطريقة استدلالية عقلية، أو باعتقاد المخبر فتُشبه إلى حد بعيد ما ذهب إليه "بول غرايس" p.Grice في نظرية الاستلزام الحواري، فإذا كان

---

[1] مفتاح العلوم، ص437.

[2] نفسه، ص437.

الاستلزام يعني الانتقال، بالكلام من القوة الإنجازية الحرفية المطابقة لنمطه الجملي، إلى القوة الإنجازية المستلزمة مقاليا أو مقاميا، فإنّ أبا يعقوب السّكاكي لا يبتعد كثيرا في اقتراحاته عن هذه الظاهرة حين يقول:« إذا عرفت أنّ دلالة الكلمة على المعنى موقوفة على الوضع وأنّ الوضع تعيين الكلمة بإزاء معنى بنفسها، وعندك علم أنّ دلالة معنى على معنى غير ممتنِعة، عرفت صحّة أن تستعمل الكلمة مطلوبا بها نفسها، تارة معناها الذي هي موضوعة له، ومطلوبا بها أخرى معنى معناها بمعونة قرينة.»[1]ممّا يعني أنّه يمكن تجاوز الدّلالات الوضعية إلى دلالات عقلية مستلزمة، يتم فيها التّحويل استنادا إلى معطيات المقام ولذلك كانت هذه الدلالات العقلية مدار التّفاوت في الوضوح والخفاء في الدلالة على المعنى المراد ممّا جعل السّكاكي يحصر موضوع علم البيان في الدّلالات العقليّة، ومحاولة رصد اللّوازم المتنوعة التي تضمّها وكيفية الانتقال فيها، دون الدّلالات الوضعيّة التي تفيد أصل المعنى لأنّ« محاولة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بالزّيادة في وضوح الدّلالة عليه والنّقصان بالدلالات الوضعية غير ممكن، فإنك إذا أردت تشبيه الخد بالورد في الحمرة مثلا وقلت: "خدّ يشبه الورد" امتنع أن يكون كلام مؤد لهذا المعنى بالدّلالات الوضعية، أكمل منه في الوضوح أو أنقص، فإنّك إذا أقمت مقام كل كلمة منها ما يرادفها، فالسّامع إن كان عالما بكونها موضوعة لتلك المفهومات كان فهمه منها كفهمه من تلك، من غير تفاوت في الوضوح، وإلاّ لم يفهم شيئا أصلا، إنّما يمكن ذلك في الدّلالات العقلية مثل أن يكون لشيء تعلق بآخر ولثان ولثالث، فإذا أريد التّوصل بواحد منها إلى المتعلق به، فمتى تفاوتت تلك الثلاثة في وضوح التّعلق وخفائه صحّ في طريق إفادته الوضوح والخفاء.»[2]

فالدّلالة الوضعية لا تفيد أكثر من المعنى المباشر الصّريح نحو قولنا "خدّها يشبه الوردة"، وهو معنى ضيّق في دلالته مقارنة بالدّلالة المستلزمة من قولنا "خدّها كالوردة" حيث يكون في التّشبيه إلزام للخدّ بالوردة التي تستلزم هيّ الأخرى"الحمرة الصافية" فيصل السّامع

[1] السّكاكي: مفتاح العلوم، ص467.

[2] نفسه، ص437.

أو المتلقّي بطريقة عقلية استدلالية إلى المعنى "خدّها أحمر صاف" ولعلّ هذا المفهوم هو الذي جعل مرجع علم البيان عند السكاكي«اعتبار الملازمات بين المعاني»[1] حيث يؤدّي ارتباط المعاني الثّواني بالدّلالات العقلية، إلى مشاركة المخاطَب في عملية الإنتاج الدّلالي وجعله أكثر إدراكا للتّفاعل الدّلالي من بين الدّلالات الوضعية والدّلالات العقلية الالتزامية.

ويشكّل مبدأ "الملازمات بين المعاني" عند السّكاكي مقياسا لتحديد درجة الخرق الدّلالي للمعنى، وانتقاله من دلالته الوضعية إلى الدّلالة العقلية وقد جعل له السّكاكي صورتين هما: الانتقال من ملزوم إلى لازم(المجاز)، ومن لازم إلى ملزوم(الكناية)، وفي إطار هذه البنية اللّزومية التي يتحدّث عنها السّكاكي، يكشف عن مظاهر تداولية قيّمة مرتبطة بالاستلزام الحواري والقصد، والسّياق ومدى حجّية الصور المستخدمة في هذه العلاقات اللّزومية .

وقبل تفصيل الحديث في مظاهر الاستلزام الحواري في هذه البنية اللّزوميّة التي جعلها السّكاكي مرجعا لعلم البيان، جدير بالذكر أنّ لعلم البيان عند السّكاكي أصولا ثلاثة: هي التّشبيه والمجاز والكناية، وبينها تفاوت في القدرة على إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة حيث تكون في التّشبيه أضعف منها في المجاز والكناية، ولذلك كان اهتمام السّكاكي بهما أكثر من اهتمامه بالتشبيه، فأدرك دورهما في إثراء الجانب الدّلالي للتراكيب وفاعليّتهما في الاستخدام اللغوي(بعد حجابي)، ممّا يعكس لغة أدبية قائمة على تجاوز المألوف من الكلام نظرا «لاعتماد كلّ منهما بشكل أساسي على الملازمات بين المعاني الأول والمعاني الثواني»[2] في حين تضعف هذه الفاعلية في التّشبيه، ولذلك اتّهم البعض السّكاكي بإخراج التّشبيه من علم البيان، رغم إقراره صراحة أنّ الاستعارة فرع من فروع التّشبيه فلا تتوقّف دلالتها« بمجرّد حصول الانتقال من الملزوم إلى اللازم بل لا بد فيها من تقدِمة تشبيه شيء

[1] مفتاح العلوم، ص438.

[2] محمد صلاح زكي أبو حميدة،البلاغة والأسلوبيّة عند السّكاكي، ص236.

بذلك الملزوم في لازم له»[1] فكيف يمكن له إقصاء التّشبيه من علم البيان والاستعارة تعتمد عليه بعدّها فرعا له، فالمسألة إذا ربما سوء فهم لمقاصد السّكاكي وأفكاره التي يرنو إلى تحقيقها «فاهتمام السّكاكي بالمجاز والكناية ليس معناه نفيا للتّشبيه وإنّما هو إدراك لفاعليّتهما في الاستعمال الأدبي ودورهما في إثراء الجانب الدّلالي للصّياغة تلك التي تفوق بطبيعة الحال فاعليّة التّشبيه في معظم الأحيان.»[2]

ومعلوم أنّ المجاز يضم عند السّكاكي: الاستعارة والمجاز اللّغوي فيكون الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللاّزم بينما يكون في الكناية من اللاّزم إلى الملزوم.

1- **في مجال التشبيه:** درج بعض الباحثين والنّقاد على اعتبار التّشبيه لا يتوفّر على آلية الانتقال من معنى لآخر فينعدم فيه التّحول الدّلالي لمعنى ثان، ولذلك لا يتمّ تناوله بالدّراسة إلاّ من حيث كونه تمهيدا للاستعارة، بيد أن المتمعّن جيّدا في أنواعه يجد في التّشبيه البليغ نوعا من هذا التّحول والانتقال الدّلالي لمعان ثوان مستلزمة، بل ويجد تقاطعا مهما مع الاستعارة من ناحيّة التجوّز الدلالي« فنحن عندما نقول: "هذا الرّجل أسد" فإنّنا نجعل الرّجل واحدا من الأسود بحيث نجمع تحت الجنس نفسه "الأسد" نوع "الرجل" أو أن نجعل "الأسديّة" صفة للرّجل، وفي الحالتين نجعل من الرّجل شيئا آخر غير الرّجل وهذا عينه ما يحصل في الاستعارة»[3]، فقولنا: هذا الرجل أسد تحمل معنى أوّل هو الحيوان المعروف"أسد" وهو معنى يستحيل تحققه كون الرجل لا يمكن أن يكون إلاّ إنسانا يختلف عن باقي الكائنات الحيّة، حينها ينتقل الذّهن بمعونة قرينة السّياق إلى المعنى الثاني الذي تحمله الجملة وهو معنى يجعل من الرّجل شيئا آخر غير الرّجل والقصد من ذلك هو

---

(1) السّكاكي: مفتاح العلوم، ص439.

(2) محمد صلاح زكي أبو حميدة، البلاغة والأسلوبيّة عند السّكاكي، ص236، هذا ويقول السّكاكي في بيان أنّ التّشبيه أصل ثالث له أهميته:« فلابدّ من أن نأخذه أصلا ثالثا ونقدّمه، فهوّ الذي إذا مهرت فيه ملكت زمام التّدرّب في فنون السّحر البياني». مفتاح العلوم، ص439.

(3) محمد الولي: الصورة الشعرية في الخطاب النقدي والبلاغي، ص110.

الشّجاعة، ليكون المعنى المقصود إجمالا: "هذا الرجل أسد في الشّجاعة"، وهو عينه ما يحصل في الاستعارة.

وعليه فموضوع علم البيان "الملازمات بين المعاني"، من خلال الانتقال من معنى أوّل إلى معنى ثان مستلزم هذا المعنى الثاني يكون بصورة واضحة في المجاز والكناية بينما في التّشبيه يكون أقلّ وضوحا، ومع ذلك فإنّنا نجد في التّشبيه البليغ تحوّلا دلاليا من المعنى إلى معنى المعنى أو نوعا من الانتقال للمعنى الثانى المستلزم، لذلك سيتمّ الاكتفاء بدراسة ظاهرة الاستلزام في التّشبيه البليغ دون غيره من أنواع التّشبيه لوضوح الرّؤية الدّلالية والتداولية فيه من جهة، ولكي لا يكون في هذا التحليل تحميلا لباقي أنواع التّشبيه ما لا تطيقه من المظاهر اللسانيّة التّداولية، مع قلة الزّاد المعرفي للباحث.

وتتجسّد ظاهرة الخرق الدلالي في التّشبيه المولّدة للمعاني المستلزمة وإن كانت أقلّ فاعليّة في إنتاجيّتها الدّلالية من المجاز والكناية كالتالي:

عرّف السّكاكي التّشبيه بقوله:« لا يخفى عليك أنّ التّشبيه مستدع طريقين: مشبّها ومشبّها به، واشتراكا بينهما، من وجه وافتراقا من آخر، مثل أن يشتركا في الحقيقة ويختلفا في الصفة أو بالعكس.»[1]

فيظهر أنّ السّكاكي يؤكّد ضرورة وجود طرفي التّشبيه:المشبّه والمشبّه به في علاقة بينهما غير التّماثل والتّطابق، لأنّ الشيء لا يتّصف بنفسه، وبالتّالي فإنّه يركّز على ضرورة وجود اختلاف بين طرفي التشبيه، غير أنّه ليس كلّيا فلا يمكن إقصاء عناصر التّشابه كذلك «لأنّ تشبيه الشّيء لا يكون إلاّ وصفا له بمشاركته المشبّه به في أمر».[2]

فالتّشابه لا يكون من جميع الوجوه، كما أنّ الاختلاف لا يكون من جميع الوجوه، بل

[1] مفتاح العلوم، ص439.

[2] نفسه، ص437.

يجب أن يكون فيه تفاعل دلالي بينهما من جهة، والسّياق من جهة أخرى، وإلاّ بطل التّشبيه ولم يتحقق، فأمّا التّشابه التام فلا يكون في التشبيه لكي يخرج من دلالته الوضعيّة(المعنى الحرفي له)، حيث لا يشبَّه الشيء بنفسه مادام المعنى متطابقا كليا مع الشيء، وأمّا الاختلاف« فإنّه يجعل التّفاعل يتناول جميع عناصر المشبّه مع جميع عناصر المشبّه به و ينتج عن ذلك دلالة معيّنة لا تقتصر على عناصر الاتّفاق بل تشمل جميع تلك العناصر المشابهة والمفارقة.»[1]

وهذه الدّلالة الجديدة النّاتجة هي الدّلالة المستلزمة من ذلك التّفاعل وتقابل في الدّرس التّداولي الحديث ما يسمى "بالمعنى المستلزم" أو القوة الإنجازية المستلزمة من علاقتي المشابهة والاختلاف معا في التّشبيه، وتفاعلهما بحيث لا يكون هناك تطابق كلّي في المشابهة، نتيجة وجود عناصر للاختلاف، ولا في الاختلاف لوجود عناصر المشابهة وتمتزج عناصر المشابهة والاختلاف لإحداث ناتج دلالي جديد يتجاوز مستوى الدلالات الوضعية(أصل المعنى) وينزاح عنها إلى الدّلالات الاستلزامية الجديدة وهو ما يتّضح في قولنا مثلا:"زيد أسد" كيف يتّصف الرّجل بصفة مضافة إلى صفته"الرجولة" وهي صفة "الأسدية"، فينجذب الرّجل من عالم الإنسان إلى عالم آخر يضيف له معنى الأسدية فتتجاوز بذلك الكلمة دلالتها الوضعية إلى معنى آخر يوحي بالشّجاعة، لأنه يستحيل عقلا أن يكون زيد أسدا والأمر نفسه مع كلمة "أسد" نلاحظ فقدانها لبعض من دلالاتها الوضعية (الوحشية الافتراس، المخالب) لتحمل دلالات جديدة ذات صبغة إنسانية اكتسبتها من تفاعلها مع لفظة "زيد"[2].

وما يستفاد من التّشبيه أيضا هو إنجاز لأفعال كلامية غير مباشرة تتّضح من خلال سياق الاستعمال؛ ففي قول المتكلّم السّابق "زيد أسد" إنجاز لفعل كلامي غير مباشر هو

---

[1] محمد صلاح أبو حميدة، البلاغة والأسلوبيّة عند السّكاكي، ص239.

[2] ينظر: نفسه، ص237.

مدح زيد والإشادة بشجاعته من خلال تشبيه شجاعته بشجاعة الأسد، ويكون ذلك بعد أن يقوم برصد جملة من السّمات الدّلالية للمفردتين " زيد" و"أسد" في معجمه الذّهني، بادئا بزيد ليرى السمة التي تميّزه في سياق معيّن، ثم يبحث عن أكثر الكائنات التي تتميّز بهذه السمة فيشبّهه بها، ويهتدي المتلقي استنادا للسياق الاستعمالي للجملة ومقام الكلام،ومن خلال كفاءته التّداولية للمعنى المقصود بعد أن يسقط باقي السمات الدلالية التي لا تتناسب مع مقام الكلام[1].

فالتشبيه إذن يسهم في إثراء الجانب الدّلالي والتّداولي للصياغة اللغوية من خلال عمليّة الخرق الدّلالي المولّدة لدلالات استلزامية تستفاد من التّفاعل الدّلالي بين أطراف التّشبيه من جهة، وبينها والسّياق الواردة فيه من جهة ثانية، ممّا يدخلها في صلب موضوعنا القوى الإنجازية المستلزمة.

2- **المجاز:** يشكّل المجاز في "مفتاح العلوم" فكرة مركزيّة تقوم عليها جل أفكار السّكاكي البلاغية، وقد كان للسّكاكي عناية مهمة به في إطار نظرته إلى منطق اللغة العربية العام، لكونه (المجاز) عدولا عن الدّلالة الوضعية المباشرة (مقتضى الظاهر)، إلى لغة فنية بلاغية (معان ثوان مستلزمه).

ولا يمكن وضع حدّ للمجاز إلاّ بمقابلته بالحقيقة بعدّها أصلا له، يتمّ العدول عنها إلى الدّلالات العقلية المستلزمة ولذلك بدأ بها السّكاكي فعرفّها بقوله:« فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع، كاستعمال الأسد في الهيكل المخصوص(...) ولك أن تقول الحقيقة هيّ الكلمة المستعملة فيما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة(...) ولك أن تقول هيّ الكلمة المستعملة في معناها بالتّحقيق».[2]

فالحقيقة إذن هي استعمال الألفاظ في المعاني التي وضعت لها في أصل التخاطب

---

[1] ينظر: علي محمود حجي الصّراف: في البراغماتية الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، ص149.

[2] مفتاح العلوم،ص239.

و تنقسم بحسب السّكاكي إلى لغوية وشرعية وعرفية، فتكون لغوية إذا كان صاحب وضعها واضع اللغة، وتكون شرعية إذ كان صاحب وضعها الشارع بينما تكون عرفية إذ لم يتعيّن صاحب الوضع.

وعلى أساس هذا التّحديد يعرِّف السّكاكي المجاز قائلا:« وأمّا المجاز فهو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتّحقيق استعمالا في الغير بالنّسبة إلى نوع حقيقتها، مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النّوع(...) ولك أن تقول المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة استعمالا في الغير بالنّسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة ما تدل عليه بنفسها في ذلك النوع».[1]

والملاحظ على هذا التّعريف الذي قدّمه السّكاكي إيراده للقرينة المانعة عن إرادة المعنى الحقيقي ممّا يصرف الذّهن عنه إلى المعنى المجازي، فتخرج بذلك الكناية من مبحث المجاز لعدم توفرها على قرينة دالّة على المعنى المراد، وقد تمّ تقديم المجاز عن الكناية لكون الأوّل يقوم على الانتقال من الملزوم إلى اللاّزم فيكون المعنى أوضح منه في الكناية القائمة على الانتقال من اللاّزم إلى الملزوم، لأنه في المجاز يتّضح المعنى بنفسه بينما في الكناية لا يتضح المعنى إلا بالغير فيكون بمثابة المركّب عكس المجاز فهو بمثابة المفرد يقول السّكاكي في هذا:«لا يخفى عليك أنّ طريق الانتقال من الملزوم إلى اللاّزم طريق واضح بنفسه، ووضوح طريق الانتقال من الملزوم إلى اللاّزم إنّما هو بالغير وهو العلم بكون اللاّزم مُساويا للملزوم أو أخصّ منه، فلا عتب في تأخير الكناية لكونها بالنّظر إلى هذه الجهة نازلة من المجاز منزلة المركّب من المفرد».[2]

ويعني بالمساواة هنا ما يكون بين اللاّزم والملزوم في الكناية من تساو يجعل الانتقال من اللاّزم إلى الملزوم حينها بمنزلة الانتقال من الملزوم إلى اللازم، ذلك أنّه ممّا يميّز

[1] مفتاح العلوم، ص468، 469.

[2] نفسه، ص438، 439.

الكناية عن المجاز قبولها الدّلالتين معا: الدّلالة الوضعية المباشرة والحرفيّة، وكذا الدّلالة العقلية المستلزمة (الضّمنية)، وبالتالي يكون المعنى في المجاز أوضح في الكناية لعدم احتماله المعنيين معا .

ويضمّ المجاز عند السّكاكي عدّة أصناف منها المجاز المرسل والاستعارة[1] وسيكونان موضع اهتمام هذا الجزء دون غيرهما، لوضوح صور الاستلزام فيهما أكثر من غيرهما، ولكونهما من أهمّ أجزاء المجاز مقارنة بغيرهما، فما علاقتهما بفكرة الاستلزام؟

أ_ **المجاز المرسل:** سبقت الإشارة أنّ الكلمة إذا استعملت أثناء الكلام في ما وضعت له أصلا كان استعمالها حقيقيا، وأمّا إذا استخدمت لأداء معنى آخر غير معناها الأصلي الموضوعة له، تنتقل إلى المجاز مع وجود علاقة بين المعنيين، فإذا كانت هذه العلاقة هي المشابهة فنحن مع الاستعارة وإذا كانت غير المشابهة يسمّى هذا الضرب بالمجاز المرسل.

وقد وسمه السّكاكي في مفتاحه بـ"المجاز اللّغوي الرّاجع إلى المعنى المفيد الخالي عن المبالغة في التّشبيه"، وفيه يتمّ الانتقال من المعنى الحرفي للجملة إلى معنى آخر مستلزم يكون له صلة بالمعنى الأول، تسمح بانتقاله، من الدّلالة الوضعية الأولى نحو الدّلالة المستلزمة، مع وجود قرينة تشير إلى هذا التّحول أو الخرق الدّلالي، فتصرف الذهن للدّلالة الثانية، وهو ما نستشفّه من تعريف السّكاكي له:« هو أن تعدّي الكلمة عن مفهومها الأصلي بمعونة القرينة إلى غيره لملاحظة بينهما، ونوع تعلّق، نحو أن تراد النّعمة باليد وهي موضوعة للجارحة المخصوصة، لتعلّق النّعمة بها من حيث إنّها تصدر من اليد ومنها تصل إلى المقصود بها».[2]

---

[1] يقسّم السّكاكي المجاز إلى خمسة أقسام هيّ كالتالي: مجاز لغوي راجع إلى معنى الكلمة خال عن الفائدة، ومجاز لغوي راجع إلى المعنى المفيد، ويتضمّن المبالغة في التّشبيه(الاستعارة)، ومجاز لغوي راجع إلى المعنى المفيد خال عن المبالغة في التّشبيه(مجاز مرسل)، ومجاز لغوي راجع إلى حكم الكلمة في الكلام، ومجاز عقلي. ينظر: مفتاح العلوم، ص472.

[2] نفسه، ص 473.

فأركان المجاز المرسل ثلاثة : لفظة أصلية معبّر عنها، وأخرى مجازية معبّر بها وصلة أو علاقة تجمع بينهما غير المشابهة، تسمح بالانتقال من البنية السّطحية للجملة إلى بنيتها العميقة المتضمّنة معنى مجازيا مستلزما منها، من خلال قرينة السّياق إذ عليه تتوقف قيمة المجاز.

وقد أوضح السّكاكي ذلك بعرض نماذج متعدّدة على سبيل التّمثيل منه لا الحصر دارت أغلبها في علاقتي السّببية و التّشبيه، لأنّه كان معنيا بتوضيح كيفية صدور الانتقال إلى المعاني الثواني المستلزمة عن طريق الخرق الدلالي للمعنى الأول الحرفي وطرقه ومسوّغاته،« وذلك نحو أن يراد النّبت بالغيث، كما يقولون: رعينا غيثا لكون الغيث سببا ونحو أن يراد الغيث بالسّماء لكونه من جهتها، يقولون أصابتنا السّماء أي الغيث، ونحو أن يراد الغيث بالنبات، كقولك أمطرت السّماء نباتا لكون الغيث سببا فيه».[1]

ففي المثال الأول (رعينا غيثا) نجد أنّ كلمة الغيث استعملت في غير ما وضعت له، ولذلك خرجت دلالتها لمعنى آخر مجازي حيث لا يكون الرّعي للغيث بل للنّبات لأنّ المراد من الكلام أنّهم رعوا النّبات والغيث سبب في وجود النّبات، ممّا سوّغ المجاز فيها؛ أي الانتقال إلى المعنى المستلزم منها والعلاقة سببية، والشّكل التّالي يوضّح ذلك:

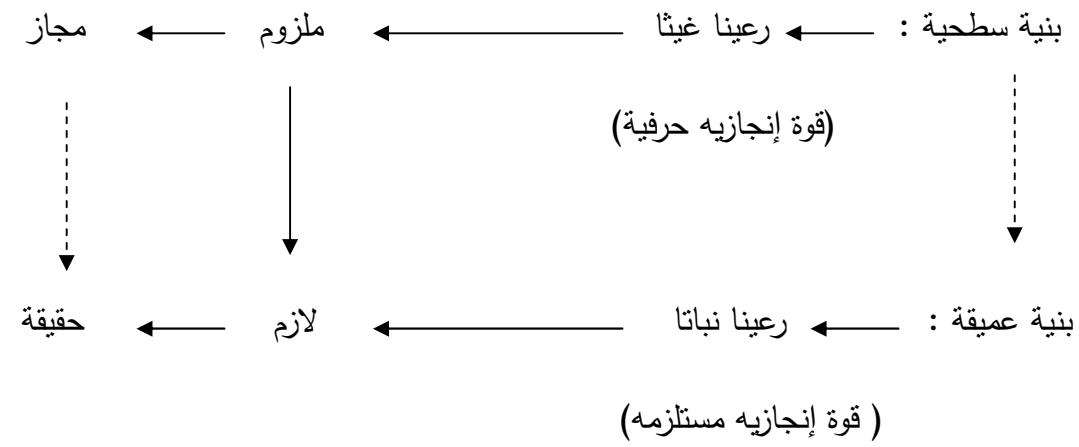

[1] مفتاح العلوم، ص473.

ويمكن أن نوضّح ذلك أيضا بمثال السّكاكي عن العلاقة المُسبّبِية في المجاز "أمطرت السّماء نباتا"، حيث لا يعقل أن تمطر السّماء نباتا وبالتّالي فإنّ استعمال كلمة النّبات، استعمال مجازي يتجاوز ما وضعت له في الأصل، بيد أن السياق يوضح أنّ المقصود هو"الغيث" باعتباره سببا في وجود النّبات، وهو هنا من المجازات التي يتم فيها الانتقال من اللاّزم إلى الملزوم لكونه هنا لزوما اعتقاديا(ممّا يثبته اعتقاد المخاطب) فتّم الانتقال من اللاّزم، "أمطرت السّماء نباتا"، إلى الملزوم، "أمطرت السّماء غيثا"، وهو المعنى المستلزم على مستوى البنية العميقة للكلام مثلما يوضحه الشكل الآتي :

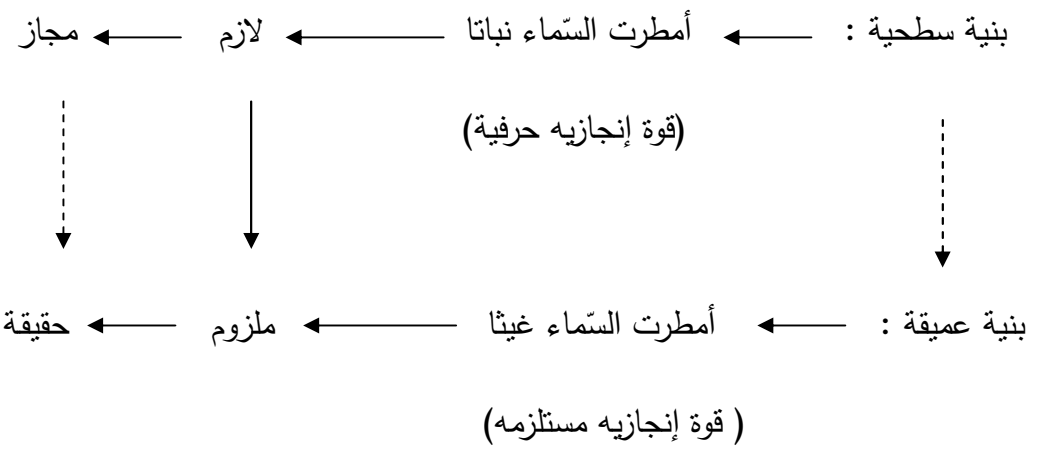

ويضرب السّكاكي في هذا الشأن أمثلة من القرآن الكريم، يوضّح بها طريقة التّجاوز إلى المعنى المستلزم، وكيف يمكن للمتلقّي أن يستنبط المعنى المقصود من تفاعل الدّلالتين الوضعية والعقليّة، في ظلّ العلاقات التي تنشأ بينهما، بما يناسب المقام يقول:« وممّا نحن فيه قوله: ﴿ وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزۡقٗاۚ ﴾[1]، أي مطرا هو سبب الرّزق(...) وقوله عز سلطانه:﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ﴾[2]أي العناد المستلزم للنّار، وقوله:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا إِنَّمَا

[1] غافر:13.

[2] البقرة:24.

﴿يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارٗاۖ وَسَيَصۡلَوۡنَ سَعِيرٗا﴾[1]لاستلزام أموال اليتامى إياها.»[2]

فالملاحظ في المثال: ينزّل لكم من السّماء رزقا، أنّ دلالة كلمة "رزقا" لو استخدمت في معناها الحقيقي لكانت غير ملائمة للسّياق؛ إذ من غير المعقول أن يكون نزول الرّزق في صورته المعروفة من السّماء، لأنّ السّماء لا تمطر رزقا بل مطرا، يكون سببا في الرزق فتمّ إطلاق المُسبَّب وهو الرّزق، على السّبب فيه وهو الماء، لتأكيد أهمّية الماء النّازل من السَّماء حيث يشكّل مصدرا مهما لرزق الإنسان.

بمعنى أنّه:« من غير الجائز منطقيا نزول الرّزق في صورته المعروفة من السّماء إذ لا بدّ من الانتقال من الدّلالة الأولى غير الملائمة للسّياق، إلى دلالة أخرى يستقيم معها المعنى "المطر"، ولكنّ هذا الانتقال لا بدّ أن تحكُمه علاقة معيّنة، وهي هنا لا يمكن أن تكون مشابهة إذ لا يشبه المطر الرّزق في شيء(...) وإنّما هناك علاقة تَجَاور ذهني بين المطر والرزق، إذ إنّ المطر يتسبّب عنه وجود الرزق.»[3] فالعلاقة مُسبّبيه أُطلق فيها المُسبّب"الرّزق" على السّبب فيه وهو الماء الذي يشكّل هنا، المعنى المستلزم من الجملة من خلال السياق الذي وردت فيه كلمة الرزق وهو ما نمثله في الشكل التالي:

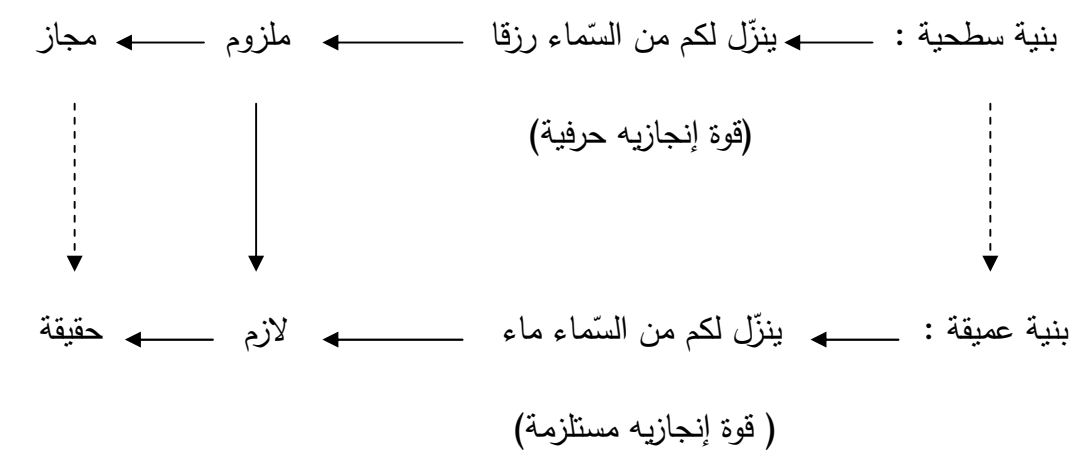

(1) النّساء:10.

(2) مفتاح العلوم، ص 474.

(3) نفسه.

فقضية الاستلزام إذن واضحة في المجاز من خلال علاقاته المختلفة التي تتّضح من خلال السّياق الذي يرد عليه الكلام، وهي قضية محورية تكشف لنا عن عمق الرّؤية البلاغية عند السّكاكي، وأبعادها التّداولية.

والأمر نفسه في المثال الذي قدّمه السّكاكي، يأكلون في بطونهم نارا، حيث يشير صراحة لقضية الاستلزام،[1] فالنّار لا تأكل في حدّ ذاتها وإنّما هيّ المعنى المستلزم من أكل أموال اليتامى، لأنّ الذي يأكل أموال اليتامى بالباطل جزاؤه نار جهنّم خالدا فيها، فكأنه يأكل النّار في بطنه،إنّها المصير المحتوم الذي يقود نفسه إليه،والعلاقة بين المعنيين مسبّبية.

وعموما فالمجاز المرسل يقوم على الانتقال من الدّلالة الحرفية للجملة، أو معناها الإنجازي الحرفي إلى دلالة ثانية مستلزمة من السّياق الكلامي، وهذا الأخير هو الذي يجوّز الانتقال إلى المعنى المستلزم، حيث تكون الدّلالة المباشرة للكلمة غير ملائمة له، فينتقل بها المتلقّي للخطاب إلى معنى ثان يستجيب لمعطيات السّياق، ويتحقّق بعلاقات عديدة أبرزها،مما ورد في المفتاح السّببية والمسبّبية و الجزئية.

ب –<u>الاستعارة:</u> تشترك الاستعارة مع المجاز المرسل في كونهما استعمالين للكلمة في معنى غير ما وضعت له أصلا، لوجود علاقة بينهما إلاّ أنّهما يختلفان في نوع هذه العلاقة فإذا كانت المشابهة فهيّ استعارة، وإذا كانت علاقة غير المشابهة فهي مجاز مرسل، مع شرط وجود قرينة دالة على المعنى فالاستعارة إذن مجاز تكون علاقته المشابهة بين المعنى الأصلي والمعنى المجازي الذي استعمل فيه اللّفظ للدّلالة على قصد المتكلّم، مع وجود قرينة تصرف الذّهن عن إرادة المعنى الذي وضع له اللّفظ في اصطلاح التّخاطب، وتنقله للمعنى المستلزم من السياق اللّغوي، والملائم له، ويعرّفها السّكاكي:« في الاستعارة: هي أن تذكر أحد طرفي التّشبيه وتريد به الطّرف الآخر، مدّعيا دخول المشبّه في جنس المشبه به، دالا

(1) ينظر: مفتاح العلوم، ص 474.

على ذالك بإثباتك للمشبّه ما يخصّ المشّبه به، كما تقول:"في الحمّام أسد" وأنت تريد به الشّجاع مدّعيا أنّه من جنس الأسود، فتثبت للشّجاع ما يخصّ المشبّه به وهو اسم جنسه، مع سدّ طريق التّشبيه بإفراده في الذكر»[1]

فللاستعارة علاقة وطيدة بالتّشبيه، حيث يمثّل ركنا أساسا في بنيتها مما يبرّر كيفية الانتقال من المعنى الأول إلى المعنى الثّاني المستلزم من اللّفظ المستعار لأداء معنى غير ما وضع له في الأصل.

وعلى هذا فالاستعارة تقوم على دعامتين أساسيّتين هما: المشابهة والانتقال من معنى لآخر بقرينة تصرف الذّهن وتوجّهه للمعنى الجديد، ونظرا لارتباط الاستعارة بالتّشبيه، رأى السّكاكي أنّها تستدعي تمهيدا لها بمبحث التّشبيه، وجعله أصلا ثالثا من أصول البيان، يقول: « ثمّ إن المجاز: أعني الاستعارة من حيث إنّها من فروع التّشبيه كما ستقف عليه،لا تتحقّق بمجرّد حصول الانتقال من الملزوم إلى اللاّزم ، بل لابدّ من تقدمة تشبيه شيء بذلك الملزوم في لازم له،تستدعي تقديم التّعرض للتّشبيه، فلا بدّ من أن نأخذه أصلا ثالثا، ونقدّمه فهوّ الذي إذا مهرت فيه ملكت زمام التدريب في فنون السّحر البياني»[2]

يشير بذلك إلى نقطة مهمّة تمّ مراعاتها حديثا فقط، هي أن الانتقال في الاستعارة من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي المستلزم المستلزم مقاميا لا يكفي وحده في تحديد الاستعارة وإنّما وجب قبل الانتقال من الملزوم إلى اللاّزم حصول تشبيه شيء بذلك الملزوم في لازم له أي تشبيه شيء في المشبّه بلازم للمشبّه به مع حذف أحد الطّرفين ليتحقّق المعنى الاستعاري المستلزم، وهذا ما أشار له حديثا الباحث "دومارسيه" في تحديده للاستعارة «الاستعارة وجه بلاغي تنتقل به دلالة اللّفظ الحقيقيّة إلى دلالة أخرى لا تتناسب مع الأولى

(1) مفتاح العلوم، ص477.

(2) نفسه، ص439.

إلاّ من خلال تشبيه مضمر في الفكر»[1]

فمن خلال دعامتي الاستعارة السّابقتين:المشابهة والانتقال إلى معنى ثان تتحقّق ظاهرة الاستلزام الحواري بشكل يضاهي نظيرتها في الدّرس البلاغي والتّداولي عند علماء الغرب ذلك أنّ الصيغة المنجزة الحرفية للملفوظ تحمل معنى قصده المتكلّم حقيقة، هو المعنى غير المباشر الذي يسعى المتلفظ بالخطاب لإيصاله فعندما أقول: "في الحمام أسد" فإنّ كلمة أسد لا تدلّ على الحيوان المعروف، المتّصف بهذا الاسم(حيوان مفترس وحشي) بل على سمة دلالية يشتهر بها هي الشّجاعة، ولذلك عندما أتلفّظ بالجملة "في الحمام أسد" فإنّني أقصد المدح والافتخار بشجاعة الرّجل وهو ما لا يكون في المعنى الحرفي للجملة السّابقة بل على مستوى سمة دلاليّة تفيدها، والذي يقود إليها من أجل تحقيق المعنى الجديد غير الحرفي، هو قرينة السّياق اللّغوي والمقام ممّا يجعل المتلقي مشاركا في تحقيق الدّلالة الانجازية غير المباشرة للجملة حيث يختار من السّمات الدّلالية للكلمة المتلفّظ بها ما يتناسب مع سياق ورود كلمات الجملة التي يخاطَب بها، مما يضمن له الوصول إلى المعنى الذي يصبو إليه المتلفّظ بالكلام،وهو معنى يتجاوز القوة الإنجازية الحرفية إلى معنى ثان مقصود من الكلام.

ويمثل لهذا الانتقال في الدّرس التداولي الغربي بالمثال: "في شركتكم خنازير" حيث لا تدلّ كلمة "خنزير" في هذه الجملة على الحيوان المعروف بهذا الاسم، بل على جملة من السمات الدلالية التي ترتبط بها (القذارة والوضاعة والنّجاسة)، ليكون القصد من التلفظ بها استعاريا، شتم بعض العاملين في شركة المتلقي وذمّهم، وهنا لا يتم التعامل مع الجملة بمعاني مفرداتها الحرفية (المعجميّة) بل مع تحمله من سمات دلالية ومعان ثواني.[2]

فالمتلفظ بالجملة "في شركتكم خنازير" أخذ بعص السّمات الدّلاليّة من كلمة "خنزير"

(1) محمد صلاح زكي أبو حميدة: البلاغة عند السّكاكي، ص279.

(2) ينظر:علي محمود حجي الصّراف،في البراغماتية الأفعال الانجازية في العربية المعاصرة، ص150، نقلا عن:
willsson jhon: politically speaking, basil Black well, Oxford,UK,1990,P: 105.

(قذر+نجس+يعيش في الوحل)، رأى أنّها تصلح لذمّ العاملين وشتمهم في شركة المخاطَب فكان المعنى المستلزم من الجملة السّابقة هوّ فعل الشّتم والذّم للعاملين في الشّركة" أناس سيّئون يمارسون بعض الأفعال القبيحة"، ونجد الفكرة نفسها في التّحليل الذي يقترحه "سبربر" sberber و"ولسن" wilson للاستعارة حيث يريان« أنّ المخاطب المؤوّل لقول استعاري سيحصّل عددا من الاستلزامات الصّادقة، فالطفل الذي نقول له:غرفتك زريبة خنازير" يستخلص من هذا القول الذي يعبّرعن قضية كاذبة استلزامات صادقة هي التّالية:غرفتك متّسخة وغرفتك غير مرتّبة، ويجب عليك أن ترتّب غرفتك وتنظّفها»[1]

وهو العرض نفسه تقريبا الذي يقدّمه السّكاكي في تحليله لجملة من الاستعارات المكنيّة والتّصريحية وما يتفرّع عنهما من أنواع، مثال ذلك ما أورده في تحليله للاستعارة المكنيّة "إذا المنيّة أنشبت أظفارها"، «أو كما تقول إذا المنيّة أنشبت أظفارها وأنت تريد بالمنيّة: السّبع بادّعاء السّبعيّة لها ، وإنكار أن تكون شيئا غير شبع، فتثبت لها ما يخصّ المشبّه به، وهوّ الأظفار وسمّي هذا النّوع من المجاز استعارة لمكان التّناسب بينه وبين الاستعارة».[2]

فالمتلفّظ حينما يصدر المنطوق الاستعاري "المنية أنشبت أظفارها" يعلم يقينا أن ليس للمنيّة أظافر(قضية كاذبة)، وكذلك المتلقي، ولذلك يتجاوز هذا الأخير المعنى الحرفي للوحدات المعجمية ، ويبحث ذهنيا عن السّمات الدلالية التي يشترك فيها الطّرفان، المستعار والمستعار له من خلال سياق ورودهما، ويقوم بعملية تأويل للمعنى أو تعديل له بما يحقّق التّوافق بين الدّلالتين لطرفي الاستعارة، ممّا يسمح بالانتقال إلى المعنى الثّاني المستلزم من خلال عمليّة الخرق الدّلالي (أو العدول عن المعنى الحرفي لمعنى ثان) وقد سمّيت هذه العملية استعارة كما يقول السّكاكي لما بين الطّرفين من تناسب وعلاقات مشابهة، حيث شبّهت المنية في افتراسها النّاس وإنهاء حياتهم، الدّنيا بافتراس السّبع لضحاياه بأظافره،وكأنّ المنيّة سبع ينقضّ على بني البشر ويفترسهم بأظافره، مثلما يفترس السّبع فرائسه.

(1) آن روبول، جاك موشلر: التّداولية اليوم علم جديد في التّواصل، ص192.

(2) السكاكي، مفتاح العلوم، ص477.

فالاستعارة عند السّكاكي تقوم على مشابهة المستعار للمستعار له في بعض السّمات الدّلالية، التي تضمن سلامة تأويل المتلقي للتّركيب والوصول إلى النّاتج الدّلالي المقصود (المعنى المستلزم) مع تأكيد اختلاف الطّرفين في الحقيقة(الموت، السّبع)؛ فالاستعارة عند السّكاكي لابدّ أن تكون« وصفا مشتركا بين ملزومين مختلفين في الحقيقة، هوّ في أحدهما أقوى منه في الآخر »[1]

وبعبارة أخرى الاستعارة تعني نقل معنى معيّن إلى معنى آخر ثان لوجود علاقة مشابهة بين الطّرفين في مدلوليهما مع شرط وجود قرينة دالّة على المعنى الجديد، وهوّ عينه ما سمّي حديثا بالمعنى المستلزم، ويتحقّق عند السّكاكي من خلال خطوتين« الأولى ظهور الانزياح بوجود تعارض دلالي بين المعنى الأول للّفظ المفرد بالذكر والقرينة، إذ إنّ دلالتيهما متمانعتان، وهذا يقع على المستوى التّركيبي والأخرى التأويل أو ما يمكن أن يسمّى تعديل المعنى وتصحيح الانحراف إلى ما تستقيم به الدّلالة ليتمّ التّوفيق بين دلالة الإفراد بالذّكر وبين دلالة القرينة المتمانعتين»[2]، وهو ما يتمّ في الجانبين الدّلالي والتّداولي حيث يؤوّل المعنى في سياق استعمال تلك الوحدات المعجمية، ومقام الخطاب.

وتشكّل قرينة الاستعارة ركيزة مهمّة تضمن الانتقال من المعنى الأوّل إلى المعنى الثاني المستلزم، نظرا لوجود تعارض دلاليّ بين هذه القرينة والمعنى الأوّل، ممّا يسمح بالانتقال للمعنى الثّاني المقصود من طرف المتلفّظ بالخطاب ويضمن سلامة الصّيغة والبنية التّركيبيّة له، يقول السّكاكي:« فاعلا ذلك في ضمن قرينة مانعة عن حمل المفرد بالذّكر على ما يسبق منه إلى الفهم كي لا يحمل عليه فيبطل الغرض التّشبيهي، بانيا دعواك على التّأويل المذكور ليمكن التّوفيق بين دلالة الإفراد بالذّكر وبين دلالة القرينة المتمانعتين ولتمتاز دعواك عن الدّعوى الباطلة»[3]

(1) السكاكي: مفتاح العلوم، ص382.

(2) صلاح زكي أبو حميدة ،البلاغة عند السّكاكي، ص282؛ وينظر :السكاكي، مفتاح العلوم، ص483.

(3) السكاكي: مفتاح العلوم، ص483.

فالقرينة أو السّياق بوجه أعم هو الذي يضمن استقامة الكلام من حيث صيغته التّركيبية برغم وجود تعارض دلالي بين المعنى الحرفي للجملة والقرينة الاستعاريّة، فالسّياق إذن يسهم في تحقيق النّاتج الدّلالي للاستعارة، من خلال صرف ذهن المتلقي عن المعنى الحرفي للجملة وتوجيهه للمعنى المستلزم، وإشارة السّكاكي هذه تتقاطع مع رؤية "ريتشاردز" للاستعارة حيث يؤكّد أنّ« فكرة السّياق تجعل الاستعارة ليست فقط تحويلا أو نقلا لفظيا لكلمات معيّنة إنما هي كذلك تفاعل بين السّياقات المختلفة ، ويمثّل لقوله بالنّغمة الواحدة في أية قطعة موسيقيّة والتي لا تستمدّ شخصيّتها إلاّ من النّغمات المجاورة لها»[1]

هذا السّياق هو الذي يمنح الاستعارة مظهرها التّداولي، من خلال ما تحدثه من تأثير في المتلقي، وخضوعها لقصد المتكلّم في مقام اجتماعي وثقافي معيّن، وهو ما مثّل له السّكاكي بالجملة "رأيت أسدًا"، حينما نقصد تشبيه جرأة زيد مثلا وقوّته بجرأة الأسد وقوّته، فندّعي له الأسديّة وننصب قرينة مانعة عن إرادة الأسد بهيكله المخصوص نحو: "يرمي" أو "يتكلّم" أو في "الحمّام"، ومن خلال هذه القرائن ينتقل المتلقي إلى المعنى المستلزم مباشرة بعد حصول عملية التفاعل الدلالي بين المعنى الحرفي للجملة والقرينة المانعة لتحقّقه فيصل إلى المعنى المستلزم وهو الذي قصده المتلفظ بالخطاب مع العلم أن هذه القرينة المانعة عن إرادة المعنى الأصلي للجملة، ليست ثابتة تارة تكون كلمة واحدة وتارة تتعدّد وتكون جملة من المعاني المربوطة بعضها ببعض« واعلم أنّ قرينة الاستعارة ربّما كانت معنى واحدا(...) وربّما كانت معاني مربوطا بعضها ببعض»[2]

فقوام الاستعارة إذن هو الانحراف الدلالي التداولي نحو المعنى المستلزم من تفاعل الدلالة الوضعية مع السّياق أو القرينة مما يصرف الذّهن عن إرادة المعنى الحقيقي ويوجّهه للمعنى الجديد المجازي فيُسهم في توجيه المتلقي إلى منظور معيّن مما يجعله نوعا من ممارسة الفعل على المتلقي فينعكس بهذا العمل مظهرا حجاجيا أكّده "بيرلمان"بقوله:« يعتبر

(1) صلاح فضل بلاغة الخطاب وعلم النّص،ص97 ،98.

(2) السكاكي، مفتاح العلوم، ص484.

الشّكل البلاغي برهانيا كلما استطاع أن يولّد تغيّرا في المنظور وكان استخدامه طبيعيا بالنّسبة للموقف الجديد الموحى به»[1]

وعلى هذا الأساس يمكن القول إن للاستعارة أركانا أربعة تقوم عليها وتتحقّق بها الدّلالة الاستلزاميّة: لفظ مستعار، ومعنى مستعار منه(المشبه به)، ومعنى مستعار له (المشبّه) وقرينة صارفة عن إرادة ما وضع له اللّفظ في اصطلاح التّخاطب وهذه القرينة قد تكون كلمة واحدة أو جملة أو قرينة عقليّة يضاف لها سياق التّخاطب وقصد المتكلم ممّا يضمن في النهاية سلامة الانتقال إلى المعنى الجديد الذي يستلزمه الخطاب.

ونود فيما يلي أن نقف إزاء بعض تطبيقات السّكاكي لهذا الانحراف الدّلالي التّداولي أو الخرق المؤدّي للدّلالات الاستلزامية في الاستعارة، حيث تتّضح في أمثلته وشائج القربى مع ما جاء به علماء اللّسانيات التّداولية.

– **في مجال الاستعارة التّصريحية:** وهي عند السّكاكي« إذا وجدت وصفا مشتركا بين ملزومين مختلفين في الحقيقة هوّ في أحدهما أقوى منه في الآخر وأنت تريد إلحاق الأضعف بالأقوى على وجه التّسوية بينهما أن تدّعي ملزوم الأضعف من جنس ملزوم الأقوى بإطلاق اسمه عليه، وسد طريق التّشبيه بإفراده في الذّكر...فاعلا ذلك في ضلّ قرينة مانعة عن حمل المفرد بالذّكر على ما يسبق منه إلى الفهم كي يحمل عليه فيبطل الغرض التّشبيهي»[2]

فالاستعارة التّصريحية هي التي يصرّح فيها بذات اللّفظ المستعار بعدما كان في الأصل تشبيها ثمّ حذفت عناصره جميعا عدا المشبّه به أو بعض لوازمه أو صفاته، مع شرط أن يشتمل طرفا الاستعارة على وصف مشترك بين طرفين مختلفين في حقيقتهما، ويكون في أحدهما أقوى من الآخر مما يجعل تفاعل الطّرفين بينهما في درجة أقوى، يتولّد عنها اكتساب كل طرف بعض السّمات الدّلالية من الآخر وفقدانه بعضها، فيتمّ نفاذ كل طرف

(1) صلاح فضل بلاغة الخطاب وعلم النّص، ص177.

(2) السكاكي، مفتاح العلوم، ص484.

لدلالة الآخر في النّهاية، ويكتسب جرّاء ذلك معنى جديدا مستلزما منهما في ظلّ السّياق الموظفين فيه.

يلاحظ أنّ تعريف "السّكاكي" يقوم على التّفاعل بين ثلاثة جوانب(مستويات) حتى تتحقق الاستعارة التّصريحية: جانب تركيبي يراعي بنية الاستعارة، وجانب دلالي يهتمّ بالسّمات الدّلالية للمستعار والمستعار له في تفاعلهما ودرجة ذلك التّفاعل، وجانب تداولي يتمثّل في الدّلالة الاستلزامية الناتجة عن ذلك التّفاعل وكيفية الوصول لهذا المعنى المستلزم من خلال سياق الاستعمال الجديد والقرائن الصّارفة عن إرادة المعنى الحرفي.

ومن أمثلة السّكاكي في ذلك« أن يكون عندك وجه جميل وأنت تريد أن تلحق وضوحه وإشراقه وملاحة استدارته بما للبدر فتدّعيه بدرا بإطلاق اسمه عليه مع إفراده في الذّكر قائلا:"نظرت إلى بدر يبتسم"»[1]

نقف في هذه الاستعارة إزاء معنيين:معنى أصلي وضعت له كلمة بدر وعرفت به، وهيّ دلالة البدر على القمر ليلة اكتماله(شيء مادّي مستعار) لكنّ المقصود يستحيل أن يكون هذا المعنى لوجود قرينة تصرف الذّهن عن هذا المعنى الأوّل الأصلي(دلالة وضعية) وهيّ "يبتسم"، فلا يعقل ابتسام البدر، ومعنى ثان مجازي(مستلزم) انتقلت إليه الكلمة من خلال تفاعل المعنى الأوّل للمستعار مع معنى المستعار له وسياق الاستعمال بما فيه القرينة (يبتسم) فكان الحاصل انحراف الكلمة عن دلالتها الوضعية التي تلازمها في عرف الاستعمال إلى دلالة استلزامية جديدة تولّدت في السّياق الاستعمالي الجديد فكان المعنى: "نظرت إلى صاحب وجه مشرق واضح ومستدير، يشبه إشراق البدر واستدارته.

فلفظة "البدر" استعيرت بذاتها من القمر وأطلقت على صاحب الوجه الجميل، وقد أفرد المستعار (المشبّه به) بالذّكر لسدّ طريق التّشبيه، ووضعت قرينة تصرف الذّهن نحو المعنى الجديد على سبيل الاستعارة التّصريحية.

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، ص483.

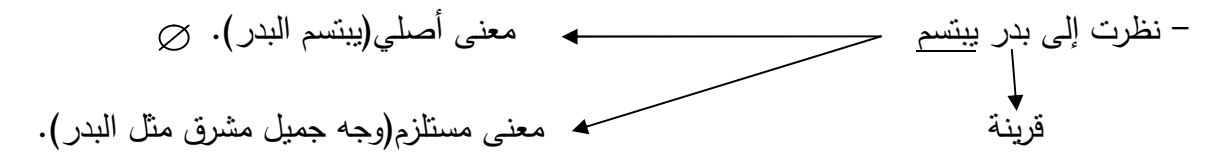

– **في مجال الاستعارة المكنيّة:** يعرّفها السّكاكي بقوله:« أن تذكر المشبّه وتريد به المشبّه به دالاّ على ذلك بنصب قرينة، تنصبها وهيّ أن تنسب إليه وتضيف شيئا من لوازم المشبّه به المساوية، مثل ان تشبّه المنية بالسّبع ثم تفردها بالذّكر مضيفا إليها على سبيل الاستعارة التّخييلية من لوازم المشبّه به ما لا يكون إلاّ له، ليكون قرينة دالّة على المعنى المراد فتقول: "مخالب المنيّة نشبت بفلان"، طاويا لذكر المشبّه به وهوّ قولك: "الشّبيهة بالسّبع"»[1]

فالاستعارة المكنية لا يصرّح فيها باللّفظ المستعار، وإنما يذكر فيها شيء من لوازمه قريبا كان أو بعيدا، ففي المثال الذي عرضه السّكاكي "مخالب المنية نشبت بفلان" نقف على معنيين للعبارة، معنى حرفي ناتج من خلال المكوّنين المعجمي والنّحوي، هو أنّ المنية نشبت مخالبها في شخص ما، إلا أنّه معنى يستحيل عقلا أن يستقيم، لكون المنيّة شيئا معنويا أضيفت له المخالب وهيّ من مستلزمات الحيوان المفترس كالأسد مثلا، وبالتالي فللجملة معنى ثان يتجاوز معناها الحرفي(لها قوّة إنجازية مشتقّة) فينصرف الذّهن إزاء هذا الخرق الدّلالي، للبحث عن المعنى الثاني الذي يتناسب مع سياق ورود العبارة، ويرتبط بالمقام التّخاطبي، ليصل إلى المعنى المستلزم من تفاعل كلمة"المنيّة"، مع القرينة الدّالة على المشبّه به (المستعار منه)، وهو معنى يحقّق انسجاما دلاليا كلّيا للعبارة؛ إنّه تشبيه المنيّة في اغتيالها النّفوس وانتزاع الأرواح بانقضاض السّبع على فرائسه بمخالبه التي ينشبها في لحمها، فحذف السّبع وترك أحد لوازمه ليستدلّ بها عليه.

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، ص487.

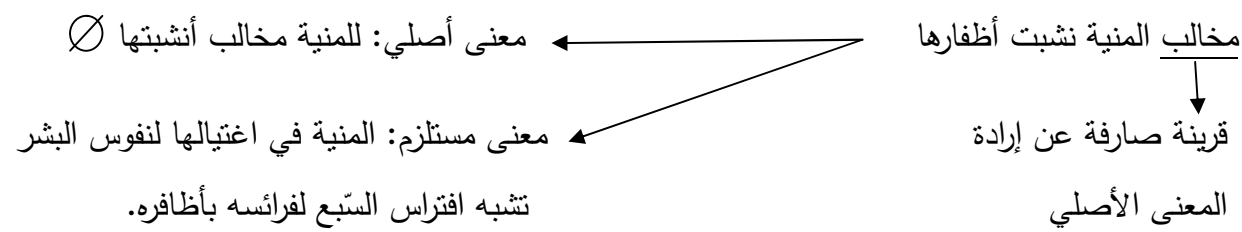

فأصل الاستعارة المكنيّة[1]، تشبيه حذفت كلّ أركانه باستثناء المشبه وبعض لوازم المشبّه به للاستدلال بها عليه وصولا إلى المعنى المستلزم من دلالة الكلمة الحرفية في تفاعلها مع القرينة الموجودة (معنى مجازي) على سبيل الاستعارة المكنيّة التّخييلية ،كما يقول السّكاكي، وبذلك« تجسّد الاستعارة مثالا جوهريا لاستعمال اللّغة، إذ يدرك بها عادة معنى مقصودا يقع وراء البنية المنجزة الحرفيّة للملفوظ»،[2] وهوّ بعينه المعنى الأساسي غير المباشر الذي قصد المتكلّم إيصاله، فتسهم بذلك الاستعارة في إنجاز أفعال كلامية غير مباشرة، تحمل معاني مستلزمة من تفاعل أطرافها في سياقات ورودها، ويصل إليها متلقي الخطاب من خلال القرائن المساعدة، وقدرته الاستدلالية التي تمكّنه من الانتقال من المعنى الحرفي إلى المعنى المستلزم.

3- <u>الكناية:</u> تعدّ الكناية لونا من ألوان التّعبيرغير المباشر، ذلك أنها تقوم على الانتقال من الدّلالة الحرفية للعبارة إلى الدّلالة المستلزمة عنها في المستوى الباطني مع جواز إرادة المعنى الحرفي والحقيقي فقط وهوّ ما يميّزها عن المجاز والتّشبيه اللّذين لا يصحّ فيهما إرادة

(1) يلاحظ أن ما قدمه السكاكي من وصف للاستعارة المكنية يحوي كثيرا من الغموض ويطرح جملة من التّساؤلات حيث نجده أولا يعيد لنا المثال نفسه المستخدم في الاستعارة التصريحية التخييلية، وهو"مخالب المنية"، فيرى أنه "استعارة تصريحية من حيث التصريح بالمشبه به" مخالب"، وحذف المشبه وهو شيء وهمي لا وجود له عند المنية إلا تخيلا وعلى أساس هذا كانت الاستعارة تصريحية تخييلية، ثم ما يلبث السكاكي حتى يعيد لنا المثال نفسه في الاستعارة المكنية(مخالب المنية نشبت بفلان) جاعلا من المنية مشبّها، و"مخالب" التي وصفها في الاستعارة التصريحية بـ"المشبه به" جعلها هنا صفة للمشبه به وقرينة في الآن نفسه، وهذا ما أعبه عليه بعض الباحثين المحدثين، مثل"محمد الولي الذي يقول:« فكيف يمكن أن تكون هذه الكلمة[مخالب] استعارة وقرينة في الآن نفسه، فالمعروف أنّ القرينة لا يمكن إلاّ أن تكون مجاورة للاستعارة مستقلة عنها داخل السلسلة الكلامية أو أن تكون عنصرا خارج النص أما أن تتعايشا داخل الكلمة نفسها فهذا منطقيا غير معقول(...) وبعد فكيف يمكن أن تتجاور استعارتان مختلفتان في مركّب يتكون من كلمتين»محمد الولي: الصورة الشعرية في الخطاب البلاغي والنقدي، ص118؛ وينظر: عبد الرحمان حسن حنبكة الميداني:البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها،الجزء2، ص245.

(2) علي محمود حجّي الصّراف: في البراغماتيّة الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، ص150.

المعنى الحرفي بل يشترط فيهما الانتقال إلى المعنى المستلزم(المجاز)، والحديث عن مظاهر التّداولية عند السّكاكي لا يمكن أن يتجاوز أسلوب الكناية، لأنّها تقوم على المعنى الثّاني المضمر الذي لا يدركه إلاّ صاحب الفهم الجيّد لأساليب اللّغة ومدلولاتها ولذلك سنعمل على تحديد علاقتها بالاستلزام الحواري يقول السّكاكي في تحديده للكناية:«هي ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه فينتقل من المذكور إلى المتروك ، كما تقول فلان طويل النّجاد لينتقل منه إلى ما هوّ ملزوم وهوّ طول القامة، وكما تقول: "فلانة نؤوم الضّحى" لينتقل منه إلى ما هو ملزومه ، وهو كونها مخدومة غير محتاجة إلى السّعي بنفسها في إصلاح المهمّات، وذلك أنّ وقت الضّحى وقت سعي نساء العرب في أمر المعاش وكفاية أسبابه وتحصيل ما تحتاج إليه في تهيئة المتناولات وتدبير إصلاحها فلا تنام فيه من نسائهم إلا من تكون لها خدم ينوبون عنها في السّعي لذلك»[1]

ويتّضح من هذا التّعريف أن الكناية تعبير عن قصد ما بصورة غير مباشرة ممّا يجعلها أداة لإنجاز أفعال غير مباشرة بتعبير "جون سيرل" أو معاني مستلزمة بتعبير"بول غرايس" إذ يتمّ ترك التّصريح بذكر الشّيء إلى ذكر ما يلزمه مما يجعلنا أمام بنيتين للكناية، بنية سطحية تتمثّل الدلالة الوضعية للصياغة اللّغوية(معنى ظاهر مكنّى به) وبنية عميقة تتمثّل في الدّلالة المستلزمة عن المعنى الأوّل حين انزياحه عن دلالة صيغته المباشرة، بمساعدة قرينة الحال والسّياق؛« بمعنى أنّنا أمام انحراف لغوي، تنحرف فيه الصّياغة عن دلالتها الوضعيّة إلى دلالة أخرى مجازيّة تترتّب عليها لوجود علاقة تلازم عرفي أو عقلي بينهما».[2]

يظهر إذن البعد التّداولي للكناية في كونها لا تدلّ على المعنى مباشرة، وإنّما تنتقل بمتلقي الخطاب إلى دلالات أخرى مستلزمة، متجاوزة بذلك المعنى الحرفي للعبارة(دلالة وضعيّة) لتصل إلى المعنى المقصود (المكنّى عنه)،ويكون ذلك من خلال السّياق

(1) مفتاح العلوم، ص512.

(2) صلاح زكي أبو حميدة:البلاغة والأسلوبية عند السّكاكي، ص323.

الاستعمالي للتّراكيب،إنّها عدول عن التّصريح بذكر الشّيء مباشرة(التّعبير بالمكنّى عنه)،إلى الإيماء إليه(التعبير بالمكنّى به)، إلاّ أن هذا لا يعني الاستغناء التّام عن المعنى المباشر بل يظل ماثلا في التّركيب اللّغوي فقد يُقصد مباشرة، كما أنّه يشكّل دليلا وقرينة، تسهم في الوصول إلى المعنى المراد من خلال عمليّات استدلاليّة، يجريها المتلقّي في ذهنه، يعمل فيها على الرّبط بين طرفي الكناية اللازم والملزوم.

ومن الأمثلة التّطبيقيّة التي قدّمها السّكاكي لكيفية الانتقال في الكناية من اللازم إلى الملزوم(المعنى المستلزم)، مع العلم أنّه لم يكن متفرّدا بها حيث وردت الأمثلة نفسها تقريبا عند من سبقه من البلاغيّن، نجد:

"فلان طويل النجاد" حيث تحتوي العبارة على معنيين، معنى أصلي(دلالة وضعيّة) مفاده أنّ شخصا ما له حمّالة سيف طويلة، بيد أنّه معنى لا يحقّق ما يتطلّبه سّياق المدح ومقامه ممّا يجعل المتلقّي يصرف ذهنه إلى معنى ثان يتجاوز الدّلالة الوضعيّة، ويستجيب لمعطيات السّياق،لكنّه يستند عليها ويترتّب عنها، لما بين المعنيين من علاقة تلازم عرفي أو عقلي،فتكون الدّلالة الجديدة مستلزمة عن الدلالة الوضعيّة الأولى، ومتوافقة مع سياق المدح،وتتمثّل في:ملزوم طول النجاد وهوّ "طول القامة".

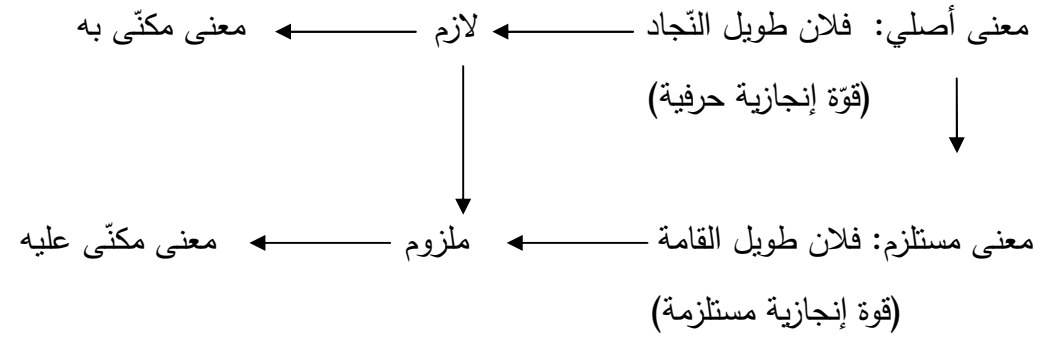

وأمّا في المثال الثاني: "فلانة نؤوم الضّحى"، نجده يتكوّن من دلالة حرفية مباشرة المرأة تنام وقت الضحى(معنى أصلي)، بيد أنّه معنى لا يتّفق وسياق المدح، ممّا يجعل الذهن ينصرف عن هذا المعنى إلى معنى آخر يستلزمه ويترتّب عنه لما بين المعنيين من

علاقة تلازم، يتمثّل في كون المرأة مترفة وذات خدم يقومون عنها بأعمالها؛ فهي مرأة غنية ومخدومة، وممّا يساعد في الوصول إلى هذا المعنى المستلزم السّياق الثّقافي والاجتماعي «وذلك أنّ وقت الضحى وقت سعي نساء العرب في أمر المعاش وكفاية أسبابه وتحصيل ما تحتاج إليه في تهيئة المتناولات وتدبير إصلاحها، فلا تنام فيه من نسائهم إلاّ من تكون لها خدم ينوبون عنها في السعي لذلك»[1]

فيشكّل السّياق الثّقافي والاجتماعي قرينة مساعدة في الاستدلال على المعنى المكنّى ممّا يجعل الكناية تحتفي ببعد تداولي واضح، من خلال الانتقال فيها من معنى أوّل إلى معنى ثان مستلزم عنه وتربطه بالأوّل علاقة متينة (تلازم)، ويتّضح هذا الانتقال ودرجاته من خلال قرائن الأحوال المساعدة .

وبرؤية تداوليّة لما سبق يمكن القول: يتمّ الانتقال في الكناية من مستوى أصل المعنى ودلالته الحرفية إلى الدّلالات الاستلزاميّة النّاتجة عنه في سياق الاستعمال ومقامه.

ولا يكتفي السّكاكي بتحليل آليات الانتقال في الكناية من اللاّزم إلى ملزومه بل يحاول إثبات الرّؤية التّداولية للكناية، حتىّ من الصّيغة نفسها لمصطلح الكناية، والمعاني المشتقّة من حروفها حيث يرى أنّ حروفها كيفما تركّبت دائمة الدّلالة على معنى الخفاء والإضمار فتحمل في طيّاتها معاني تدلّ على التّكنية وعدم التّصريح بالشّيء، يقول:« وسمّي هذا النّوع كناية لما فيه من إخفاء وجه التّصريح، ودلالة "كنى" على ذالك لأن:(ك،ن،ي) كيفما تركّبت دارت مع تأدية معنى الخفاء من ذلك كنى على الشيء يكني، إذا لم يصرّح به ومنه الكُنى وهو:أبو فلان وابن فلان، وأمّ فلان وبنت فلان، سمّيت كنى لما فيها من إخفاء وجه التّصريح بأسمائهم الأعلام ومن ذلك نكى في العدوّ، وينكى إذا أوصل إليه مضارّ من حيث لا يشعر بها».[2]

(1) مفتاح العلوم، ص512.

(2) نفسه، ص512.

فالتقلبات المختلفة لحروف مصطلح "كناية"، تدلّ دائما من النّاحية اللّغوية على معنى الخفاء والسّتر والإضمار، ممّا يترتّب عنه معاني مستلزمة بحسب سياقات تداولها.

والكناية عند السّكاكي كغيره من البلاغيّين ثلاثة أقسام: كناية عن نفس الموصوف وكناية عن نفس الصّفة، وكناية تخصيص الصّفة بالموصوف(كناية عن نسبة) ، بيد أنّ البحث سيتجاوز ذلك كي يقف على أوجه التقابل بين الكناية عند السّكاكي ونظرية الاستلزام الحواري ولذالك سيتمّ الاكتفاء بوصف الآلية الاستدلالية التي تحتويها الكناية وتقرّبها بالتالي من الدّرس التّداولي مثلما عرضها السّكاكي مكتفيا بمثالين اثنين قدّمهما في تحليل الكناية في الصفة.

أما الأول : فقوله "كثير الرماد"، وهي كناية عن صفة من النّوع الثاني(كناية بعيدة) الذي عرّفه السّكاكي بقوله:« وأمّا البعيدة فهي أن تنتقل إلى مطلوبك من لازم بعيد بوساطة لوازم متسلسلة، مثل أن تقول: "كثير الرّماد" فتنتقل من كثرة الرّماد إلى كثرة الجمر ومن كثرة الجمر إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدور، ومن كثرة إحراق الحطب، إلى كثرة الطّبائخ ومن كثرة الطّبائخ إلى كثرة الأكلة، ومن كثرة الأكلة إلى كثرة الضيفان، ثمّ من كثرة الضّيفان إلى أنّه مضياف فانظر بين الكناية وبين المطلوب بها كم ترى من لوازم»[1]

وتقوم الكناية في هذه العبارة على جملة من الوسائط(لوازم)،تسهم في توسيع المسافة بين المعنى الأول والمعنى الثّاني المقصود ممّا يدفع المتلقي إلى إمعان الفكر والتّأمّل في العبارة بحثا عن المعنى المقصود من خلال آليّات استدلاليّة، يقوم بها في ذّهنه تعمل على ربط المعنى الأوّل بما يستلزمه من معان ثوان، ويتوافق مع سياق الاستعمال،فيكون المتلقّي فاعلا في إنتاج الدّلالة الجديدة بصورة مباشرة.

(1) مفتاح العلوم، ص512.

وبالتّالي فإنّ الآلية الاستدلاليّة التي تمكّن من الوصول إلى المعنى المجازي(المكنّى عنه) في الكناية، يشترك في القيام بها كلّ من المتلفّظ بالعبارة والسّامع لها(المتلقّي)، أمّا المتلفّظ فحين يتلفّظ بعبارة " كثير الرّماد" قصد مدح شخص ما بالكرم، يحيل إلى ما تستلزمه كثرة الرّماد، وهو كثرة الجمر، التي تستلزم كثرة إحراق الحطب، التي تستلزم عنها كذلك كثرة الطّبخ، المستلزمة لكثرة الأكلة، التي تستلزم كثرة الضّيوف،هذه الأخيرة يكون ملزومها : أنّ هذا الشّخص مضياف.

وقد وصفت هذه الكناية بالبعيدة لكثرة اللّوازم وتسلسلها في الدّلالة على ملزومها "الكرم"، ويمكن توضيح ذلك كالآتي: [1]

كثرة الرّماد ← كثرة الجمر ← كثير إحراق الحطب ← كثير الطّبخ ← كثرة الأكلة

كثير استقبال الضيوف ← مضياف ← كريم.

فالظاهر أنّ الوصول من كثرة الرّماد إلى الكرم والمضيافيّة، على طريق هذه اللّوازم المتعدّدة، لا يتوقّف عند التّكنية عن المعنى المستلزم، وآليات الوصول إليه فقط، وإنّما يسهم في جعل المتلقي بعد أن يفهم المعنى المقصود يقتنع به اقتناعا تاما، لما يحمله المعنى الجديد المستلزم من حجج واضحة (اللّوازم المتعدّدة)يستدلّ بها على القصد من التّلفظ بالكلام، وهذه اللّوازم قد تكون لغويّة وقد تكون غير لغويّة مرتبطة بالسّياق الثقافي والاجتماعي، بما يحمله من خلفيات اجتماعيّة وعادات وتقاليد(الثقافة بمفهومها الواسع).

وأمّا المتلقي للخطاب أو العبارة فإنّه هو الآخر يستدلّ على قصد متكلّمه من خلال آليّات استدلاليّة تكون كالآتي:[2]

(1) ينظر:علي محمود حجي الصّراف، في البراغماتية الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، ص152؛ وكادة ليلى: ظاهرة الاستلزام التّخاطبي في التّراث اللّساني العربي، مجلّة علوم اللّغة العربيّة وآدابها، معهد الآداب واللّغات،المركز الجامعي الوادي الجزائر، العدد1، 2009، ص109.

(2) ينظر:علي محمود حجي الصّراف، في البراغماتية الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، ص153.

– يعلم أنّ المتكلّم بقوله: "كثير الرّماد" قد أنجز فعلا.

– أنّ المتكلّم يحترم الشروط الإنجازية ويراعيها، ومنها المبادئ الحوارية التي تفترض وصول المعنى بصورة صحيحة ومنطقيّة.

– حمل عبارة "كثير الرّماد"،لمعنى خفي غير واضح ،فالمتكلّم خرق القواعد المتفرّعة عن الشّروط الإنجازيّة، والتي تقتضي اجتناب المتكلم لخفاء العبارة،بأن لا يكون كلامه متشابها ولا مجملا ولا مشكّلا.

– المتكلّم إذن يقصد معنى آخر غير مصرّح به حرفيا لأنّه يحترم شروط الإنجاز.

– يبحث المتلقي استنادا إلى قدرته الاستدلاليّة، والسّياق، عن المعاني الممكنة غير المصرّح بها ل"كثير الرّماد"، في"الإنسان المضياف الكريم" يوجد ارتباط لزومي للمعنى بين الطّرفين.

– وأخيرا يقتنع المتلقي بقصد المتكلّم ويقبله.

فالكناية تحمل مظاهر تداوليّة قيّمة تتمثّل في الانتقال بالعبارة من الدّلالة الحرفيّة (أصل المعنى) إلى الدّلالة المستلزمة، وإقناع المتلقي للخطاب بالمعنى الجديد المستلزم بجملة من الاستدلالات تظهر أكثر في الكناية البعيدة على نحو ما رأينا، وهذه وظيفة حجاجيّة تؤدّيها الكناية ممّا يكسبها سمات أسلوبيّة وتداوليّة مهمّة تضاف لقيمتها الفنية والبيانيّة.

<u>وأمّا المثال الآخر:</u> الذي عرضه السّكاكي في قسم الكناية عن صفة فيتمثّل في العبارتين "جبان الكلب"، و"مهزول الفصيل" وذلك« مثل أن تقول "جبان الكلب" أو "مهزول الفصيل" متوصّلا بذلك إلى كونه مضياف، كما قال:

وَمَا يَكُ فيَّ مِن عَيبٍ فإنّي جَبَانُ الكَلْبِ مَهْزُولُ الفَصِيلِ [بحر الوافرِ]

فإنّ جبن الكلب عن الهرير في وجه من يدنو من دار من هو بمرصد لأن يعشى دونها، مع كون الهرير له والنباح في وجه من لا يعرف أمرا طبيعيا له، مركوزا في جبلّته مشعر باستمرار تأديب له لامتناع تغيّر الطبيعة وتفاوت الجبلّة، بموجب لا يقوى واستمرار تأديبه أن لا ينبح، مشعر باستمرار موجب نباحه، وهو اتصال مشاهدته وجوها إثر وجوه واتصال مشاهدته لتك مشعر بكون ساحته مقصد أدان وأقاص، وكونه كذلك مشعر بكمال

شهرة صاحب السّاحة بحسن قرى الأضياف فانظر لزوم جبن الكلب للمضيافيّة، كيف تجده بوساطة عدّة لوازم»[1]

يشرح السّكاكي كيفيّة الانتقال من الدّلالة الوضعيّة لعبارة "جبان الكلب" إلى الدّلالة المستلزمة عنها؛ حيث تحمل معنى حرفيا (جبن الكلب)، لا يتوافق مع سياق المدح والافتخار بالنّفس، ممّا يصرف الذّهن عن هذا المعنى، ويجعل المتلقّي يبحث عن المعاني الممكنة غير المصرّح بها لتلك العبارة استنادا إلى قرينة الحال وقدرته الاستدلاليّة، منطلقا من الدّلالة الحرفيّة للعبارة كالتّالي:

جبن الكلب عن الهرير، رغم أن ذلك أمر طبيعي فيه، يشعر(يستلزم) باستمرار تأديبه من طرف صاحبه لدرجة تخلّيه عن عادته وطبعه، واستمرار تأديبه يستلزم عنه استمرار رؤيته وجوها لا يألفها ممّا يستلزم أنّ صاحب الكلب مقصود كثيرا، فيترتّب عن ذلك شهرته بقرى الضيف ،فهوّ إذن شخص كريم.

وجملة الاستدلالات التي عرضها السّكاكي لتوضيح علاقة التّلازم بين قولنا: "جبان الكلب" والكرم والضّيافة، تستند إلى خلفية اجتماعيّة وثقافيّة مرتبطة بعادات أهل البدو وتقاليدهم وطبيعة عيشهم، بمعنى أن الذي أدّى لعدم خفاء معنى هذه الكناية رغم كثرة اللّوازم بين المكنّى به والمكنّى عنه، هوّ تداولها في بيئة عرب البادية.

ويمكن التمثيل لهذه العلاقة اللّزومية كالآتي:

جبان الكلب ⟵ تغيرا في طبيعته (النباح والهرير في وجه الغرباء) ⟵ استمرار تأديبه من صاحبه ⟵ ساحة صاحب الكلب مقصودة ⟵ شهرة صاحب المنزل بقرى الضيف كريم ومضياف.

يتّضح من خلال هذه المقارنة بين نظرية الاستلزام الحواري وما جاء به السّكاكي في باب علم البيان أنّ الصّور البيانيّة باختلاف أنواعها من تشبيه ومجاز وكناية، تقوم على الانتقال من معنى الجملة إلى المعنى الذي قصده المتكلّم، وهو ما« لا يتمّ في مستوى بنية

(1) السّكاكي، مفتاح العلوم، ص515.

الفعل الإنجازي بل في مستوى البنية الدّلاليّة إلى المحتوى القضوي، ومن ثمّ تكون وظيفة العبارات البيانيّة المختلفة إنجاز الأفعال غير المباشرة»[1]وتوضيحها أو بالأحرى وظيفة العبارات البيانيّة إنجاز دلالات استلزاميّة، وهذا الطّرح التّداولي للصّور البيانيّة سواء عند السّكاكي أو غيره من بلاغيّينا القدماء،لا يختلف في مضمونه العام عماّ نجده في اللّسانيات التّداولية مع "أوستين" و "سيرل" و"بول غرايس".

فهذا "سيرل" مثلا يميز في العبارة البيانيّة سمتين أساسيّتين: [2]

أ- أنّها مقيّدة بمعنى أنّ هناك عمليّة يسمح أمر ما بواسطتها باستدعاء أمر آخر.

ب- أنّها نسقيّة بمعنى يجب أن تكون قابلة للتّبليغ من المتكلّم إلى المتلقي، استنادا إلى نسق من المبادئ العامّة المشتركة.

هذا بالإضافة إلى المظاهر الحجاجيّة المميّزة التي تحملها هذه الصّور البيانيّة ممثّلة بالخصوص في وظيفتها الإقناعيّة داخل الخطابات حيث تعمل على التّأثير في المتلقي وتغيير منظوره للواقع بغية إقناعه، إنّها«عمليّة أسلوبيّة تنشّط الخطاب، ولها وظيفة إقناعيّة»[3]

من خلال تغييّر منظور متلقي الخطاب إلى جهة أخرى على طريق إحداث خرق دلالي مقصود، في سياق معيّن يدفع المتلقّي إلى الانتقال من الدّلالات الوضعيّة للعبارات، إلى دلالاتها الاستلزاميّة، وهي الفكرة التي بنى عليها "بيرلمان" حجاجيّة الشّكل البلاغي.

وبصورة عامّة نصل في هذا الجزء من البحث إلى أنّ تحليلات السّكاكي للمعنى في علمي المعاني والبيان تكشف عن تصّور تداولي له، فكيفية الوصول إليه سواء بالدّلالة الحرفية المباشرة أو بالدّلالات الاستلزامية في مقامات معيّنة تتقارب في كثير من مظاهرها

(1)علي محمود حجي الصّراف، في البراغماتية الأفعال الإنجازيّة في العربية المعاصرة، ص144.

(2) نفسه، ص145.

(3) حبيب أعراب: الحجاج والاستدلال الحجاجي، ص110، 111.

مع نظريّة الاستلزام الحواري وآليات الاستدلال عن المعنى، ويكون للتأويل في كل ذلك دورا مركزيا تتعين من خلاله الأنماط البلاغية المختلفة[1].

لقد استطاع السّكاكي إذن الوصول إلى آفاق أرحب في تصوّره لطبيعة الانتقال من الدّلالة الوضعية للعبارة "أصل المعنى" إلى الدّلالة العقلية الاستلزاميّة لها، وكذا تصوّره لقوانين هذا الانتقال وآليّاته في الكشف عن الأغراض التّواصلية للخطاب سواء في علم المعاني بقانونيه: الخبر والطّلب، وخروجهما عن مقتضى الظّاهر بمعونة قرائن الأحوال لتأدية تلك الأغراض والمقاصد التّواصلية أم في علم البيان بصوره المختلفة المعبّرة عن المعاني والأغراض المختلفة للمتكلم في صورة فنّية جميلة، وبطريقة تأثيريّة حجاجيّة، تسمو بالخطاب إلى مصاف الكلام البليغ، حيث تثير تلك الصّورة ذهن متلقي الخطاب(السّامع) وتحرّك خياله للبحث عن المعنى المقصود (المعنى غير الحرفي الضمني) من خلال القيام بعمليّات استدلالية بيانيّة.

ولعلّ هذه الإطلالة والمقابلة بين "السّكاكي" من جهة و"جون سيرل" و"بول غرايس" من جهة أخرى، فيما يخصّ المعنى غير الحرفي أو المعنى غير الطبيعي تعكس قدرة المفتاح على القرض والاقتراض مع النّظريات اللّسانية الحديثة مثل التّداولية واللّسانيات الوظيفية ممّا يبيّن عمق الرّؤية البلاغيّة والتّداولية للسّكاكي في تحليله لمنطق اللّغة العربيّة وبحثه عن المعنى فيها.

فأساليب البيان عند السّكاكي(تشبيه وكناية واستعارة ومجاز مرسل) تعدّ جميعا طرقا مختلفة للتّعبير عن المعنى تلتقي في نقطتين تنعكس من خلالهما مظاهر تداوليّة مهمّة :

(1) ينظر: نصر حامد أبو زيد: مركبة المجاز من يقودها؟ وإلى أين؟ مجلة البلاغة المقارنة، دار إلياس العصرية، مصر العدد12، 1992، ص56، وص58.

1- التّعبير عن المعاني بطرق غير مباشرة (فعل إنجازي غير مباشر) بصورة جميلة وراقية، حيث تقوم جميعها على الخرق الدّلالي (العدول) للمعنى الحرفي بدرجات متفاوتة والانتقال إلى معان ثوان مستلزمة .

2- يتم خلال التّعبير عن المعنى بغية الإيضاح و الإبانة عن القصد المتلفّظ به التّأثير في متلقّي الخطاب ومحاولة إقناعه، وهذه وظيفة حجاجية مهمّة.

فهيّ إذن طرق مختلفة تبحث في كيفيّة إيصال المعنى بالزّيادة و النقصان في وضوح الدّلالة، و يكون للسّياق في ذلك دور لا يمكن تجاهله.

- **نحو رؤية تقويمية لاقتراحات السكاكي في وصف ظاهرة الاستلزام الحواري:**

في معرض توصيف ظاهرة الاستلزام الحواري في المفتاح نخلص إلى أنّ أبا يعقوب السّكاكي يميّز في اللّغة بين مستويين للأداء:

المستوى الأوّل: يكون فيه التّركيب بحسب أصل الوضع(مستوى أصل المعنى) ولا يفتقر في تأديته إلى أزيد من دلالات وضعيّة، يكون معها التّركيب مطابقا لمقتضى الظّاهر.

والمستوى الثّاني: يخرج فيه التّركيب عن أصل الوضع وعن مقتضى الظّاهر ليطابق مقتضى الحال وهو خروج يتمّ من خلال خرق أحد شروط إجراء ظواهر اللّغة بحسب الأصل، سواء في علم المعاني أو في علم البيان لينتج معنى ثان مستلزم، وله كيفيّات وأفانين كثيرة لا يتقنها إلاّ البليغ ، ولنا في القرآن الكريم أمثلة عديدة لهذه الظاهرة.

وبتعبير علماء اللّسانيات التداولية نقول: للمتلفظ بالخطاب القدرة على الخروج عن أصول الأفعال اللغوية وما تحمله من قوى إنجازية حرفيّة (أفعال كلامية مباشرة) لتوليد قوى إنجازية مستلزمة مقاميا ومقاليا عن ذلك الأصل(الأغراض الأصول/ والأغراض المولّدة) بحسب الأغراض التواصلية التي يقصدها المتلفظ بالخطاب، فإذا قارننا بين مستويي الأداء

اللغوي عند السّكاكي وشروطه وكيفياته سواء في إجرائه على الأصل أو في الخروج عن هذا الأصل، بما جاء به "بول غرايس" في وصفه لكيفية حدوث ظاهرة الاستلزام الحواري[1]ممثّلة في خرق إحدى قواعد المبادئ الحواريّة الأربعة المتفرّعة عن مبدأ التعاون نجد أنّ هناك تقاربا معرفيا وتوافقا في جوانب من النّظر اللّساني عندهما: نحو اتّفاقهما في "مبدأ الخرق" باعتباره أساسا لظاهرة الاستلزام الحواري عند "غرايس"Grice حين خرق إحدى قواعد الحوار، وسببا في التّحوّل الدّلالي لمعان ثوان عند السّكاكي من خلال خرق أحد شروط إجراء ظواهر اللّغة بحسب الأصل نتيجة إجرائها في غير مقاماتها الطّبيعيّة.

والمتأمّل في تحليلات السّكاكي من جهة، و"غرايس" من جهة أخرى لكيفية تولّد المعاني المستلزمة مقاميا انطلاقا من بدأ الخرق وتوظيف العبارات اللّغوية في غير مقاماتها الإنجازية الأصلية يجد أن اقتراحات السّكاكي تتّصف بالدّقة والشّمول مقارنة بما جاء به "غرايس"؛ حيث عمّم السّكاكي فكرة الخروج عن الأصل، وامتناع إجراء معنى الكلام على الأصل لتشمل لا الجمل الخبريّة فقط مثلما فعل"غرايس" حينما قصر مبدأ التّعاون على الجمل الخبرية وحصر ظاهرة الاستلزام في خرق إحدى قواعد الحوار فقط بل وصف السّكاكي كيفية حدوث الظّاهرة على مستوى علمي المعاني والبيان، فاهتمّ بالشّروط المؤدي خرقها إلى الانتقال من معنى إلى آخر في فعل الإخبار وسائر الأفعال الكلاميّة الطّلبية وكذا في علم البيان وأبوابه(التشبيه والمجاز والكناية)، وكيفية حدوث الظّاهرة فيهما بالانتقال من الدّلالات الوضعيّة إلى الدّلالات العقلية بحسب قرائن الأحوال ومقاماتها الإنجازية.

فالوصف الذي قدّمه السّكاكي في هذا الجانب يتّسم بالدّقة إذ لا يقف مثلما فعل "غرايس" عند الجمل الخبرية فقط، وهو ما أشار إليه الباحث "أحمد المتوكّل" بقوله:« تمتاز اقتراحات

(1) لا أزعم لنفسي القدرة على التقويم والحكم على آراء السكاكي وبول غرايس وأفكارهما، وإنّما سيتمّ موازنة تحليلات العالمين مع تأكيد الفروقات الثقافية والزمنية والمنطلقات المختلفة لكل منهما، اعتمادا على آراء العلماء في أبحاثهما، بخاصة ما توصّل إليه "أحمد المتوكل" في مؤلّفاته القيمة،(ينظر من أعمال المتوكل: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص100–103؛ والخطاب وخصائص العربية،ص49–52، واللسانيات الوظيفية، ص37، 38).

السّكاكي أولا بدقتها وثانيا بقدرتها التنبؤية؛ تمتاز بالدّقة لأنّ الشروط المؤدّي خرقها إلى الانتقال من معنى إلى آخر شروط [لا] تهمّ فصيلة معيّنة من الجمل وهيّ الجمل الطّلبية بل تهمّ كل معنى بعينه من معاني الطّلب الخمسة وهذه الدّرجة من الدّقة لا نجدها فيما نظنّ في اقتراحات "غرايس" التي ركّز فيها رغم ما تطمح إليه من عموم على قواعد الخطاب المتعلّقة بالجملة الخبريّة.»[1]

فمقاربة "غرايس" لم تتناول من اللّغة ومستوياتها إلاّ الجانب الإخباري في حين تجاوز السّكاكي ذلك إلى دراسة الظّاهرة في الطّلب وما يتضمّنه من أبواب ممّا جعل تحليلاته تتّسم بالدّقة في المعالجة، وأمّا قصد المتوكّل بالقدرة التّنبّؤية فهوّ أنّ اقتراحات السّكاكي« تمكّن انطلاقا من ربط الخرق بامتناع إجراء المعنى الأصلي من الجزم بحصول الاستلزام»[2] فيتأكد المتلقي للخطاب حينما يجد عدولا عن المعنى الأصلي وخرقا له من أنّ هناك معنى آخر يستلزمه الخطاب، لا محالة، يظهر في سياقاته الاستعمالية؛ المقالية والمقاميّة فتُقطع الطّريق أمام كلّ تأويلات خاطئة للمعنى الجديد المقصود من الكلام.

وبذلك فظاهرة الاستلزام الحواري عند "بول غرايس" تقابل عند "السّكاكي" المعاني الثواني المستلزمة في علم المعاني نتيجة الخروج لا على مقتضى الظّاهر، والدّلالات العقليّة الاستلزامية في علم البيان، ويظهر الفرق بين العالمين في كون الاستلزام عند "السّكاكي" ظاهرا وأساسا في اللغة، بل وخاصّية من خصائص اللّغة الطبيعية لا تخلو منه خطاباتها ونصوصها الإبداعيّة، في حين عدّه "بول غرايس" ظاهرة عرضيّة يمكن إلغاؤها وتلافيها.

ثم إنّ وصف الظّاهرة ودراستها من حيث الشمولية والتّعميم على مستوى جميع اللّغات بمختلف ظواهرها، يتطلّب أن تكون صالحة للتّطبيق على كلّ هذه اللّغات الطّبيعية وقابلة للتّعميم على مختلف ظواهرها اللّغوية، وهو ما نجده في اقتراحات السّكاكي وتحليلاته حيث

(1) دراسات في نحو اللغة العربيّة الوظيفي، ص101.

(2) نفسه.

جاءت أعمّ ممّا قدّمه غرايس الذي اكتفى كما أشرنا بدراسة الظّاهرة في الجمل الخبريةّ فقط على الرّغم من أنّه(السّكاكي)« يكتفي في الغالب الأعم من الأحوال بذكر المعاني المتفرّعة عن المعاني الطّلبية الأصلية (زجر، وإنكار، ووعيد، وتهديد، واستبطاء) مع إعطائها أوصافا عامّة مثل ما يناسب المقام أو ما يتولّد بمعونة قرائن الأحوال»[1]غير أنّ اقتراحاته قابلة للتّعديل وإعادة الوصف.

فتحديدات السّكاكي لكيفيات الخروج على أصل الاستعمال والانتقال إلى المعنى المستلزم لم تكن مضبوطة بالدّقة الكافية؛ بأن يضع قواعد عامّة خاصّة بكلّ نوع معيّن ويفصل في كلّ غرض تواصلي ينتقل إليه الكلام ويبيّن كيفيّة الوصول إليه، فنجده يحيل في الغالب الأعم إلى الأغراض المتفرّعة عن المعاني الأصلية من تهديد ووعيد وتهويل وزجر دون ضبط لكيفيات حصول كل معنى منها وآليات ذلك، ممّا لا يسعف في الوصول لقواعد قابلة لتعميم حدوث الظّاهرة، تتّصف بالدّقة والضّبط المنهجي والعلمي.

بيد أنّ هذا لا ينقص من قيمة الأوصاف والتّحليلات التي قدّمها السّكاكي لظاهرة الاستلزام الحواري؛ إذ لم يتوفّر للرّجل من آليات التّحليل ومنهجيات التّفكير والضّبط المنهجي ما يتوفّر اليوم بفعل تطوّر علم اللّسانيات والعلوم المعرفيّة المتداخلة معه، ومع ذلك فإنّ تحليلاته، كما يشير أحمد المتوكّل، لا تخلو من إرهاصات تحتاج لمن يعيد ضبطها ومقاربتها على ضوء معطيات الدّرس اللّساني الحديث والمعاصر، فهذا من الأفكار القابلة لإعادة البعث في التراث العربي وتحتاج لمن يبديها، فقد قدّم السّكاكي مجموعة من الأمثلة يشير فيها إلى أنّ «المعنى المتولّد هو المعنى الذي يقابل أحد شروط إجرائه شرط المعنى الأصلي المخروق»[2]

(1) أحمد المتوكّل: دراسات في نحو اللغة العربيّة الوظيفي، ص102.

(2) نفسه.

ففي قوله تعالى على لسان الكفّار:﴿هَلۡ إِلَىٰ مَرَدّٖ مِّن سَبِيلٖ﴾[1]، نجد أنّ المعنى المتولّد هو التّمني؛ أي أنّ الذي يقتضيه هذا الإجراء شرط "غير ممكن الحصول" يقابل الشرط المخروق "ممكن الحصول" فيخرج بذلك الاستفهام لإفادة التّمني.

وهذا ما جعل "أحمد المتوكّل" يذهب إلى إمكانية الاهتداء بمثل هذه الإشارات التي قدّمها السّكاكي لأجل« وضع قواعد انطلاقا من تعميمات من النّوع الآتي:

. تعميم1: تنتقل الجملة من الدّلالة على معناها الأصلي(س) إلى معنى آخر (ص) بالنتقال خرقا من أحد شروط إجراء (س) إلى ما يقابله من شروط إجراء (ص) ويمكن اشتقاقا من هذا التّعميم الكلّي صوغ تعميمات جزئيّة تخصّ الانتقال من معنى معيّن إلى معنى معيّن نورد منها على سبيل المثال التّعميم الآتي:

. تعميم 2: تنتقل الجملة الاستفهاميّة من الدّلالة على السّؤال إلى الدّلالة على التّمني بالانتقال خرقا من شرط "طلب ممكن الحصول" إلى "شرط طلب غير ممكن الحصول"» [2]

والأمر نفسه في باقي أغراض الطّلب كالأمر في قوله تعالى:﴿رَبَّنَآ أَفۡرِغۡ عَلَيۡنَا صَبۡرٗا وَثَبِّتۡ أَقۡدَامَنَا وَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾[3]؛حيث أنّ المعنى المستلزم في الأفعال "أفرغ" و"ثبّت" و"انصرنا" هو الدّعاء بدل الأمر لأنّ المعنى المقتضي إجراؤه شرط غير ممكن الحصول لكونه يقابل الشرط الذي تمّ خرقه، "توفر الاستعلاء" وهو من شروط إجراء الأمر على أصله فيتولّد معنى مستلزما هو الدّعاء.

وبناء على ما سبق يمكن وضع القاعدة التّالية: تنتقل الجملة الأمرية من الدّلالة على الأمر للدّلالة على الدّعاء بالانتقال خرقا من شروط إجراء الأمر على أصله: "طلب

---

[1] الشورى: 44.

[2] أحمد المتوكّل دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص102.

[3] البقرة: 250.

ممكن الحصول" و" الاستعلاء" إلى شرط غير ممكن الحصول لكونه من الأقل درجة إلى الأعلى مكانة، فإذا تساويا في المكانة فالمعنى المستلزم هو الالتماس.

وعليه فإنّ معاودة النّظر في ما وصل إليه "السّكاكي" من تحليلات لهذه الظّاهرة وتمحيصها بإضافة بعض الشّروط للمعاني التي لم يدقّق فيها النّظر، ووضع قواعد لها تحدّد كيفية الانتقال للمعاني المستلزمة، والاستفادة في ذلك من نتائج الدّراسات اللّسانية الحديثة والمعاصرة سيُسهم في ضبط آليات حدوث ظاهرة الاستلزام في اللّغة العربية وتعميمها على كل ظواهرها ومن ثمّة الانطلاق في دراستها في كلّ اللّغات وتعميم آليات حدوثها بعدّها خاصّية من خصائص اللّغات الطّبيعية.

ولعلّ هذا ما تقتضيه تحليلات "أحمد المتوكّل" للظّاهرة عند السّكاكي حيث يرى أنّ الأخذ بها بعدّها من خصائص اللّغات الطّبيعيّة يقتضي:[1]

أولا: إعادة النّظر في شروط إجراء المعاني على الأصل من خلال إضافة شروط أخرى لمقترحات السّكاكي بخاصّة في معاني الطّلب والتّدقيق في بعض المعاني التي لم يضبطها السّكاكي نحو الزّجر والوعيد والتّهديد، وتدقيق قواعدها بوضع شروط لكيفيات إجرائها.

ثانيا: تمحيص كفاية تعميم ظّاهرة الاستلزام الحواري وعدم حصرها في لغة معيّنة لأنها ظاهرة كلّية، وذلك من خلال معالجة إشكالات تعميمها، بخاصّة إشكال الجمل المتحجّرة التي يصير فيها المعنى المستلزم هوّ المعنى الأصلي.

ثالثا: موازنة ما توصّل إليه السّكاكي بنتائج الدّراسات اللّسانية الحديثة، بغية النّظر في مدى قابلية اقتراحاته لأنْ تكون بديلا ممكنا للتّحليلات الحديثة بعد ضبط شروط حدوث الظّاهرة.

ومحصول الحديث في هذه الرّؤية التّقويميّة أنّ اقتراحات السّكاكي في وصف الظّاهرة سواء في علم المعاني أم في علم البيان تنطلق من فكرة كونها خاصية من خصائص اللّغات الطّبيعية وترتبط بالنّحو والبلاغة ارتباطا وثيقا، ولذلك لم يكتف السّكاكي بوصفها في علم

[1] ينظر: أحمد المتوكّل دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص103.

المعاني من خلال الخروج لا على مقتضى الظّاهر، وإنّما درسها أيضا في علم البيان حيث يتمّ الانتقال من الدّلالات الوضعيّة إلى الدّلالات العقليّة المستلزمة في المقامات المخصوصة.

وفي هذا الصّدد كان للسّكاكي عناية فائقة للمخاطَب وأحواله ومكانته لكونه طرفا رئيسا في عملية التّخاطب يتوجّه له قصد المخاطِب للإفادة والإقناع، ومسهما في إنتاج الدّلالة من خلال العمليّات الاستدلالية العقلية التي يتوخّاها للوصول إلى المعنى المستلزم، وهو ما عكس بعض جوانب التّفكير التّداولي لدى السّكاكي، يقول الباحث"نعمان بوقرة":«أمّا ملامح التّداولية فقد بدت علاماتها في منجزه المهم(...) من خلال توصيف عناصر العمليّة التّواصلية وربطها بمقتضى الحال لأنّ وضعيّة المتلقّي وأحواله تساهمِ[تسهم] مساهمة فعّالة في فهم المقصد فهما جيّدا، وتحدّد أيضا نوعية الكلام المرسل من المتكلّم»[1]

ولعلّ هذا ما يدفعنا إلى القول: إنّ اقتراحات السّكاكي وآراءه في مفتاح العلوم تحمل كثيرا من المظاهر اللّسانية القابلة لإعادة الوصف والتّزاوج مع المعطيات الحديثة في هذا المجال ويمكن أن تعدّ أساسا نظريا لدراسة ظاهرة الاستلزام الحواري في اللّغة العربيّة بخاصّة واللّغات الطّبيعيّة بعامّة.

ثالثا: الاستدلال البلاغي في مفتاح العلوم: وضع السكاكي لعلم الاستدلال قسما خاصا به وجعله تكملة لعلمي المعاني وتماما له، وقد سبقت الإشارة إليه في الفصل الأوّل من الدّراسة حيث يرى السّكاكي أنّ«تمام علم المعاني بعلمي الحد والاستدلال»[2] فعلم المعاني يدرس المقامات المختلفة للكلام ، هذا الكلام لا يخرج عن كونه عاديا في علم النّحو، أو بليغا في علم المعاني والبيان أو استدلاليا في علم الاستدلال، « ولما كان الاستدلال كلاما ولكل كلام مقام، فللكلام الاستدلالي مقام، ومقام الاستدلال هو جزء من مقامات الكلام، أي أنه لا

[1] نعمان بوقرة: نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلاميّة، ص180.

[2] السّكاكي: مفتاح العلوم، ص37.

يختلف نظريا عن مقام التعزية، أو مقام المدح، أو مقام الإخبار»[1] وهذا ما يذهب إليه السكاكي حيث يرى أن مقام الاستدلال جزء واحد من جملة المقامات وشعبة فردة من دوحتها.[2]

ولعلّ هذا التوظيف لمبحث الاستدلال في علمي المعاني والبيان هو السبب في جلب الكثير من الويلات على صاحب المفتاح، واتّهم إثر ذلك بإدخال الأعشاب الضّارة لحقل البلاغة متأثّرا بالمنطق الأرسطي فهل تأثّر السّكاكي حقا بالمنطق الأرسطي اليوناني؟ ثمّ ما العلاقة التي تربط علم الاستدلال بالبلاغة حتّى جعله تكملة لها؟

الواقع أنّ بحث علاقة المنطق الأرسطي بما جاء به السّكاكي قضيّة شائكة وغير محدّدة المعالم؛ حيث اختلف فيها كثير من الباحثين العرب بين مؤكّد تأثّر السّكاكي بالمنطق اليوناني مستندا إلى توظيفه مصطلحات منطقيّة نحو المستعار والمستعار له في الاستعارة واعتماده على أحكام عقليّة، ولما أولاه من اهتمام بالحدود والتّقسيمات، وبين رافض لفكرة التّأثر ومثبت لعكسها؛ لكون السّكاكي دائما يتحاشى في تعريفاته وتحديداته لمباحث البلاغة ما أتى به المناطقة، ويوظّف عباراته ومصطلحاته كما هي عند علماء البلاغة الذين يصفهم دائما بالأصحاب، والعبارات الدّالة على ذلك كثيرة نجدها عند السّكاكي في قوله:«على ما تسمعه من الأصحاب لا منّي»[3]، وقوله:«على رأي الأصحاب دون رأينا»[4]، وقوله:« تحدّ الحقيقة والمجاز عند أصحابنا في هذا النّوع بغير ما ذكرت»[5]، وقوله:« الحدّ عندنا دون جماعة من ذوي التّحصيل، عبارة عن تعريف الشّيء بأجزائه.» [6]

---

[1] مجدي بن صوف: علم الأدب عند السكاكي بحث في انتظام التصورات اللسانية، ص285.

[2] ينظر: السّكاكي، مفتاح العلوم، ص543.

[3] نفسه، ص466.

[4] نفسه، ص525.

[5] نفسه، ص470.

[6] نفسه، ص545.

فما يقصده السّكاكي بقوله "رأي الأصحاب"، هو علماء البلاغة الذين يستند إليهم في عرض مادّة كتابه وبـ"جماعة من ذوي التّحصيل" علماء المنطق، الذين استثناهم في عرض مباحثه وإذا أراد السّكاكي مخالفة رأي أصحابه من البلاغيّين فإنّه يصدر أحكامه ومواقفه بعقلية البلاغي لا المنطقي البحت.

إنّ الذي يبدو من خلال ما ورد في مفتاح العلوم، وفي ظلّ هذا الاختلاف بين دارسيه في توصيفهم لفكر السّكاكي وتأويله، أنّ قضيّة التّأثر بالفكر اليوناني واضحة وسارية في جل التّراث العربي بعد القرن الرّابع الهجري بنحوه وبلاغته وأصوله، إلاّ أنّ هذا التّأثر كان بدرجات متفاوتة، أمّا السّكاكي في مفتاحه، فنجده يوظّف صيغا ومصطلحات منطقيّة تؤكد تأثره بالمنطق الأرسطي، لكنّ هذا التّوظيف لم يكن عبثا وإنّما لمقاصد كان يروم تحقيقها منها مثلما سبقت الإشارة في الفصل الأوّل، محاولته إكساب البلاغة علميّتها في مفاهيمها وطرق إجرائها، ذلك أنّه:«من شروط بناء العلوم في المنظومة القديمة أن يكون مستجيبا لمقتضيات المنوال المنطقي الذي كان يمدّ العلوم بأسسها العلميّة.»[1] وهوّ ما يساعد السّكاكي في وضع الصّيغة النّهائيّة للبلاغة، بما يضمن تحديدها وتسهيل تعلّمها للنّاشئة في عصره الذي عرف ضعفا وركودا.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ السّكاكي لم يعتمد في توظيفه لمبحث الحدّ والاستدلال داخل كتاب موضوعه علم الأدب، المصطلحات المنطقيّة كما هيّ عليه في المنطق اليوناني، وإنّما كان دائما يحاول أن يُجري مصطلحاته بمنظور بلاغي خاص، يحفظ لها خصوصيّتها البلاغية، وبالتّالي كان يتنافى استعمال مصطلحاته بدلالاتها المنطقيّة أو الكلامية أو الفلسفيّة أو الأصوليّة، ويفضّل استخدامها بحسب ما هي جارية عليه في مجال

[1] ينظر: شكري المبخوت: الاستدلال البلاغي، ص58.

الدّرس البلاغي عند من سبقه من البلاغيين أو يضع لها تعريفا بعقليّته البلاغية لا المنطقيّة.[1]

فالسّكاكي إذن كان يراعي خصوصية المجال التّداولي لمصطلحاته بخاصة البلاغيّة منها فيعرض تحديدها عنده أو عند علماء البلاغة قبله مفرقا بين رأي البلاغي و رأي غيره من المناطقة نجد ذلك ساريا عنده حتى في مبحث الحد والاستدلال نفسه يقول في تعريف الحدّ: «الحدّ عندنا دون جماعة من ذوي التّحصيل عبارة عن تعريف الشيء بأجزائه أو بلوازمه أو بما يتركّب منها تعريفا جامعا مانعا.»[2] نلاحظ كيف أنّه يلحّ على مراعاة خصوصيّة المجال التّداولي لمصطلحاته في علم البلاغة، فبالرّغم من كون الحدّ من معطيات علم المنطق إلاّ أنّ السّكاكي يحاول إعطاءه صيغة بلاغيّة فيتناوله بحسب توظيفه من طرف علماء البلاغة، وهذا" الإلحاح من لدن السّكاكي على خصوصيّة المجال التّداولي للمصطلحات في علم البلاغة ينمّ عن إدراكه العميق لخطورة المعضلة الاصطلاحية وضرورة التّحقيق في دلالة مكوّنات الخطاب الواصف للعمل البلاغي سواء في بعده النّظري أو في جوانبه التّطبيقيّة.

فالمظاهر التّداوليّة في مفتاح العلوم لا تقتصر على تحليلات السّكاكي وتوصيفاته لمباحث المفتاح فقط، وإنّما تتجسّد كذلك في آليّات توظيفه لمصطلحاته بحسب مجالها التّداولي فتكون نحويّة في علم النّحو وذات صبغة بلاغيّة في علم البلاغة، فيحافظ بذلك على خصوصيّة استعمال المصطلحات في مجالها الحيوي.

ولعلّ هذا بعينه ما أشار إليه الباحث"محمّد عابد الجابري" حينما أكّد أنّ السّكاكي نحا في عرضه لمسائل الحد والاستدلال منحى بيانيا يختلف عن منحى المناطقة، ودليل ذلك أنّه عرّف الحدّ تعريفا بلاغيا وميّزه عن تعريف المناطقة(جماعة من ذوي التّحصيل)، هذا من

---

[1] ينظر:عبد القادر حمدي: البلاغة والاستدلال عند السّكاكي، (http://www.hamdigu.jeeran.com 2010/10/22، على الساعة: 21:20)

[2] مفتاح العلوم، ص545.

جهة ومن جهة أخرى رأى الجابري أنّ لغة السّكاكي في عرض مسائل الحد والاستدلال تختلف عن لغة المناطقة« إنه يتجنّب المصطلحات المنطقيّة بما في ذلك مصطلح القياس الذي يتحدّث عنه غالبا باسم: الاستدلال، ويستعمل مكانها المصطلحات النّحوية البيانيّة ف"القضيّة" يعبّر عنها ب"الجملة"، والموضوع يعبّر عنه ب"المبتدأ"، و"المحمول" بالخبر...الخ، أمّا الأمثلة فهي نحوية في الغالب.»[1]

كما يرى الباحث أن السّكاكي في حديثه عن مسائل الاستدلال ركّز على فكرة "اللّزوم" حيث لا يرى في الاستدلال « أنّه مقدّمات ونتائج، بل على أنّه لازم وملزوم.»[2]،وهيّ قضيّة مهمّة ذات أبعاد حجاجيّة في البرهنة والاستدلال.

أ- **<u>علاقة الاستدلال بعلم المعاني</u>:** رأى السّكاكي أن الاستدلال جزء مكمّل لعلم المعاني والبيان فقال:« وإذ قد تحقّقت أنّ علم المعاني و البيان هو معرفة خواص تراكيب الكلام و معرفة صياغات المعاني ليتوصل بها إلى توفية مقامات الكلام حقها بحسب ما هي به قوة ذكائك وعندك علم أنّ مقام الاستدلال بالنّسبة إلى سائر مقامات الكلام جزء واحد من جملتها و شعبة فردة من دوحتها علمت أنّ تتبّع تراكيب الكلام الاستدلالي ومعرفة خواصّها ممّا يلزم صاحب علم المعاني و البيان.»[3]حيث لا يكتمل مشروع علم الأدب في المفتاح إلاّ بجعل علم الاستدلال مكمّلا للقسم الثّالث منه، فبالنّسبة لعلم المعاني رأى السّكاكي أنّ تتبّع خواص تراكيب الكلام لا تكتمل إلاّ بإلحاق الاستدلال بها؛ ذلك أنّ وظيفة علم المعاني هي دراسة مدى مطابقة الكلام أو القول المتلفّظ به لمقتضى الحال فيقوم بتحليل الوظيفة التخاطبيّة لـ"خواص تراكيب الكلام" من حيث صلتها بقصد المتلفّظ بها .

فمن وظائف علم المعاني،إذن، الاستدلال بما في القول من أدلّة و قرائن على اعتقادات المتكلم ومقاصده من عملية التّخاطب داخل مقام معين و مدى مطابقة تلك التراكيب

(1) محمّد عابد الجابري، بنية العقل العربي، ص100.

(2) نفسه، ص100.

(3) مفتاح العلوم،542 ،543.

الموظّفة في ذلك المقام لقصد المتلفظ بالخطاب« لذلك فإنّ الدّلالة التي يستخرجها البلاغي دلالة أساسها الملازمات بين خواص التّراكيب ومقتضيات الأحوال، فاعتبرناها ناتجة عن استدلال من القول إلى المقام.»[1]

ومن هنا تبرز أهمّية علم الاستدلال في علم المعاني من حيث هو آليّة إجرائية يستعين بها صاحب علم المعاني في الاستدلال على مقاصد المتلفّظ بالخطاب، استنادا لما تمّ توظيفه في خواص التّراكيب و مدى تحقّق المطابقة بين صياغات المعاني الموظّفة في تراكيب الكلام مع قصد المتلفظ بالكلام في مقام من المقامات.

ويتجسّد الاستدلال البلاغي في علم المعاني من خلال تتبّع خواص تراكيب الكلام وجعلها مطابقة لمقتضى الحال، تحقيقا لمبدأ "لكل مقام مقال"، ذلك أنّ هذا التّتبّع يعني التّعليق فيما بين معاني النّحو ومعاني الكلام على حسب مقتضى الحال ،فيُستدلّ بهذه المعاني على غرض المتكلّم من استعمال "خواص التراكيب"، وقصده من إيرادها دون غيرها، على حدّ تعبير السّكاكي.

إنّ قيمة الاستدلال تبرز في بحث المعاني الثّواني أو ما سمّاه الجرجاني ب"معنى المعنى"، انطلاقا من أصل المعنى؛ فالكلام العادي الذي يؤدّي وظيفة الإخبار في بُعدها اللّغوي الصّرف، دون التّصرّف بالزيادة أو النّقصان في دلالات كلماته اللغوية، لا يدخل في مجال علم المعاني أو علم البيان، وإنّما يكون مجاله علم النّحو الذي يعنى بالمستوى الأوّل من التّخاطب فقط (مستوى أصل المعنى) [2]، بينما يكون علما المعاني والبيان ميدانا للدّلالات العقلية وخواص التّراكيب التي يستعين فيها البلاغي بصناعة الاستدلال.

وبذلك فمجال علم المعاني هوّ الكلام الاستدلالي الذي يصدر من ذوي التّمييز من البلغاء والفصحاء فيكون مشتملا على خاصّية التّركيب، بعدّها علامة فارقة بين أنواع الخطابات،إذ

(1) شكري المبخوت: الاستدلال البلاغي، ص121.

(2) ينظر: السّكاكي، مفتاح العلوم، ص125.

تقوم على معرفة وفضل إتقان لأصول صناعة الكلام بحسب مقاصد المتكلّمين في المقامات المختلفة، وهوّ ما يتّضح أكثر في تعريف السّكاكي لعلم المعاني:« تتبّع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره، وأعني بتراكيب الكلام: التراكيب الصّادرة عمّن له فضل تمييز ومعرفة، وهي تراكيب البلغاء لا الصّادرة عمّن سواهم(...)وأعني بخاصّية التّركيب: ما يسبق منه إلى الفهم عند سماع ذلك التّركيب، جاريا مجرى اللاّزم له لكونه صادرا عن البليغ»[1]

فخاصّية التركيب التي أشار لها السّكاكي في علم المعاني، هيّ التي تمكّن المتلفّظ بالخطاب في مقام من المقامات وقبل إصداره لخطابه، من مراعاة ما يستدعيه من استلزامات تخاطبيّة يؤطّرها مقام استدلالي معيّن« مثل ما يسبق إلى فهمك من تركيب: إنّ زيدا منطلقٌ إذا سمعته عن العارف بصياغة الكلام من أن يكون مقصودا به نفي الشّك أو ردّ الإنكار أومن تركيب زيدٌ منطلقٌ من أنّه يلزم مجرّد القصد إلى الإخبار، أو من نحو منطلقٌ بترك المسند إليه، من أنّه يلزم أن يكون المطلوب به وجه الاختصار، مع إفادة لطيفة ممّا يلوّح بها مقامها.»[2]

فالمعالجة البلاغية لهاته الأمثلة التي أوردها السّكاكي تعكس الطّبيعة الاستدلاليّة لصاحب علم المعاني، والقائمة على افتراض أنّ كلّ بناء تركيبي مستعمل حامل لدلالات يستلزمها المقام، تعبّر عن قصد المتكلّم، وتكشف اعتقاداته وتصوّراته لمخَاطبه حيث تقوم الأمثلة على«أساس ملازمات بين خواص التّراكيب ومقتضيات الأحوال»[3] فإذا كان القول: – مجرّدا من أدوات التأكيد مثل: "زيدٌ منطلقٌ"، فاعلم أنّ المخَاطب خالي الذهن من الحكم والمقام مقام إخبار على الابتداء.

(1) السّكاكي، مفتاح العلوم، ص247 ،248.

(2) نفسه، ص248.

(3) شكري المبخوت: الاستدلال البلاغي، ص104.

– وإذا كان القول مؤكّدا بأداة واحدة نحو: "إنّ زيدا منطلقٌ"، فاعلم أنّ المخاطب شاكٌّ في الحكم ومتردّد بشأنه،والمقام لنفي الشّك.

– وإذا كان القول من نحو:"منطلقٌ" فالمقام مقام اختصار في الكلام للإيجاز أو لدلالة الحال عليه.

فيبدو جليا أنّ هذه الأمثلة الدّالة على أضرب الخبر تقوم على استدلالات كثيرة تكشف عن فضل احتياج علم المعاني لتكملة يوفّرها له علمي الحدّ والاستدلال، ممّا جعل السّكاكي يرخي عنان القلم فيهما.فكان تمام علم المعاني، والبيان شعبة منه، بعلمي الحد والاستدلال.

ب– <u>علاقة الاستدلال بعلم البيان</u>: للاستدلال عند السّكاكي علاقة وطيدة بعلم البيان حيث يرى أنّ الاستدلال مكافئ لعلم البيان من حيث آليّات التّحليل واشتراكهما في فكرة "اللّزوم" فركّز السّكاكي في مبحث الاستدلال على فكرة اللّزوم من أجل إثبات دعواه بأنّ« من أتقن أصلا واحدا من علم البيان كأصل التّشبيه أو الكناية أو الاستعارة، ووقف على كيفيّة مساقه لتحصيل المطلوب به، أطلعه ذلك على كيفيّة نظم الدّليل.»[1]ممّا يعني أنّ صاحب التّشبيه أو الكناية أو الاستعارة، يسلك في تحقيقه لقصده(متوخّاه)، مسلك صاحب الاستدلال، وهوّ ما وضّحه السّكاكي بعد أن قدّم فذلكة في علم المنطق مبيّنا أنّ عمل البلاغيّ لا يختلف عن عمل صاحب الاستدلال، بخاصّة في انتهائهما عند آليّة واحدة هيّ " اللّزوم"، يقول السّكاكي:« وهذا أوان أن نثني عنان القلم إلى تحقيق ما عساك تنتظر منذ افتتحنا الكلام في هذه التّكملة أن نحقّقه، أو علّ صبرك قد عيل له، وهوّ أن صاحب التّشبيه أو الكناية أو الاستعارة، كيف يسلك في شأن متوخّاه مسلك صاحب الاستدلال وأنّى يعشو أحدهما إلى نار الآخر، والجد وتحقيق المرام مظنّة هذا، والهزل وتلفيق الكلام مظِنّة هذا، فنقول وباللّه الحول والقوّة،أليس قد تلي عليك: أنّ صور الاستدلال أربع لا مزيد عليهنّ، وأنّ الأولى هي التي تستبدّ بالنّفس وأنّ ما عداها تستمدّ منها بالارتداد إليها، فقل لي أن كانت التلاوة أفادت شيئا؟

(1) السّكاكي: مفتاح العلوم، ص544.

هل هو غير المصير إلى ضروب أربعة؟ بل إلى اثنين؟ محصولهما إذا أنت وفّيت النّظر إلى المطلوب حقّه، إلزام شيئ يستلزم شيئا ، فيتوصّل بذلك إلى الإثبات أو يعاند شيئا فيتوصّل بذلك إلى النّفي(...) ثمّ إذا كان حاصل الاستدلال، عند رفع الحجب، هو ما أنت تشاهد بنور البصيرة، فوحقّك إذا شبّهت قائلا:خدّها وردة، تصنع شيئا سوى أن تلزم الخدّ ما تعرفه يستلزم الحمرة الصّافية فيتوصل بذلك إلى وصف الخدّ بها.

أو هل إذا كنيت قائلا:فلان جمّ الرّماد، تثبت شيئا غير أن تثبت لفلان كثرة الرّماد المستتبعة للقرى، توصلا بذلك إلى اتّصاف فلان بالمضيافية عند سامعك أو هل إذا استعرت قائلا:في الحمّام أسد، تريد أن تبرز من هو في الحمّام، في معرض من سداه ولحمته شدّة البطش، وجراءة المقدم مع كمال الهيئة، فاعلا ذلك ليتّسم فلان بهاتيك السّمات؟»[1]

يكشف هذا النّص بوضوح علاقة البلاغة بالاستدلال، ويكشف عن مرامي السّكاكي من توظيف هذا الأخير في فصل خاص بالبلاغة، حيث يؤكّد فيه السّكاكي نقطتين مهمّتين:

– تساوي عمل البلاغي بخاصّة في علم البيان بعمل صاحب الاستدلال، والتقائهما في نهاية التّحليل عند آليّة واحدة هي "اللّزوم".

– بيان ضرورة إتقان البلاغي لصناعة الاستدلال من أجل تجاوز مستوى"أصل المعنى" والانتقال إلى المعاني الثواني، والتي تكون مجالا للتّنافس والتّفاضل بين الأدباء والمبدعين.

فإذا كان علم البيان يقوم على فكرة الملازمات بين المعاني وكيفية الانتقال من مدلول الألفاظ، إلى مدلول مدلولها، بسبب علاقة بينهما كلزوم أحدهما الآخر بوجه من الوجوه بحكم العقل أو بحكم الاعتقاد،فلا تخرج آليات إجرائه عن الانتقال من اللاّزم إلى الملزوم(المجاز) أو من الملزوم إلى اللاّزم (الكناية)، في مقامات محدّدة، فإنّ الاستدلال في أبسط تعريفاته هو« تقرير الدّليل لإثبات المدلول، سواء كان ذلك من الأثر إلى المؤثّر(...) أو بالعكس أو

(1) السّكاكي: مفتاح العلوم، ص607 ،608 .أوردت هذا النص برغم طوله لنفاسته وأهميته في كشف موقف السكاكي من علاقة الاستدلال بالبلاغة ككل لا البيان فقط، ولأنّه سيكون مدارا للبحث في هذا الجزء.

من أحد الأثرين إلى الآخر»[1]، بمعنى أنّه طلب الدّليل وبناء لنظمه، بما يضمن تحقيق قصد المتكلّم، والغرض المنوط به إقناعا و تأثيرا، و لذالك نجد السّكاكي يتحدث عمّا يسميه الكلام الاستدلالي«الذي يفيد نظم الكلام وبناءه من لدن البلاغيّين وأصحاب البيان على أساس يتضمّن في تراكيبه أدلّته الخاصّة التي يتوصّل بها إلى التّأثير والإقناع بطريقة فنّية جمالية قد تكون ظاهرة حينا و مضمرة في كثير من الأحيان لأسباب و مقاصد متعدّدة ترتبط بالمقام والسّياق والمقتضيات المرافقة لتنزيل الخطاب و تداوله وأحوال تلقيه، كما ترتبط بأوجه العلاقات الإسنادية بين الألفاظ و العبارات التي يتشكل منها الخطاب.»[2] وهي كلّها قضايا عني بها السّكاكي كثيرا في مفتاحه جعلته من روّاد الاتجاه الوظيفي و التّداولي في التّراث العربي الأصيل.

فعمل صاحب الاستدلال وعمل صاحب البيان يشتركان في وظيفتهما الخاصة وفي آليات التّحليل وينتهيان عند فكرة واحدة هي اللزوم، فإذا كان الاستدلال عند السّكاكي هو«اكتساب إثبات الخبر للمبتدأ أو نفيه عنه بوساطة تركيب جمل»؛ أي عملية استنتاج واستلزام على مجهول انطلاقا من قولين، فإن البيان لا ينفصل عنه ما دام«إلزام شيء يستلزم شيئا آخر، فيتوصّل بذلك إلى الإثبات أو يعاند شيئا فيتوصّل بذلك إلى النّفي.»[3]

وبعبارة أخرى فإنّ صاحب البيان لا يسلك في وجوه البيان(التشبيه والكناية والاستعارة) إلاّ مسلكا من مسالك الاستدلال كما بيّن السّكاكي في نصّه السّابق، إضافة لما تحويه من أبعاد حجاجيّة تهدف إلى تغيير منظور الواقع والتّأثير في المتلقي من خلال ذلك، وبما أنّ موضوع علم البيان يتحقّق في الدّلالات العقلية(الاستلزاميّة) التي تتجاوز الدّلالات الوضعية فليست مجالا للصنعة الفنّية، فقد أصبح علم البيان مجالا مفضّلا لتطبيق البنية اللّزومية التي أرجع إليها السّكاكي جميع صور الاستدلال يقول:« صور الاستدلال أربع لا مزيد

(1) الجرجاني:التّعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، (دط)، 1985، ص17.

(2) عبد القادر حمدي: البلاغة والاستدلال عند السّكاكي، ص2.

(3) السكاكي: مفتاح العلوم، ص608.

عليهنّ وأنّ الأولى هي التي تستبدّ بالنّفس، وأنّ ما عداها تستمدّ منها بالارتداد إليها، فقل لي إن كانت التلاوة أفادت شيئا؟ هل هو غير المصير إلى ضروب أربعة؟ بل إلى اثنين؟ محصولهما إذا أنت وفّيت النّظر إلى المطلوب حقّه، إلزام شيء يستلزم شيئا ، فيتوصّل بذلك إلى الإثبات أو يعاند شيئا فيتوصّل بذلك إلى النّفي»[1]

ومن خلال هذه البنية اللّزوميّة استطاع السّكاكي إبراز الملازمات بين المعاني في المجاز والكناية والتّشبيه والاستعارة وتأكيد قيام علم البيان على آلية استدلالية تتقاطع مع عمل صاحب الاستدلال، بل وتعتمد عليه في الانتقال من اللاّزم إلى الملزوم أو العكس فنصّ السّكاكي السّابق يقدّم أمثلة عن ذلك كالآتي: [2]

– في مثال التّشبيه، إذا قلنا: "خدّها وردة" لسنا نصنع سوى أن نلزم الخدّ بالوردة التي تستلزم الحمرة الصّافية، فنستدلّ بذلك أنّ الخدّ ذو حمرة صافية، فوجه الشّبه هذا عقلي يستخلص بالاستدلال.

خدّها وردة ⟵ يشبه خدّها حمرة الورد ⟵ خدّها أحمر صاف.

ملزوم ⟵ لازم الملزوم ⟵ لازم.

– وفي مثال الاستعارة: "في الحمّام أسد"، نجد إبرازا لمن في الحمّام في صورة الأسد في الشّجاعة والجرأة والإقدام، فنستدلّ بذلك على أنّ في الحمّام رجلا جريئا ومقداما ووجه الشّبه الذي استعيرت من أجله لفظة أسد عقلي يستخلص بالاستدلال.

في الحمّام أسد ⟵ من في الحمّام يشبه الأسد في الإقدام والجرأة ⟵ في الحمّام مقدام.

ملزوم ⟵ لازم الملزوم ⟵ لازم.

–وفي مثال الكناية: "فلان جمّ الرّماد"، نجد إثباتا وإلزاما لفلان بكثرة الرّماد فنستدلّ بذلك على الكرم، بعلاقات استدلاليّة كثيرة(لوازم متعدّدة) كالآتي:

(1) السكاكي: مفتاح العلوم، ص608.

(2) ينظر: نفسه، ص608؛ وشكري المبخوت، ص116، 117.

فلان جمّ الرّماد ⟵ فلان كثير إحراق الحطب ⟵ فلان كثير الطّهي ⟵ فلان كثير الضّيوف ⟵ فلان كريم.

ولا يكتفي السّكاكي بعرض الآليّة الاستدلاليّة في علم البيان هنا فقط ، بل يضرب أمثلة حتى في عناد الشّيء الذي يتوصّل به إلى النّفي ، مبيّنا اشتراك الأساليب البيانية العربية مع الأساليب الاستدلاليّة المنطقيّة في البنية اللّزوميّة ، يقول:« هل تسلك إذا رمت سلب ما تقدّم فقلت: خدّها باذنجانة سوداء، أو قلت قدر فلان بيضاء، أو قلت في الحمّام فراشة، مسلكا غير إلزام المعاند بدل المستلزم ليتخذ ذريعة إلى السّلب هنالك.»[1]

فالمثال الأوّل "خدّها باذنجانة سوداء"،فيه إلزام للخدّ بالباذنجانة التي تستلزم السّواد فنستدلّ بذلك على سواد الوجه، ووجه الشّبه هنا أيضا عقلي يستخلص بالاستدلال، والأمر نفسه في المثالين الثاني والثّالث حيث يستدل بهما أنّ فلانا بخيل وأنّ في الحمّام جبان على التوالي.

يروم السّكاكي من خلال إدراجه هذه الأمثلة تأكيد حقيقة معيّنة هي أنّ مفهوم البيان لا يخرج في آلياته التحليليّة عن دائرة الاستدلال لكونه يقوم على دعوى تثبت أمرا أو تنفيه (وظيفة استدلالية حجاجية) والعكس صحيح، فالاستدلال«ليس عملية عقلية استنباطية محضة بل عملية خطابية(...) لذلك قد لا يخرج الاستدلال عن دائرة التّشبيه والاستعارة وبشكل أعم عن دائرة المجاز»[2]

وهو ما جعل السّكاكي يرى أنّ من أتقن أصلا واحدا من أصول البيان (وجوهه) أطلعه ذلك على كيفية نظم الدليل. ومن هنا تتبع حاجة البليغ إلى إتقان صناعة الاستدلال التي

(1) مفتاح العلوم، ص608.

(2) حبيب أعراب:"الحجاج والاستدلال الحجاجي عناصر استقصاء نظري"، ص24؛ وينظر المؤلف نفسه في: "الحجاج مفهومه ومجالاته دراسات نظريّة وتطبيقيّة في البلاغة الجديدة"، إعداد وتقديم: حافظ اسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث الأردن، ط1، الجزء3، 2010، ص62.

تمكّنه من تجاوز مستوى أصل المعنى بدلالاته الوضعية والانتقال للدلالات العقليّة الاستلزاميّة موضوع علم البيان.

فما قصد إليه السّكاكي إذن لم يكن إقحاما للمنطق في البلاغة العربية كيفما كان و إنّما أراد كما يقول الباحث "محمد عابد الجابري"« أن يبيّن كيف أنّ الأساليب البيانية العربية والأساليب الاستدلالية المنطقية تلتقي في نهاية التّحليل عند آلية منطقية واحدة هي اللزوم.»[1]هذا من جهة و من جهة أخرى أراد« بإبراز هذه المطابقة بين الأساليب الاستدلالية المنطقية غير شيء واحد، و هو ما يفرضه عليه انتماؤه الكامل للحقل البياني العربي وصدوره عن نظامه العرفي في تفكيره و رؤاه : أعني بذالك إبراز استقلالية هذا الحقل واستغنائه عن الأخذ من الغير.»[2]

فللأساليب البيانية العربية طبيعة استدلالية تمنحها بعدا حجاجيا يعمل على تغيير منظور المتلقّي و توجيهه إلى مستوى ثان من الدلالات (استلزامية) بغرض التّأثير في المتلقي وإقناعه بصورة فنية تكون مجالا للتّنافس و التّفاضل بين المبدعين والأدباء، و هو عمل لا يمكن للصورة البيانية أن تحفظه ما لم تسند بأدوات ترجيح الرّأي وتسويغه عقليا وهذه الأدوات هيّ ما يوفره لها الاستدلال، و يمنحها إثر ذلك بعدا حجاجيا يمكّن المتلفظ بها من فرض رأيه وموضوعه من أجل كسب تأييد الآخر و التّأثير فيه بصورة فنّية يقبلها المتلقّي للخطاب و يتفاعل معها.

يتّضح إذن في هذا المبحث أنّ البلاغة العربية تقوم على تصوّر استدلاليّ يتجلّى في مباحثها المختلفة في علمي المعاني والبيان،فإذا« تحقّقت أنّ علم المعاني والبيان هو: معرفة خواص تراكيب الكلام ومعرفة صياغات المعاني، ليُتوصّل بها إلى توفية مقامات الكلام حقّها بحسب ما يفي به قوّة ذكائك، وعندك علم أن مقام الاستدلال بالنّسبة إلى سائر مقامات

(1) محمّد عابد الجابري: بنية العقل العربي، ص101.

(2) المرجع نفسه.

الكلام جزء واحد من جملتها وشعبة فردة من دوحتها، علمت أن تتبّع تراكيب الكلام الاستدلالي ومعرفة خواصّها ممّا يلزم صاحب علم المعاني والبيان»[1]

ومن هذه الزّاوية يظهر أنّ السّكاكي له قدرة فائقة على المزج بين علم العربية (البلاغة) وعلوم المنطق والفلسفة كما يرى بعض الباحثين،أي أنّه يستعين بأدوات في النّظر والبحث من خارج البلاغة ليبيّن بها الطّبيعة الاستدلاليّة للبلاغة العربية من جهة وحاجة الأخيرة لعلم الاستدلال في اجراءاتها التّحليلية و من هنا،« فلا يمكن الحديث عن إدخال أعشاب ضارّة أو نافعة إلى حديقة البلاغة، و إنّما هو منطق المنظومات العلمية و تطورها المعرفي»[2]

ولعلّ هذا ما يجعل العلاقة بين البلاغة العربية والكلام الاستدلالي علاقة جزء بكل، حيث إنّ معرفة خواص تراكيب الكلام الاستدلالي، جزء من معرفة خواص تراكيب الكلام بعامّة هذا الاستدلال الذي منح البلاغة العربية مظهرها الحجاجي، القائم على استمالة المخاطَب والتّأثير فيه بغية إقناعه وتحصيل المطلوب من وراء الخطاب.

بيد أنّه يجب الاعتراف بأنّ معالجة السّكاكي لمبحث الاستدلال وربطه بالبلاغة العربيّة اتّسمت بنوع من الجفاف المنطقي والصّرامة، مقارنة بتحليلات الجرجاني"لمعنى المعنى" والاستدلال عليه، ولعلّ هذا ما جلب "لمفتاح العلوم" مؤلّفه السّكاكي هجوما عنيفا من قبل المحدثين من بلاغيّينا، لكنّ يجب أن يحسب للسّكاكي محاولته تجنّب مصطلحات المناطقة قدر المستطاع، بنقل الاستدلال إلى أرضيّة معنوية استعارية أو تركيبيّة في عصر شهدا تأثّرا بالدّراسات الفلسفية والمنطقية.

ومحصول الحديث في هذا الفصل:- أن السكاكي كان على دراية بطبيعة الفعل الكلامي الإنجازي غير المباشر، من خلال عرضه التحولات الدلالية والتداولية لأساليب الإخبار والطلب في علم المعاني ، ولأساليب البيان وطرقه المختلفة في التعبير عن المعنى في علم

(1) شكري المبخوت: الاستدلال البلاغي، ص104.

(2) السّكاكي مفتاح العلوم، ص542، 543.

البيان/ مما يتولد عنه معاني ثوان ودلالات عقلية استلزامية، و تقترب كثيرا مما يسمى في الدرس التداولي بالاستلزام الحواري، كما لها أبعادا حجاجية مهمة تعمل من خلالها إلى تغيير منظور المتلقي والتأثير فيه.

- تجاوز السكاكي في مقترحاته لوصف ظاهرة الاستلزام الحواري الجمل الخبرية، وقام بوصف كيفية حدوث الظاهرة في أبواب الطلب وفنون علم المعاني المختلفة وفي أساليب البيان، مبينا كيفية الانتقال من الدلالات الوضعية إلى الدلالات العقلية الاستلزامية، مما جعل اقتراحاته شاملة للغة كلها(شمولية الوصف اللساني).

- يشكل الاستدلال البلاغي العقلي عند السكاكي مبحثا مهما له دور في إكساب البلاغة علميتها من جهة، وفي استناد المتلقي عليه في كشف المعاني الثواني للخطاب ودلالاته المستلزمة، إذ تنكشف المعاني الثواني إلا من خلال استدلالات عقلية يجريها المتلقي في ذهنه. ولعل تركيز السكاكي على الاستدلال العقلي كثيرا، يستند إلى مذهبه المعتزلي الذي يركز على الجانب العقلي في الاستدلال، ويثبت وقوع المجاز في اللغة.

الخاتمة

اللّغة العربية تحوي ظواهر عديدة وصيغا كثيرة ، ومفاهيم إجرائية مختلفة تمكّن المتلفّظ بها من تحقيق أغراضه التّواصلية وإفادة مخاطبه مقاصده الإبلاغية وتتوزّع هذه الظّواهر والصّيغ والمفاهيم على علوم اللغة العربية المختلفة (نحو وصرف وبلاغة ودلالة) وتتقاطع فيما بينها وما البلاغة العربية إلاّ واحدة من هذه العلوم العربية التي تزخر بجملة من هذه الظّواهر الخطابيّة، وهي ذات مظاهر لسانيّة وظيفية وتداوليّة يستخدمها المتكلّم للدّلالة على القوّة الإنجازية التي يريد تضمينها كلامه.

ومفتاح العلوم هو أحد الكتب التراثية التي صنّفت في قسم البلاغة العربية رغم ما يحويه من علوم مختلفة فجاء حاملا لكثير من هذه الظّواهر البلاغية واللّغوية، التي حاول البحث دراستها ورصد خصائصها في علاقتها باللّسانيات التّداولية مع مراعاة الخصائص المنهجيّة والإبستمولوجية للّتراث العربي والإسهام في إعادة قراءته من جديد، في مرحلة أولى للانتقال بعدها إلى محاولة توظيفه في خضم الدراسات اللسانيّة الحديثة والمعاصرة لإغنائها والاستفادة منها في نفس الوقت(حوار تلاقحي)،فيأخذ بذلك مكانه الطّبيعي من جهة ويمكن الباحثين في مجال التّرجمة من الاستفادة من مصطلحاته في أبحاثهم (تأثيل المصطلح)، وقد تمخّض عن البحث في دراسته لهذا الجانب نتائج كانت كالتالي:

– اللسانيات التّداولية تعدّ أساسا ترتكز عليه كثير من النّظريات والأبحاث اللّسانية وغير اللّسانية في دراساتها، لعمق تحليلها ودقّة نتائجهاحيث تدرس المعنى لا في ثبوته وإنّما في سياقات استعماله.

– الخطاب التّواصلي البلاغي خطاب تداولي في صميمه حيث يعلن بأن الإسناد في الجملة يقوم على أنّ قصد المتكلّم به يجب أن يراعي حال سامعه كي يحقّق الإفادة التي يتوخّاها.

– يضمّ مفتاح العلوم ظواهر بلاغية وصيغا لغوية عديدة تتباين وتتنوّع فيما بينها لكنّها تؤول إلى بنية خطابيّة واحدة تقوم ثوابتها على التّركيب والدّلالة والتّداول.

– يتشكّل مفتاح العلوم من منظومة معرفيّة ذات بنية متماسكة تقوم على ثلاثيّة الصّرف والنّحو والمعاني، ولا يصحّ اجتزاء هذه البنية، وكلّ محاولة لذلك هيّ قطع لعرى تلك المنظومة وابتعاد عن مقصود السّكاكي بها.

– فمفتاح العلوم يقوم على أساس وضع نظرية عامّة للوصف اللّساني تضمّ علوما لغويّة وغير لغويّة وتعمل متضافرة على تمكين القارئ العربي من تحقيق **كفاية أدبيّة** تجعل صاحبها يحصّل علم الأدب مشروع السّكاكي في مفتاحه لتحقيق جملة من الأهداف تجعله مستجيبا لمتطلّبات عصره وظروف بيئته آنذاك.

–وبناء على النتيجة السّابقة نرى أنّه من الحيف الحكم على السّكاكي، وهوّ وليد حقبة تاريخيّة ماضية في تراثنا العربي وحضارتنا الاسلاميّة، بأحكام وشروط لا يستوفيها إلاّ البحث اللّساني المعاصر؛ فإذا أردنا الحكم على السّكاكي علينا أن نقيّمه في ضوء العصر الذي ولد فيه عمله وجعل أهل زمانه يتلقّونه ويقبلون عليه ذلك الإقبال الكبير،لأن لاختلاف الزّمان والمكان أثرا واضحا في الحكم على أعمال المؤلفين وأبحاثهم.

– فمشروع السّكاكي لإقامة نظرية لعلم الأدب جاء مبنيا على أسس متينة عني فيها بالضّبط والتّقنين تلبية لغايته التّعليميّة التي رامها لأهل زمانه بعد إلحاحهم عليه ببحث صحّة الأداء اللّغوي في عصر فسدت فيه الملكات، إضافة لمحاولة التّدليل على إعجاز القرآن ومعرفة السّبيل إلى ذلك ومحاولة معرفة مقاصد الشارع الحكيم من خلاله، فتنبّه لحقيقة هامّة هي الفرق بين معرفة الإعجاز وبين إدراكه فالمعرفة ممكنة بالقواعد التي وضعها لكنّ الإدراك غير ممكن إلاّ بالذّوق،" أمّا إدراك حقيقة الإعجاز فغير ممكنة بل محال".

– يقرّ السكاكي بأن الموضع الطبيعي للبلاغة بين الفلاسفة والعلماء المسلمين لا الأدباء (فلسفية البلاغة العربية كما يقول الباحث عبد الملك مرتاض)، ولذلك استعان بالمنطق الطبيعي في تحديده لها، ورأى فيه تماما للبلاغة على غرار ما فعل الإغريق في تأسيسهم لها وهو ما يكسب البلاغة علميتها، فكيف يعاب التّنظيم والتحديد وتحمد

العشوائية؟ ، فإذا كان السكاكي أضرّ البلاغة بمنطقتها وتقعيدها، فلماذا لم نحكم على النحاة بإفساد العربية لتصنيفهم قواعد النّحو وتقنينها وعدم ترك النّاس تتعلّمه سليقة.

أعاد السكاكي وصف الجهاز البلاغي في القسم الثالث من المفتاح ولمّ مباحثه المبعثرة والمختلطة بالنقد، فاعطاه صيغته النّهائية وعمد لتأسيس جهاز نظري لدراسة تراكيب الكلام(علم المعاني) بعد إدراكه أن مجال دراسة المعنى هو النص وأنه لا قيام لمعنى إلاّ بالتّركيب وهو ما مكّن صيغة السّكاكي في مفتاح العلوم لان تكون أقرب للتّحاور مع معطيات الدرس اللساني والأسلوبي والتّداولي الحديث والمعاصر بحيث ضمّ المفتاح مؤشرات نصية وتداولية بارزة، إذ العلوم التي وصفها السّكاكي هي علوم للخطاب منها ما يتعلّق بنظامه(الصرف والنحو) ومنها ما يتعلّق بمضمونه فيروم ضبط معناه (علمي المعاني والبيان)، فإذا تمّ تكامل النّظام والمضمون تحقّق الخطاب بجميع مستوياته وهو ما أسبغ على المفتاح مظاهر تداولية قيّمة.

– من المبادئ التي لها دور هام في اللسانيات التداولية فتسهم في نجاح الأفعال اللغويّة الإنجازية المباشرة وغبر المباشرة وكذا ضبط المعنى في نظرية الاستلزام الحواري نجد: القصد والإفادة والسّياق والمتكلّم والسامع ، وهي كلها عناصر للخطاب يعنى بها صاحب "مفتاح العلوم" أيّما عناية، ممّا جعله رائدا للاتّجاه التّداولي في البلاغة العربيّة.

– منطق اللغة عند السكاكي يقوم على مراعاة مبدأ الوضع والاستعمال في الكلام بصفة عامّة، وعلى أساس ذلك كانت معاني الجمل تأتي مستوى أصل المعنى ومستوى مقتضى الظّاهر ومستوى مقتضى الحال الذي تتحقّق فيه المعاني الثواني أوالدّلالات الاستلزاميّة.

– تقابل نظرية أفعال الكلام الإنجازية المباشرة وغير المباشرة قانوني الخبر والطّلب عند السّكاكي في حالتي إجراء الكلام فيهما على الأصل وخروجهما عن ذلك الأصل.

– كان السّكاكي على وعي تام وإدراك لطبيعة الفعل الكلامي الإنجازي غير المباشر ومؤشر ذلك إقراره بتحوّل الدّلالات المباشرة لأساليب التّعبير في علمي المعاني والبيان إلى دلالات غير مباشرة حينما يتمّ الخروج لا على مقتضى الظّاهر، والانتقال للدلالات العقلية وفق معطيات سياقيّة، فعبارة " إخراج الكلام لا على مقتضى الظّاهر" عند السّكاكي تعدّ في صلب نظريّة أفعال الكلام الإنجازيّة غير المباشرة ، كما تتعلّق بنظريّة الاستلزام الحواري لبول غرايسP.Grice، حيث تمنع المطابقة المقامية إجراء الكلام على مقتضى الظّاهر فيخرج لا على مقتضى الظّاهر لمعان مستلزمة بمعونة قرائن الأحوال بيد أنّ اقتراحات السّكاكي وإن لم تكن مقصودة لذاتها، كانت شاملة لكلّ اللغة خبرا وإنشاء في وصفها لكيفية الحدوث، بل وفصّل كلّ نوع من أنواع الطّلب على حدة وتجاوز علم المعاني لوصف الاستلزام في علم البيان مبينا كيفية تجاوز الدّلالة الوضعيّة إلى الدّلالات العقلية الاستلزامية عكس غرايس" Grice" الذي اقتصر في وصفه للظّاهرة على الجمل الخبرية فقط؛ فالسّكاكي عالج الظّاهرة بتفهّم عميق جعل اقتراحاته تمتاز بشمولية الوصف اللّساني ونجاعته.

– إنّ مقارنة نظرية الأفعال الكلاميّة لأوستين باقتراحات السّكاكي في مفتاح العلوم ضمن نظريّته لعلم الأدب لا يجب أن تقتصر على ثنائية الخبر والطّلب، وإنّما يجب تعميم الظّاهرة لتشمل منطق اللّغة العربية بكامل مستوياتها، وكيفية تحليلها مثلما عرضه السّكاكي لأن أوستين حينما وضع نظريّة أفعال الكلام، جعلها لتحليل ظاهرة اللغة ككل فتكون المقارنة بين مستويات اللّغة في المفتاح: مستوى أصل المعنى، ومستوى مقتضى الظّاهر ومستوى مقتضى الحال،مع أقسام الفعل الكلامي الكامل Acte de discours intégral الثّلاثة: فعل القول Acte locutoire، والفعل المتضمّن في القول Acte illocutoire والفعل النّاتج عن القول Acte perlocutoire، فيقابل مستوى أصل المعنى فعل القول من حيث كونه تلفظا بالأصوات بحسب المعايير الصوتية والصّرفية والنّحوية لإنشاء جمل مفيدة، ويقابل مستوى مقتضى الظّاهر، الفعل المتضمّن في القول في شقّه الإنجازي المباشر لأن مقتضى الظّاهر يعني استعمال الجملة التي تمّ تركيبها بمعناها الأصلي المتبادر إلى الفهم،

ويختلف معه في عدم الدّلالة على الفعل الكلامي الإنجازي غير المباشر لأنه يدخل عند السّكاكي في القسم الثالث، وأمّا الثّالث مقتضى الحال فإذا كان مطابقا للظّاهر فالحال ماسبق وإن خرج عن مقتضى الظّاهر فيقابل الفعل النّاتج عن القول في شقّه الإنجازي غير المباشر، أمّا الفعل النّاتج عن القول فقد جعله السّكاكي ضمن مستوى مقتضى الحال حينما ينفث الكلام لا على مقتضى الظّاهر لأنّه يهزّ القرائح وينشّط الأذهان ويكون أوقع في نفس السّامع وأشدّ تأثيرا له.

– عني السّكاكي بالسّياق الاجتماعي في "المفتاح" لأنّه من أهمّ المظاهر التّداوليّة التي تسهم في تحديد إنجازية الأفعال الكلاميّة المباشرة وغير المباشرة، وكشف أغراضها التّواصليّة، كما يوضّح درجة شدّة الفعل ويبيّن دلالات المعاني الثّواني المستلزمة في علم المعاني والدّلالات العقلية الاستلزاميّة في علم البيان.دون أن يهمل مقاصد المتكلّمين والإفادة التي يجب تحقيقها في الخطاب.

–عبارة لكلّ مقام مقال عند السّكاكي تؤكّد من خلال طريقة تحليله لها دور السّياق بنوعيه المقالي والمقامي في تحديد الوظيفة الاجتماعية للّغة التي يؤدّيها الكلام عبر أنظمتها المختلفة سواء بإخراج الكلام على مقتضى الظّاهر أم لا على مقتضى الظّاهر،كما أنّ للمقام القدرة على فرض التّحوّل الدّلالي للصّيغ التي تستخدمها اللّغة حتّى تتناسب مع توظيفها المجازي(الدلالات الاستلزامية) ولا يكون ذلك إلاّ لتوخي نكت قلّما يتفطّن لها من لم يتدرّب عليها .

– للغة في استخداماتها مقامات كثيرة ومختلفة فلكلّ مقام مقال ولكلّ حد ينتهي إليه الكلام مقام.

– تتحقّق المظاهر التّداوليّة في مفتاح العلوم بعمق، في ربط السّكاكي بين بنية الخطاب من جهة و بين أغراضه وملابساته من جهة ثانية مع تفسير الأولى على أساس من الثّانية.

إنّ أسمى ما نأمله من هذا البحث أن تتّخذ نتائجه حافزا للمضيّ قدما في محاولة إعادة قراءة التّراث العربي على ضوء الدراسات اللّسانية المعاصرة، وجعله يتلاقح معها لتوظيفه من

جديد والانطلاق من خلاله نحو لسانيات عربية تستفيد من حاضرها ولا تتجاهله وتعود لماضيها ولا تقصيه.

- ***القرآن الكريم: برواية حفص عن عاصم.***

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية:

*** إبرير بشير:**

1- توظيف النظرية التبليغية في تدريس النصوص بالمدارس الثانوية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في اللسانيات التطبيقية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2000/1999.

*** أبو زيد(نصر حامد):**

2- مركبة المجاز من يقودها؟ وإلى أين؟ مجلة البلاغة المقارنة، دار إلياس العصرية مصر العدد12، 1992.

*** أحمد قاسم(حسام):**

3- تحويلات الطلب ومحدّدات الدلالة، مدخل إلى تحليل الخطاب النبوي الشريف دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 2007.

*** أحمد(محمد نايل):**

4-البلاغة بين عهدين في ظلال الذوق الأزلي وتحت سلطان العلم النظري، دار الفكر العربي، القاهرة،(دط)، 1994.

*** أحمد نحلة (محمود):**

5- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،(دط) 2002.

*** أرمينيكو(فرانسواز):**

6- المقاربة التداولية، ترجمة: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، المغرب 1986.

*** أعراب(حبيب):**

7- الحجاج مفهومه ومجالاته دراسات نظريّة وتطبيقيّة في البلاغة الجديدة، إعداد وتقديم: حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، الأردن، الجزء3، ط2010،1.

8- الحجاج والاستدلال الحجاجي عناصر استقصاء نظري، مجلة عالم الفكر،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد30، العدد1، 2001م.

*** أوستين (جون لانجشو):**

9-نظرية أفعال الكلام العامة،كيف ننجز الأشياء بالكلام، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق،(دط)،1991.

*** آيت أوشان(علي):**

10- السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة، مطبعة النّجاح الجديدة، الدار البيضاء المغرب، ط1، 2000.

*** إيندي(عون الله)Indi Aunullah:**

11- منطق اللغة عند السكاكي وأوستين (دراسة مقارنة في اللغة والمعنى والصدق) مذكرة مقدمة لإتمام بعض الشروط للحصول على اللقب العالمي في علم اللغة العربية وأدبها، كلية الآداب بجامعة سونن كاليجاكا الإسلامية الحكومية جوكجاكرتا، إندونيسيا، 2005 (www.Scribg.com، 2010/08/05، على الساعة: 08:33)

*** باديس(نور الهدى):**

12-بلاغة الوفرة وبلاغة النّدرة مبحث في الإيجاز والإطناب،المؤسّسة العربيّة للدراسات والنّشر تونس، ط2001،1م.

***باطاهر (بن عيسى):**

13- تيسير البلاغة في كتب التراث، www.wata.ce/forums ،(2010/08/18،على الساعة: 20:05).

*** الباهي(حسن):**

14- الحوار ومنهجيّة التّفكير النّقدي، أفريقيا الشرق، المغرب،(د ط)،2004.

*** براون (جوليان)، يول(جورج):**

15- تحليل الخطاب، ترجمة وتعليق:محمد لطفي الزّليطي، منير التريكي، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية،(دط)،1997.

***بشار بن برد:**

16- ديوان بشار بن برد، شرح وتكميل: محمد الطاهر بن عاشور، راجع مخطوطته ووقف على ضبطه وتصحيحه: محمد شوقي أمين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة، الجزء3،(دط)، 1957.

*** بغورة(الزاوي):**

17- العلامة والرّمز في الفلسفة المعاصرة (التأسيس والتجديد)، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، العدد3، المجلد35، مارس2007.

*** بلخير(عمر):**

18- تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الاختلاف، الجزائر ط1، 2003.

*** بناني(محمد الصغير):**

19- المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدّراسات الحديثة، دار الحكمة، الجزائر (دط)،2001.

*** بوجادي(خليفة):**

20- في اللسانيات التداولية، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، العلمة، الجزائر، ط1، 2009.

***بوشعيب (شدّاق):**

21- مقصديّة العمل الأدبي: بين التّقييد والانفتاح، مجلّة علامات،النّادي الأدبي الثّقافي جدة، السعودية، الجزء54، المجلد14، 2004.

*** بوقرة (نعمان) :**

22- اللسانيات اتجاهاتها الأساسية وقضاياها الراهنة، عالم الكتب الحديث،جدارا للكتاب العالمي، الأردن، ط1،2009.

23- ملامح التفكير التداولي البياني عند الأصوليين، (www.algahereya.net 2010/08/18، على الساعة: 15:20)

24- نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية، مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر العدد17، جانفي2006.

*** التّهاوني:**

25- كشّاف اصطلاحات الفنون، وضع حواشيه أحمد حسن، منشورات دار الكتب العلمية بيروت، لبنان،المجلد3، ط1، 1991.

*** الجابري(محمد عابد):**

26- بنية العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط2، 1987.

***الجرجاني(عبد القاهر):**

27- دلائل الإعجاز:اعتنى به علي محمد زينو، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، بيروت ط1، 2005.

***الجرجاني(علي بن محمد):**

28- التعريفات: مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، (دط)، 1985.

*** الحاج صالح(عبد الرحمان):**

29- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، دار موفم للنشر، الجزائر، الجزء1 (دط)،2007.

*** حسان(تمام):**

30- اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2004.

*** حمدي(عبد القادر):**

31- البلاغة والاستدلال عند السّكاكي، (http://www.hamdigu.jeeran.com 2010/10/22 على الساعة21:20)

***الحموي(ياقوت):**

32- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق:إحسان عبّاس، دار الغرب الاسلامي،الجزء6، ط1، 1993.

***خذري(نوري):**

33- آراء السكاكي النحويّة في كتابه مفتاح العلوم في ضوء المنهج الوظيفي، (مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في لسانيات اللغة العربية)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية:2009/2008.

*** الدريدي(سامية):**

34- الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة بنيته وأساليبه عالم الكتب الحديث، جدار للكتاب العالمي، الأردن، ط1، 2008.

*** دلاش(الجيلالي):**

35- مدخل إلى اللسانيات التداولية،ترجمة: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية،الجزائر،1992.

*** ديك الجن(عبد السلام بن رغبان):**

36- ديوان ديك الجن، تحقيق ودراسة: مظهر الحجي، منشورات اتحد الكتاب العرب دمشق، سوريا، 2004.

37- ديوان ديك الجن الحمصي، حققه وأعدّ تكملته: أحمد مطلوب، وعبد الله الجبوري نشر وتوزيع دار الثقافة، بيروت، لبنان، (دط)،1964.

*** الراضي (رشيد):**

38- الدلالات الاستلزامية في اللغة العربية والقواعد التخاطبية عند بول غرايس، مجلة الفيصل،العدد28، 2000.

***الربيعي(حامد صالح خلف):**

39- مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، مكتبة الملك فهد الوطنية، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية، (دط)، 1996م.

*** رزقة(يوسف):**

40- القاعدة والذّوق في بلاغة السكاكي، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، المجلد السابع العدد1، جانفي1999، (www.iugaza.adv 18.08.2010، على الساعة 19:30).

*** روبول(آن)، موشلار(جاك):**

41- التداولية اليوم، ترجمة: سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 2003.

*** الزمخشري(جار الله محمود بن عمر بن أحمد):**

42- أساس البلاغة: تحقيق: محمد باسل عيون السّود،منشورات دارالكتب العلمية، بيروت الجزء1، ط1، 1998.

*** الزناد(الأزهر):**

43- نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصا، المركز الثقافي العربي، بيروت لبنان، ط1، 1993.

*** السايح محمود(خديجة):**

44- مناهج البحث البلاغي في النصف الأول من القرن العشرين في مصر، منشأة المعارف، مصر،(دط)، 2000.

* **سرحان(إدريس):**

45- طرق التّضمين الدّلالي والتّداولي في اللّغة العربية وآليّات الاستدلال،(أطروحة مقدّمة لنيل دكتوراه الدّولة)، شعبة اللغة العربيّة وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس، المغرب السنة الجامعية:2000/1999.

* **سعودي أبو زيد(نواري):**

46- في تداولية الخطاب الأدبي،المبادئ والإجراء، بيت الحكمة، الجزائر، ط1،2009.

* **السكاكي(أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي):**

47- مفتاح العلوم، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، مطبعة دارالرسالة، بغداد، ط1، 1982.

48- مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دارالكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000.

* **سويدان(سامي):**

49- في دلاليّة القصص وشعرية السرد، دار الآداب، بيروت، ط1، 1991.

* **سويرتي(محمد):**

50- اللغة ودلالاتها : تقريب تداولي للمصطلح البلاغي، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،2000.

51-النحو العربي من المصطلح إلى المفاهيم، تقريب توليدي وأسلوبي وتداولي،أفريقيا الشّرق، المغرب،(دط)،2007.

* **السيدي(محمد)**

52- إشكال المعنى من الاستعارة إلى الاستلزام الحواري، مجلة فكر ونقد، العدد25، 2000 (2009/07/25www.fikrwanakd.aljabiriabed.net،على الساعة 15:36)

* **سيرل (جون):**

53- العقل واللغة والمجتمع، ترجمة: سعيد الغانمي، منشورات الاختلاف الجزائر، المركز الثقافي العربي، لبنان، الدار العربية للعلوم ، لبنان، ط1، 2006.

* **الشاوش(محمد):**

54- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس نحو، جامعة منوبة، كلية الآداب، تونس المؤسسة العربية للنشر، بيروت، المجلد الأول،(دط)، 2001.

*** الشهيري(عبد الهادي بن ظافر):**

55-استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1 2004.

*** شيخ أمين(بكري):**

56- البلاغة العربية في ثوبها الجديد علم المعاني، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان الجزء1، ط7، 2001.

*** صحراوي (مسعود):**

57- التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1،2005.

*** الصّراف(علي محمود حجي):**

58- في البراغماتية: الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، دراسة دلالية ومعجم سياقي مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010.

*** صلاح زكي أبو حميدة(محمد):**

59- البلاغة والأسلوبية عند السّكاكي، جامعة الأزهر،غزة،(دط)،2007.

*** ابن صوف(مجدي):**

60-علم الأدب عند السكاكي بحث في انتظام التّصورات اللسانيّة، المعهد العالي للدراسات الأدبية والعلوم الإنسانية بتونس، دار مسكيلياني للنشر والتوزيع، تونس،ط1،2010.

*** صولة(عبد الله):**

61- الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته من خلال مصنف في الحجاج – الخطابة الجديدة لبيرلمان وتيتيكاه، ضمن كتاب: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم ، إشراف حمادى صمّود، جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، تونس، كلية الآداب، منوبة، 1998م.

*** ابن ضيف الله(ردة الله):**

62- دلالة السّياق، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مكة المكرّمة، ط1، 2005.

***ضيف (شوقي):**

63- البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، القاهرة، ط9، 1965.

***الطبطبائي(طالب سيد هاشم):**

64- نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت،(دط)، 1994.

*** طه(عبد الرحمان):**

65- تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب ط2،2005.

66- في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب ط2، 2000.

*** عبد الحق(صلاح إسماعيل):**

67-التحليل اللغوي عند مدرسة أوكسفورد، دار التنوير للطباعة والنشر،لبنان، ط1،1993م

68- فلسفة العقل دراسة في فلسفة جون سيرل، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، مصر ،(دط)،2007.

69- نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشروالتوزيع القاهرة،(دط)،2005.

*** عبد الرؤوف الجبر(خالد):**

70- معالجة المعنى في التراث الفكري العربي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، العدد90، 2000.

***عبد المجيد(جميل):**

71- البلاغة والاتصال، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،(دط)،2000.

*** ابن عروس(مفتاح):**

72- وجهة الخطاب في سورة المؤمنين، مجلة اللغة والأدب، قسم اللّغة العربية وآدابها جامعة الجزائر، العدد17،2006.

***العسكري(أبو هلال):**

73- الصّناعتين، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان،(دط)، 1986م.

*** العطوي(عوض بن حمّود):**

74-منهج التعامل مع الشّاهد البلاغي بين عبد القاهر وكل من السّكاكي والخطيب القزويني، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، الجزء18،العدد30 2004.

*** العمري(محمد):**

75 – البلاغة الجديدة بين التخيل والتداول، أفريقيا الشرق، المغرب،(دط)،2005.

76- البلاغة العامة والبلاغات المعممة، مجلة فكر ونقد،الرباط، المغرب: العدد25، السنة الثالثة، 2000.(www.fikrwanaked).

77- البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشرق، المغرب،(دط)، 1999.

*** العمّوش(خلود):**

78-الخِطاب القرآني دراسة في العلاقة بين النص والسياق، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي، الأردن، ط1، 2008.

***عيّاشي(منذر):**

79- الكتابة الثانية وفاتحة المتعة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1998.

*** ابن غرم الله بن زياد(صالح):**

80- البلاغة العربية من حيث هي موقف تلق(إستراتيجية القصد والغرض والقارئ القياسي) المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية الكويت، العدد91 2000.

*** فاخوري(عادل):**

81-الاقتضاء في التّداول اللساني،عالم الفكر(الألسنيّة)، وزارة الإعلام،الكويت، المجلد20 العدد3،1989.

*** فان دايك(تيون.أ):**

82- النص بنياته ووظائفه، ضمن كتاب نظرية الأدب في القرن العشرين، ترجمة وتقديم: محمد العمري، إفريقيا الشرق، المغرب،(دط)،1996.

83- النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتّداولي، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشّرق، المغرب،(دط)،2000.

*** فضل(صلاح):**

84- بلاغة الخطاب وعلم النص، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني بيروت،ط1، 2004.

*** القرعان(فايز):**

85- تقنيات الخطاب البلاغي دراسة نصية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1،2004.

*** قصي سمير العزّاوي:**

86- التصور والتصديق في أسلوب الاستفهام دراسات بلاغية لآيات قرآنية (http://www.alukah.net/Sharia، 2011/10/07، على الساعة: 09:52)

***القيرواني(ابن رشيق أبو على الحسن):**

87- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: تحقيق:عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية بيروت، لبنان، الجزء1، ط1، 2001 .

*** كادة (ليلى):**

88- ظاهرة الاستلزام التخاطبي في التراث اللساني العربي، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، معهد الآداب واللّغات المركز الجامعي الوادي، الجزائر، العدد1، 2009.

***الكواز(محمد كريم):**

89- البلاغة والنّقد والمصطلح والنشأة والتّجديد، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان ط1، 2006.

*** لوصيف(الطاهر):**

90- التداولية اللسانية، مجلة اللغة العربية، جامعة الجزائر، العدد17، جانفي2006.

*** المبخوت(شكري):**

91-الاستدلال البلاغي، دار المعرفة للنّشر وكلية الآداب والفنون والإنسانيات بجامعة منوبة، تونس، ط1، 2006م.

*** المتوكل(أحمد):**

92- الخطاب وخصائص اللغة العربية، دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، دار الأمان، الرباط، منشورات الاختلاف،الجزائر،ط1، 2010.

93- دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء ط1، 1986.

94- اللسانيات الوظيفية(مدخل نظري)، منشورات عكاظ، الرباط،(دط)،1989.

*** مرتاض(عبد الملك):**

95- تداولية اللغة بين الدلالية والسّياق، مجلة اللسانيات، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، الجزائر، العدد10، 2005.

96- مقدمة في نظرية البلاغة، متابعة لمفهوم البلاغة ووظيفتها، مجلة جذور، النادي الأدبي الثقافي، جدة، المجلد11، العدد28،2009.

97- نظريّة البلاغة، دار القدس العربي، الجزائر، ط2، 2010.

*** مصلوح(سعد عبد العزيز):**

98- في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006.

*** مطلوب(أحمد)، والبصير(حسن):**

99- البلاغة والتطبيق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، ط2، 1999.

100- دراسات بلاغية ونقدية، دار الرشد للنشر،منشورات وزارة الثقافة والإعلام للجمهورية العراقية، بغداد،(دط)،1978.

101- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، (دط) الجزء3، 1987.

***المعري(أبو العلاء):**

102-ديوان سقط الزّند، دار بيروت للطّباعة والنّشر، دار صادر للطّباعة والنّشر، بيروت لبنان،(دط) ،1957.

*** مفتاح(محمد):**

103- تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التّناص)، المركز الثقافي العربي، المغرب لبنان ،ط3،1992.

*** مقبول(إدريس):**

104- الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، جدارا للكتاب العالمي عالم الكتب الحديث،الأردن، ط1، 2006م.

*** ملاوي(صلاح الدين):**

105- نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، دار الهدى، الجزائر، العدد4، جانفي2009.

*** ابن منظور(جمال الدين بن مكرم):**

106- لسان العرب، دار صادر، بيروت، المجلد11، ط3، 1994.

*** مهران رشوان(محمد):**

107- مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع،القاهرة، ط2، 1984.

*** الميداني(عبد الرحمان حسن حنبكة):**

108- البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، وصور من تطبيقاتها، دار القلم، دمشق الدار الشامية، بيروت، الجزء1، والجزء2، ط1، 1996.

*** ميلاد(خالد):**

109-الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع تونس، ط1،2000.

110- المعنى عند البلاغين "السكاكي نموذجا"، ضمن أعمال ندوة صناعة المعنى وتأويل النص، منشورات كلّية الآداب، منوبة، المجلد8، 1992.

*** ناظم(عبد الجليل):**

111- البلاغة والسّلطة في المغرب، دار توبقال للنّشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1 2002.

*** هارون(عبد السلام):**

112- الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5،2001.

*** هدسون :**

113- علم اللغة الاجتماعي، ترجمة:محمود عيّاد،عالم الكتب، القاهرة، ط3، 2002.

*** وهبة(دلال)، الأبيض(حسن):**

114- علم التركيب الوظيفي في مشكلة الحدود بين النّحو وعلم المعاني، المجلّة العربية للعلوم الإنسانيّة، مجلس النّشر العلمي، جامعة الكويت،الكويت، العدد70، 2000.

*** الولي(محمد):**

115- الصورة الشعريّة في الخطاب البلاغي والنقدي، المركز الثقافي العربي، لبنان، ط1 1990.

ثانيا:المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

* **Jean Dubois et autres :**

116- Dictionnaire de linguistique,larouss , Paris, 1999.

*** Chatherine Kerbrat-Orichioni :**

117-les actes de langage dans le discours, Nathan uninersité, paris, 2001.

فهرس المحتويات

مقدمة..... أ-ح
مدخل : اللسانيات التداولية والبلاغة العربية..... 10-52
أولا:اللسانيات التداولية.....10
1- تعريف التداولية 11
أ-لغة.....11
ب-اصطلاحا.....14
2- نشأة التدولية وتطورها..... 16
3-مفاهيم التداولية وقضاياها..... 19
أ- نظرية الافعال الكلامية.....20
ب- متضمنات القول.....27
ج- الاستلزام الحواري.....29
د- الإشاريات.....34
4-مهام التّداولية 39
5- أهمية اللسانيات التداولية..... 41
ثانيا:البلاغة العربية..... 43
- قيمة التقريب التداولي في دراسة اللغة العربية وتراثها..... 51
الفصل الأول: مفتاح العلوم،الإطار المعرفي وآليات الدّراسة التّداولية.....54-129
أولا: الإطار المعرفي لمفتاح العلوم..... 54
1- ظروف النّشأة.....55
2 -بيان الموضوعات.....67
أ- مشروع علم الأدب.....67

ب-أهداف المفتاح(أهداف السكاكي من مشروع علم الأدب):.....77

3 – منهج السّكاكي في مفتاح العلوم..... 81

ثانيا: المؤشرات التّداولية في مفتاح العلوم.....87

1- مداخل التداولية في مفتاح العلوم.....87

2- طرفا الخطاب في مفتاح العلوم..... 96

أ-المُخَاطِب (المتكلم)..... 98

ب-المخَاطَب (السامع): 101

ثالثا: منطق اللغة عند السّكاكي وأبعاده التّداولية :.....108

1- المعنى في مفتاح العلوم:..... 108

أ-المعنى في مستوى الكلمات..... 109

ب-المعنى في مستوى الجمل..... 112

2- الوضع والاستعمال: 119

أ-الوضع.....119

ب-الاستعمال(استعمال اللغة).....123

الفصل الثّاني: نظرية الأفعال الكلامية في مفتاح العلوم..... 131-204

أولا: أفعال الكلام وعلم المعاني في المفتاح:.....131

أ- أبعاد النّظرية في قانون الخبر:..... 136

- أضرب الخبر وأفعال الكلام.....138

- أفعال الكلام غير المباشرة.....149

ب- أبعاد نظرية أفعال الكلام في قانون الطلب: 158

أ - التمني 163

ب- الاستفهام.....163

ج- الأمر.....66
د- النّهي..... 168
هـ- النّداء.....169
ثانيا: أفعال الكلام ومستويات تحليل اللّغة عند السكاكي(منطق اللغة).....173
ثالثا: دور السياق في تحديد مقاصد المتكلّمين في المفتاح..... 182
الفصل الثالث: نظرية الاستلزام الحواري في مفتاح العلوم..... 206-272
أولا: اقتراحات السّكاكي لوصف ظاهرة الاستلزام الحواري في علم المعاني:..... 207
ثانيا:اقتراحات السّكاكي لوصف ظاهرة الاستلزام الحواري في علم البيان:.....219
1- في مجال التشبيه.....224
2-المجاز..... 227
أ- المجاز المرسل.....229
ب-الاستعـارة..... 233
-في مجال الاستعارة التصريحية.....239
-في مجال الاستعارة المكنية.....241
3-الكناية.....242
-نحو رؤية تقويمية لاقتراحات السكاكي في وصف ظاهرة الاستلزام الحواري.....252
ثالثا:الاستدلال البلاغي في مفتاح العلوم 258
علاقة الاستدلال البلاغي بعلم المعاني..... 262
علاقة الاستدلال البلاغي بعلم البيان..... 265

الخاتمة.....273 -278

قائمة المصادر والمراجع.....279

فهرس المحتويات..... 292